وزارة التّعليم العالي والبحث العلميّ.
جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان.

كليّة الآداب واللّغات.
قسم اللّغة والأدب العربيّ.

مسالك الدّرس الوظيفيّ في النّحو العربيّ
من التّأصيل إلى ميدان التّفعيل

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه طور ثالث في الدّراسات اللّغويّة.

تخصص: نحو وصرف.

إعداد الطالب: زايدي محمّد

إشراف: أ.د. بوعلي عبد النّاصر

لجنة المناقشة			
الاسم واللّقب	الرّتبة	المؤسّسة الأصليّة	الصّفة
أ.د. والي دادة عبد الحكيم	أستاذ التّعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسًا
أ.د. بوعلي عبد النّاصر	أستاذ التّعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا ومقرّرًا
أ.د. دواح أحمد	أستاذ التّعليم العالي	المركز الجامعي -مغنية	مناقشًا
أ.د. وهيب وهيبة	أستاذ التّعليم العالي	المركز الجامعي -مغنية	مناقشًا
د. مكّي عبد الكريم	أستاذ محاضر "أ"	جامعة تلمسان	مناقشًا

العام الجامعيّ: 1445-1446هـ/2023-2024م

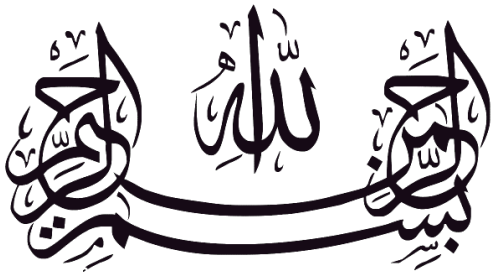

﴿إِنَّآ أَنزَلْنَـٰهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾

(سُورَةُ يُوسُفَ، الآية: 02)

شكر، وعرفان

بعد حمد الله، وشكره على نعمه التي لا تُحصى، أجِدُني، وأنا أخطّ السّطور الأخيرة لهذا البحث المتواضع، مليء النّفس بمشاعر الامتنان، والعرفان نحو أستاذي البروفيسور عبد النّاصر بوعلي، حميدُ المساعي، على صبره ومتابعته لهذا العمل، فقد حفّنا بدماثة أخلاقه ورحابة صـــدره، ولين جانبه، وأشـــعرنا مع وفور حرمته بالرّفقة في هذا البحث، بدل المرافقة، وقَبِل منّا بعد المناصحة والتّوجيه، بنظر ثاقب وذكاء مفرط، فلم نر فيه كدونة بعض المؤطّرين، ولا جمود بعض المراجعين.

كما أتوجّه بالشّـكر للّجنة التي سـتتولّى مناقشـة هذا البحث، معترفًا لهم بالفضـل، مصـحّحين وموجّهين، فلولا استدراكهم للزلّات والهفوات، ما كان لهذا البحث أن يستقيم.

ولن يفوتني في هذا المقام أن أعبّر عن خالص تقديري للدّكتور عبد الكريم مكّي، وزميلي الدّكتور عبد النّاصر مولاي، وكلّ من درّسني بقسم اللّغة، والأدب العربيّ بجامعة تلمسان، وكلّ من شجعني على إتمام هذا البحث.

إهداء

أهدي ثمار هذا العمل، وفاءً، وتبجيلًا:

إلى والديّ الكريمين، وإلى أساتذتي، ومشايخي.

وإلى شعب فلسطين الأبيّ، المجاهد الجبّار.

وإلى إخوتي وأخواتي، وأبنائهم وبناتهم.

وإلى أحبّتي في الله.

مقدّمة

إنّ ما يثير انتباه الباحث في النّحو العربيّ ليست الوفرة المعرفيّة في البحث اللّسانيّ، التي قُدّمت للقارئ العربيّ؛ ترجمة، وشرحًا، بل ما قدّمته النّخبة اللّسانيّة من البحوث المُسقَطة على التّراث النّحويّ، أو المقارِبة له، ضمن أطرٍ لسانيّة مختلفة، وقد يقتنع الباحث بادئ الأمر بأنّ الحافز في إصدار هذه البحوث هو الأسئلة الوجيهة، التي أُعيد صوغها بمنتهى الدّقة حول مسألة اللّغة، في إطار نظريّ، سُطّرت إشكالاته في قضايا أساسيّة، تتعلّق بحدود الموضوع اللّغويّ، والكفاية المستهدفة، والمسالك المعرفيّة المعتمدة، والأدوات المنهجيّة المُؤطّرة.

إنّ الأسئلة التي أُعيد طرُحها، اكتسبت وجاهتَها على الأرجح بسبب تقدّمِ علومٍ باتت محايثة للّنحو كالفلسفة، والرّياضيّات، والمنطق الرّمزيّ، وعلم النّفس، وعلم الأعصاب، والحوسبة، حيث يصادف الدّارس في كتب اللّسانيّات، جداول، ودوائر، وأشكالا هندسيّة، ومشجّرات، ورموزا كثيرة، تدلّ على مستوًى كبير من العلوميّة، والتّجريد في المادّة والمنهج، ولكنّها تُفضي بعد الفراغ منها إلى طرح تساؤلات أخرى عن السّبب في نهج هذا الأسلوب من البحث، هل هو راجعٌ لأجوبة قويّة تدلّ على عجزٍ يعتري الأنحاء القديمة في تصوّراتها وأدواتها، أم هي شعوذة من إنتاج العقل النَّيِّر.

لقد نتج هذا الوضع المعرفيّ عن تململ ميّز التّيار البنويّ الأوروبيّ، إزاء النّحو المقارن، وهيمنة الفكر الإغريقيّ على الأبحاث اللّغويّة، فأدّى إلى ترسيخ فكرة القطيعة المعرفيّة مع الأنحاء القديمة، وصياغة منهج علميّ لدراسة اللّغة، ومن المصادفات أنّ تلقّي هذا المنهج في الثّقافة اللّسانيّة العربيّة، تلاه تنقيبٌ عن أفكار ابن مضاء، الذي نقد مفهوم العامل، وأبدى امتعاضه من التّعقيد، والإغراق في التّفريع الموجودين في مسائل النّحو، وعلى إثر هذين العاملين، تنامت روح النّقد، والتّجديد، وظهرت ممارسة لسانيّة متوتّرة حاولت تيسير النّحو، بتقويض أصولٍ نظريّة، استمدّ النّحاة منها قدرتهم في تقعيد النّحو كالعامل، والعلل، واعتبرها الوصفيّون من مخرجات الفكر التّأمليّ الغيبيّ، الذي هيمن على التّحليل في ثنايا المتن النّحويّ القديم، كما يزعمون.

إنّ إقرار البنويّين بأنّ قدرة المنهج البنويّ في الوصف لا يمكن أن تتحقّق إلّا بشفطِ كلّ ما هو خارج عن شكل اللّغة، أدّى إلى تحيّيد خامة المعنى من الدّراسة، لكنّ الكتابة اللّسانيّة العربيّة التي احتفت بالمنهج الوصفيّ، وصمت اهتمام القدامى بالبنية على حساب المعنى في تفكيك عناصر اللّغة، وعدم الاستناد إليه في استخراج العلاقات التي تؤلّفها، ورأت أنّ الحلّ يكمن في المزج بين النّحو، وعلم المعاني ليظهر تأثّرها بخليط من الأفكار اللّسانيّة، تسرّبت إليها من جهة أخرى، وعلى الرّغم من أنّ هذه الطّلائع

اللّسانيّة كان لها السّبق في خلق ورشات معرفية تُعنى بوجوه النّقص في نحو القدامى، فهي لم تف بوعدها، فعقّدت القواعد، ولم تبلغ المأمول في تيسير النّحو الذي كان هدفها الأوّل.

لقد دفع الانقلاب المنهجيّ الذي أحدثه تشومسكي -بنقله البحث اللّسانيّ من إجراءات الوصف إلى تفسير ملكة اللّغة- النّخبةَ اللّسانيّة العربيّة إلى رصد الرّوابط المطّردة بين الدّلالة والبنية في النّحو العربيّ داخلَ مفاهيم النّظريّة التّوليديّة، بعد معمعة من النّقاش، أقحمت التّراث في مقارنات، وانزلاقات مفهوميّة لم تراع الشّروط المعرفيّة والتّاريخيّة الموجّهة لأسس ومفاهيم كلا الفكرين، كالتّسوية بين المعنى القائم في النّفس عند الجرجاني (النّظم)، واللّفظ الذي يعبّر عنه، وبين مفهوم البنية العميقة، والبنية السّطحيّة.

وإذا كان الوصفيّون الذين حاولوا تيسير قواعد النّحو بالاستناد إلى ما رأوه مناسبًا من المناهج، والأدوات اللّسانيّة الحديثة، فإنّ التّوليديّين العرب، قد اضطّرهم تطبيق قواعد النّحو التّوليديّ على معطيات اللّغة العربيّة، في أغلب الحالات، إلى تغيّيب قواعد النّحو العربيّ مطلقًا، إلّا أنّ ذلك لا يلغي جهود علمائهم مثل داود عبده، وميشال زكريّا، ومازن الوعر، ومحمّد علي الخوليّ، ومرتضى جواد باقر، والفاسي الفهريّ، الذي استطاع أن يدرس اللّغة العربيّة في إطار نموذج النّظريّة المعجميّة الوظيفيّة، وإن كانت تقتصر على ظواهر محدودة من اللّغة العربيّة.

إنّ تمثيل عناصر الدّلالة شكّل انزعاجًا كبيرًا داخل مسار النّحو التّوليديّ في حدّ ذاته، حيث كان دافعًا لإجراء عدّة تحديثات سعت إلى دمج المكوّن الدّلاليّ كمكوّن أساس تشتّق منه بنية الجملة، إلّا أنّ تصوّرات تشومسكي لبنية اللّغة منذ البداية، هيمن عليها مفهوم التّركيب، ويمكن القول إنّه حتّى مع بزوغ أفكار النّحو التّوليديّ، لم يتمكن البحث اللّسانيّ من الخروج من أقمطة التّركيب، خوفًا من الإخلال بالمظهر الخلّاق للّغة بإقحام المعنى، إلّا بعد ظهور تيّار الدّلالة التّوليديّة، حيث استطاع علماء هذا التّيار بعد جدالٍ مرير، أن يعطوا الدّلالة دورًا أساسًا في المعجم، والتّركيب.

لم يكن من السّهل على اللّسانيات القيام بدمج الدّلالة في البنية التّحتيّة المولّدة للعبارات، وإعطائها دورًا مهمًّا في المعجم، فقد تطلّب الأمر وضع حدود مائزة تفصل بين الوظائف داخل العبارات، على مستوى المعجم، والصّرف، والتّركيب، والدّلالة، بل إنّ الأخذ بتلابيب المعنى حتّم على التيّار الوظيفيّ أن يسرق مفهوم الإعراب من التّركيب، وينقله إلى الصّرف، وألّا يقف عند حدود الوظيفة الدّلاليّة، لأنّ التأمّل في اللّغة على أساس تواصليّ يفترض أنّ بنيتها لا ترتهن المعنى داخل أنظمة التّراكيب، فالتّبليغ يقتضي أن

يكون تحريك عناصر التّركيب رهينًا للمعنى المراد، وهذا التّصوّر يستلزم وجود وظيفة تداوليّة، تستدعي وضع أنحاء موجّهة تداوليًّا، تربط بين بنية اللّغة والتّواصل، وتحاكي قدرة المتكلّمين في استعمال اللّغة.

لقد مثّل المعنى في الفكر النّحويّ العربيّ قضيّة محوريّة للمؤسّسين الأوائل، كسيبويه، والشّافعيّ والطّبريّ، والقاضي عبد الجبّار، وعبد القاهر الجرجانيّ، وذلك لارتباطه بفهم النّصّ الشّرعيّ، فقُسّم عند البلاغيّين، والأصوليّين منهم، إلى معنى نوويّ، يرتبط بدلالة العبارة، ومعنى قصديّ، يرتبط بالمتخاطبين، وظروف الخطاب، حيث خُطّت لهذا القسم الأخير من المعنى؛ مسالك كالسّياق، والمقام، والمقال، والعموم، والخصوص، والمطلق، والمقيّد لاكتناهه وسبر أغواره، تجسّدت بشكل خاصّ في المستوى المِراسي لهذه العلوم، وإن اختلفت زوايا النّظر والتّنظير بينها.

إنّ الأفكار الجنينيّة، التي أصّلت للرّبط بين بنية اللّغة ومقاصد المتكلّمين، في تراثنا اللّغويّ العربيّ هي التي سوّغت للنّخبة اللّسانيّة الوظيفيّة اعتباره تراثًا وظيفيَّ المنحى، وأدّت إلى الاشتغال على نظريّة لسانيّة تهدف إلى إبراز خصائص اللّغة العربيّة أثناء التّواصل، بوضعِ نماذج تتبنّى الفرضيّةَ القائمة على؛ أنّ العبارات اللّغويّة تُشتقّ من المقاصد التّواصليّة، حيث يُمثِّل فيها المكون التّركيبيّ خرجًا للمكوّن التّداوليّ والدّلاليّ، وقد انضوى تحت مسمّى؛ نحو الخطاب الوظيفيّ لسانيّون عرب يترأّسهم أحمد المتوكّل، أسهموا بما أوتوا من اجتهاد في استنبات أصول هذه الأفكار، واستثمارها في إرساء المُنجز اللّسانيّ الآنف الذّكر، وتفعيله في وصف اللّغة العربيّة، وترجمتها، وتحليل الخطاب بشتّى أصنافه.

- **دوافع اختيار الموضوع:**

لقد جاء عنوان هذا البحث يصبّ في المسعى أعلاه، حيث قمنا بصياغته كالتّالي: **مسالك الدّرس الوظيفيّ في النّحو العربيّ من التّأصيل إلى ميدان التّفعيل**، يدفعنا لهذا الطّرح قناعتان:

- قناعةٌ معرفيّة، تقضي بأنّ فنون اللّغة قديمًا لم تقف في دراستها اللّغةَ عند حدود الوظيفة التّركيبيّة، بل أشارت إلى وظائف أخرى مرتبطة بما هو خارج عن اللّغة.
- وأخرى أكاديميّة تحدو بنا إلى تعميق البحث مستقبلًا حول النظريّة الوظيفيّة العربيّة، وتبنّيها تبنيًّا يواكب ما استجدّ منها تنظيرًا وتطبيقًا.

- **أهميّة البحث:**

بما أنّ تركيب اللّغة العربيّة، تُحرَّر مكوّناته لإشـــغال عدّة مواقع داخل العبارة، بحيث لا تقتصـــر المفردة الواحدة على موقعٍ واحدٍ، وبما أنّ اشـتقاق هذه المفردات من صـيغة إلى أخرى، يتمّ عن طريق نقل نفس المفردة من قالب إلى آخر، في الغالب، وعن طريق الإلصاق أحيانًا، فإنّ التّصوّر العام، الذي تعكسـه مباحث هذا الموضـوع ترتيبًا ومضـمونًا، يسـتند إلى فرضـيّة تؤمن بأنّ النّحو الوظيفيّ هو الأجدر ليضـطلع بوصف وتفسير لغتنا العربيّة، لأنّه:

- يجد محفّزات في التّراث اللّغويّ، تتوافق مع المبدأ التّداوليّ، الذي يقوم عليه.
- ويراعي الميزات التّركيبيّة، والصّرفيّة التي تعطي قوّة للقدرة التّعبيريّة في اللّغة العربيّة.
- ويعطي تفسيرًا لكلّ موقع يأخذه نفس العنصر داخل العبارة، انطلاقًا من قصد المتكلّم.
- ويحاكي في طريقة اشتغاله كيفيّة انتاج، وفهم العبارات لدى المتكلّم.

- **أهداف البحث:**

في خضم ما أوردناه، لا يثير هذا البحث ضمن ما هو مسطّرٌ له مباحثَ مخصّصةً حول ما طُرِحَ، وما يُطرحُ دوريًّا من مبادرات ومحاولات ترمي إلى إسـقاط النّظريات اللّسـانية على الفكر اللّسـاني العربيّ، دونما تبرير وتسويغ، يضمنان اجتناب مطبّات الإسقاط، لذلك اقتصدنا الجهد بهدف عرض وإبراز:

- المســـاطر المعرفيّة والأدوات الإجرائيّة، التّي ســـلكها نحاة ولغويّو العربيّة في تحديد البنى النّحويّة.
- ومحاولات النّحاة الحداثيّين لربط النّحو بالدّلالة استنادًا لبعض النّماذج اللّسانيّة.
- وحيثيات الانغلاق على مســـالك التّركيب في متون النّحو، ثم الانفتاح على مســـالك المعنى والدّلالة، في البلاغة والأصول والتّفسير.
- وامتداد هذا المســـلك في تفعيل درس وظيفيّ عربيّ بزعامة المتوكّل، يُنظِّر لمقاربة وظيفيّة للّغة العربيّة تعي مدى مراقبة الوظائف التداوليّة والدّلاليّة للوظائف الصّرفيّة والتّركيبيّة.

- **إشكاليّة البحث:**

إنّ الخوض في الوظيفة والبنية في أيّة لغة، هو شـأن كلّ باحث في اللسـانيّات، لكنّه إذا تعلّق باللّغة العربيّة، فإنّه يفرض نقاشـا حاضـرا في كلّ منجز لسـانيّ، يتمثل في ثنائية: التّقليد/ التّجديد، أو التّراث/ اللّسانيات، وهذا يترتب عنه طرح الإشكاليّة التّالية:

- **هل توجد في مضـامين التّراث إشـاراتٍ للوظائف الدّلاليّة والتّداوليّة تؤسّـس لدرس لسـانيّ وظيفيّ؟**

تتفرّع عن الإشكاليّة أعلاه، بالنّظر إلى كلّ مقاربة لسانيّة، عدّة تساؤلات:

- ما الفائدة المرجوّة في دراسة اللّغة العربيّة، بالارتكاز على المقاربات اللّسانيّة الحديثة؟
- كيف انعكس قصـور النّماذج التّوليديّة في تنزيل المكوّن الدّلاليّ منزلةً مركزيّةً على تطبيق هذه النّماذج في دراسة اللّغة العربيّة؟
- أيٌّ من المقاربات أقرب لروح التّراث اللّغويّ باعتباره كلًّا لا يتجزّأ، نحوًا وبلاغةً وأصولاً وتفسيرًا؟
- هل أثبت النّحو الوظيفيّ نجاعة وكفاءة في دراسة اللّغة العربيّة؟

- **منهج البحث:**

يضـطلع هذا البحث لتقصّي أهمِّ المسـالك اللّسـانيّة، التي تكشـف التّعالق بين الوظيفة، والبنية في دراسـة نظام اللّغة العربية، وترصـد كيفيّة تحليل العبارة، في المدونة التّراثيّة، وفي نموذج مسـتعملي اللّغة الطبيعيّة، وفق المنهج الوصـفيّ، محلّلًا، ومتتبّعًا أهمّ المفاهيم، التي هي محلّ سـجال بين النّحاة القدامى، والمحدثين.

- **الدّراسات السّابقة:**

أمّا الدراسـات التي تناولت هذا الموضـوع فلم يسـعفنا اطّلاعنا على الوقوف على بحث يقترب منه شـكلًا، أو مضـمونًا، إلّا ما توافقت فيه فصـول البحث مع أبحاث أخرى قائمة بذاتها، كأطروحة بعيطش يحيى الموسومة بـ: نحو نظريّة وظيفيّة للنّحو العربيّ، التي أحاط فيها الباحث بكلّ مفاصل النّظريّة، دون تخصيص مباحث تناقش هذا المنحى في التّراث، أو أطروحة الزايدي بودرامة، الموسومة بـ: النّحو الوظيفيّ، والدّرس اللّغويّ العربيّ، دراسـة في نحو الجملة، التي عرض الباحث في فصـلها الأخير؛ جوانب من الدّرس

الوظيفيّ في التّراث النّحويّ، والبلاغيّ، ليستفيض في عرض مسار النّظريّة الوظيفيّة الحديثة، وأهمّ مبادئها، في الفصول الأخرى، حيث ركّز على مشروع أحمد المتوكّل في هذا المضمار.

بالنّسبة للمراجع، والمصادر، التي اعتمد عليها هذا البحث، فقد تمثّلت المدوّنة التّراثيّة على سبيل المثال لا الحصر، في كتاب: سيبويه، وشرح الرّضي الأستراباذيّ على الشّافية بالنّسبة للنّحو، ودلائل الأعجاز للجرجانيّ في البلاغة، والموافقات للشاطبيّ في الأصول، وغيرها من كتب البلاغة، والنّحو، والأصول، وبما أنّ البحث يسلّط الضوء على علاقة البنية بالمعنى الدّلالي، والتّداوليّ، وخاصّة في الطّرح الذي جاء به أحمد المتوكّل في النّحو الوظيفيّ، فقد تمثّلت المدوّنة الحداثيّة في كتبه، التي وقعت بين أيدينا، وفي الكتب التي بسطت أسس النّظريّة التوليديّة، ككتاب اللّسانيات التّوليديّة من النّموذج المعيار إلى البرنامج الأدنويّ، كما استفدنا من كتب اللّسانيات العامّة كالنظرية النحويّة، لجيفري بوول، وكتب عبد الرّحمن الحاج صالح، و كتب نحاة التّيسير كتمّام حسّان.

- **صعوبات البحث:**

لقد أخذ منا هذا البحث وقتًا نفيسًا ليس لإنجازه فقط، بل لفهم المفاهيم اللّسانيّة واستيعابها حتّى تسنّى لنا رسم خطّة تكفل الحفاظ على لحمة البحث تسلسلًا وتنسيقًا، ولا يخفى حجم الضريبة التي يدفعها الباحث العربيّ بسبب انقطاع الوشائج المعرفيّة، بين أهل التّخصصّ الواحد، في الدّول العربيّة وخاصّة في فترة الجائحة التي عمّت العالم بسبب مرض كورونا، الأمر الذي حجب عنّا الاطّلاع على بعض المراجع اللّسانيّة الحديثة.

- **خطّة البحث:** يحاول هذا البحث أن يجيب عن الإشكاليّات المطروحة سابقا بإتّباع خطّة بحث مكوّنة من مقدّمة ومدخل، وثلاثة فصول، وخاتمة:

❖ **المدخل:** هدفنا من مدخل البحث هو بيان مفهوم الوظيفة لغةً واصطلاحًا في المعاجم اللّغويّة واللّسانيّة، العربيّة منها والأعجميّة، مركّزين على مساره المصطلحيّ والمفهوميّ، بالنّظر في الحيثيّات والضّوابط العلميّة والمنهجيّة التي تؤطّره داخل المدارس اللّسانيّة.

❖ **الفصل الأول:** خُصّص المبحث الأوّل من هذا الفصل، للحديث عن بنية النّحو، وطبيعة هذا الفنّ، ثمّ خصص المبحث الثاني لعرض السّياق الثّقافيّ والإطار المرجعيّ الذي أثّر في الممارسة النّقديّة التي نقدت التّراث النّحويّ، وخصوصا محاولة تيسير النّحو عند تمّام حسّان، ثم قمنا في

المبحث الثالث بإيراد الرّدود التي صوّبت غلواء النّزعة التّيسيريّة، بالبحث في المبرّرات العلميّة التي سوّغت للنّحاة وضع مفاهيم نظريّة تتعلّق بلغتهم الواصفة، أما المبحث الرابع فقد خصص لعرض المبادئ العامّة التي قامت عليها اللّسانيّات السوسيرية.

- **الفصل الثّاني:** في هذا الفصل تحدّثنا في المبحث الأوّل؛ عن الاشتراك والتمايز، الذي يعتري المعنى والدّلالة؛ وإشكال تمثيلهما، كما عرضنا جانبا من جوانب الدّلالة في الصّرف العربيّ، أمّا المبحث الثاني؛ فقمنا فيه برصد منزلة المكوّن الدّلالي في النّظريّة التّوليديّة الذي شكّل محورَ التّعديلات، عبر كلّ المحطّات التي مرّت بها النّماذج التّوليديّة، وفي المبحث الثّالث؛ بيّنا مدى تركيز النّظريّات الدّلاليّة، التي انبثقت من رحم النّظريّة التّوليديّة، كالنّظريّة التّأويليّة، ونظريّة الدّلالة التّوليديّة، ونظريّة الحالات في إقحام هذا المكّون في دراسة اللّغة، لنخلص إلى عرض جهود محمّد علي الخوليّ لدراسة اللّغة العربيّة، في هذا الإطار.

- **الفصل الثّالث:** لقد خصّصنا المبحث الأوّل من هذا الفصل؛ للكشف عن البعد الدّلاليّ التّداوليّ في التّراث اللّغويّ العربيّ، وفي المبحث الثّاني قمنا بعرض المبادئ العامّة، التي تقوم عليها النّظريّة الوظيفيّة، ثمّ تحدّثنا عن المفاهيم الأساسيّة لنموذج مستعمل اللّغة الطبيعيّة الذي ينضوي تحت نظريّة نحو الخطاب الوظيفيّ، بدءا من النّموذج النّواة وانتهاء إلى نحو الخطاب الوظيفيّ الموسّع، حيث قصدنا إلى إبراز الوجهة الوظيفيّة التي سلكها المتوكّل، التي تؤمن بوجود أرومة وظيفيّة في التّراث اللّغويّ العربيّ، يتيح استنباتُها واستثمارُها بناءَ نحو وظيفيّ للّغة العربيّة.

وننبّه على أنّنا اجتنبنا الخوض في بعض القضايا التي نالت حظًّا كبيرًا من الدّراسات السّابقة المتاحة للقارئ، فعلى سبيل المثال؛ قضيّة إصلاح النّحو، أو ما أُطلق عليه تيسير النّحو التي أُلّف فيها الكثير من الكتب والأطروحات، كما حاولنا قدر المستطاع احترام مسار الفكر اللّسانيّ زمنيًّا من حيث تطوّر المفاهيم وتقدّم النّماذج، بما يوفر لنا تماسك البحث والانتقال النّسقيّ من فصل إلى فصل، وهكذا ختمنا البحث بذكر أهمّ النتائج التي خلُصنا إليها من خلال هذه الدّراسة، وأعقبناها بذكرنا بعض التّوصيات.

يوم السّبت: 22 ربيع الأوّل 1445 هـ

المؤكّد لـــــ: 07 أكتوبر 2023 م

مكمن بن عمّار: زايدي محمّـــــد

المدخل:

مصطلح الوظيفيّ في الاستعمال اللّسانيّ.

لا يعني العنوان المُثبت أعلاه أنّنا سنقتصر فقط على تعريف مصطلح؛ وظيفيّ لغةً واصطلاحًا، بل يشمل هذا المدخل على بيان بعض المفاهيم المشتّقة من مادة [و.ظ.ف] مثل: وظائف اللّغة، والوظيفة، على أن ننطلق من هذا المصطلح الأخير للتّعريف بالمصطلحين الأوّلين.

ويأتي تركيزنا في بسط مفهوم المصطلحات السّابقة دون غيرها من المصطلحات من مثل: الوظيفيّة، والموظف لكثرة دوران تلك العناصر، وتعلّقها بالمفاهيم المفاتيح التي قامت عليها الأنحاء الوظيفيّة المعاصرة، بالإضافة إلى مجيء كلمة وظيفيّ صفةً في عنوان هذه الأطروحة لكلمة درسٍ (الدّرس الوظيفيّ).

ولقد قمنا بالبحث عن المعنى المعجميّ لمفردة؛ وظيفة، عن طريق رصد دلالاتها في المعاجم القديمة، حيث اقتصرنا على لسان العرب لهيمنته على ما سبقه من المعاجم، واحتوائه على أمّات الكتب اللّغويّة السّابقة، ثمّ قمنا برصدها في المعاجم الحديثة العربيّة والفرنسيّة، اللّغويّة منها، والمختصّة في اللّسانيات، وهكذا فعلنا مع مصطلح: وظيفيّ.

1- مفهوم الوظيفة:

1-1 لغةً:

جاء في لسان العرب: الوظيفة من كلّ شيء: ما يقدَّر له في كلّ يوم من رزقٍ أو طعامٍ، أو علفٍ أو شرابٍ، وجمعها الوظائف والوُظُف، ووظّف الشيء على نفسه ووظّفه توظيفًا: ألزمها إياه، وقد وظَّفت له توظيفًا على الصّبيّ كلّ يومٍ حفظ آيات من كتاب الله عز وجل.

ووظّفت البعير إذا قصّرت قيده، وجاءت الإبل على وظيف واحد: إذا تبع بعضها بعضا كأنّها قطار، كل بعير رأسه عند ذنب صاحبه.

وجاء يظِفه أي يتبعه (عن ابن الأعرابيّ)؛ ويقال: وظف فلان فلانا يظفه وظفًا إذا تبعه، مأخوذ من الوظيف، ويقال إذا ذبحت ذبيحة: فاستوظف قطع الحلقوم والمريء والودجين، أي استوعب ذلك كله، هكذا قاله الشافعي في كتاب الصّيد والذّبائح.[1]

[1] ينظر ابن منظور، جمال الدّين أبو الفضل محمّد مكرّم، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير ومحمّد أحمد حسب الله وهاشم محمّد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، (د.ت.ن)، مج6، ص. 4869، 4870، مادة (و.ظ.ف)

وجاء في الحديث الشّريف: "من توضّأ واحِدةً فتلك وظيفة الوضوء التي لابدّ منها، ومَن توضّأ اثنتَين فلهُ كفلان مِنَ الأجر، ومن توضّأ ثَلاثًا فذَلك وضُوئي، ووضُوء الأنبياء من قَبلي".[1]

وتعني الوظيفة في الحديث السّابق: القدر اللّازم الذي لا يصحّ إلّا به. [الفقه].[2]

وبالنّسبة للمعاجم الحديثة، ورد في معجم اللّغة العربيّة المعاصرة في مادة [و.ظ.ف] ما يلي:[3]

توظّف: تولّى وظيفةً، وظّف أخاه: أسند إليه وظيفة، وظّف رأس ماله: استثمره ونمّاه، والوظيفة: جمع وظائف، وهي:

ما يُقدر من عمل أو طعام، أو رزق أو غير ذلك في زمن معين، وظيفة العامل اليوميّ، ب) عَهْد أو شَرط: وظيفة العابد: أوراده وأذكاره، ج) منصب عمل: مُسند إلى عامل ليؤديه مع اختصاصات يحددها له القانون، د) عمل عضوي: وظيفةُ القلبِ التّغذية، ه) في النّحو: عمل، أثر كلمة في الإعراب، وظيفة الاسم في الجملة.

وعلم وظائف الأعضاء (طب): علم يهتم بدراسة وظائف الخلايا والأنسجة والأعضاء والأجهزة في الكائنات الحية.

وجاء في المعجم العربيّ الأساسي:[4]

"وظّفَ يوظّف توظيفًا، أ) عيّن له في كلّ يومٍ وظيفة (رزقًا) ب) الشّخص أسند له وظيفةً، وتوظّف يتوظّف توظّفًا: تولّى وظيفةً.

[1] ا بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، حقّقه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: شعيب الأرناؤوط ولآخرين، المؤسّسة ناشرون، بيروت، ط.1، 1996، ج10، ص. 27، (رقم الحديث: 5735، إسناده ضعيف)

[2] ينظر كلمة: وظيفة، على البوّابة الإلكترونية لمعجم الدّوحة التّاريخي https://www.dohadictionary.org/ ، اطّلع عليه يوم: 2023/08/10، السّاعة: 00:10

[3] ينظر عمر، أحمد مختار وآخرون، معجم اللّغة العربيّة المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، ط.1، 2008 م، ج4، ص. 2464، مادة (و.ظ.ف).

[4] ينظر العايد، أحمد، وآخرون، تنسيق: عليّ القاسمي، تحرير: أحمد مختار عمر، المعجم العربي الأساسي للنّاطقين بالعربيّة ومتعلّميها، توزيع لاروس، (د.ت.ن)، ص. 1318، مادة (و.ظ.ف).

والوظيفة جمعها وظائف: أ) وهي ما يُقدّر من عملٍ أو طعامٍ أو رزقٍ أو غير ذلك (وظيفة العامل اليوميّ)، ب) العهد والشّرط (وظيفة أبي الحسن الشّاذليّ)، ج) العمل المُسند إلى عامل ليؤديه مع اختصاصات يحدّدها له القانون".

أمّا في المعاجم الأجنبية فقد ورد في القاموس الألفبائي (Le Petit Robert) عدّة تعاريف لا تختلف عن مثيلاتها في المعاجم العربية الحديثة، حيث تعني الوظيفة فيها: أ) الدّور أو المسؤولية التي يؤدّيها شخصٌ ما، ب) العمل الذي يقوم به الشّخص، ج) الصّفة أو السّمة التي تميّز شيء ما، د) العلاقة بين شيئين، ه) العملية التي يتمّ فيها تحويل شيءٍ إلى شيءٍ آخر.[1]

بالنّظر إلى ما ورد في المعاجم السّابقة، القديمة منها والحديثة، العربيّة منها والأجنبية، فإنّ المعنى الوضعيّ لمفردة وظيفة يكاد ينحصر في جملة من الدّلالات، تُختصر كالتّاليّ:

أ) المقدار من الشيء سواء كان من المال أو الطعام أو غيره، يُؤخذ في اليوم نظير جهدٍ ما.

ب) الدّور أو المهمّة أو طبيعة العمل الذي يُكلّف به شخص ما.

ج) وِرد أو طقس من الطّقوس اليومية، يتعيّن إيقاعه (ورد يفرضُه النّاسك على نفسه).

إلّا أنّ لسان العرب حوى فعلين واسمًا: استوظف، ووظف، ووظيف لم ترد في بقيّة المعاجم بعده، حيث دلّ الفعل الأوّل: على الاستيعاب والاستنفاذ بالقدر اللّازم، والفعل الثّاني على الحدّ من الشيء، ودلّ اسم الوظيف على النّظام أو النّسق، وعلى عكس ذلك فقد تضمّنت المعاجم الحديثة -بحكم تأخّرها زمنيًّا، وبحكم التّقدم الذي شهدته العلوم والمعارف-، دلالات ترتبط بالوظيفة لم ترد في لسان العرب، مثل علم وظائف الأعضاء كوظيفة القلب، ووظيفة الأنسجة، ودلالات استفرد بها القاموس الألفبائيّ الفرنسيّ (Le Petit Robert) لم ترد في المعاجم العربيّة، نعيد اقتباسها في ثلاث نقاط:

أ) الصّفة التي تسم شيئًا من الأشياء

د) والعلاقة بين شيئين.

ه) وعملية تحويل شيءٍ إلى شيءٍ آخر.

[1] Voir : Paul Robert, Josette Rey-Debove, Alain Rey Karbon, Le Petit Robert, Dictionnaire Alphabétique et Analogique de la langue française, Paris, 2015, p 1068.

وبما أنّ توسّع دلالة مفردة أو تقلّصها رهينُ استعمال المجتمع لها في أسيقة مختلفةٍ، فإنّ سبب افتقار المعاجم العربية لهذه الدّلالات، راجعٌ إلى الواقع الحضاريّ والثّقافيّ المختلف بين المجتمعات العربيّة والمجتمعات الغربيّة.

2-1 اصطلاحًا:

سنعرّج على بعض المعاجم العربيّة والأجنبيّة المختصّة لتوضيح الدّلالة الاصطلاحيّة اللّسانيّة لمصطلح؛ الوظيفة، وسنحاول احترام التّرتيب الزّمني لتأليف تلك المعاجم ما استطعنا إلى ذلك سبيلًا، وفي الوقت نفسه سنجتهد في ترجمة ما تلزم ترجمته بكلّ دقّة وأمانة بغية رصد أيّ تطوّر دلاليّ لتلكم المصطلحات.

1-2-1 قاموس مصطلحات التّحليل السّميائيّ للنّصوص لرشيد بن مالك:

في هذا القاموس يقسّم رشيد بن مالك الوظيفة إلى: وظيفة لسانيّة، وأخرى نحويّة، وثالثة متعلّقة بالسّيميائيات السّردية:[1]

1) **لسانيًّا:** تتجلّى الوظيفة في دور الكلام في تمثيل عوامل خارجيّة، فيزيائيّة أو فكريّة، بعيدة عن نطاق الكلام نفسه، وترتبط وظيفة التّواصل بوظيفة التّمثيل، من حيث كونها الوظيفة الأساس للكلام، وعلاوة على ذلك فإنّ بعض الباحثين أحصى للكلام عدّة وظائف، كأمثال: مارتيني، وبولر، وياكبسون.
2) **نحويًّا:** تتفرّع الوظيفة إلى وظيفتين، أولاهما: دور عنصر نحويّ داخل التّركيب، مثل وظيفة الفاعليّة، أو المفعوليّة، ثانيتهما: علاقة عنصر نحويّ بعنصر آخر، كعلاقة العامل بالمعمول، أو المسند بالمسند إليه.
3) **وفي السيميائيّات السّردية:** يفرّق رشيد بن مالك بين ثلاثة مفاهيم:[2]

أ) ما يطلق عليه فلاديمير بروب: مصطلح الوظيفة، وهو الوحدات التّركيبية التي تبقى ثابتة مهما تنوّع الحكي، ومن هذه الوظائف: وظيفة الفعل، الذي تقوم به الشخصيّة، والمُحدّد من حيث دلالته في تطور الحبكة.

---

[1] ينظر بن مالك، رشيد، قاموس مصطلحات التّحليل السّميائيّ للنّصوص. (عربيّ، إنجليزيّ، فرنسيّ)، دار الحكمة، الجزائر، ط.1، 2000، من ص. 76-78.

[2] ينظر المرجع نفسه، ص. 78.

ب) ما يطلق عليه رولان بارت الوظيفة الأساسيّة: وهي الأعمال التي يقوم بها شخوص العمل القصصيّ، في مقابل الوظيفة الثّانوية: التي تعبّر عن أوضاع هؤلاء الشخوص وأجوائهم.

ج) ما يطلق عليه جيرار جينيت وظائف الرّاوي: وهي الوظيفة القصصيّة، والوظيفة التّنسيقيّة، والوظيفة الانتباهيّة، والوظيفة الإفهاميّة، والوظيفة التّواصليّة، والوظيفة الإيديولوجيّة.

1-2-2 القاموس الموسوعيّ لعلوم اللّغة لأوزفالد ديكرو وتزفيتان تود وروف:

يكتفي القاموس الموسوعيّ في تناوله للوظيفة، على بيان مفهوم الوظائف النّحوية، وإعطاء نبذة تاريخيّة حول تطوّره حين بدأ من التّحليل النّحوي في النّحو المدرسيّ الفرنسيّ، حيث تُحدّد الوظائف التي تؤدّيها الكلمات، أو مجموعات الكلمات، داخل الجملة نفسها (وظيفة الفاعل، والمفعول وغيرها) وبالمثل، تُحدّد وظائف العبارات داخل الجملة عن طريق التّحليل المنطقيّ، الذي أشار إليه نحاة بول روايال في الجزء الثاني، بدل التّحليل النّحويّ، ويفترض كلا التّحليلين مسبقًا أنّ مكونات الكلام لها وظائف نحويّة مختلفة.

وتركيبيًّا، لا تُعدّ الجملة مجرّد تجمّع بالمعنى الرياضيّ، بحيث إنّ العلاقة بين العنصر، والمجموعة تبقى متماثلةً بالنّسبة لجميع العناصر، بل إنّ التّركيب يخلق بعض العلاقات بين عناصر الجملة، والجملة رمّتِها، تتجَاوزُ مفهوم العلاقة بين عنصر واحدٍ والجملة، كعلاقة الفاعل بالمفعول به، وعلاقة ذين بالجملة، وإذا افترضنا أنّ الجملة بمجموع عناصرها لها هدف نهائيّ، فإنّ كلّ عنصر داخلها يتميّز عن الآخرين بمساهمته في تحقيق هذا الهدف، عن طريق علاقته بالجملة، وهذا ما يجعل من العلاقة الخاصّة التي تربط العنصر بالجملة بأكملها قابلةً للوصف بمصطلحات نهائيّة.[1]

إنّ علاقة العنصر بالجملة هي في الأخير دورٌ (وظيفة)، يشغله العنصر في الجملة، ولا يخضع لنوع العنصر، لأنّه من الممكن أن يكون لعنصرين من طبيعة مختلفة نفس الدّور في نفس الخطاب، كأن يفيد الاسم والصّفة كلاهما الخبر في نفس الخطاب، وعلى العكس، يمكن أن يكون للعنصر من نفس النّوع، وظائف مختلفة، كأن يأتي الاسم فاعلًا، أو مفعولًا به، وهذا ما يفسّر حقيقة استقلال الوظيفة النّحويّة، ومنذ العصور القديمة، تمّ التّمييز بين وظيفتين أساسيّتين في الجملة، وهما وظيفة الموضوع (المُتحدّث عنه)، ووظيفة المسند (الذي يؤكّد شيئًا ما)، وقد أعادت بور روايال هذا التّمييز الأساسيّ في الفصل الأوّل

[1] Voir : Oswald Ducrot Tzvetan Todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Éditions du Seuil, Paris, 1972, p 270.

من الجزء الثّاني، بحيث قُسّمت الجملة إلى: موضوع، والباقي مسندٌ لا غير، ولكنّ هذا التّحليل شكّل عقبة طويلة أمام اكتشاف وظائف أخرى، إلّا أنّ مشكل التّنظيم الداخليّ للجملة بقيَ محصورًا في نقطتين: ما تعلّق بالتّرتيب الخطّيّ للكلمات (والذي يندرج نحويًّا عند بور روايال تحت ذريعة أنّ النّحو من حيث الأصل، هو التّضام)، وما تعلّق بمشاكل الانتقاء (عندما ينتقي عنصرٌ خصائص معيّنة في عنصر آخر مثل حالته أو جنسه)، لذلك كان من الضروريّ أن يتمّ تميّيز مفهوم الوظيفة النّحويّة بشكل منهجيّ عن مفهوم البناء، وقيود الانتقاء في مقالة النّظام (Régime) بالموسوعة، ويبدو أنّ هذه المقالة مع مقالة البنية (Construction) كانتا محورًا لتحليلٍ وظيفيٍّ يتجاوز تميّيز الموضوع، والمسند من خلال إدخال مفهوم المتمّم (الفضلة).[1]

يدافع دومارسي انطلاقًا من العبارتين اللاتينيّتين الآتيتين: **Accepi litteras tuas et Tuas accepi litteras**، فعلى الرّغم من اختلاف بنيتيهما، لأنّ ترتيب كلماتهما مختلف، إلّا أنّه تحكمهما نفس القواعد النّحوية، لأنّ علاقات الكلمات فيما بينها متماثلة، هذا من جانب، ومن جانب آخر، يجيب بوزي في مقال النّظام، في الموسوعة عمّا إذا تساءلنا؛ عن الوظائف التي يمكن للعناصر في الجملة أن تؤدّيها، بصرف النّظر عن وظائف الموضوع، والمسند؟ حيث يقول: إنّه بإمكاننا استخدام مفهوم المتمّم (الفضلة) كوظيفة تقضي بأن ترتبط الكلمات بعضها ببعضٍ بشكل يمكّنها من إكمال المعنى النّاقص، وهو مفهوم يرجع إلى دومارسي، ويمكن توضيح هذا المفهوم من خلال المثال التالي: أكل الولد التفاحة في الحديقة، في هذه الجملة، الولد هو الموضوع، وأكل هو المسند، والتّفاحة هي متمّم الكائن الحيّ، لأنّه يشير إلى الشيء الذي يأكله الولد، وفي الحديقة هي متمّم الزّمان، لأنّه يحدّد الوقت الذي أكل فيه الولد التّفاحة[2].

وبخصوص تطوّر مفهوم الوظيفة النّحوية في القرنين السابع عشر والثّامن عشر، يحيل ديكرو وتودوروف على كتاب شوفاليّ: تاريخ البنية النحوية (جنيف 1968)، حيث يرى شوفاليّ أن تطوّر قواعد اللّغة الفرنسية في تلك الفترة كان نتيجة نضجٍ بطيءٍ لفكرة المتمّمات (الفضلات)، ثمّ توسّع بعدها مفهوم الوظيفة بناءً على أبحاث دومارسي وبوزي، ويبدو أنّ هذا المفهوم صار ضروريًّا لوصف العديد من اللّغات، حيث مثّل أساسًا لمفهوم التّناسق النّحويّ، كما هو حال المقطعين المتناسقين: في المساء، وقبل الغداء، في قولنا: اتّصل بي في المساء، أو قبل الغداء، إذ لديهما نفس الوظيفة.[3]

---

[1] Voir: Oswald Ducrot Tzvetan Todorov, op.cit p 272.

[2] Voir: Loc. cit.

[3] Voir : Ibid, p 272, 273.

ولكنّ الأمر الذي سيثير صعوبة بالمقابل، في نظرية بوزي؛ هو التّجانس التّامّ بين نوعين من الوظائف متباينين تمامًا: وظائف الموضوع، والجملة الفعليّة (المسند).

لذلك سيحاول لوسيان تنيار تجاوز هذا التّباين، حيث يروّج لفكرة مفادها أنّ المقابلة بين الموضوع، والفعل العامل (المسند) ليس لها أيّ مبرّر لسانيّ، إنّما هي نتيجة وجهة نظر منطقيّة، وسيعتبر تنيار أنّه بالإمكان تمثيل شبكة التّبعية للملفوظ بواسطة نوع من المشجّرات، أطلق عليها اسم: stemma (التّفريعة)، حيث يتمّ وضع المتمِّم دائمًا أسفل المصطلح المُتمَّم، ويتمّ ربطه به بواسطة خطّ، والمصطلح الذي يرأس التّفريعة، والذي لا يتبع أيّ شيء، ويشغل العقدة المركزيّة في الجملة، هو المسند (عادة ما يكون فعلًا في اللّغات التي تحتوي على هذا الجزء من الكلام) وتجدر الإشارة إلى أنّه نظرًا لأهميّة المسند، فقد أُعتبرت كلّ علاقات الإلحاق والتبعيّة هي علاقات وظيفيّة تابعة له.[1]

وكما هو الحال مع تنيار، فإنّ المسند بالنّسبة لأندري مارتيني، هو عنصر مستقلٌّ، وضروريّ في الملفوظ، وهو النّواة التي يرتبط بها جميع العناصر اللّسانيّة، وعلى أساس نوع العلاقات، التي تربطها به، تُحدّد وظائفها، وقد تكون هذه العلاقة مباشرة، وهذا ينطبق على العناصر الأوّليّة في الملفوظ (فاعل، أو ظرف زمان، أو غير ذلك)، أو علاقة غير مباشرة (بحسب تنيار) وينطبق ذلك على العناصر غير الأوّليّة (العطف، التبعيّة)،[2] وبالتّالي فإنّ المسند كما يذهب مارتيني لا يمتلك وظيفة غير وظيفة الإسناد، وهو أساس الملفوظ الأدنى لتوصيل رسالة ما، ولا تخلو أيّ لغة في نظر مارتيني من المسند الفعليّ، إلّا أنّ أيّ مسند يحتاج إلى موضوع (المسند إليه)، كما يمكن توسيع هذا الملفوظ بعناصر غير أوليّة، بحيث لا يؤدّي حذفها من الملفوظ إلى هدم الملفوظ الأدنى، إنّ مصطلح التوسّع الذي سمح لمارتيني باستعادة الموضوع (المسند إليه)، ساعد الدّراسيين التّوزيعيين الأمريكيّين أحيانًا بشكل غير مقصود، على استعادة مفاهيم الوظيفة والتّبعيّة، ولكن يبدو أنّ الغرض من مفهوم الوظيفة، لا يتّفق تمامًا مع موقف هذه المدرسة المعادي للعقلانيّة، والتي لم يستعمل باحثوها هذا المصطلح إلّا بشكل نادر في كتبهم، إذا ما استثنينا بلومفيلد، الذي كان يستخدمه أحيانًا.[3]

وفي النّحو التوليديّ، أدّى تقديم صياغةٍ دقيقةٍ لمفاهيم النّحو التقليديّ بتشموسكي إلى التّعبير عن مفهوم الوظيفة في سياق النّحو التّوليديّ، وذلك عن طريق تمثيل الجملة بواسطة الشّجرة، وتقسيمها إلى

[1] Voir: Oswald Ducrot Tzvetan Todorov, op.cit, p 273, 274.

[2] Voir : Ibid, p 275.

[3] Voir : Ibid, p 276.

مكونات فوريّة، بالنّظر إلى الكيفيّة التي تمكّننا من استنتاج الوظائف التي تربط الكلمات، أو المورفيمات في الجملة.[1]

بالنّظر إلى ما أوردناه، سنحاول تلخيص ما جاء في هذا القاموس، لكيلا نكرّر نفس المعلومات الواردة عن مصطلح الوظيفة النّحوية في القواميس الآتية، وعليه يمكن القول إنّ تطوّر المفهوم اللّسانيّ للوظيفة النّحوية في المدرسة الأوروبيّة قد مرّ عبر مراحل، كما يشهد على ذلك نضج المفهوم في ذاته، وإن نحن اتّخذنا جهود نحاة بول روايال نقطة بداية، فإنّ أهمّ هذه المراحل سيكون كالتّالي:

- **بول رو ايال:** يرون أنّ للكلمة وظيفةً داخل الجملة، كما للجملة وظيفةٌ داخل العبارة، مع تمسّكهم بالتّمييز بين وظيفة الموضوع (المسند إليه)، ووظيفة المسند، وهو أمرٌ كان قد ظهر قبلهم.

- **دومارسي وبوزي:** أضافا وظيفة المتمّم (الفضلة).

- **لوسيان تنيار:** تجاوزَ التّقابل المنطقيّ بين الموضوع، والفعل العامل (المسند)، حيث شغل هذا الأخير العقدة المركزيّة في الجملة، وكلّ علاقات الإلحاق والتبعيّة في الجملة، تُعتبر علاقات وظيفيّة تابعة له.

- **أندري مارتيني:** حدّد وظائف العناصر النّحويّة على أساس العلاقات التي تربطها بالمسند، الذي يعتبره عنصرًا مستقلّا يمثّل النّواة، التي ترتبط بها جميع العناصر اللّسانية، وهو أساس الملفوظ الأدنى، ولا يملك وظيفة غير وظيفة الإسناد.

- **التّوزيعيّون الأمريكيّون:** لا يستعملون مصطلح الوظيفة، إلّا ما ذكره بلومفيلد على استحياء، وإن كان غرضهم من هذا المفهوم لا يتّفق تمامًا مع من سبقهم.

- **التّوليديّون:** مفهوم الوظيفة عندهم يُنظر له في سياق الصّرامة العلميّة التي طبعت النّحو التّوليديّ، حيث تُستنتج الوظائف النّحويّة من العلاقات (الممثّلة في الشّجرة) التي تربط الكلمات أو المورفيمات في الجملة.

[1] Voir: Oswald Ducrot Tzvetan Todorov, op.cit, p 276, 277.

1-2-3 قاموس اللّسانيات لجون دي بوا وآخرين (1973):

يعرّف القائمون على وضع هذا القاموس الوظيفةَ: بأنّها الدّور الذي يضطلع به العنصر النّحويّ (الفونيم، المورفيم، الكلمة، التّركيب) في بنية نحويّة تفيد معنى معيّن، كوظيفة المسند، والمسند إليه، اللّتين هما في حقيقة الأمر وظيفتان أصليّتان، بهما تحدّد العلاقات الأساسيّة والتّكميليّة للجملة (مفاعيل، ظروف)، مثل كلمة؛ كتاب، في قولنا: بيير يقرأ كتابًا، هذه الكلمة لها وظيفة المفعول، كما أنّهم يفرّقون بين الوظيفة والفئة، حيث يُعدّ المركّب الاسميّ المكوِّن للمركّب الفعليّ؛ فئةً وظيفتها المفعول، وفي سياق ذلك، يقدّم هذا القاموس تصوّرًا رياضيًّا للوظيفة من وجهة نظر الغلوسيماتيك، حيث يشمل هذا التّصوّر كلّ علاقة قائمة بين ثابتين، أو ثابت ومتغيّر، أو متغيّرين، تتحقّق عن طريق تبادل، أو تحديد، أو نسق، أمّا ما يخصّ النّحو التوليديّ، فيقدّم القاموس الوظيفة من وجهة نظر التّوليديّين؛ بأنّها العلاقة النّحويّة، النّاجمة عن تفاعل عناصر البنية الواحدة فيما بينها.[1]

1-2-4 قاموس اللّسانيات، جورج مونان (الطبعة الثّانية 1995):

عند ذكره لمصطلح الوظيفة، يكتفي مونان بالإشارة إلى الوظيفة الجماليّة، حيث يفرّعها إلى أربعة أسماء تشير تقريبًا إلى نفس المفهوم:[2]

أ - **الوظيفة الجماليّة:** تعبير يستخدمه مؤسسو مجموعة براغ، وما زال يستخدم إلى يومنا هذا، ويرمز إلى استخدام اللّغة لأغراض جماليّة.

ب- **الوظيفة الشّعريّة:** هذا المصطلح الذي يعود إلى جاكوبسون، يقوم على فرضيّة مستندة إلى المدرسة الشّكلية، تجعل من النّص الشعريّ كائنًا مطلقًا، يستمدّ جماليّته من شكله، الذي يمثّل مكمن الوظيفة الشعريّة، وبالتّالي لا يُنظر إلى الرّسالة كمجرد وسيلة للتّواصل، بل كهدفٍ في حدّ ذاته.

ج- **الوظيفة الأسلوبية:** يعود هذا المصطلح إلى ريفاتير، ويمتدّ مفهومه خارج الحدود الضيّقة للفنّ اللّفظيّ (الرسالة المكتوبة، العادية، أو الشعريّة)، ورغم أنّها تهتمّ بالجانب الشّكليّ مثل الوظيفة الشّعرية، إلّا أنّها تختلف عنها في كونها لا تعني اتصالَ جميع الهياكل الشكليّة كما هو معروف عند جاكوبسون، بل تظهر

[1] Voir : Jean Dubois et autre, Dictionnaire de Linguistique, la rousse, paris, 1973, p 204, 205.
[2] Voir : Georges Mounin, Dictionnaire de la linguistique, Presses Universitaires de France, Paris, 2em édition, 1995, p 142, 143.

كتناقض ثنائيّ بين السّياق، والعناصر المتناقضة (الأساليب) التي تجذب انتباه القارئ، بالإضافة إلى ذلك، فإنّ الوظيفة الشعرية بالنّسبة لجاكوبسون، هي جزءٌ من باقة الوظائف الستّ للّغة، حيث تكون أحيانًا مهيمنة في الرسالة الشعريّة، وأحيانًا تأتي تابعة في الرّسالة العادية، في حين أنّ الوظيفة الأسلوبيّة في نظر ريفاتير مستقلّة.

د- **الوظيفة الشّكلية:** يُعتبر هذا المفهوم مكافئًا للوظيفة السّابقة وفقًا لريفاتير.

1-2-5 معجم تعليم الفرنسيّة كلغة أجنبية وثانية، جان بيير كوك (2003):

يعرّف بيير كوك الوظيفة تعريفًا لا يضيف شيئًا جديدًا مقارنة بما جاء قبله، إلّا أنّه يؤكّد على مركزيّة هذا المصطلح في علوم اللّغة، التي جعلت منه مصدر اشتقاقٍ لصفاتٍ وأسماءٍ (الوظيفيّة، اللّسانيّات الوظيفيّة)، وعنوانًا للمدرسة البنويّة الفرنسيّة، التي أنشأها أندري مارتيني، ويحدُّ كوك الوظيفة المشار لها ضمنًا؛ بأنّها هي وظيفة التّواصل، وعلى غرار ذلك، فإنّنا في علوم اللغة، نهتمّ بنفس القدر بالوظائف النّحويّة، والصّرفيّة للوحدات المجتمعة حول الفعل، وتكوين الجملة، وبالوظائف اللّغويّة على مستوى أعمق (جاكوبسون)، التي تطوّر وتوضّح وظيفة التّواصل، وبخلاف ما سبقه من المعجمات، يشير معجم تعليم الفرنسيّة، إلى تيّار لسانيّ وظيفيّ ظهر في بريطانيا، وأستراليا، رعاه وطوّره اللّسانيّ الكبير مايكل هاليداي، يركّز على ثلاث وظائف رئيسيّة تتحقّق أثناء التّحدث: الوظيفة الإدراكيّة، والوظيفة التّواصليّة، والوظيفة النّصيّة، كما أنّ الارتكاز على البراغماتيّة قد طوّر مفهوم الوظيفة الإنجازيّة، التي تتجلّى في المبادرة بالسّؤال، والأمر، أو ردّة الفعل، بالإجابة، والتّقييم، وتركز المنهجيّة الوظيفيّة، في العمليّة التّعليميّة، على دراسة وتحليل الوظائف اللّغويّة، التي يحتاجها المتعلّم، والتي سيضطر لاستخدامها في المواقف التواصليّة التي سيواجهها.[1]

1-2-6 قاموس تعليم اللّغات روبرت غاليسون ودانيال كوست (1976):

في قاموس تعليم اللّغات نجد تعريفًا خاصًا للوظيفة النّحويّة، التي تعني: دور عنصر ما في النّظام اللّغويّ، مثل دور الفاعل، والفعل... إلخ، أو دور عنصر، أو سلسلة من العناصر في النّظام، مثل الوظيفة التّمييزيّة في علم الصّوتيات، ثمّ نلفي القاموس يتطرّق إلى مفهوم الوظيفة عند مارتيني، واللّغويّات

[1] Voir : Jean-Pierre Cuq, Dictionnaire de didactique du français, langue étrangère et seconde, Édition : Jean Pencreac'h, Paris, 2003, p 103.

الوظيفيّة، في شــكلها العام، حيث ترتبط الوظائف في اللّغة مباشــرة بالوظيفة الأكثر أهميّة للّغة؛ ألا وهي وظيفة التّواصل، ثمّ في شكلها الخاص، المتعلّق بالنّحو، حيث يميّز مارتيني بين الوظائف الأولية (.F.P) وهي الوظائف التي ترتبط عناصرها مباشرة بالمسند، والوظائف غير الأولية (.F.N.P) وهي وظائف العناصر غير المرتبطة مباشرة بالمسند.[1]

نستطيع القول بإيجازٍ: إنّ مفهوم الوظيفة لسانيًّا في مستوى التّركيب؛ إذا نُظر إليه داخل الجملة، فإمّا أن يعني وظيفة عنصــر من عناصــرها، وهو الدّور الذي يؤدّيه إزاء العناصــر المجاورة له، أو بعلاقته بكلّ عناصــر الجملة تحكّمًا، وتأثّرًا، وهذه العلاقات في حدّ ذاتها، يمكن القول إنّها وظائف، باعتبارها المحدّد الأســاســي للأدوار التي تشــغلها العناصــر، أمّا إذا نظرنا إلى الجملة كونها عنصــرًا قائمًا بحدّ ذاته، فالوظيفة على هذا الاعتبار هي الدّور الذي تؤدّيه الجملة داخل النّصّ.

ولا نُخفي ســرًّا إذا قلنا: إنّ مفهوم الوظيفة هو مفهوم صــعب التّحديد، وغالبًا ما تُســتخدم الكلمة بمعانٍ غامضــة، ومع ذلك، يتمّ تناول قضــايا العلاقات بين الوظيفة والبنية، وبين الوظيفة والمعنى، بشــكل يعكس العلاقةَ بين النّحو والصّرف، وبين النّحو والدّلالة.[2]

2- وظائف اللّغة:

ســنعتمد في بســط هذا المفهوم على تلفيق ما ترجمناه، ممّا جاء في القواميس السّابقة من معلومات، وتحليلها تحليلًا يواكب تطوّر هذا المفهوم، وعليه:

فإنّ وظائف اللّغة هي: الأهداف المختلفة المخصّصة للعبارات أثناء نطقها، وهي محور أبحاث مدرسة براغ، التي تؤمن بأنّ الوظيفة المركزيّة للّغة هي التّواصــل؛ وهو أمر يحدّد نظامها، ويعكس خصــائص الوحدات اللّغويّة، والعديد من الحقائق الفيلولوجيّة، وأحيانًا نستطيع وفقًا لخصائص التّواصل أن نميّز بين أنواع مختلفة من الرسائل، ومنه إلى تحديد الوظائف المختلفة للّغة.[3]

وهناك أدوارٌ أخرى تؤدّيها اللّغة بالنّســبة لما ليس هو بلغة (العالم الخارجيّ، الفكر، النّاطقون بها)، إلّا أنّ العادة جرت على التّأكيد على وظيفة التّواصــل، المرتبطة بوظيفة التّمثيل، حيث اللّغة هي نظام من

[1] Voir : R. Galisson et D. Coste, Dictionnaire de didactique des langue, librairie, Hachette, paris, 1976, p 227, 228.

[2] Voir : Ibid, p 267, p 227.

[3] Voir : Jean Dubois et autre, op.cit, p 205.

الإشـــارات، تمثّل واقعًا فعليًّا أو مفاهيميًّا خارجها، هذا التّمثيل يُعتبر أحيانًا محاكيّا، وأحيانًا اعتباطيًّا، وهذا الأخير هو موقف اللّســانيات الحديثة، التي تقترح تحليلاتٍ أكثر دقّة، وتضــع قائمةً متنوّعة لوظائف اللّغة، ســـنذكر بعضًـــا منها، لأنّها تتداخل جزئيًّا فيما بينها، منها؛ الإطار العام المعتمد من قبل مارتيني، وتوصيفات الفعل التّواصليّ لجاكوبسون وفقًا لبوهلر:[1]

أ) يؤكّد مارتيني كما سبق أن ذكرنا؛ أنّ وظيفة التّواصل هي وظيفة اللّغة المركزيّة، وهذه الوظيفة هي الوحيدة التي تبرّر تنظيم اللّغة نفسها، وخصائص الوحدات اللّغويّة، والعديد من جوانب التّطور التّاريخيّ، وبالتّالي فإنّ الوظيفيّة كنظريّة لغويّة، ترفض أيّ وصـــف للّغة في حدّ ذاتها، ومن بين وظائف اللّغة الثّانويّة: الوظيفة التّعبيريّة، والوظيفة الأســـلوبيّة، والوظيفة التّمثيليّة، ووظيفة النّداء.

ب) باعتماده على النّموذج الأساسيّ لبوهلر، أضاف جاكوبسون ستّة عوامل تؤطّر الفعل التّواصليّ: مرسـل يرسـل رسـالة إلى متلقّي، وسـياق يمكّن المتلقّي من فهم الرّسـالة، والشّـيفرة المشـتركة بين المرسـل والمسـتلم، وقناة تواصـل نفسـيّة، أو جسـديّة تسـمح بإنشـاء وصـيانة التّواصـل، ومتلقّي الرّسالة، والرّسالة.

عمومًا، شهدت الدّراسات اللّسانيّة توجّهين رئيسيّين: التّوجه الكلاسيكيّ، الذي يركّز خارج السّياق على الرّمز نفسه، أي النّظام المكوّن من وحدات، وقواعد يمكن للشّخص النّاطق من خلالها إنشاء عبارات ذات معنى، والتّوجه الذي يهتمّ بالاسـتخدام الفعليّ لهذا الرّمز في سـياق محدّد، تندرج التّداوليّة المعاصـرة ضـــمن هـذا التّوجـه الأخير، لـذا أصـــبحـت دراســـة الوظـائف اللّغويـة تلامس حقلي علم الاجتمـاع، والأنثروبولوجيا، ويعود الفضـل لمالينوفسـكي في إطار هذا التّخصـص الأخير، في تطوير الدّراسـات المهتمّة بوظائف اللّغة.[2]

إنّ مفهوم؛ وظيفة اللّغة يمكن أن يتبلور على مستوى اللّسان، أو الخطاب، حيث ربط كلٌّ من أندري مارتيني، ومايكل ألكســندر كيركوود هاليداي بين هذا المفهوم، وما ذهب إليه فلاســفة اللّغة الذين رأوا بأنّ بنية اللّغة يمكن تفسـيرها من خلال وظائفها، التي تتجسّـد في أهدافها وغاياتها المتمثّلة في نقل المعلومات، والتّأثير على الآخرين، والتّعبير عن المشـــاعر، والحفاظ على الرّوابط الاجتماعيّة... إلخ، بينما يرى آخرون

[1] Voir : R. Galisson et D. Coste, op.cit, p 225, 226.

[2] Voir : Jean-Pierre Cuq, op.cit, p 103.

أنّه لا يمكن تفسير شكل النّظام اللغويّ عن طريق الخطاب، ومع تطوّر التّيارات البراغماتيّة وتحليل الخطاب، فقدت إشكاليّة وظائف اللّغة بريقها في الواقع، ويبدو أنّ المساحة التّقليديّة المخصّصة لهذه الوظائف أصبحت محاصرة بين التّصنيفات التّفصيليّة لنظريّة أعمال اللّغة، ونظريّة الأنواع الأدبيّة، وبالمقارنة مع سبق تمتعت هاتان النّظريّتان بميزة وجود دعم تجريبيّ أكثر دقة.[1]

إنّ الخطابات في السّياق المهنيّ تتميّز بعلاقة وثيقة مع العمل، وهذا ليس حال جميع الخطابات حالةَ التّواصل، لأنّ البعد العمليّ له بعدٌ تأثيريّ، بخلاف البعد التمثيليّ، فإنّه لا يرقى إلى نفس الأهميّة، وهذا ما يميّز بين خطابات العمل، والمحادثات، وعلى الرّغم من وجود وضعيّات عمليّة متنوعة، وتبادلات لفظيّة متعدّدة، فإنّه بإمكاننا أن نرى فيها ثلاث وظائف رئيسيّة للغة:[2]

أ) **الوظيفة الأدائيّة:** يمكن التّعرف عليها في جميع النتاجات اللّفظيّة، التي تسمح بتنسيق العمل الجماعيّ، والتّواصل، سواء الشّفويّ، أو المكتوب.

ب) **الوظيفة المعرفيّة:** تتحقّق بضمان نقل المعرفة، أو تسمح بحل المشكلات، وهذه الوظيفة منتشرة في جميع الأنشطة التدريبيّة، أو التعليميّة، والشّكل المفضّل لهذه الوظيفة، هو الاستدلال، والحجّة.

ج) **الوظيفة الاجتماعيّة:** إنّ اللّغة هي إحدى القنوات التي تسمح ببناء العلاقات الاجتماعية، فهي وسيلة النّاس للتّحدث في ورشات العمل، وفي التّجمعات الإنسانيّة، والمجتمعات إنّما تتمايز هويّاتها بلغاتها.

أمّا الوظيفة في نحو الخطاب الوظيفيّ، فهي وظيفتان: [3]

- **وظيفة دور**؛ ويُقصد بها وظيفة اللّغة كأداة للتّبليغ، ونسق من أنساق التّواصل.
- **الوظيفة العلاقة:** وهي الرّابط البنويّ القائم بين مكوّنات الجملة، أو مكوّنات المركّب (وظائف تداوليّة، وظائف دلاليّة، وظائف تركيبيّة)، وغالبًا ما تتقلّص أو تنعدم الوظائف التّداوليّة في الأنحاء التي لا تولي اهتمامًا للجانب الوظيفيّ في اللّغة.

---

[1] Voir : Patrick Charaudeau et Dominique Maingueneau, Dictionnaire d'analyse du discours, Éditions du Seuil 27, Paris, février 2002, p 265, 266.

[2] Voir : Ibid, p 267.

[3] يُنظر المتوكّل، أحمد، المنهج الوظيفيّ في البحث اللّسانيّ، دار الأمان، الرّباط، ط.1، 2016، ص. 224-225-226.

3- وظيفيّ:

لم يرد في المعاجم العربيّة القديمة فيما نعلم مدخلٌ من مداخل مادة [و.ظ.ف]، تحت هذا الاسم إلّا ما ورد في المعاجم الحديثة، فقد جاء في المعجم العربيّ الأساسيّ للنّاطقين بالعربيّة، ومتعلّميها، في معنى وظيفيّ: هو لفظٌ منسوب إلى الوظيفة، ونظريًّا هو ما يتعلّق بالوظيفة؛ تحليل وظيفيّ، وتعليم وظيفيّ، وعلم النّفس الوظيفيّ، وعلم التّربية الوظيفيّ، والرّصيد اللغويّ الوظيفيّ، أمّا عمليًّا فيرتبط بالإجراءات الوظيفيّة، والنّحو الوظيفيّ[1]، وما ذُكر في هذا المعجم، قريبٌ جدًّا ممّا ذُكر في معجم اللّغة العربيّة المعاصرة فلا داعي للتكرار.[2]

وفي علم الأحياء وعلم النّفس، يُطلق مصطلح وظيفيّ على كلّ ما يتعلق بوظيفة عضويّة، أو عقليّة، وهو وصفٌ يُطلق على كلّ عنصر، أو نتيجة، تساهم في ضمان تنفيذ وظيفة معيّنة، ويقال: تعليم وظيفيّ: هو نهج تعليميّ، يسعى لتحديد مبادئ التّعليم الملائمة لاحتياجات الأطفال الفسيولوجيّة، والعقليّة، بهدف المساهمة في تنميتهم بشكل متناغم، ومتوازن.[3]

وفي مجال الطّب يشير الاضطراب الوظيفيّ (أو غير العضويّ) إلى اضطرابٍ يُظهِر سوء في الأداء دون وجود سبب عضويّ، وفي الكيمياء نقصد بوظيفيّ: الطّابع الوظيفيّ لمجموعة، أو لجذر.[4]

وقد كان هذا المصطلح يُشير في اللّغة الفرنسيّة، في بداية الأمر إلى اللّغة العلميّة، والتقنيّة (عام 1960)، ثمّ ارتبط باللّغة المتخصّصة، في سبعينيّات القرن الماضي، حيث أصبح يشمل عدّة مفاهيم: فهو يعبّر عن اللّغة المتخصّصة، ويشير إلى طريقة التّدريس، التي تركّز على أهداف التّعليم الوظيفيّ للّغة الفرنسيّة، ويتعلّق بجمهور معيّن كالطّلاب، والشّباب، والباحثين.[5]

يظهر بشكل جليٍّ أنّ لفظة وظيفيّ تُستعمل لوصف:

أ) كلّ نشاطٍ يُمارس بشكلٍ حيويٍّ وفعّالٍ، يُسهم في إحراز النتائج المرجوّة.

ب) آليةِ عمل عنصرٍ من العناصر المندرجة ضمن تكوين بنية معيّنة.

---

[1] ينظر العايد، أحمد، داود عبده، أحمد مختار وآخرون، تحرير: أحمد مختار عمر، المعجم العربيّ الأساسيّ للنّاطقين بالعربيّة ومتعلّميها، توزيع لاروس، ط.1، (د.ت.ن)، ص. 1318، مادة (و.ظ.ف).

[2] ينظر مختار، عمر أحمد وآخرون، معجم اللّغة العربيّة المعاصرة، مرجع سابق، ج4، ص. 2464، مادة (و.ظ.ف).

[3] Voir : R. Galisson et D. Coste, op.cit, p 230.

[4] Voir : Paul Robert, Josette Rey-Debove, Alain Rey Karbon, op.cit, p 1069.

[5] Voir : Jean-Pierre Cuq, op.cit, p 102.

ومن الممكن أن ننعت المنهجَ بالوظيفيّ، حيث نطلق هذا المصطلح على المنهج نفسه، فيقال المنهج الوظيفيّ[1]، لذا قد نجد لسانيّين كبار مثل أحمد المتوكّل يستعملونه هذا الاستعمال، فقد سمّى أحد كتبه؛ المنهج الوظيفيّ في البحث اللّسانيّ (صدر في 2016).

ولمّا كان مصطلح وظيفيّ نعتًا يدلّ على الممارسة الحيويّة، والفعّالة للأنشطةِ الهامّة في حياة الإنسان، والمرتبطة بتدريس اللّغة (التّعليم الوظيفيّ، الرّصيد اللغويّ الوظيفيّ، النّحو الوظيفيّ، تحليل وظيفيّ)، بالإضافة على كونه منهجًا قائمًا بذاته، فقد سُوّغ لنا أن نصوغ الشّطر الأوّل من عنوان أطروحتنا كالتّالي: مسالك الدّرس الوظيفيّ، على غرار عباراتٍ من قبيل: "مسار الدّرس التّوليديّ"[2]، التي وظّفها بعض اللّسانيّين وصفًا لكلمة درس.

أمّا في اللّسانيات، فيرتبط مصطلح وظيفيّ بكلّ ما له علاقة بالتّواصل، فلفظ الاختلاف الوظيفيّ، يُعبّر عن التّباين الوظيفيّ بين الصّوائت، والصّوامت، فعلى سبيل المثال، يمكن أن يكون الفرق بين الصّوائت والصّوامت مهمٌّ جدًا لتميّز المعاني، والكلمات في بعض اللّغات،[3] كما هو حال التّقابل الموجود بين الفونيمين /b/ :/p/ في اللّغة الفرنسيّة.[4]

ومن هذا المنظور، وعلى مستوى أعلى، يتمّ تحليل، ووصف جميع الوحدات اللّغويّة، وعلاقاتها ووظيفتها في تأسيس التّواصل، والعلاقات التي تربط بينها، ومن المنظور نفسه، تتحدّث مدرسة براغ عن التّصنيف الوظيفيّ للمونيمات (وهو معاكس لتصنيف الكلمات حسب أجزاء الكلام عند النّحاة اليونانيّين، استنادًا أولًا إلى معايّير منطقيّة، ثم معايير شكليّة)،[5] حيث يطلق مارتيني صفة وظيفيّ على كلّ مونيم نحويّ يشير إلى وظيفة مونيم آخر.[6]

---

[1] ينظر بوقرة، نعمان، المصطلحات الأساسيّة في لسانيات النّص، وتحليل الخطاب، دراسة معجميّة، عالم الكتب الحديثة، عمّان، ط.1، 2009، ص. 146.

[2] علويّ، حافظ إسماعيل، ومحمّد أملاخ، قضايا إبستمولوجيّة في اللّسانيّات، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط.1، 2009، ص. 288.

[3] Voir : Paul Robert, Josette Rey-Debove, Alain Rey Karbon, op.cit, p 1069.

[4] Voir : Jean Dubois et autre, op.cit, p 207.

[5] Voir: Georges Mounin, op.cit, p 144.

[6] Voir : R. Galisson et D. Coste, op.cit, p 230.

وعند بعض البنويّين الأمريكيّين، يعدّ وظيفيّ؛ كلّ مورفيم ينوب عن فئة من الكلمات، التي تكافئه من حيث الوظيفة؛ كالأدوات، وحروف الجرّ، والتّصريفات، التي هي أمثلة على المورفيمات الوظيفيّة، هذه المورفيمات تكون مهمّة لتحديد الوظيفة النّحويّة للكلمات في الجملة، أو البنية اللّغويّة، وعلى الرّغم من عدم حملها معنى لغويًّا بحدّ ذاتها، إلّا أنّها تؤدّي دورًا حاسمًا في تركيب وتشكيل الجمل.

بالعودة إلى مارتيني، يُشار إلى المونيمات الوظيفيّة بأنّها تلك المونيمات النّحويّة، التي يُستدلّ بها على وظيفة مورفيم آخر، على سبيل المثال، في الجملتين؛ أعطى لزوجته الكتاب، وذهب مع زوجته، يُعدّ حرفا الجرّ مونيمين وظيفيّين، حيث يشيران إلى الوظيفة النّحويّة، التي تربط بين الفعل، والمفعول عن طريق التّعدية.[1]

إنّ التّيار الوظيفيّ هو الذي يجد أفضل تعبير له في عمل دينيس، وفريدريك فرانسوا، فهو يدّعي وجهة نظر أكثر تماسكًا نظريًا، حيث يرى أنّ اللّغة لديها حقًّا وظيفة واحدة فقط، هي وظيفة التّواصل.[2]

يُستفاد ممّا سردناه آنفًا، أنّ لمصطلح وظيفيّ استعمالين بارزين:

- **استعمال عام:** يدلّ على الممارسة الفعّالة، والوظيفيّة لأيّ نشاط (تعليميّ، طبّي، اجتماعيّ...)
- **استعمال خاصّ:** يتعلّق بدراسة اللّغة، ويتفرّع إلى مفهومين:

الأوّل: يُقصد به المفهوم الأداتيّ، وهو الدّور الرئيسيّ الذي تضطلع به اللّغة في شكلها العام باعتبارها أداة للتّواصل، حيث يتفرّع عنه أدوار ثانويّة.

الثّاني: يُقصد به الدّور الوظيفيّ الذي تشغله العلاقات بين العناصر داخل اللّغة؛ العلاقة بين الفونيمات داخل الكلمة، والعلاقة بين المورفيمات، والكلمات داخل الجملة، والعلاقة بين الجمل داخل العبارات، وعلاقة العبارات بالأغراض التّواصلية المؤدّاة.

[1] Voir : R. Galisson et D. Coste, op.cit, 1976, p 229.

[2] Voir: Georges Mounin, op.cit, p 143.

الفصل الأوّل:

التّراث النّحويّ العربيّ، الإشكالات والافتراضات.

مقدمة الفصل:

بما أنّ البحث الإبستمولوجيّ مُطالبٌ بتسطير الأسئلة الدّالة في البحث اللّسانيّ لمعرفة إذا ما كان هناك تقدّمٌ في طرح الإشكالات، وتقدّمٌ في الإجابة عنها،[1] فإنّ الأسئلة حول النّحو العربيّ تفاوتت بتفاوت الأسئلة، وظروف السّائل، وأوّل هذه الإشكالات: لماذا هذه الصّعوبة في تعلّم وتعليم النّحو؟

هذا السّؤال على بداهته وبساطته، أثار ضجّةً كبيرةً في البحث اللّسانيّ العربيّ، من حيث طبيعة التّساؤلات التي أُعيد صوغها، ومن حيث الأهداف التي سطّرت، منذ المنتصف الثّاني من القرن العشرين إلى يومنا هذا، وقد صيغت هذه التّساؤلات في سياق ثقافيّ لسانيّ، حرّك مياهه الرّاكدة ظهورُ بعض المخطوطات إلى النّور بعد تحقيقها، مثل كتاب الرّد على النّحاة، والانفتاح على البحث اللّسانيّ الغربيّ، والاستبشار بمناهجه.

[1] ينظر علويّ حافظ إسماعيل ومحمّد أملاخ، قضايا إبستمولوجيّة في اللّسانيّات، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط.1، 2009، ص. 28.

المبحث الأوّل: بنية النّحو.

من أهمّ الإشكاليّات التي طُرحت في هيكل النّحو العربيّ، تلك المتعلّقة أوّلًا: بموضوع البحث، هل هو: الجملة، أو الكلام؟ ثانيًا: تلك المتعلقة بمشروعية منهج النّحاة القدامى، وكفاءة أصولهم النّظريّة من حيث الوصف، والتّفسير، وما هي منزلة المكوّن الدّلاليّ في المنوال النّحويّ العربيّ.

المطلب الأوّل: مظاهر الصّعوبة في المنظومة النّحويّة:

إنّ صعوبة تلقّي النّحو العربيّ هي الدّافع لظهور بعض المحاولات بغية تيسيره، وبروزِ آراءٍ تنتقد بعض مفاهيمه وإجراءاته، إلّا أنّ بعضًا من هذه النّقود نبتت أفكارها داخل الفكر اللّغويّ العربيّ نفسِه، والبعض الآخر صدر عن مرجعيّة لسانيّة حديثة، ويختصر أغلب الدّارسين مصدر هذه الصّعوبة من حيث طريقة التّأليف فيما يلي:

- **اللّغة المشفّرة:**

لا تتيح كتب النّحو القديمة فرصةً لأيّ مبتدئ في هذا التّخصص، ولا متخصّص في غير النّحو فرصةً لفكّ رموزها، وإدراك مصطلحاتها، واستيعاب مفاهيمها، بل تتطلّب من المشتغلين عليها قراءة متكرّرة ومتنوّعةً لتحصيل الأهداف المنشودة، فهاته اللّغة المضغوطة المزدحمة بالدّلالات والإشارات والأحكام النّحويّة الدّسمة، مثل الذي نراه في كتاب سيبويه قد تبلغ حدّ التّخمة أحيانًا من ازدحام المعاني.[1]

هذا الحكم الصّادر عن عبّاس حسن، يستمدّ مشروعيّته، إذا ما نُظر إلى قائله، كونه ضليعًا في فنّ النّحو، ومحيطًا بمسائله الدّقيقة، وبالنّظر كذلك إلى مضمونه الذي يلامس واقع اللّغة التي دوّن بها النّحو، ونقصد بالخصوص قضيّة التّداخل الدّلاليّ بين المصطلحات، التي تُؤدّي إلى الغموض والاشتباه، حيث إنّنا نجد سيبويه على سبيل المثال، يستعمل مصطلح الصّفة والوصف والموصوف، استعمالًا متداخلًا، فأحيانًا يقصد بها المفهوم العامّ للدّلالة على المشتقّات الأربعة، ويستعملها تارةً أخرى للدّلالة على النّعت.[2]

[1] يُنظر حسن عبّاس، اللّغة والنّحو بين القديم والحديث، دار المعارف، القاهرة، ط.1، 1966، ص. 133.

[2] ينظر كامل سلاف مصطفى، العلاقات الدّلاليّة في المصطلح النّحويّ وأثرها في الإبهام، دار كنوز المعرفة، عمّان، ط.1، 2018، ص. 153.

بالإضـافة إلى مشـكل تعدّد المصـطلحات الذي نبّه عليه أبو الطّيّب اللّغويّ، حيث قال: "وإنّما همّ أحدهم إذا سـبق إلى العلم أن يسـيّر اسـمًا يخترعه، ليُنسـب إليه، فيسـمّي الجرّ خفضًـا، والظّرف صـفةً، ويسـمّون حروف الجرّ: حروف الصّـفات، والعطف النّسـق، ومفاعيلن في العروض فعولان، ونحو هذا من التّخليط".[1]

- **تفريع المسائل وتشقيق الآراء:**

إنّ تفرّع المسألة الواحدة من النّحو إلى آراءٍ متعدّدة، يُعدّ سببًا من الأسباب التي تُعيّي ذهن الدّارس، وهي إحدى الصّعوبات، والمشاكل التي يعاني منها النّحو العربيّ، وتتجلّى مظاهرها في كثرة الخلافات، وتعدّد الصّـيغ واضـطرابها، والتّشـديد المبالغ فيه، خاصّـة في بعض مباحث الصّـرف، مثل أبواب الفعل الثّلاثيّ ومصادره، وصيغ جمع التّكسير،[2] وهي ظاهرة اصطبغت بها أغلب كتب النّحو، فالغالبيّة من النّحاة الأوائل ممّن كانوا في الطّليعـة، وممّن تبعهم من أخلافهم، أسـاؤوا إلى النّحو بهـذه البلبلـة والآراء المضـطربـة المتعارضة،[3] والغالبيّة من هؤلاء، آخذٌ بنصيب من الفلسفة والجدل المنطقيّ الشّائع أيّام تدوين النّحو.[4]

- **الاضطراب في التّبويب وعدم تناسق الباب الوّاحد:**

يُلحظ هذا الأمر من بداية التّأليف، ففي الكتاب نجد سـيبويه لا يسـير على خطّة، فهو يقدّم أبوابًا من حقّها أن تتأخّر، ويؤخّر أبوابًا من حقّها أن تتقدّم، ويضـع فصـولًا في غير موضـعها، ولا يذكر مسـائل الباب الواحد متتابعةً ومتناسـقة، بل يذكر بعضها في موضع، وبعضها الآخر في موضع ثانٍ بعد أن يفصل بينهما بأبوابٍ غريبةٍ،[5] ونجد هذا التعارض جليًّا بين عناوين الأبواب، وما تحيل إليه من مباحث داخل الباب، لعدم دقّة العناوين أحيانًا في الدّلالة على ما تحتها من مباحث، وإذا كان لكتاب سـيبويه ظروفه الخاصّة التي قد تفسّر أو تبرّر شيئًا من هذا الاضطراب، فإنّ ما بقي في ذلك من المؤلّفات التي ظهرت بعده، والتي لم تكن لها نفس الظّروف، لَيعكس تأثير الكتاب عليها.[6]

---

[1] أبو الطّيب اللّغويّ، عبد الواحد بن علي، مراتب النّحويّين، تحقيق: أبو الفضـل إبراهيم، المكتبة العصـريّة، بيروت، ط.2، 2009، ص. 125.

[2] ينظر مبروك، سعيد عبد المالك، في إصلاح النّحو العربيّ، دراسة نقديّة، دار القلم، الكويت، ط.1، 1985، ص. 30.

[3] يُنظر عبّاس، حسن، مرجع سابق، ص. 68.

[4] ينظر المرجع نفسه، ص. 215.

[5] يُنظر الحديثيّ، خديجة، أبنية الصّرف في كتاب سيبويه، منشورات مكتبة النّهضة، بغداد، ط.1، 1965، ص. 67.

[6] ينظر مبروك، سعيد عبد المالك، مرجع سابق، ص. 24، 25.

المطلب الثاني: تيسير خُطط التّأليف.

لقد أدّت هذه الملاحظات إلى وجود جهودٍ حاولت عرض مسائل النّحو، وقواعده بطرق تُوثِّره للقارئين، منها ما أُلّف قديمًا، بعد كتاب سيبويه في شكل مختصرات، ركّزت على عرض القواعد، متجنّبةً الحشو، والإطناب، مبتعدةً -كما جاء على لسان الجاحظ- عن عويص النّحو الذي لا يجري في المعاملات، ولا ضرورة إليه إلّا بقدر ما يؤدّيه إلى السّلامة من فاحش اللّحن.[1]

وقد اتّخذت هذه المختصرات الجانب التّعليميّ طابعًا لها، تتصدّرها؛ مقدّمة خلف الأحمر (ت 180 ه) التي تعدّ رائدة في حركة تيسير النّحو، ثمّ ألف الكسائيّ (ت 189ه)؛ مختصره في النّحو، وبعد هذا تتالت المؤلّفات على هذا النّحو، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: مختصرٌ في النّحو، لأبي يحى اليزيديّ (ت 202 ه)، وكتاب التّفاحة، لأبي جعفر النّحاس (ت 338 ه)، وكتاب الجمل في النّحو، للزجّاجيّ (ت 340ه)، والأنموذج، للزّمخشريّ (ت 538 ه)، وهكذا لم تلبث تلك المختصرات تتناسل وتتكاثر إلى زمن متأخرّ، حيث أُلّف مُختصر الأجرّوميّة، لصاحبه ابن آجرّوم (ت 723 ه) الذي يعتبر من أشهرها، وأكثرها رواجًا، وقبولًا بين طلبة العلم.

إنّ هذه المؤلّفات، وإن شدا أغلب مؤلّفيها التّبسيط والاختصار، أو غدا بعضهم من مدرسة الكوفة، فإنّها لا تعدو أن تكون امتدادًا للكتاب الأصل، الذي وضعه سيبويه، فالفرّاء مات وتحت وسادته كتاب سيبويه،[2] والكسائيُّ وَهَبَ سعيدَ بن مسعدة الأخفش سبعين دينارًا بعدما أقرأه كتاب سيبويه،[3] وبالتّالي لم تسلم هي الأخرى من الانتقادات لأنّها لم تنظر في المنهج، ولم تتعرّض للأصول، لتكشف أصل الدّاء، وهي وإن اختلفت من حيث التّبويب، والشّرح والأمثلة والشّواهد، إلّا أنّها جميعًا تسير في إطار المنهج التّعليميّ، وكان هدفها عرض المسائل النّحويّة، والصّرفيّة الظّاهرة بعبارات واضحة ودقيقة.[4]

---

[1] يُنظر الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، رسائل الجاحظ (الرسائل الأدبية)، شرح: علي أبو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط.2، 2002، ص. 205.

[2] يُنظر القفطيّ، جمال الدّين أبو الحسن علي بن يوسف، إنباه الرّواة على أنباه النّحاة، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط.1، 1986، ج1، ص. 14.

[3] يُنظر المرجع نفسه، ج2، ص. 37.

[4] يُنظر خليفة، عبد الكريم، تيسير العربيّة بين القديم والحديث، منشورات مجمع اللّغة العربيّة الأردنيّ، عمّان، ط.1، 1986، ص. 70.

إنّ التّعرّض لمنهج النّحاة جاء متأخرًا في الزّمن عن محاولات إصلاح طرق التّأليف، والقليل ممّن تصدّوا للإصلاح في الجانب النّظريّ (جانب المنهج)،[1] كأمثال ابن مضاء (ت 592 ه)، الذي شكّك في الكفاءة النّظريّة لمفهوم العامل والتّعليل، التي انبنت عليها تحليلات النّحاة، وقواعد النّحو.

وأمّا ما ألّف حديثًا في هذا السّياق، فقد تجسّد في أوّل الأمر في الجانب التعليميّ للّغة العربيّة، وهو ما عُرف بحركة التّيسير، وقد كان ذلك في حدود الربع الأخير من القرن التّاسع عشر، بظهور؛ التّحفة المكتبيّة في تقريب اللّغة العربية، لصاحبه رفاعة رافع الطّهطاويّ (ت 1873 م)، (الذي أتمّ تأليفها كما هو مثبت في آخر المخطوط سنة 1868 م، ليعيد تحقيقها البدراويّ زهران، سنة 1983 م)، ثمّ تطوّر الأمر إلى مراجعات في الأصول النظريّة للدرس النّحويّ، "فطال صميمه ومفاهيمه الأساسيّة، وقد تناول هذا النّقد كلّ جوانب التّراث، فقد تناول الظّروف التّاريخيّة التي حفّت به، والعوامل التّاريخية التي أثّرت فيه، ووجّهته، وطبعت أصوله المنهجيّة الكبرى، وتناولت مفاهيمه الإجرائية، وقضاياه الجزئية، ويمثل كتاب إحياء النّحو، لمصطفى إبراهيم، الصادر سنة 1937 م، أوّل مقاربة نقديّة شاملة للتّراث النّحويّ".[2]

وقبل عرض ما جاء في هذه النّقود، ننبّه إلى أنّ صعوبة النّحو قد تأتي من طبيعة هذا العلم في حدّ ذاته، وليست مقصورة على النّحو العربيّ، وهناك إشارات كثيرة نبّهت على أنّها إشكاليّة قديمة، فقد ذكر السّيوطيّ (ت 911 ه) أنّ رجلًا سأل ابن خالويه (ت 370 ه) أن يعلمّه من اللّغة العربيّة ما يقيم به لسانه، فردّ عليه ابن خالويه بقوله: أنا منذ خمسين سنةً أتعلّم النّحو، ما تعلّمت ما أقيم به لساني،[3] مع العلم أنّ الفارق بين اكتساب الملكة اللّغويّة، وبين تعلّم قواعد اللّغة أمرٌ ظاهرٌ وجليٌّ.

[1] يُنظر مبروك، سعيد عبد المالك، مرجع سابق، ص. 46.

[2] مجدوب، عز الدّين، المنوال النّحويّ العربيّ، قراءة لسانية جديدة، دار محمّد عليّ الحاميّ للنّشر والتّوزيع، تونس، ط.1، ص. 11-12-13.

[3] يُنظر السّيوطيّ، جلال الدّين عبد الرّحمن، بغية الوعاة في طبقة اللّغويّين والنّحاة، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابيّ الحلبيّ وشركاؤه، القاهرة، ط.1، (د.ت.ن)، ج1، ص. 529.

ويُروى أنّ رجلًا أراد أن يقرأ كتاب سيبويه على محمّد بن يزيد المبرد (ت 285 هـ)، فقال له: هل ركبت البحر؟ تعظيمًا له، واستصعابًا لما فيه،[1] ويُروى كذلك عن المازنيّ (ت 248 ه) أنّه قال: "قرأ عليَّ رجلٌ كتاب سيبويه في مدّةٍ طويلةٍ، فلمّا بلغ آخره قال لي: أمّا أنت فجزاك الله خيرًا، وأمّا أنا فما فهمت منه حرفًا".[2]

إنّ عدم إنكار المبرّد وغيره من النّحاة بوجود إشكالٍ كهذا، إذا طُرح من زاوية نظرٍ عامّة، سينتهي إلى أنّ مسألة الوجود اللّغويّ وكينونته، مسألةٌ معقّدةٌ، ليس لها حدودٌ واضحةُ المعالم، ويزيدنا اقتناعا بصعوبة الأمر، أنّنا نجد كلّ الأنحاء التي تسعى إلى إبراز خصائص اللّغة وتذليلها للمتعلّمين، لم يكن سعيها إلّا إقرارًا بصعوبة الممارسة اللّسانيّة، وإقرارًا بأنّ " نحو أيّ لغةٍ هو نسق معقّد"،[3] وخاصّة اللّغات المُعربة، أضف إلى ذلك أنّ النّحو العربيّ له جانبان، جانبٌ تعليميّ وآخر تنظيريّ، وهذا الأخير إذا تُنوولِ فلا مفرّ للقارئ من مجابهة المسّائل الدقيقة، ومحاولة فهم طرق التّعليل، ومعرفة أوجه القياس.

المبحث الثاني: الأصول النّظريّة للنّحو، وجوه التّساؤل ومواضع التّشكيك.

بعد تحقيقه لكتاب الرّد على النّحاة لابن مضاء القرطبيّ سنة 1947م، أثار شوقي ضيف ضجّة كبيرة على مستوى الخطاب النّحويّ، حيث اعتبر هذا الكتاب ثورة نقديّة لأهمّ الأصول النّظريّة في النّحو، لأنّه لم يكتف بإعادة رسم خطّة مغايرة في التّأليف تخلّص الدّارسين من شتّى الصعوبات، كما فعل من قبلُ أصحاب المختصرات، بل ذهب صاحبه يستقصي هذه الصّعوبات ويجمع أسبابها، فإذا بالأمر كلّه يرجع إلى نظريّة العامل، لما تجرّه من تقديرٍ في العبارات للعواملِ والمعمولات، وما تحشده وراءها من العلل والأقيسة،[4] وقد سلك سبيل الفلاسفة في مناقشتها، واستعان على دحضها بحجج منطقيّة، ودينيّة بالإضافة إلى الحجج اللّغويّة، لاعتقاده بفسادها، وبأنّها السّبب الرّئيس في كلّ مشاكل النّحو.[5]

---

[1] يُنظر السّيرافيّ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله، أخبار النحويين البصريين، تحقيق: طه محمّد الزينيّ ومحمّد عبد المنعم خفاجيّ، مطبعة مصطفى بابيّ الحلبيّ وأولاده، القاهرة، (د.ط)، (د.ت.ن)، ص. 39.

[2] القفطي، جمال الدّين أبو الحسن علي بن يوسف، إنباه الرّواة على أنباه النّحاة، مرجع سابق، ج1، ص. 283.

[3] وايم، جنسن، النّحو: بنية معقّدة وصف لسانيّ للإسبرنتو في نحو الخطاب الوظيفيّ، ترجمة: ربيعة العربيّ، في اللّسانيات الوظيفيّة، النّظريّة والنّماذج والمقاربات، إعداد وتقديم العماري عزيز ورحموني عبد الرّحمن، كنوز المعرفة للنّشر والتّوزيع، عمّان، ط.1، 2020، ص. 203-226.

[4] القرطبيّ، ابن مضاء، الرّدّ على النّحاة، تحقيق: شوقي ضيف (المقدّمة)، دار الفكر العربيّ، ط.1، 1947، ص. 02، 03.

[5] يُنظر مبروك، سعيد عبد المالك، مرجع سابق، ص. 48، ويُنظر القرطبيّ ابن مضاء، مرجع سابق، ص. 86، 87.

هذه الرّدود وإن تزعّمها ابن مضاء في القرن السّادس، فقد تبنّاها حديثًا نحاة على رأسهم مصطفى إبراهيم، ومن بعده تمّام حسّان، إلّا أنّ هذا الأخير تبنّى هذه الرّدود استنادًا إلى مبادئ اللّسانيات الوصفيّة، وإن كانوا جميعهم يتفقون في آخر الأمر على أنّ الاختلالات الموجودة تمسّ الأسس النّظرية للنّحو على حدّ زعمهم، ويمكن حصر ما أجمعوا عليه من ملاحظات نقديّة في ثلاث محاور، سنحاول مناقشة ما جاء في كلّ منها على التّوالي:

المطلب الأوّل: نقد العامل، والتّعليل.

تعمّدنا الجمع بين التّعليل والعامل لاعتقادنا أنّهما أداتان من أدوات تفسير الظّاهرة اللّغويّة، وأنّ النّقد الذي طالهما ينطلق من نفس التّصوّر، وسنوضّح هذا الأمر لاحقًا.

بالنّسبة للتّعليل، ظهرت الدّعوى للتّخلي عنه منذ زمن ابن مضاء، وذلك بإسقاط العلل الثّواني والثّوالث من التّنظير النّحويّ، فكان لزامًا أن "يسقط من النّحو الاختلاف فيما لا يفيد نطقًا، كاختلافهم في علّة رفع الفاعل، ونصب المفعول"،[1] لأنّ النّحاة اتّخذوا من تلك العلل قيودًا حديديّةً أخضعوا لها الكلام العربيّ الفصيح، بل وكلام المحدثين،[2] وهي مشكلة خطيرة، تسرّبت إلى كلّ مسألة، وتسلّلت لكلّ قاعدة، وملأت صفحات كثيرة،[3] وهذه العلل لا تندرج تحت أيّ منطق، بل هي عللٌ غائيّة لا طائل منها في الدّرس النّحويّ.[4]

وبالنّسبة للعامل، فإنّ طبيعة العامل كمفهوم مجرّد افتراضيّ لا يوجد واقعًا في تسلسل الكلام، دفع ابن مضاء إلى اعتبار الخوض فيه، ضربًا من الاشتغال بما لا يفيد نطقًا، كالقول: بِمَ نُصب المفعول؟ بالفاعل أو بالفعل أو بهما؟[5] وهو تصوّر فاسد في نظره، نتج عن الإيغال في التّعليل أثناء دراسة اللّغة، ومنهجٌ لا يمكن أن يخلو من المطاعن على أيّ حال، فإذا جاء الفاعل مرفوعًا فلأنّ العرف هو السّبب في الرّبط بين الفاعليّة والرّفع، وليس العامل.[6]

---

[1] القرطبيّ، ابن مضاء، مرجع سابق، ص. 164.

[2] ينظر حسن، عبّاس، مرجع سابق، ص. 135.

[3] ينظر المرجع نفسه، ص. 146.

[4] ينظر حسّان، تمّام، الأصول، دراسة إبستيمولوجيّة للفكر اللّغويّ عند العرب، النّحو، فقه اللّغة، البلاغة، عالم الكتب، القاهرة، ط.1، 2000، ص. 168.

[5] ينظر القرطبيّ، ابن مضاء، مرجع سابق، ص. 127.

[6] ينظر حسّان، تمّام، اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة، عالم الكتب، القاهرة، ط.4، 2000، ص. 55-57.

ويرى تمّام حسّـــان أنّ الاســـتثمار في فكرة التّعليق لعبد القاهر الجرجاني والعمل بها، بإمكانه أن يخلّصـــنا من فكرة العامل، لأنّ التّعليق في نظره هو الفكرة المركزيّة في النّحو العربيّ، وفهمه على وجهه الصّحيح، كافٍ وحده للقضاء على خرافة العمل النّحويّ، والعوامل النّحويّة، لأنّ التّعليق يحدّد بوساطة القرائن معانيَ الأبواب في السّياق، ويفسّر العلاقات بينها على صورة أوفى، وأفضل، وأكثر نفعًا في التّحليل اللّغويّ لهذه المعاني الوظيفيّة.[1]

المطلب الثاني: الحكم على النّحو بأنّه صّناعة لفظيّة.

يرى النّحاة الحداثيّون أنّها أهمّ نقطةٍ كانت ســببًا في نقدهم النّحاةَ العرب القدامى، لأنّهم جعلوا الإعراب حكما لفظيًّا خالصًـــا يتّبع أثر العامل، ولم يروا في علاماته إشـــارةً إلى المعنى، ولا أثرًا في تصـــوير المفهوم،[2] وهم بذلك قد رســـموا للنّحو طريقًا لفظيّة، فاهتموا ببيان الأحوال المختلفة للّفظ، من رفع، أو نصـــب، دون التنبّه لما يتبع هذه الأوجه من أثر في المعنى،[3] ومن هنا اتّســـمت الدّراســـات اللّغويّة العربيّة بالاتّجاه إلى المبنى أساسًا، ولم تُدرج المعنى إلّا تبعًا له على استحياء.[4]

المطلب الثالث: الحكم على معياريّة النّحو.

من المعلوم أنّ النّحاة الأوائل، قاموا باســـتقراء المدوّنة اللّغويّة، التي امتدّت زمنيًّا، من الشّـــعر الجاهليّ إلى نهاية القرن الرّابع بعد نزول القرآن، حيث أُخذت الفصـــحى عن "كلّ عربيّ لم تتغيّر لغتُه، فصـــيحٍ على مذهب قومه"،[5] ثمّ قاموا بتحليل هذه المعطيات، وإحصـــائها وتصـــنيفها، وقياس ما يمكن قياسه، ليخلصوا إلى وضع قواعد اللّغة، وقوانينها العامّة.

ولكنّ التقيّد بمدوّنة محدودة زمانيًّا ومكانيًّا جعل كثيرًا من المعاصرين ينتقدون هذا المعيار كمنهجيّة في رصـد المادة اللّغويّة، وفرضـها على أهل اللّغة باتّخاذها تقنية للتّخطيء، والتّصـويب، لأنّ ذلك لا يسـاير

[1] ينظر حسّان، تمّام، اللغة العربية مبناها ومعناها، دار الثقافة، الدّار البيضاء، المغرب، (د.ط)، 1994، ص. 189.

[2] ينظر مصطفى، إبراهيم، إحياء النّحو، القاهرة، ط.2، 1992، ص. 41.

[3] ينظر المرجع نفسه، ص. 08

[4] ينظر حسّان، تمّام، اللغة العربية مبناها ومعناها، مرجع سابق، ص. 12.

[5] المبرّد، أبو العبّاس محمّد بن يزيد، الفاضـل، تحقيق: عبد العزيز الميمنيّ، دار الكتب المصـرية، القاهرة، ط.2، 1995، ص. 113.

طبيعة اللّغة المتغيّرة،[1] ووصل الأمر بتمّام حسّان إلى وضع كتابٍ يعالج هذه القضيّة، سمّاه: اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة، طعن في أثنائه، في منهج النّحاة، فقد رأى أنّ الطّابع المعياريّ هو أصل الدّاء في تقهقر الدّراسات النّحويّة،[2] كما عاب على النّحاة اقتصارهم على عصور الاحتجاج، وله في القياس، وفي الاستصحاب رأي آخر،[3] وبالجملة فقد تمخّض عن هذه النّقود تصوّر خاطئ عن النّظريّة النّحويّة العربيّة إلى حدّ القول إنّها؛ "أمشاج من الأفكار غير المتناسبة يأتي بعضها من المنطق، والبعض الآخر من الميتافيزيقا، وبعض ثالث من الأساطير".[4]

المبحث الثالث: مناقشة نقد الأصول النّظرية للنّحو.

لقد وجد المحدثون مبرّرًا لنزعتهم المنهجيّة التي سيطرت على معتقداتهم تأثّرًا بالمناهج اللّسانيّة الحديثة، وباتوا يؤمنون أنّ الواجب في ممارسة العلم، هو الاكتفاء بالملاحظة الخارجيّة، ولا يمكن العبور من شيء ملاحظ إلى شيء مجرّد، ولأجل ذلك رفضوا العلّة، ونظريّة العامل، والإعراب التقديريّ، وعددا من الأصول، والمفاهيم الموجودة في التّراث،[5] وسنناقش هذه القضايا، من وجهة نظر النّحاة القدامى، وبالاستناد إلى ما توصّل إليه اللّسانيّون العرب، وغيرهم من غير العرب فيما يخصّ ضرورات الوصف والتّفسير، التي تتطلّبها اللّغة الواصفة.

المطلب الأوّل: العامل.

- **دور العامل في تفسير نظام اللّغة:**

إذا عدنا إلى ردود ابن مضاء عمومًا، فإنّنا سنلفي تصوّره يتناغم مع تصوّر المحدثين، فهو يأخذ بالظّاهر، ويكتفي بالنّظر في الظواهر دون الخوض في تأويلها، حيث ينفي وجود أيّ شيءٍ مضمرٍ في اللّغة، رافعًا، كان أو ناصبًا، إنّما الذي يرفع وينصب في نظره، هو المتكلّم اتّباعًا لكلام العرب،[6] بل إنّ المتكلّم في

---

[1] ينظر بشر، كمال، اللّغة العربيّة بين الوهم وسوء الفهم، دار غريب للطّباعة والنّشر والتّوزيع، القاهرة، (د.ط)، 1999، ص. 138.

[2] ينظر حسّان، تمّام، اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة، مرجع سابق، ص. 12.

[3] ينظر حسّان، تمّام، الأصول، دراسة إبستيمولوجيّة للفكر اللّغويّ عند العرب، النّحو، فقه اللّغة، البلاغة، مرجع سابق، ص. 107-151، وينظر حسّان، تمّام، اللّغة بين المعياريّة والوصفية، مرجع سابق، ص. 32-167-181-182-183.

[4] حسّان، تمّام، مناهج البحث في اللّغة، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، ط.1، 1990، ص. 05.

[5] ينظر الفهريّ، عبد القادر الفاسيّ، اللّسانيّات واللّغة العربيّة، نماذج تركيبيّة ودلاليّة، دار توبقال للنّشر، الرّباط، ط.3، 1993، ص. 58.

[6] ينظر القرطبيّ، ابن مضاء، مرجع سابق، ص. 121.

نظر تمّام حسان، لا يملك من أمر التّصرّف في الإعراب شيئًا، ذلك لأنّ الفاعل إذا كان مرفوعًا فلأنّ العرف اللّغويّ ربط بين فكرتي الفاعليّة، والرّفع، وهلمّ جرًّا فيما يتعلّق بكلّ الوظائف النّحويّة، إذْ لا وجود لشيءٍ اسمه العامل.[1]

وبالفعل، فقد انطلق تمّام حسّان من هذا التصوّر لاستكشاف التّراث اللّغويّ العربيّ، حيث يقول: "وهذا التّطبيق الجديد للنظرة الوصفيّة في هذا الكتاب يعتبر (حتّى مع التّحلي بما ينبغي لي من التّواضع) أجْرأ محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللّغويّة، تجري بعد سيبويه، وعبد القاهر، أقول أجرأ محاولة لأنّي أعرف أنّها كذلك، ولا أخطر محاولة، لأنّني لا أعلم ما يترتّب عليها من آثار".[2]

وإنْ نحن تأمّلْنا ما انتهى إليه تمّام حسّان، لوجدنا أنّ فكرة التّعليق التي جاء بها بديلًا عن العامل، هي في حدّ ذاتها شيءٌ مفترض، وبالتّالي فإنّ الصدّ عن الاستعانة بأدواتٍ تمكّننا من فهم نظام اللّغة لا يليق بروح العلم، لأنّه يحدّ من قدرات العقل في وضع الافتراضات وتجريد الأشياء، ويجعله مكبّلًا بالفكر التّشخيصيّ، القائم على الملاحظة فقط، الذي تشرّبته المدرسة البنويّة، والذي لم يلبث أن صار محلّ نقدٍ عند تشومسكي بُعيدهم بقليل.

وإن كان ما قام به تشومسكي ليس فتحًا جديدًا، بل هو خصلةٌ من خصال العلم منذ القديم، لأنّ ما جرّدَه النّحاة من مفاهيمَ كما يُقرّ ابن مضاء نفسُه، إنّما هو شيءٌ موضوعٌ مصطلحٌ عليه، يُتوسّل به إلى تعلّم اللّغة، والنّطق بالكلام بعيدًا عن اللّحن، كما فعل المهندسون حين وضعوا خطوطًا مصنوعةً -هي في الحقيقة أجسام- مواضعَ الخطوط التي هي أطوالٌ لا أعراض لها ولا أعماق، وقدّروا في الفلك دوائر ونُقطًا، وتوصّلوا بذلك إلى البرهان على ما أرادوا أن يبرهنوا عليه، ولم يُفسد وضعُ هذه، مواضعَ تلك بما قصدوا، بل حصّل اليقينَ للمتعلّمين تلك الصنعةُ، مع معرفتهم بوضع هذه موضع هذه.[3]

ولا يقف غرض اللّسانيّين من تجريد الأشياء، وافتراض الافتراضات عند تحصيل اليقين فقط، بل يتعدّاه إلى الوصول للتّفسير، الذي هو فكرةٌ يتمّ من خلالها إرجاع الظّواهر اللّامتناهيّة في التنوّع إلى نظامٍ

[1] ينظر حسّان، تمّام، اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة، مرجع سابق، ص. 57.

[2] حسّان، تمّام، اللغة العربية مبناها ومعناها، مرجع سابق، ص. 10.

[3] يُنظر القرطبيّ، ابن مضاء، مرجع سابق، ص.97، 98.

متماسكٍ من الفرضيّات القابلة للدّحض، تُصاغ صياغةً، تُنبِئنا بالعناصر الواجب وجودها في الظّواهر لتُعتبر خاطئة.[1]

وتكمن أهميّة العامل في المنوال النّحويّ العربيّ كونه وسيلة من الوسائل النّظريّة، وأصلًا من الأصول الفلسفيّة التي بُنيَ عليه التّفكير النّحويّ العربيّ، فقد جاء في بداية كتاب سيبويه: "وإنّما ذكرتُ لك ثمانية مجارٍ لأفُرّقَ بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحِدثُ فيه العامل - وليس شيءٌ منها إلّا وهو يزول عنه - وبين ما يُبْنَى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدثَ ذلك فيه من العوامل، التي لكلّ منها ضربٌ من اللّفظ في الحرف، وذلك الحرفُ حرف الإعراب".[2]

وقد بيّن النّحاة العرب القدامى الغرضَ من وضع العامل من حيث التّنظير، والمقصودَ به من حيث الاصطلاح، قال ابن جنّي (ت 392 ه): "ومثله اعتبارك باب الفاعل والمفعول به بأن تقول: رفعت هذا لأنّه فاعل، ونصبت هذا لأنّه مفعول، فهذا اعتبار معنويّ لا لفظيّ، ولأجله ما كانت العوامل اللّفظيّة راجعة في الحقيقة إلى أنّها معنوية؛ ألا تراك إذا قلت :ضرب سعيدٌ جعفرًا فإنّ ضَرب لم تعمل في الحقيقة شيئًا، وهل تحصل من قولك: ضرب إلّا على اللّفظ بالضّاد والرّاء والباء على صورة فَعَلَ، فهذا هو الصّوت، والصّوت ممّا لا يجوز أن يكون منسوبًا إليه الفعل، وإنّما قال النّحويّون: عاملٌ لفظيٌّ، وعاملٌ معنويٌّ ليُرُوك أنّ بعض العمل يأتي مسببًا عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمرًا قائم، وبعضه يأتي عاريًا من مصاحبة لفظ يتعلّق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم؛ هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول، فأمّا في الحقيقة، ومحصول الحديث فالعمل من الرّفع والنّصب والجر والجزم إنّما هو للمتكلّم نفسه لا لشيء غيره، وإنّما قالوا: لفظيّ ومعنويّ، لمّا ظهرت آثار فعل المتكلّم بمُضامّةِ اللّفظ للّفظ، أو باشتمال المعنى على اللّفظ".[3]

وعليه فإنّ العامل كفكرة في شكلها العام، لا تعدو أن تكون طريقة من طرائق التّفسير وسبيل من سبل تعليل الظّاهرة اللّغويّة، وآليةً من الآليات التي افترضها النّحاة لفهم نظام اللّغة العربيّة، وهذا ما

[1] روبير، مارتان، مدخل لفهم اللّسانيّات، إبستمولوجيا أوليّة لمجال علميّ، ترجمة: عبد القادر المهيريّ، المنظّمة العربيّة للتّرجمة، بيروت، ط.1، 2007، ص. 66.

[2] سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط.3، 1988، ج1، ص. 14.

[3] أبو الفتح، عثمان بن جنّي، الخصائص، تحقيق: محمّد علي النّجار، دار الكتب المصريّة، القاهرة، ط.2، (د.ت.ن)، ج1، ص. 109، 110.

صــرّح به الخليل ابن أحمد الفراهيديّ حينما ســئل عن منهجه العام في التّعامل مع اللّغة حيث قال: "إنّ العرب نطقت على سـجيّتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي علّة لما علّلته منه، فإن أكن أصـبت العلّة، فهو الذي التمسـت، وإن تكن هناك علّة له أخرى، فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم، دخل دارًا محكمة البناء، عجيبة النّظم والأقسـام، وقد صـحّت عنده حكمة بانيها بالخبر الصّـادق، أو البراهين الواضـحة، والحجج اللّائحة، فكلّما وقف هذا الرّجل في الدّار على شيءٍ منها، قال: إنّما فعل هذا هكذا لعلّة كذا وكذا، وبسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك".[1]

إنّ الحدث اللّغويّ في ظاهره، هو مجموعة من الأجرام الصّـوتيّة، المتاحة في ظاهرها للوصـف والقياس، لكنّ جوهره هو شيء يستحضره اللسّانيّ، ويعطيه تصوّرًا أنطولوجيًّا كي يبدأ في تحليله، وما دام اللّسانيّ هو من يفترض هذا الوجود، فحريّ به أن يفترض من الأدوات ما يراه مناسبًا لدراسة هذا الحدث، يقول الرّضي في شرحه قولَ صاحب الكافيّة: "والعامل ما به يتقوّم المعنى المُقتضي: ويعني بالتّقوّم نحوًا من قيام العرض بالجوهر؛ فإنّ معنى الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة، كون الكلمة عمدةً، أو فضلةً، أو مُضافًا إليها، وهي كالأعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف إليه، بسبب توسّـط العامل، فالموجد كما ذكرنا لهذه المعاني هو المتكلّم، والآلة؛ العامل، ومحلّها؛ الاسـم، وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلّم، لكنّ النّحاة جعلوا الآلة كأنّها هي الموجد للمعاني ولعلاماتها، كما تقدّم، فلهذا سميّت الآلات العوامل".[2]

ولنأخذ مثالًا: الجملة فوق السّطر من صدر البيت الآتي:

(01): عَوى الذِئبُ فَاستَأنَستُ بِالذِّئبِ إذ عَوى.[3]

إذا أعربنا الذئب بعد الفعل عوى، فسـيكون فاعلًا، ولكنّنا إذا قلنا: الذّئبُ عوى، فسـنعربه مبتدأ، ونقدّر الفاعل ضـميرًا مسـتترًا للفعل عوى، على الرّغم من أنّ أيّ سـامعٍ يسـمع هذا التّركيب سـيعلم أنّ

[1] الزّجاجيّ، أبو القاسم، الإيضـاح في علل النّحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النّفائس، بيروت، ط.3، 1989، ص. 65، 66.

[2] الأسـتراباذيّ، نجم الدّين محمّد بن الحسـن الرّضـيّ، شـرح الرّضـيّ على الكافيّة، تصـحيح وتعليق يوسـف حسـن عمر، منشورات قار يونس، طرابلس، ط.2، 1996، ج1، ص.72.

[3] هذا صدر بيتٍ في مطلع قصيدة للأحيمر السّعدي، وتتمّته: وصوّت إنـسانٌ فَكِدْتُ أَطيرُ، ينظر ابن قتيبة أبو محمّد عبد الله بن مسلم الدّينوريّ، الشّـعر والشّـعراء، تحقيق وشرح: أحمد محمّد شـاكر، دار المعارف، القاهرة، ط.2، (د.ت.ن)، ص. 787.

الذّئب هو الفاعل، وهو موجود وظاهرٌ في بنية التّركيب قبل الفعل، إذًا ما الضّرورة لتقدير الفاعل ضميرًا مستترًا ما دام الفاعل موجودًا في بنية اللّغة؟ صحيحٌ أنّ الضّمير المستتر لا يُرى ولا أثر له، في البنى من قبيل الجملة (01)، لكنّ الموجِدَ له هو اللّغة الواصفة، لكي تتّخذه أداةً من أدواتها التّفسيريّة، التي اقتضتها صناعة النّحو.[1]

ولمّا كان النّحويّ يقيم علاقات عامليّة لتفسير إعراب الرّفع والنّصب، اللّاحقيين بالوظيفتين النّحويّتين الفاعل والمفعول، فقد مكّن للقواعد الإعرابيّة العامة في اللّغات المعربة أن تعلّل الفاعليّة والمفعوليّة، إذِ الغاية من الحركات تحرير المركّبات، حيث تأخذ رتبها الممكنة بناءً على قصد تخابريّ، ومن ذلك تفسيرهم البلاغيّ لرتبة مفعول فعل فاعل، ورتبة فاعل مفعول فعل، وما يروم المتكلّم تبلغيه من الأغراض.[2]

1. العامليّة الحرّة والعامليّة المرتبّة:

استنادًا إلى اللّسانيات التّوليفيّة، يُطلق محمّد الأوراغيّ مصطلح العامليّة الحرّة على؛ مفهوم العامل عند الكوفيّين، بينما يطلق مصطلح العامليّة المرتّبة على مفهوم العامل عند سيبويه، ويرى أنّ المفهوم الأوّل أكفى، وأحجى من المفهوم الأوّل لاعتبارات عديدة، تفضُل فيها العامليّة الحرّة على المرتبّة، ومنها:[3]

1- أنّ عامليّة الكوفيّين لا ترتّب مكوّنات الجملة، وهذا الأصل العامليّ منسجمٌ إلى حدّ ما مع المبدأ الوضعيّ المقوّم للّغات، والذي يفترض أنّ وسيط العلامة المحمولة، الذي تختاره اللّغات التّوليفيّة لفصّها التّركيبيّ مثل العربيّة، يُفرّق بين العوارض التي تعترض مكوّنات الجملة من غير أن تجعل لبعضها عند البعض الآخر رتبةً محدّدة.

2- يكفلُ هذا الانسجام الحاصل بين العامليّة الحرّة ووسيط العلامة المحمولة بساطةَ الوصف، ومطابقته للّغة الموصوفة، لنأخذ الجملة التّالية مثالًا للتّوضيح:

(02) محمّدٌ حضر

[1] الأوراغيّ، محمّد، نظريّة اللّسانيّات النّسبيّة، دواعي النّشأة، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط.1، 2010، ص. 99.

[2] علويّ، حافظ إسماعيل وأملاخ محمّد، قضايا إبستمولوجيّة في اللّسانيّات، مرجع سابق، ص. 51.

[3] الأوراغيّ، محمّد، نظريّة اللّسانيّات النّسبيّة، دواعي النّشأة، مرجع سابق، ص. 106.

على مذهب البصـريّين يعربُ: محمّدٌ: مبتدأ، والعامل فيه الابتداء، وفاعل حضـر: ضـمير مسـتتر تقديره هو، وعلى مذهب الكوفيّين: محمّدٌ فاعل حضـر، وحضـر: فعل ماض، نلاحظ أنّ مذهب الكوفيّين من حيث الإجراء لا يصـف عناصـر لا وجود لها في الجملة (02)، بخلاف البصـريّين الذين يقدّرون العامل والفاعل المسـتتر، وبالتّالي فإنّ العامليّة الحرّة، تحقّق شّـرط مطابقة الوصـف مع اللّغة الواصـفة بنسـبة كبيرة.

يرجّح الأوراغيّ سبب هذا التّفاضل إلى تصوّر سيبويه لعلاقة العامل مع المعمولات القائم قياسًا على العلاقة الوجوديّة بين العلّل الطّبيعيّة ومعلولاتها، والذي يحتّم تقدّم العامل على المعمولات، كالذي يلزم من سـطوع الضـوء إذا سـطع، وهو طلوعُ الشّـمس أوّلًا، بينما يغيب هذا القياس في تصوّر الكوفيّين لعلاقة العامل مع معمولاته:[1]

الشكل 1: العامليّة الحرّة والعامليّة المرتّبة
تمثيل العامليّة الحرّة: اسم قابل ← فعل عامل ← اسم قابل تمثيل العامليّة المرتّبة: أ- فعل عامل ← اسم قابل ب- Ø ← اسم قابل فعل عامل ← Ø قابل: معمول
المصدر: الأوراغيّ، مرجع سابق، ص. 103، 104.

2. إبستمولوجيا العامليّة النّحويّة ودورها في تنظيم العلاقات التّركيبيّة والدّلاليّة:

في خضـمّ حديثه عن الابتداء وعلاقته بالعامل، يفرّق الحاج صـالح عبد الرّحمن بين الرّابط الذي يؤدّي إلى بناء أجزاء الكلام، وبين روابط مغايرة قويّة كالتي تؤدّي إلى بناء الكلمة، أو القريبة من الوصـل كالتي تربط بين الاسـم وعلامة الإعراب، أو تربط بين الفعل وتاء التّأنيث، أو الفعل وضـمير المخاطب أو المتكلّم، لأنّ هاته الرّوابط لا تقبل الفصـل، أو التّقديم، والتّأخير، بخلاف الرّابط الأوّل، فهو رابطٌ يسـمّيه سـيبوه حملًا، تترتّب عنه البنية النّواة للكلام، سـواء بإعمال الفعل في الاسـم كضـربت زيدًا، أو ببناء الفعل عليه كقولك: زيدٌ ضـربته، حملًا على قولك: زيد منطلق، حيث العامل هنا غير ملفوظ، لأنّه بمثابة الصّـفر

[1] الأوراغيّ، محمّد، مرجع سابق، ص. 102-103-104.

في مفهوم الرياضـيّات، فكما أنّ الصّـفر هو عددٌ تأتي رتبته الوضـعيّة قبل الواحد، كذلك العامل غير اللّفظيّ، يأتي في موضع الصّفر لأنّه أصل لكلّ ما يدخل في هذا الموضع.[1]

ويكمن دور العامل في نظره، في كونه مفهومًا رياضـيًّا ينظّم عناصـر الكلام بعيدًا عن مقتضـيات الخطاب، ولبيان ذلك، نأخذ مسرد الأمثلة التّالي (03):

أ- Ø محمّدٌ دارسٌ

ب- Ø محمّدٌ درَس

ج- Ø محمّدٌ درَس اللّغةَ

د- محمّدٌ درَس في الجامعة

هـ- إنّ محمّدًا درَس

و- كان محمّدٌ يدرس

ز- درَس محمّدٌ

ح- درَس محمّدٌ اللّغةَ

ط- اللّغةَ درس محمّدٌ

ي- اليوم درَس محمّدٌ اللّغة

بناء على مفهوم تكافؤ النّظائر، فإنّ النّحاة قد توسّـلوا العاملَ كأداةٍ رياضـيّة مكّنتهم من رصـد عناصـر البنية النّواة، وهي بنية مجرّدة جامعة (03 أ)، تقبل الزّيادة يمنةً ويسـرةً، بحيث تُعرف العناصـر الزّائدة بقابليتها للحذف (النّواسـخ، والمجرورات، والظروف) ، ويرتكز الحاج صـالح في هذا التّصـوّر على موضـع العامل القّار، والمتقدّم على المعمول (الفاعل، المبتدأ، اسـم كان، اسـم إنّ)، سـواء كان العامل ملفوظًا (الفعل)، أو غير ملفوظ (الابتداء: Ø)، مُقرّرًا بأنّ العلاقة بين الفعل والفاعل تركيبيًّا هي نفسـها بين الابتداء والمبتدأ، إذا ما قمنا بحمل الجملة الفعليّة على الجملة الاسـميّة، باعتبارهما بنيتين تأويان إلى بنية واحدة، يُبنى على الأولى مفعولًا اختيارًا، وعلى الثّانية خبرًا ضرورةً، ويمكن صوغُ البنية كالتّالي:[2]

[(ع علاقة لزوم م1) ± علاقة بناء م2]

[1] الحاج صالح، عبد الرّحمن، البنى النّحوية، منشورات المجمع الجزائريّ للّغة العربية، الجزائر، ط.1، 2016، ص. 124-131.

[2] ينظر المرجع نفسه، ص. 128-129-130-131.

ع: عامل، م1: معمولٌ أوّل، م2: معمولٌ ثانٍ (يجوز تقدّمه على العامل إلّا في حالات)

يُستفاد من التّنظير السّابق أنّ العامل له دوران:

3. **دورٌ صوريٌّ محوريٌّ:** تؤول إليه بنية الكلام الأوليّة، بمجيئه في صدر الجملة البسيطة أصالةً كالفعل والابتداء (علامة عدميّة)، أو زيادةً كالنّواسخ، وبموجب صدارته، تُنتقى الوظائف النّحوية رصفًا وانتظامًا (الفاعل والمبتدأ)، ليمتدّ تأثير ذلك إلى إقامة علاقة بين الجملة البسيطة، وبقيّة المعمولات.
4. **ودورٌ دلاليّ:** يتمّ بواسطته تحديد الوضع الدّلاليّ للتّركيب، خاصةً إذا كان العامل من حروف المعاني، فقد يأتي العامل لإفادة إثبات الخبر دون توكيده، أو لتوكيد الخبر، أو لتمنٍّ أو ترجٍّ، بالإضافة إلى إحداث الإعراب الدّال على المعاني النّحوية كالفاعليّة والمفعوليّة، والحاليّة.

وليس من النّادر أن يأتي العامل لتحديد القصد التّداوليّ في الجملة، وخاصّة إذا تصدّر الكلام، ومن هنا تكمن أهميّة تموضعه في هذا الموقع لينذر بوقوع نمط وظيفيّ يخدم الوضع التّخاطبيّ في سياق معيّن، سواء كان معنويًّا كالذي نجده في الابتداء لأنّ "معنى الابتداء التَّنْبِيه والتعرية عَن العوامل غيره، وهو أوّل الكلام"،[1] أو كان لفظيًّا كتصدّر حروف الاستفهام، والنّداء...إلخ، يقول الرّضي الأستراباذيّ: "وإنّما لزم تصدير المغيِّر، الدّال على قسم من أقسام الكلام، ليبني السّامع ذلك الكلام من أوّل الأمر، على ما قصد المتكلّم، إذ لو جوّزنا تأخير ذلك المغيّر فأُخّر، والواجب على السّامع حمل الكلام الخالي عن المغيّر من أوّل الأمر على كون مضمونه خاليًا عن جميع المغيّرات، لتردّد ذهنه في أنّ هذا التّغيّير راجعٌ إلى الكلام المتقدّم الذي حمله على أنّه خالٍ عن جميع المغيّرات، أو أنّ المتكلّم يذكر بعد ذلك المغيّر كلامًا آخر يؤثّر في ذلك المغيّر فيبقى حائرًا، وكلّ واحدة من هذه الأحرف تدلّ على قسمٍ من أقسام الكلام، بخلاف إنّ المكسورة، فإنّها تؤكّد معنى الجملة فقط، والتوكيد: تقوية الثّابت، لا تغيّير للمعنى".[2]

المطلب الثاني: المعياريّة في النّحو العربيّ:

كنّا تكلّمنا عن نقد المحدثين للمعياريّة، كونها مفهومًا منهجيًّا سلكه النّحاة في تقعيد النّحو العربيّ، وقد احتجّوا لهذا النّقد بزعمهم أنّ سلوك هذا الطريق في دراسة اللّغة يعتبر سلوكًا مخالفًا للعلم لأمرين:

[1] المبرّد، أبو العبّاس محمّد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ط.3، 1979، ج4، ص. 126.

[2] الأستراباذيّ، محمّد بن الحسن الرّضيّ، شرح الرّضيّ على الكافية، مرجع سابق، ج4، ص. 336.

أ) إذا كان تطوّر اللّغة هو شأنٌ من شؤونها الطبيعيّة، فإنّه يستحيل ضبطها بقواعد ثابتةٍ، صيغت بشكل نهائيٍّ، وبالتّالي فإنّ اللّجوء إلى المعياريّة، هو أمر لا طائل منه، لأنّه لا يتحقّق واقعًا، هذا من جهة.

ب) ومن جهة أخرى؛ فإنّ الاستقراء الذي قام به النّحاة للمسموع هو على الغالب استقراء ناقص، لأنّه تمّ في ظروف غير علميّة[1]، وهذا السّلوك لا يعطي مجالًا واسعًا لاستيعاب جميع ما تكلّمت به العرب، أو الإحاطة بالاختلاف الواقع بين لغات العرب، وبالتّالي فإنّه يفوّت على الدّارسين دراسة الكثير من الظّواهر اللّغويّة، وهذا يُضعف من مصداقية القواعد الموضوعة.

إنّ رفض النّحاة المحدثين للمنهج المعياريّ، يقابله تمسّكهم وإشادتهم بثمار المنهج الوصفيّ، الذي دعت إليه البنويّة، وهذا يفسّر حجم تأثّرهم بهاته الأخيرة، ولمناقشة هذه القضيّة، سنطرح الإشكاليّة التالية:

إذا كان تطويع نظريّة لسانيّة ما، يقتضي خدمة المُعطى الموصوف باعتباره ضابطًا لها، وباعتبارها تابعةً له، وليس العكس[2]، فهل يجب أن يكون المعيار (اللّسان الحجّة) ضيّقًا أم لا؟ هل نكثّف من تخطيء الوقائع اللّغويّة، أم أنّنا نختزلها من حيث عددها وتنوّعها، بحيث نحتفظ فقط على الأخطاء الواردة بصفة كثيرة؟[3]

بالنّسبة لهذه القضيّة، سنأخذ في الاعتبار أنّ العربيّة لها وضعٌ خاص يميّزها عن باقي اللّغات، وبالتّالي سنكتفي بإيراد ثلاثة عناصر للإجابة عن ذلك:

الأوّل: إن شئنا أن نحكم بصفة إجماليّة على معطًى لغويٍّ بأنّه خاطئٌ، يكفينا أن يكون معطًى واحدًا خاطئًا من وجهة نظر واحدة، أمّا إن شئنا أن نحكم بصفة عامة على معطًى بكونه صحيحًا، فمن الضّرورة أن يكون صحيحًا من جميع وجهات النّظر، حينئذٍ نقتنع أنّ التّقليد النّحويّ غايته من تركّيز اهتمامه على تحديد الأخطاء هو تحقيق الحكم النّحويّ بطريقة أكثر مُباشرة، ونخلُص إذن إلى أنّ التّمسّك بالقاعدة

[1] حسّان، تمّام، مناهج البحث في اللّغة، مرجع سابق، ص. 25.

[2] الزّهري، نعيمة، التعجّب في اللّغة العربيّة من الفكر اللّغويّ القديم إلى النّحو الوظيفيّ، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط.1، 2014، ص. 125.

[3] جان كلود ميلنار، النّحو، ترجمة عزّ الدين مجدوب، تحرير: عزّ الدّين مجدوب، في إطلالات على النّظريّات اللّسانيّة والدّلاليّة في النّصف الثّاني من القرن العشرين، المجمع التّونسي للعلوم والآداب والفنون «بيت الحكمة»، تونس، ط.1، 2012، ج1، ص. 289-313.

يجمع بين فائدتين؛ السّعي إلى تحديد الخطأ بصفة شاملة، مقارنة مع تحديده الصّواب، وإفراد العوامل المحدّدة للخطأ، بعزلها عن بعضها البعض، وفي أمثل الحالات ستوضع قاعدة لكلّ عامل قابل للإفراد.[1]

الثّاني: هي ما ذهب إليه الحاج صالح عبد الرّحمن، بقوله؛ إنّ المعيار لا يتعلّق بمنهجٍ اختاره الدّارسون، بل هو تواطؤٌ فرضته خصوصيّة المتكلّمين بالعربيّة، واللّغة في حدّ ذاتها هي أصواتٌ يتواطأ عليها المتكلّمون بها، وبالتّالي فإنّ إخضاع الكلام إلى معيار متّفقٍ عليه هو سلوك علميٌّ، سلكه قبلنا النّحاة الهنود، حينما وضعوا قوانين لمدوّنة امتدّت أربعة قرون قبل الميلاد، إيمانًا منهم بأنّ السنسكريتيّة لغةٌ مقدّسة، وقد لاقى منهجهم استحسانًا وإشادةً كبيرين عند اللّسانيّين المحدثين،[2] ويقول علي زوين: "وربّ سائل يسأل عن السّبب العلميّ الذي حدا بالنّحويّين التّقليديّين أن يصطنعوا منهجًا معياريًّا مبنيًّا على منطق قياسي؟ والجواب -فيما نراه- أنّهم اصطنعوا هذا المنهج ليضعوا العربيّة في قواعد غير قابلة للخطأ، أيْ أنّهم استهدفوا (الصّواب المطلق) حفاظًا على لغتهم، وكأنّهم بذلك يضعون قواعد عامّة لعلوم الطّبيعة والرّياضة".[3]

ولا يخفى على أيّ أحدٍ من المشتغلين باللّسانيات أنّ تشومسكيّ جاء بمفهوم؛ المتكلّم/ السّامع المثاليّ، وهو مفهومٌ قريبٌ من مفهوم العربيّ الفصيح، الذي أخذ اللّغة سليقةً، وتكلّمها سليقةً، وهو المعيار الذي حدَّد فئة المتكلّمين المسموعِ منهم، والذين استشهد بكلامهم.

ويرى الحاج صالح أنّ المدوّنة التي اعتمد عليها النّحاة، لم تقتصر على قبائل معيّنة خلافًا لما نصّ عليه الفارابيّ -واعتمده بعده جلّ الدّارسين[4]من أنّ "الّذين عنهم نقلت اللّغة العربيّة، وبهم اقتديَ، وعنهم أخذ اللّسان العربيّ من بين قبائل العرب، هم قيس، وتميم، وأسد، فإنّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهمُ اتّكل في الغريب، وفي الإعراب، والتّصريف، ثم هُذيل، وبعض كنانة، وبعض الطّائيّين، ولم يُؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم"-،[5]بل شملت رقعة جغرافيّةً كبيرةً، حتّى الأعجميّ الذي نشأ في بيئة

---

[1] جان، كلود ميلنار، النّحو، مرجع سابق، ص. 297.

[2] الحاج صالح، عبد الرّحمن، منطق العرب في علوم اللّسان، موفم للنّشر، الجزائر، ط.1، 2012، ص. 246، 247.

[3] زوين، علي، منهج البحث اللّغويّ بين التّراث وعلم اللّغة الحديث، دار الشّؤون الثّقافيّة العامة، بغداد، ط.1، 1986، ص. 28.

[4] ينظر حسّان، تمّام، اللّغة العربيّة مبناها ومعناها، مرجع سابق، ص. 15، وعمر أحمد مختار، البحث اللّغويّ عند العرب مع دراسة لقضيّة التّأثير والتّأثّر، عالم الكتب، القاهرة، ط.6، 1988، ص. 51.

[5] السّيوطيّ، عبد الرّحمن جلال الدين، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، تحقيق: محمّد أحمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البيجاوي، منشورات المكتبة العصريّة، بيروت، (د.ط)، 1986، ج1، ص. 211، 212.

عربيّة فصـيحة، أُخذت عنه اللّغة،[1] ولو سـلّمنا بأنّ القبائل التي دوّنت لغاتها، قد انحصـرت في كبد الصحراء فقط، لكانت لغة قريش أبعد اللّغات عن الفصاحة، ولا قائل بهذا.[2]

الثّالث: يتمثّل في سـببٍ ونتيجةٍ، أمّا السّـبب؛ فهو تقيّيد المدوّنة اللّغويّة من حيث الزّمان والمكان، ومن حيث طبيعة النّصـوص (القرآن العظيم، الشـعر، كلام السّـليقيّين)، لكي تُتّخذ معيارًا يُرجع إليه في وضع القواعد، وأمّا النتّيجة؛ فهي حفظ لغة القرآن -التي تجسّـد أرقى مسـتويات الفصـاحة- من أن يطالها اللّحن والزّلل، وهذا مكسبٌ حضاريٌّ كبيرٌ إذا تُأمّل فيه من زاويتين:

1- يؤدّي تعليم اللّغة الفصـحى، والحرص على تكلّمها، ولو بشـكلٍ متواضـعٍ على المسـتوى الرّسـميّ، والتّعبد بها إلى المحافظة على قدر من الملكة تؤهّل العرب إلى فهم نصـوصٍ تقادم عهدها، وفهم القرآن العظيم، الذي هو خطاب الله تعالى إلى العالم، على عكس ما نجده في اللّغات الأخرى (الفرنسـيّة مثلًا، أو الإيطاليّة) التي تتطوّر بوتيرة لا تتيح للنّاطقين بها فهمَ نصـوصٍ كُتبت بلغة قديمةٍ، ما يفوّت عليهم قراءة ما خلّفته حضارة أسلافهم، إلّا باللّجوء إلى المتخصّصين منهم.

2- من المعلوم في نحو الخطاب الوظيفيّ أنّ العربيّة الفصـحى، والفصـيحة، تصـنّفان لغتين من اللّغات الموجّهة تداوليًّا، أي؛ التي تَتبع فيها البنيةُ اللّغويّة الوظيفةَ التّواصليّة، وتُشتقّ خصائص عباراتها الصّـرفيّة، والتّركيبيّة من المعلومات التّداوليّة، وتعدّان كذلك من اللّغات ذات الرّتبة الحرّة، بفضـل محافظتهما على الإعراب، لكنّ أيّ تطور على بنية أيٍّ منهما، قد يؤدّي إلى فَقدها شفافيّتها، أو بعضًا من الشّفافيّة، ولتوضيح ذلك نأخذ هذا المثال (04):

أ- محمّـــــدٌ، قابلتـــــه

مجال الخطاب — فحوى الخطاب

في هذا المثال (04 أ)، محمّدٌ؛ مبتدأ، وهو مكوّن خارجٌ عن الخطاب، لأنّه يدلّ على مجال الخطاب، أي؛ المحدّث عنه، أمّا الجملة الفعليّة؛ قابلته، فهي تدلّ على الخطاب، أو فحوى الخطاب، أي الإخبار عن

[1] ينظر عيد، محمد، الرّواية والاستشهاد، دراسة لقضايا الرواية في ضوء علم اللّغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، (د.ط)، 1972، ص. 225–275، وعمر، أحمد مختار، البحث اللّغوي عند العرب، مرجع سابق، ص. 54.

[2] المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنّحو، مكتبة ومطبعة مصطفى بابيّ الحلبيّ وأولاده، القاهرة، ط.2، 1956، ص. 56.

حدث، أوو واقعة ما...إلخ، لكنّ الإسراع والتّكرار، الذي تنزع إليه الدّوارج، يُدرج المكوّن الخارج عن الخطاب (محمّد) في الخطاب ذاته، فيُنقل المثال السّابق من جملة اسميّة إلى تركيب يدخل تحت باب الاشتغال:

(04) أ- محمدٌ، قابلته ← (04) ب- محمدًا قابلته (في حالة السّرعة، والإدراج).

إنّ امتصاص المكوّن الدّال على الخطاب للمكوّن الدّال على مجال الخطاب، يُفقد اللّغة قدرتها على التّميّز بين الخطاب، ومجاله، ممّا يخلّ بعمليّة التّواصل الشّفاف، إلّا أنّ اللّغة لا تبقى على هذا الوضع، لتعود إلى سبك تراكيب من مثل الجملة (04 أ).[1]

لنأخذ مثالًا آخر حول نتيجة التّلفظ السّريع التي يميّز الدّارجة، والذي يفضي إلى محو الفروق بين المجالات بإلغاء الوقف الذي يفصل بينها (05):

(05) أ- التّلاميذ درسوا.

ب- درسوا، التّلاميذ

يمثّل المركّب الاسميّ التّلاميذ ربطًا قبليًّا في الجملة (05 أ)، وربطًا بعديًّا* في الجملة (05 ب)، ويمثّل الفعلُ درس المركزَ في الجملتين، والضّمير المتّصل فاعله، تؤدّي سرعة التّلفظ، وكثرة الاستعمال في الدّارجة إلى التّخليّ عن الوقف بين الرّبض، والمركز، حيث يندمج الأوّل في الثّاني، ليصبح الثّاني مكوّنًا من مكوّنات الأوّل، أي؛ يصير فاعلًا، وبالتّالي يصبح الضّمير (الواو) في الجملة الثّانية مجرّد حرفٍ يدلّ على التّطابق في الجمع، ويُلغى دوره كفاعل[2]، كما هو مبيّن في المثال ا(06) التّالي من دارجتنا:

(06) أ- اتْلامَذْ درْسوا

[1] ينظر المتوكّل، أحمد، المنحى الوظيفي في الفكر اللّغويّ العربيّ، الأصول والامتداد، دار الأمان، الرّباط، ط.1، 2006، ص. 34.

* الرّبض القبليّ: فعل خطابيّ قائم الذّات مستقل عن الفعل الخطابيّ الذي تحقّقه الجملة التي تليه، لكن تابعٌ له يؤدّي وظيفة التّوجّيه بالنّظر إليه، أمّا الرّبض البعديّ: فهو فعل خطابيّ قائم الذّات مستقل عن الفعل الخطابيّ الذي تحقّقه الجملة التي تسبقه، يحتلّ الموقع الأخير في العبارة اللّغويّة، يشمل إضافة إلى المبتدأ المؤخّر أو الذّيل عبارات مستحدثة كالاستفهام المستدرك، مليطان، محمد الحسين، نظرية النحو الوظيفي. الأسس والنماذج والمفاهيم، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط.1، 2014، ص. 91، 92.

[2] ينظر المتوكّل، أحمد، اللّسانيات الوظيفيّة المقارنة، دراسة في التّنميط والتّطور، مرجع سابق، ص. 121، 122.

ب- درْسوا اتْلامَذْ

إنّ هذا الاندماج في الدّارجة يُفقد اللّغة شيئًا من طاقتها التّعبيريّة، حيث إنّ الجملة (05 ب) في اللّغة الفصحى، تحتمل أوجهًا مختلفة من الإعراب على اعتبار الواو فاعلًا لِدَرَسَ:

1- التّلاميذ، مبتدأ والخبر محذوف يدلّ عليه ما قبله.

2- التّلاميذ بدلٌ من الواو في درسوا.

3- التّلاميذ مبتدأ لخبرٍ محذوف تقديره؛ هم.

4- أن يكون التّلاميذ منصوبًا على الاختصاص والتّقدير: أعني التّلاميذ.

كلّ الاحتمالات السّابقة صالحةٌ لأن تؤدّي وظيفة بلاغيّة، فيُحتمل في الأوّل؛ الإخبار، وفي الثّاني؛ الإخبار مع البيان، وفي الثّالث؛ التّوكيد، وفي الرّابع؛ الجواب عن سؤال؛ من درسوا؟

إنّ جميع هذه الوظائف الدّلاليّة، أو التّداوليّة تختفي في الاستعمال الدّارج؛ (05 ب) درْسوا اتْلامَذْ، اللهمّ إلّا إذا ورد هذا التّركيب جوابًا عن سؤالٍ، مع احتمالٍ ضئيلٍ.

عودًا على بدءٍ؛ نستنتج أنّ الطّاقة التّعبيريةّ والكثافة المعنويّة التي تمتاز بها العربيّة الفصحى تَضْمُر بالاستعاضة عنها بالدّارجة، وإنْ رمنا الحفاظ على الفصحى ونشرها، فإنّ المعيار هو أمرٌ لا غنى عنه.

المطلب الثالث: الإعراب بين الشّكل والمعنى.

يرى النّحاة المحدثون كما أسلفنا أنّ نزوع النّحو العربيّ إلى المبنى دون المعنى، سببه التّركيز الكبير على الإعراب، مع أنّ الإعراب من وجهة نظرهم ليس إلّا ناحية متواضعة من نواحي اللّغة، لكنّه مَلَكَ على النّحاة شعورهم، وصار مظهرًا من مظاهر ثقافتهم، ومهارتهم الكلاميّة.[1]

ولمزيدٍ من التّوضيح، سنؤشّر للأسباب التي دعتهم إلى الاقتناع بهذا الرّأي في مؤشّرين:

المؤشّر الأوّل: كما يقولون، هو اختزال القدامى مفهوم النّحو في الإعراب، حيث قصروا بحثه على الحرف الأخير من الكلمة، وهذا الأمر لا يعدو أن يكون خاصيّة فقط من خواص النّحو، ولكنّ النّحاة

[1] ينظر أنيس إبراهيم، من أسرار اللّغة، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، ط.3، 1966، ص. 183.

جعلوا الغاية من النّحو بيان الإعراب وتفصيل أحكامه،[1] وهذا المؤشّر قاد المحدثين إلى القول إنّ النّحاة ضيّقوا موضوع البحث، ولم يُعطوا الجملة حقّها من الدّراسة، ومنهم من رأى أنّهم وسّعوا موضوع البحث وتجاوزوا الجملة كعبد الرّحمن أيّوب.[2]

المؤشّر الثّاني: وهو أهمّ المؤشّرَين في نظرهم، وهو؛ ضآلة الدّور التي تلعبه حركات الإعراب في إقامة المعنى داخل التّركيب، وهذه المقولة قديمة حديثة، وأوّل من قالها من القدماء؛ قطرب، ولابن مضاء رأيٌ متساوقٌ معه، وقول قطرب نقله الزّجاجيّ في الإيضاح، حيث قال: "لم يُعْرَبِ الكلام للدّلالة على المعاني، والفرق بين بعضها وبعض؛ لأنّا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني؛ فممّا اتّفق إعرابه واختلف معناه قولك: إنَّ زيدًا أخوك، ولعلَّ زيدًا أخوك، وكأنّ زيدًا أخوك، اتّفق إعرابه واختلف معناه، وممّا اختلف إعرابه واتّفق معناه قولك: ما زيدٌ قائمًا، وما زيدٌ قائمٌ، اختلف إعرابه واتّفق معناه، ومثله: ما رأيته منذ يومين، ومنذ يومان، ولا مالَ عندك، ولا مالٌ عندك، وما في الدّار أحدٌ إلا زيدٌ، وما في الدّار أحدٌ إلا زيدًا، فلو كان الإعراب إنّما دخل الكلامَ للفرق بين المعاني، لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدلّ عليه، ولا يزول إلا بزواله".[3]

وقد تبنّى قول قطربٍ جملة من النّحاة المحدثين، وقالوا بأنّ الإعراب لا يدلّ على المعاني بالدّرجة الأولى، منهم إبراهيم مصطفى، الذي ادّعى بأنّ الكلام العربيّ يمكن فهمه، والإحاطة بدلالاته، من غير إعراب، وأنّه يوجد من اللّغات الكثير، التي لها قواعدٌ لا تستند إلى أواخر الكلمات،[4] وإبراهيم أنيس الذي نفى أن يكون للإعراب أيّ مدلول، حيث يقول: "لم تكن تلك الحركات الإعرابيّة تحدّد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النّحاة، بل لا تعدو أن تكون حركات يُحْتَاجُ إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض".[5]

ولعلّ إبراهيم أنيس كان أشدّ تعنّتًا في هذه المسألة لرأيه من إبراهيم مصطفى، حينما نقض قولَ هذا الأخير الذي يشير فيه إلى أنّ الكلام أحيانًا لا يُفهم إلّا بمراعاة الضمّ والكسر، بقوله؛ إنّ إبراهيم

---

[1] ينظر مصطفى، إبراهيم، مرجع سابق، ص. 01.

[2] ينظر مجدوب، عز الدّين، المنوال النّحويّ العربيّ، قراءة لسانيّة جديدة، مرجع سابق، ص. 113-118.

[3] الزّجاجيّ، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، مرجع سابق، ص. 70.

[4] ينظر مصطفى، إبراهيم، مرجع سابق، ص. 02.

[5] ينظر أنيس، إبراهيم، مرجع سابق، ص. 225.

مصـطفى قاس حركات صـيغ الكلمات على حركات الإعراب، وهو قياس مع الفارق، لأنّ حركات الإعراب لا علاقة لها بمعاني الكلام، بخلاف حركات صيغ الكلمات، التي هي أصلٌ في الكلمات.[1]

يبدو هذا الرّأي من الوهلة الأولى بعيدًا عن واقع اللّغة، وطريقة اشـتغالها، ويفتقر لأدنى حجة، لأنّ الإعراب من خصـائص العربيّة الفصـحى المسـلّم بها، بل ومن خصـائص لغات أخرى، لكنّ تنزيله لسـانيًّا المنزلةَ التي تناسـب دوره في التّركيب، هو ما يصـبو إليه البحث اللّسـانيّ المسـتّمر، وهذا سـبيلٌ سـلكه تمّام حسّان الذي رأى أنّ العبور من المبنى إلى المعنى الكلّي للجملة، يحتاج إلى قفزة عقليّة تتضافر فيها مجموعة من القرائن المقاليّة والمقاميّة، يعدّ الإعراب واحدًا من فروعها.[2]

- **الإعراب فرع المعنى الوظيفيّ عند تمّام حسّان:**

يرى تمّام حسّـان أنّ إدراك المعنى، يتطلّب وجود قرائن مقاميّة، وأخرى مقاليّة، تنقسـم المقاليّة إلى: لفظيّة، ومعنويّة، وتتفرّع هذه الأخيرة إلى قرينة الإسـناد، والتّخصـيص، والتّبعيّة، والنّسـبة، والمخالفة، أمّا الأولى فتتفرّع إلى: قرينة العلامة الإعرابيّة، والصّيغة، والرّابط، والأداة، والرّتبة، والمطابقة، والتّضام، تتآزر هذه القرائن بما فيها الإعراب لتدلّنا على المعاني الوظيفيّة، من فاعليّة ومفعوليّة وغيرها من الوظائف.[3]

وبالعودة لنصٍّ آخر في السّياق نفسه، نلفي المؤلّف يوزّع المعنى على ثلاثة أقسام: معنى دلاليّ، مرتبط بالسّـياق الاجتماعيّ (المقام)، ومعنى معجميّ؛ يسـتمدّ معاني مفرداته من المعجم، ومعنى وظيفيّ؛ يؤثّثه النّظام الصّوتيّ والنّظام الصرفيّ والنّظام النحويّ، وهذا القسم الأخير هو في الواقع وظيفة المبنى التحليليّ، وهو الكفيل باسـتخراج الوظائف النّحويّة، بحيث إذا قمنا بتحديدها اسـتطعنا إعراب الجملة دون حاجة إلى المعجم، أو المقام.[4]

وهنا يصادفنا السؤالُ الآتي؛ ما دامت العلامة الإعرابيّة قرينة سياقيّة من جملة القرائن التي تعرّفنا على الوظيفة النّحويّة، فلماذا لا نسـتطيع إعراب الجملة إلّا إذا تمّ تعيّين تلك الوظائف، ومن منهما يكون خَرْجًا للآخر؛ الإعراب أم الوظيفة، أم أنّ العلاقة بينهما متبادلة في الوقت نفسه؟

---

[1] ينظر المرجع نفسه، ص. 227.

[2] ينظر حسّان، تمّام، اللّغة العربية مبناها ومعناها، مرجع سابق، ص. 191.

[3] ينظر المرجع نفسه، ص. 191-204.

[4] ينظر المرجع نفسه، ص. 182.

إنّ أقسام المعنى الثّلاث، التي ذكرها الباحث يسترفد بعضها من بعض لاكتمال المعنى الإجماليّ، فالمعنى المعجميّ يستعين بالمعنى الوظيفيّ، باستمداده منه بعض الإشارات النّحويّة في تحديد ضمائم الكلمة، وسوق شواهدها، ثمّ تُؤَطَّر الوظائف النّحويّة بالخصائص المعجميّة، لتحقيق المعنى الدّلاليّ الأوّل في هذا المستوى، وبإضافة القرائن المقاميّة إلى هذا المستوى يكتمل المعنى الدّلاليّ الأكبر.[1]

ويستدلّ تمّام حسّان على الاكتفاء بالأصوات، والصّيغ الصّرفيّة والعلاقات السّياقية الدّاخليّة في تحليل التّراكيب دون الالتفات إلى المعاني المعجميّة لعناصر التّركيب بهذا البيت الذي صنعه:

قاصَ التَّجِينُ شِحَالَهُ بتريسِهِ الـ فَاخِي فَلَمْ يَسْتَفِ بِطَاسِيَةِ البَرَنْ[2]

يعرب تمّام حسّان هذا البيت كالتّالي: قاص: فعل ماض، التّجين: فاعل، شحال: مفعول به وهو مضاف، الهاء: مضاف إليه، الباء: حرف جر، تريس: اسم مجرور وهو مضاف، الفاخي: نعت، الفاء: حرف عطف، لم: حرف جزم، يستف: فعل مضارع مجزوم، الباء: حرف جر، طاسية: اسم مجرور وهو مضاف، البرن: مضاف إليه.[3]

وبعد إعراب هذا البيت استنادًا إلى المستويات السّابقة، يذكر تمّام حسّان في موضعٍ آخر أنّ إعرابه بهذا الشّكل، هو إجراءٌ مشروعٌ، وصحيحٌ لأنّ الوظائف النّحويّة في البيت مكتملةٌ، وواضحة، وهو شرطٌ إذا تحقّق سهُل إعرابها، إلّا أنّ وصف البيت لا يقف عند هذا المستوى من المعنى، إذ لا يمكن اعتباره نصًّا عربيًّا إلّا بإضفاء العلاقات العرفيّة المعجميّة على مكوّناته، وربطها بالمعاني المقاميّة.[4]

إنّ إقرار تمّام حسّان من جهةٍ؛ بتعدّد المعنى الوظيفي للمبنى الصّرفيّ الواحد في كثير من الحالات؛ كنقل معنى الصّفة والفعل إلى العلميّة، أو إذا ناب المصدر عن الفعل، أو تعدّد المعنى الوظيفيّ لِمَن، وما وأي الموصولة فتترك الموصوليّة إلى الاستفهام، أو الشرط،[5] وإنكاره من جهة أخرى؛ لعربيّة هذا البيت، هو في حدّ ذاته اعترافٌ صريحٌ بوجود ثغرات في هذا الإجراء، ومثار ظنٍّ حول هذا التّصور، وهذا ما سنبيّنه في نقطتين:

---

[1] ينظر حسّان تمّام، اللّغة العربية مبناها ومعناها، مرجع سابق، ص. 331.

[2] البيت صنعه تمّام حسّان، وهو من الكامل، ينظر المرجع نفسه، ص. 183.

[3] ينظر المرجع نفسه، ص. 183، 184.

[4] ينظر المرجع نفسه، ص. 341.

[5] ينظر المرجع نفسه، ص. 119.

الأوّلى: إنّه في استطاعتنا أنّ نعتبر قاص اسمًا، أفليس ممكنًا أن يكون اسم فاعلٍ من قصا، ومثله التّجين، أليس ممكنًا أن يكون مضافًا بدل أن نعربه فاعلًا،[1] وهذا في اللّغة واردٌ بكثرةٍ، ولنأتي بمثالٍ من نفس الصّيغ الصّرفيّة، والعلاقات السّياقة، وليكن:

(07) صاحِ، الكريم بصنيعه، فسنعربه كالتّالي: صاح: منادى مرخّم، والكريم: مبتدأ، والجار والمجرور، متعلّق بمحذوف خبر تقديره معروفٌ.

من الواضح أنّ شطر البيت، والمثال (07) مختلفان من حيث الإعراب، ومن حيث الوظائف النّحويّة لكلٍّ منهما، على الرّغم من تطابقهما من حيث الصّيغ، والعلاقات السّياقيّة، وهذا إن دلّ إنّما يدلّ على أنّ المستويات اللّغويّة التي اقتصر عليها تمّام حسّان في بلورة مفهوم المعنى الوظيفيّ لا تفي بالغرض، لأنّ هذا الأخير يستلزم معرفة الوظيفة النّحويّة قبل وسمها بالحركة الإعرابيّة، ومردّ ذلك إلى تعدّد المعنى الوظيفيّ للمبنى الواحد كما ذكرنا من قبل، واللّغة تُفرزُ كثيرًا من البنى التي تبرهن على هذا الخلل، فبعض الأسماء والأفعال تشترك في نفس البنية الصّرفيّة، وإذا لم تأخذ حمولتها الدّلاليّة من المعجم فلن تتّضح وظيفتها النّحويّة.

فالفعل الثّلاثيّ مثلًا يأتي في ثلاثة أبنيةٍ، قد تقابلها نفس الأبنية في الاسم سواء كان صفة، أم مصدرًا أم غير ذلك، وسواء كان معربًا، أم مبنيّا داخل التّركيب، لأنّ ما يهمّنا هو المثال الذي تُبنى عليه الكلمة، وليس حركة رويّه في الأخير، لأنّها تبقى خفيّة، ونحن من يضعُها أثناء نظم الكلمات، وهذا الذي يرمي إليه تمّام حسّان من خلال مفهوم المعنى الوظيفيّ، إلّا أنّ ما تقدّم يقدح في فعاليّة هذا المفهوم، ولمزيدٍ من التّوضيح نأخذ المثال التّالي:

(08) خالد كلف بهند

في هذا المثال يمكننا أن نعرب كَلِفَ (تعلّق) فعلًا ماضٍ، ويمكن أن نعربه خبرًا (كَلِفٌ: متعلّقٌ) لأنّه اسم فاعل لكلِفَ.

الثّانية: إنّ أهمّ شيءٍ غاب عن نظر تمّام حسّان، هو أنّ الحركة الإعرابيّة لا تقع إلّا على الكلام المفيد، فإذا استحال أن تكون كلمة (التّجين) كلمة مفيدة، فقد استحال اعتبارها مرفوعة، واعتبارها

[1] ياقوت أحمد سليمان، ظاهرة الإعراب في النّحو العربيّ وتطبيقاتها في القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعيّة، القاهرة، ط.1، 1994، ص. 82.

مسندًا إليه، واعتبارها كلمة معجميّة، واستحال اعتبارها صيغة صرفيّة على وزن (فعيل)، واعتبارها كلمة معرّفة باللّام لها رتبة،[1] والتّحقيق عندنا أنّ البيت المذكور أعلاه لا يمثّل بحال مستوى نحويًّا، إنّما هو تمثيل توليفيّ لعناصر التّعبير وفق القوانين المسيّرة لها في اللّسان العربيّ، وعدم التّوفيق بين المستويين جاء نتيجة الفصل في النّظام اللّغويّ بين المعاني من جهة، والمباني من جهة أخرى.[2]

وعليه فإنّ إعراب أيّ كلامٍ لا يحمل أيّ معنى يمكن أن يسلب الدّرس النحويّ خاصيّة من خصائصه، وهي ارتباطه بالدّلالة من كافّة جوانبه، سواء أعربنا الكلام بناء على فهم المعنى، أو فهمنا الكلام نفسه اعتمادًا على المعنى،[3] وكيف نتحدّث عن وجود وظيفة صرفيّة، أو نحويّة بعيدًا عن الوظيفة المعجميّة، ذلك لأنّ وصف اللّغة بتجريد عناصرها من الدّلالة المعجميّة يفضي إلى ظهور عبارات لاحنة، ليست من اللّغة الموصوفة، وهذا الذي عيب على النّحو التّوليديّ في نماذجه الأولى، وأدّى إلى ظهور تيّار الدّلالة التّوليديّة.

- **الحالة الإعرابيّة والعلامة الإعرابيّة عند عبد اللّطيف حماسة:**

يشير عبد اللّطيف حماسة في دراسته علاقةَ الإعراب بالمعنى إلى ملاحظتين:[4]

1) وجود تراكيب عربيّة تحوي الكثير من الكلمات المعربة، التي لا يظهر في آخرها الإعراب، أو المبنيّة، مثال الأولى؛ المعرب المقّدر إعرابه كالأسماء المقصورة، والمنقوصة، والمضاف إلى ياء المتكلّم، ومحلّات الجمل المؤوّلة إلى المفرد، والثّانية: المبني بناء دائمًا كالضّمائر، وأسماء الشّرط إلى غير ذلك من الكلمات التي تأتي على بناءٍ واحدٍ، أو التي تُبنى في حالات مخصوصة.
2) اتّفاق علامتي الجر، والنّصب في المثنّى، والجمع المذكّر، والمؤنّث السّالمين، وما لا ينصرف، واتّفاق أكثر من وظيفة في علامة إعرابيّة واحدة؛ كاتّفاق الفاعل، ونائب الفاعل، والمبتدأ،

[1] سمير، شريف استيتية، اللّغة العربيّة واللّسانيّات، دار الكتب الحديث للنّشر والتّوزيع، عمّان، ط.1، 2017، ج1، ص. 37.

[2] مجدوب، عز الدّين، المنوال النّحويّ العربيّ، قراءة لسانيّة جديدة، مرجع سابق، ص. 326.

[3] ياقوت، أحمد سليمان، مرجع سابق، ص. 160.

[4] عبد اللّطيف، محمّد حماسة، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، جامعة الكويت، الكويت، ط.1، 1984، ص. 230-231-232.

والخبر، وغيرهم من المرفوعات في الرّفع، واتّفاق خبر كان، واسم إنّ، والمفاعيل كلّها، والحال والتّمييز، وغيرها من المنصوبات في النّصب.

واستنادًا إلى هاتين الملاحظتين، يتساءل: إذا كان الإعراب مفقودًا، أو مقدّرًا في كثيرٍ من البنى، فكيف نتوصّل إلى تحديد وظائفها، وهل العلامة الإعرابيّة قادرة على تمييز المعاني، أم أنّ تمييز المعاني يخضع لقرائن أخرى بإزائها؟

يرى عبد اللّطيف حماسة أنّ ما لاحظه قد سبقت الإشارة إليه في العديد من النّصوص التّراثيّة كقول ابن فارس: "وذكر بعض أصحابنا أنّ الإعراب يختصّ بالأخبار، وقد يكون الإعراب في غير الأخبار أيضًا، لأنّا نقول: أزيدٌ عندك، وأزيدًا ضربت، فقد عمل الإعراب، وليس هو من باب الخبر"،[1] يتّضح من هذا النّص أنّ مدلول الإعراب أوسع، وأشمل من مدلول الحركة الإعرابيّة، لأنّها لا تعين وحدها على معرفة النّعت من التّوكيد، بل إنّ المدلول الدّقيق للإعراب هو ما نصَّ عليه بقوله: إنّ الإفهام من القائل، والفهم من السّامع في باب الخطاب يقع بين المتخاطبين من وجهين: أحدهما الإعراب، والآخر التّصريف،[2] حيث جعل الإعراب علمًا شاملًا في مقابل التّصريف، ويعني به النّحو ذاته، باشتماله على قرائن أخرى غير حركات الإعراب، ويؤكّد هذا المعنى في موضعٍ آخر، ينبّه فيه على أنّ العرب تفرّق بين المعاني بالحركات، وغيرها من القرائن.[3]

وبهذا الاستدلال يفترض عبد اللّطيف حماسة أنّ مصطلح الإعراب في التّراث له مفهومان:[4]

1) **علم النّحو (syntaxe)**: الذي يتجاوز علامات الإعراب، ويختّص بالتميّز بين المعاني الوظيفيّة، من فاعليّة، ومفعوليّة، بما يملكه من قرائن تتضافر لتضمن تماسك الجملة لكي تؤدّي وظيفتها المطلوبة، وهذه القرائن هي: قرينة الرّتبة، أو المطابقة العدديّة، أو النّوعيّة، أو السّياق، وهو كبرى القرائن، وهو الذي قصده الجرجانيّ في حديثه عن النّظم بأنّه: "على الجملة بحث ينتقي لك من علم الإعراب خالصه ولبّه".[5]

---

[1] ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريّا، الصاحبيّ في فقه اللّغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق: عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، ط.1، 1993، ص. 76.

[2] ينظر المرجع نفسه، ص. 196.

[3] عبد اللّطيف، محمّد حماسة، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، مرجع سابق، ص. 216.

[4] ينظر المرجع نفسه، ص. 216-218.

[5] الجرجانيّ، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، قرأه وعلّق عليه: محمود محمّد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط.3، 1992، ص. 42.

2) **العلامة الإعرابيّة:** وهي وإن كانت قرينة واحدة من بين القرائن اللّفظيّة في الجملة، إلّا أنّها جاءت مرادفًا للإعراب برمّته، وإذا أردنا أن نتحقّق من وجود هذا المفهوم في التّراث، فسنجد عددًا لا حصر له من التّعريفات تشير إليه من قبيل قول ابن يعيش: "والإعراب الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم".[1]

كما يفرّق عبد اللّطيف حماسة بين العلامة الإعرابيّة، وبين الحالة الإعرابيّة التي تختصّ بكلمة واحدة، بحيث لا تحلّ حالات إعرابيّة مختلفة في الكلمة نفسها، لأنّ اللّغة تأبى ذلك، ومن الكلمات التي تعتريها الحالة الإعرابيّة: الكلمات غير المعربة، والتي لا تظهر عليها علامات الإعراب مطلقًا، أو أحيانًا، والجمل التي تحلّ محلّ المفرد.[2]

ويبدو أنّ تفريق عبد اللّطيف حماسة بين النّحو باعتباره علمًا يضمّ مجموعة من القرائن، والعلامة الإعرابيّة باعتبارها قرينة وحيدة تندرج ضمن هذه المجموعة، هو أمرٌ منطقيٌّ، يزيدك في الاحتجاج له، التّغيّرُ الذي يطرأ على المعنى بتغيّر حالة تلك القرائن، ممّا يفرض على النّاظر إذا ابتغى الكشف عن المعنى أن يراعي: "هيئة الكلمة، وصيغتها، ومحلّها ككونها مبتدأ، أو خبرًا، أو فاعلة، أو مفعولة، أو في مبادئ الكلام، أو في جوابٍ، إلى غير ذلك من تعريفٍ وتنكيرٍ، أو جمع قلّة، أو كثرة إلى غير ذلك، ويجب عليه مراعاة أمور، أحدها: وهو أوّل واجب عليه، أن يفهم معنى ما يريد أن يعربه مفردًا كان، أو مركّبًا قبل الإعراب فإنّه فرع المعنى".[3]

يعتبر عبد اللّطيف حماسة العلامة الأعرابيّة قرينة لفظيّة متّبعًا أستاذه تمّام حسّان،[4] ومصطلح القرينة في علم النّحو ليس بالمُحدث، فقد جاء ذكره عند المتأخّرين، لكن ليس بنفس الاستعمال الذي خصّه به تمّام حسّان، ومن بين النّصوص التي ذُكر فيها، قول ابن يعيش: "اعلم أنّ المبتدأ، والخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعهما، فالمبتدأ معتمد الفائدة، والخبر محلّ الفائدة، فلا بدّ منهما، إلّا أنّه قد توجد قرينة لفظيّة، أو حاليّة تغني عن النّطق بهما".[5]

---

[1] ابن يعيش، موفّق الدّين أبو البقاء ابن عليّ، شرح المفصّل للزّمخشريّ، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط.1، 2001، ج1، ص. 196.

[2] ينظر عبد اللّطيف، محمّد حماسة، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، مرجع سابق، ص. 230.

[3] الزّركشيّ، أبو عبد الله بدر الدّين محمّد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: يوسف عبد الرّحمن مرعشليّ، جمال حمدي الذهبي، إبراهيم عبد الله الكرديّ، دار المعرفة، بيروت، ط.1، 1990، ج1، ص. 410.

[4] ينظر عبد اللّطيف محمّد حماسة، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، مرجع سابق، ص. 284.

[5] ابن يعيش موفّق الدّين أبو البقاء يعيش بن عليّ، شرح المفصّل للزمخشريّ، مرجع سابق، ج1، ص. 293.

إنّ النّقاش الذي أداره عبد اللّطيف حماسة حول العلامة الإعرابية بين القديم، والحديث، بيّن فيه الباحث أنّ الإعراب قرينة لفظيّة يُستعان بها للوصول إلى المعنى، كما يُستعان أحيانًا بالمعنى لتحديد الإعراب، ولا يمكن الانتقال من طرف إلى آخر إلّا بربط المعنى النّحويّ بالمعنى الدّلاليّ، وهذا الشّرط هو فكرة مشروعه البحثيّ؛ النّحو والدّلالة، مدخل لدراسة المعنى النّحويّ الدّلاليّ، الذي أسّس فيه رؤيته حول ضرورة مزج الدّلالة بالنّحو ، وإعطائها حقّها من الدّرس، باستنبات أرومتها الموجودة في مضامين التّراث النّحويّ والبلاغيّ.[1]

ومن المعلوم أنّ التّقاليد النّحويّة واللّسانيّة غلب عليها الفصل بين النّحو، والمعجم، بالنّظر إليهما كمكوّنين لغويّين، لكلّ واحدٍ منهما خصائصه، ووظائفه المميّزة له، إلّا أنّ التّقدم الذي أحرزته المناويل اللّسانيّة الحديثة من كفاءة تفسيريّة، ودقّة وصفيّة، غيّرت الحدود الفاصلة بينهما، وبمقتضى ذلك، نُقل مفهوم الإعراب من كونه مقولة نحويّة في النّحو التّوليديّ إلى اعتباره مفهومًا صرفيًّا في النّحو الوظيفيّ، وهذا ما سنوضّحه الآن باقتضاب، ريثما نفرد له مساحة خاصّة من هذا البحث في حينه.

- **الإعراب في النّحو التّوليديّ، والنّحو الوظيفيّ:**

الإعراب في النّحو التّوليديّ هو مقولة نحويّة، توسم بموجبها المركّبات الاسميّة بصفة مجرّدة، ولذلك قد يكون للوسم تحقّق صوتيّ، أو لا يكون، ومثال الحالة الأولى ما نجده في الاسم في اللّغة العربيّة، والضمائر في اللّغة الإنجليزيّة، وهناك عدّة أنواع للإعراب؛ إعراب الرّفع الذي يُسند إلى أو تفحصه الفواعل، وإعراب النّصب الذي يُسند أو تفحصه المفعولات، وإعراب الجرّ الذي يُسند إلى فضلة الاسم، وإعراب الممنوح الذي يُسند إلى فضلة بعض الحروف، كما ينقسم الإعراب إلى بنويٍّ وهو الذي يُسند إلى المكوّن بمقتضى موقعه البنويّ، أو دلاليّ لا يُسند إلّا بمقتضى علاقة دلاليّة خاصّة بين العامل والمعمول، وفي نظريّة العمل والرّبط يُسند النّوع الأخير من الإعراب إلى عناصر البنية العميقة، والبنويّ إلى عناصر البنية السّطحيّة.[2]

[1] ينظر عبد اللّطيف، محمّد حماسة، النّحو والدّلالة، مدخل لدراسة المعنى النّحويّ الدّلاليّ، بيروت، دار الشّروق، ط.2، 2000، ص. 10.

[2] يُنظر غلفان، مصطفى، اللّسانيّات التّوليديّة من النّموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنويّ: مفاهيم وأمثلة، عالم الكتب الحديث، عمّان، ط.1، 2010، ص. 461، 462.

أمّا في النّحو الوظيفيّ، فإنّ الإعراب هو مفهوم صرفيّ، يرتبط تحديده بصورة الصّفة، والاسم الصّرفيّة، وهذا يقتضي أنّ الإعراب في النّحو الوظيفيّ يختلف عن باقي النّظريّات:[1]

1- كونه يعني case في نطريّة الأحوال (فيلمور 1968)، حيث الأحوال هي أدوارٌ دلاليّة عميقة، لا مقولات صرفيّة.
2- كونه في نظريّة العمل والرّبط (تشومسكي 1981) ذو طبيعة مجرّدة، يرتبط بالعلاقات العامليّة القائمة بين مكوّنات الجملة، كعلاقة الصّرفة بالمركب الفاعل، والفعل بالمركب المفعول، أمّا في النّحو الوظيفيّ فهو مرتبط بوظيفة تسنده.
3- كونه في النّظريّات الصّوريّة مقولة كليّة تتقاسمها جميع اللّغات، بينما في النّحو الوظيفيّ يُعتبر الإعراب سمة لنمطٍ معيّن من اللّغات كاللّغة العربيّة الفصحى، يتحقّق في شكل لواصق.

ولابدّ من التّفريق في النّحو الوظيفيّ بين الحالة الإعرابيّة كالرّفع والنّصب والجرّ، والعلامة الإعرابيّة التي هي تحقّق ملموس لتلك الحالة، أيّ: إنّ الضمّ هو تحقّق للرّفع، والفتح هو تحقّق للنّصب، والكسر هو تحقّق للجرّ في الحالات العاديّة، كما أنّ الحالات الإعرابيّة يختلف عددها من لغة إلى أخرى.[2]

ولا بدّ من التّفريق كذلك بين الإعراب الوظيفيّ، والإعراب البنويّ، حيث يُعرف الأوّل بإرجاع الحالات الإعرابيّة إلى وظائف دلاليّة، أو تداوليّة، أو تركيبيّة حسب نمط اللّغة، وتُسند الحالة الإعرابيّة الرّفع في العربيّة الفصحى إلى الفاعل، وتُسند حالة النّصب إلى المفعول، أو إلى مكوّن يحمل وظيفة دلاليّة وليس له وظيفة تركيبيّة، أمّا الثّاني فيُعرف بكونه إعرابًا غير مبرّر وظيفيًّا، أي لا تحدّده أيّ وظيفة من الوظائف السّالفة، وهو ناتج عن تركيب إضافيّ، أو ناتج عمل إحدى الصّرفات المُسندة للإعراب، كبعض الأدوات، أو الأفعال المساعدة، ومن شأن هذا النّوع من الإعراب أن يحجب الإعراب الوظيفيّ إذا كان للمكوّن إعراب وظيفيّ.[3]

---

[1] ينظر المتوكّل، أحمد، قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيّات الوظيفيّة: بنية المكوّنات أو التّمثيل الصرفيّ-التّركيبيّ، دار الأمان، الرّباط، ط.1، 1996، ص. 212، ويُنظر المتوكّل، أحمد، المنهج الوظيفيّ في البحث اللّسانيّ، مرجع سابق، ص. 240، 241.

[2] ينظر المتوكّل، أحمد، قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيّات الوظيفيّة: بنية المكوّنات أو التّمثيل الصرفيّ-التّركيبيّ، مرجع سابق، ص. 213.

[3] يُنظر المتوكّل، أحمد، المنهج الوظيفيّ في البحث اللّسانيّ، مرجع سابق، ص. 236.

- **تجاذب الإعراب والمعنى:**

إنّ الاحتفاء بالمعنى مستشر في الدّرس النّحويّ العربيّ، إذ كانت الغاية الأولى من ظهور علوم اللّغة هي استنطاق النّص، وبيان ظاهره، واستخراج مضمره، ولإن كان نظم الكلام ليس سوى "توخّي معاني النّحو وأحكامه فيما بين الكلم"،[1] فإنّ النّحو هو وصفٌ، وتفسير لآليّة حدوث النّظم، تستدعي ابتكار أدوات واصفة ومفسّرة تسهّل على الدّارس الكشف عن علاقة الشّكل بالمعنى في الإفراد والتّركيب، ولمّا كان المعنى مسلكًا من مسالك النّحو، ومقتضًى من مقتضياته، فقد نبّه الأعلامُ من كبار النّحاة على قداسته، حيث جاء في باب الرّدّ على من ادّعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني أنّ: "الألفاظ خدمٌ للمعاني والمخدوم -لا شكّ- أشرف من الخادم"[2]، "ويدلُّك على تمكُّن المعنى في أنفسهم وتقدُّمه للّفظ عندهم؛ تقديمهم لحرف المعنى في أوّل الكلمة، وذلك لقوة العناية به، فقدَّموا دليله ليكون ذلك أمارةً لتمكُّنه عندهم، وعلى ذلك تقدّمت حروف المضارعة على الفعل؛ إذ كنّ دلائل على الفاعلين: من هم، وما هم، وكم عدّتهم، نحو أفعل، ونفعل، وتفعل، ويفعل".[3]

وسواء تحدّثنا عن ممارسة النّحو تنظيرًا أو تطبيقًا، فإنّنا سنجد ذلك مبثوثًا في ثنايا النّحو، خاصة إذا تعلّق الأمر بالأصول النّظريّة كالإعراب، والعامل والعلّة، فقد كان المعنى ضابطًا في وضع الحدود العامّة، وما تنماز به الوظائف النّحويّة، وفي توجيهات الإعراب والاستدلال على وجوهها، وتحليل التّراكيب، وسلوك العناصر اللّغويّة في الجمل، وارتباط بعضها ببعض.[4]

وقضيّة الإعراب، هي قضيّة محوريّة، بل هي من العلوم الجليلة التي خُصّت بها العرب لأنّها تفرّق بينَ المعاني المتكافِئة في اللّفظ:

---

[1] الجرجانيّ، عبد القاهر، مرجع سابق، ص. 392.

[2] ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص.، تحقيق: محمّد علي النّجار، دار الكتب المصريّة، القاهرة، ط.2، (د.ت.ن)، ج1، ص. 220.

[3] المرجع نفسه، ج1، ص. 224، 225.

[4] ينظر السيّد، عبد الحميد، دراسات في اللّسانيّات العربيّة، بنية الجملة، التّراكيب النّحويّة والتّداوليّة، علم النّحو وعلم المعاني، دار الحامد للنّشر والتّوزيع، ط.1، عمّان، 2003، ص. 75.

- وبها يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولا الإعراب ما مُيّز فاعل من مفعول، ولا مضاف من مَنْعوت، ولا تعجُبٌ من استفهام، ولا صَدْر من مصدَر، ولا نعتٌ من تأكيد.[1]

- وتعدّ "فارقًا في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين، والمعنيين المختلفين، كالفاعل والمفعول، ولا يفرّق بينهما إذا تساوت حالاهما في إمكان الفعل أن يكون لكلّ واحد منهما إلّا بالإعراب، ولو أنّ قائلًا قال: هذا قاتلٌ أخي بالتّنوين، وقال آخر: هذا قاتلُ أخي بالإضافة، لَدَلَّ التّنوين على أنّه لم يقتله، ودلّ حذف التّنوين على أنّه قد قتله".[2]

- "ألا ترى أنّ القائل إذا قال: ما أحسن زيد، لم يفرق بين التّعجب، والاستفهام، والذّم إلّا بالإعراب، وكذلك إذا قال: ضرب أخوك أخانا، ووجهك وجهُ حُرٍّ، ووجهك وجهٌ حُرٌّ، وما أشبه ذلك من الكلام المشتبه"،[3] و"ألا ترى أنّك إذا سمعت أكرم سعيد أباه، وشكر سعيدًا أبوه علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجًا واحدًا لاستبهم أحدهما من صاحبه."[4]

والإعراب هو المطيّة إلى بلوغ القصد، والشّرط في نظم الكلام، وهو نتيجة إعمال العوامل في أجزائه، يقول الجرجانيّ: "وممّا ينبغي أن يعلمه الإنسان ويجعله على ذُكرٍ، أنّه لا يُتصوّر أن يتعلّق الفكر بمعاني الكلم أفرادًا ومجرّدةً من معاني النّحو، فلا يقوم في وهمٍ ولا يصحّ في عقلٍ، أن يتفكّر متفكّرٌ في معنى فِعلٍ من غير أن يريد إعماله في اسمٍ، من غير أن يريد إعمال فعل"،[5] و"اعتبارك باب الفاعل والمفعول به بأن تقول: رفعت هذا لأنّه فاعل، ونصبت هذا لأنّه مفعول، فهذا اعتبار معنويّ لا لفظيّ.[6]

---

[1] ينظر ابن فارس، أبو الحسن أحمد بن فارس، الصاحبيّ في فقه اللّغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، مرجع سابق، ص. 75.

[2] ابن قتيبة، أبو محمّد عبد الله بن مسلم، تأويل مشكل القرآن، تحقيق: السّيد أحمد صقر، المكتبة العلميّة، الرّياض، (د.ط)، (د.ت.ن)، ص. 14.

[3] ابن فارس، أبو الحسن أحمد بن فارس، الصاحبيّ في فقه اللّغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، مرجع سابق، ص. 65، 66.

[4] ابن جني أبو الفتح عثمان، مرجع سابق، ج1، ص. 35.

[5] الجرجانيّ عبد القاهر، مرجع سابق، ص. 410.

[6] ابن جني أبو الفتح عثمان، مرجع سابق، ج1، ص. 109، 110.

ولو سلّمنا بقول ابن مضاء: "الفعل إذا اختلفت معانيه، اختلفت صيغه فأغنى ذلك عن إعرابه"،[1] لكانت صيغة الفعل؛ نمسك في قول النّابغة:[2]

فإنِ يهلِك أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكْ رَبِيعُ النَّاسِ والبَلَدُ الحَــرَامُ

ونُمْسِك بَعْدَهُ بذُنابِ عَيْشٍ أَجَبِّ الظّهرِ لَيْسَ لَهُ سَنامُ

تحتمل دلالةً واحدةً، بالنّظر إلى ورودها على صيغة واحدةٍ، ولكنّها تحتمل عدّة تأويلات دلاليّة، تبعًا لوجوه الإعراب المختلفة التي تجوز في حقّها، حيث رُوي الفعل؛ نمسك بالجزم، والنّصب، والرّفع: فالجزم بالعطف على جواب الشّرط يهلك، والنّصب؛ على اعتبار الواو للمعيّة، والفعل منصوب بأن مضمرة، ويروى بالرّفع على الاستئناف، "وكلّ وجهٍ من هذه الثّلاثة يقوم على اعتبار معنويّ خاصّ به، يخالف الآخر، وواجب المتكلّم، والمعرب اختيار الوجه الإعرابيّ الذي يقوم على الاعتبار المناسب للسّياق، ولما يقتضيه المعنى".[3]

ويميّز سيبويه بين دلالة وقوع الحادثة، وعدم وقوعها في قول القائل: حسبته شتمني فأثب عليه، بواسطة الإعراب، إذْ يُنصب الفعل إذا لم يكن الوثوب واقعًا، لأنّ معناه حينئذ: لو شتمني لوثبت عليه، وإن كان الوثوب قد وقع فليس إلا الرّفع؛ لأنّ هذا بمنزلة: ألست قد فعلت فأفعل.[4]

والإعراب كامنٌ حسب الجرجانيّ في الألفاظ، يوجد فيها بالقوّة، فلا تُجلى إلّا به، يقول: "الألفاظ مغلقة على معانيها حتّى يكون الإعراب هو الذي يفتحها"،[5] وهكذا تؤدّي كلمة؛ معنى، أو معانٍ عند الحديث عن الألفاظ مفهومًا مزدوجًا، يحيل على مدلولها المعجميّ من ناحية، ووظيفتها النّحويّة من ناحيّة أخرى.[6]

ولا يتحقّق الإعراب إلّا بالتّركيب، ولا وجود لمعنى الإعراب إلّا بوجود تركيب لغويّ، "فالنّحاة حين جعلوا الإعراب يُنبئ عن المعاني كانوا يقصدون الوظائف النّحويّة في إطار التّركيب وتفاعلات عناصره، أمّا

---

[1] القرطبيّ، ابن مضاء، مرجع سابق، ص. 155.

[2] ديوان النّابغة الذّبيانيّ، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط.3، (د.ت.ن)، ص. 105، 106.

[3] حسن، عبّاس، النّحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط.15، 2018، ج4، ص. 477.

[4] ينظر سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، مرجع سابق، ج1، ص. 36.

[5] الجرجانيّ عبد القاهر، مرجع سابق، ص. 28.

[6] ينظر المهيريّ، عبد القادر، خواطر حول مفهوم المعاني النّحويّة، تحرير: خالد ميلاد، في الدّلالة النّظريّات والتّطبيقات، الشركة التونسيّة للنّشر وتنمية فنون الرّسم، تونس، ط1، 2015، ص. 23-32.

في إطار شـكله فالإعراب ما يطرأ على أواخر الألفاظ، وعلى هذا فالإعراب معنًى، وهو أيضًـا لفظٌ، وداخل إشكاليّة اللّفظ والمعنى كان يقع اهتمام النّحاة".[1]

وكما أنّ الألفاظ تأتي مفردة ومركّبة، فكذلك سـبيل المعاني "فإن عبّر عنها بلفظ مفرد يسـمى معنًى مفردًا، وإن عبّر عنها بلفظٍ مركّبٍ يسـمّى معنًى مركّبًا، فالإفراد والتّركيب صـفتان للألفاظ حقيقيّةٌ، وتوصـف بهما المعاني تبعا"،[2] إلّا أنّها في الإفراد لا معنى ولا وظيفة لها، سـوى المعنى الوضـعيّ، بخلاف التّركيب، الذي يكسـبها وظيفة، ويمنح لها معنًى اسـتنادًا إلى آليّاتٍ من أهمّها الإعراب، يقول الرّضـيّ الأسـتراباذيّ: "والمعاني الموجبة للإعراب إنّما تحدث في الاسـم عند تركيبه مع العامل، فالتّركيب شـرط حصول موجب الإعراب".[3]

ولولا وجود الحركة الإعرابيّة لفقدت العربيّة ميزة عظيمة قلّ أن تتوفّر في لغات أخرى، لأنّها تنتمي كما هو معلوم، إلى اللّغات المقول عنها: إنّها لغات ذات رتبة حرّة،[4] وظاهرة الإعراب هي السـبب في إعطائها القدرة على التحرّر من بناء واحد على المسـتوى التّركيبيّ، وإذا فرضـنا أنّنا في العربيّة الفصـحى لا نُعرب ولا نحقّق شـيئًا من الحركات، فهذا سـيخلّ إخلالًا كبيرًا باللّغة، ولا يبقى أمام المتكلّم بها إلّا حشـوًا مكيلًا، وحثوًا مهيلًا لكثرة خلافها، وتضادّ أوصافها، فيصير الفاعل مجرورًا، والمضاف إليه والمفعول به مرفوعين، والجزم بحروف النّصب، والنّصب بحروف الجزم بل يصير الكلام سدى غير محصّل، وغفلًا من الإعراب ولاستغنى بإرساله وإهماله عن إقامة إعرابه والكُلَف الظاهرة بالمحاماة على طرد أحكامه.[5]

ويكاد أغلب النّحاة يعقدون الإجماع، ويتفقون على أنّ وضـع علامات الإعراب في العربيّة سـببه الحرصُ على التّميّز بين المعاني، باتّخاذ العلامة الإعرابيّة دليلًا إلى المعنى المقصـود،[6] وهو قول جمهور النّحويين إلّا قطربًا، فإنّه عاب عليهم هذا الاعتلال.[7]

---

[1] السّيد، عبد الحميد مصطفى، نظريّة العامل في النّحو العربيّ ودراسة التّركيب، مجلة جامعة دمشق، المجلّد 18، العدد (3، 4)، 2002، ص. 41-68.

[2] التهانويّ، محمّد علي، كشّاف اصطلاحات الفنون، تحقيق: علي دحروج وعبد الله الخالدي وجورج زيناتي، تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق العجم، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط.1، 1996، ج2، ص. 1600، (مادة معنى).

[3] الأستراباذيّ، نجم الدين محمّد بن الحسن الرّضيّ، شرح الرّضيّ على الكافيّة، مرجع سابق، ج1، ص. 53.

[4] ينظر المتوكّل، أحمد، المنهج الوظيفيّ في البحث اللّسانيّ، مرجع سابق، ص. 233.

[5] يُنظر ابن جني، أبو الفتح عثمان، مرجع سابق، ج1، ص. 244.

[6] ينظر الملخ، حسن خميس، تقنيات الإعراب في النّحو العربيّ، عالم الكتب الحديث، عمّان، ط.1، 2015، ص. 154.

[7] ينظر الزّجاجيّ، أبو القاسم، مرجع سابق، ص. 70.

إذا سـلّمنا بأنّ الانتقال إلى المعنى يكون عن طريق الإعراب، فهل هذا يعني أنّ الإعراب لا يُمكن أن يؤشّر له عن طريق المعنى؟

إنّ التّراكيب في العربيّة الفصـحى هي ما توافق فيها المعنى والإعراب، جاء في إنباه الرّواة: "قال ثعلب: العرب تُخرج الإعراب على الألفاظ دون المعاني، ولا يفسـد الإعراب المعاني، وإذا كان الإعراب يُفسـد المعنى فليس من كلام العرب، وإنّما صحّ قول الفراء، لأنّه عمل النّحو والعربيّة على كلام العرب، فقال كلّ مسألة وافق إعرابها معناها، ومعناها إعرابها، فهو الصّحيح".[1]

ويؤكّد أبو علي الفارسـيّ أنّ الألفاظ لو تراكبت في شـكلٍ بان للدّارس فيه أنّ الإعراب يفسـد معنى التّركيب، قدّر وأوّل، وجعل الإعراب خادمًا للمعنى، فقد جاء في باب: تجاذب المعاني والإعراب: "هذا موضعٌ كان أبو علي رحمه الله يعتاده، ويلمّ كثيرًا به، ويبعث على المراجعة له، وإلطاف النّظر فيه، وذلك أنّك تجد في كثيرٍ من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين: هذا يدعوك إلى أمر، وهذا يمنعك منه، فمتى اعتورا كلامًا ما، أمسكت بعروة المعنى، وارتحت لتصحيح الإعراب".[2]

وقد أفرد ابن هشـام الأنصـاريّ (ت 761 ه) بابًا في هذا الموضـوع سـمّاه: في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، ذكر فيه عشر جهات، سنقتصر على الأولى منها، لتعلّقها بالموضوع تعلّقًا مباشرًا، ومهمًّا؛ وهي الجهة التي لا يراعي فيها المُعرب المعنى، ويقتصر فيها على ظاهر الصّناعة، لذا فإنّ أوّل واجب عليه أن يفهم معنى ما يُعربه، مُفردًا جاء، أو مركّبًا،[3] ومن غير الممكن إعراب عنصـر من عناصـر التّركيب دون معرفة دلالته المعجميّة، وهي حجّةٌ -إذا رجع بنا الحديث

ومثال ذلك، ما حكاه الشّلوبين (ت 654 ه)؛ إنّ نحويًّا من كبار طلبة الجزوليّ (ت 607 ه)، سُئل عن إعراب الكلالة في قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمْرَأَةٌ﴾ (النّساء، الآية؛ 12)، فردّ عليهم: أخبروني ما الكلالة، فأخبروه، أنّهم الورثة إذا لم يكن فيهم أبٌ فما علا، ولا ابنٌ فما سـفل، فقال: فهي إذًا تمييز، ويحمل إعرابه هذا على أنّ الأصل: وإن كان رجلٌ يرِثه كلالةٌ، ثمّ حُذف الفاعل، وبُنيَ الفعل للمفعول.[4]

---

[1] القفطيّ، جمال الدّين أبو الحسن علي بن يوسف، مرجع سابق، ج4، ص. 08.

[2] ابن جني، أبو الفتح عثمان، مرجع سابق، ج3، ص. 255.

[3] ينظر ابن هشام، أبو محمّد عبد الله الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمّد محيّ الدين عبد الحميد، دار ابن كثير للطّباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت، ط.3، 2022، ج2، ص. 185.

[4] المرجع نفسه، ص. 185، 186.

- **الإعراب عند الرّضيّ الأستراباذيّ:**

إنّ التّميّز بين معاني الكلم كما يذهب إلى ذلك الرّضـيّ الأسـترباذيّ، هو تميّز بين كونها ذات دلالة معجميّة، أو نحويّة، أو دلاليّة، أو تداوليّة، ويأتي على ضربين بحسب تواردها على الكلمة بعد تركيبها:[1]

1) أن تكون الكلمة تدلّ على معنيين أو معاني معجميّة لازمة فيها، وتتعاقب عليها من حيث الوضـع، كالكلمات المشـتركة، نحو القرء: في الطّهر والحيض، وضـرب: الذي يدلّ على التّأثير المعروف، وعلى السّير، أو تتعاقب عليها معاني نحويّة، نحو: من للابتداء، وللتّبيّين، وللتّبعيض، فهذه تُميّز معانيها من السّـياق اللّغويّ، ولا تلزمها العلامات لأمن اللّبس.

2) أ- أن تكون الكلمة مهيّئة ليطرأ عليها معنى، أو معاني ليسـت أصلًا فيها، كالمعاني الدّلاليّة الطّارئة بعد التّركيب، كالعدد والجنس، فهذا المعنى لا يُحتاج في تميّزه إلى قرينة الإعراب بالضّرورة، فقد يُستعاض عنه بقرينة الصّيغة، كما في التّصغير، والجمع المكسّر، والفعل المسـند إلى مفعول، أو قرينة المطابقة بأن يجتلب له حرفٌ دال عليه صـائر كأحد حروف تلك الكلمة، كما في المثنّى، والجمع السّـالم، والمنسـوب، والمؤنّث والمعرّف، وقد تكون القرينة الموصلة إلى المعنى الطّارئ على الكلمة كلمةٌ أخرى مستقلّة، كالوصف (قرينة التّبعيّة)، والمضاف إليه (النّسبة).

ب- أن يكون المعنى الطّارئ على الكلمة لازمًا فيها، كونُها مسـندًا كالفعل، فقرينة الإسـناد تكفي لتميّزها دون علامة، ولكن إذا كان هذا المعنى نفسـه يحتمل شـيئين، ومثل هذا المعنى إنّما يكون في الاسـم، لأنّه بعد وقوعه في الكلام لا بدّ أن يعرض فيه، إمّا أن يكون عمدة الكلام، أو كونه فضـلة، فجُعلت علامته الحركات، وجعلت في بعض الأسماء حروف المدّ، التي هي الأسماء السّتّة، والمثنّى، والمجموع بالواو، والنّون.

وبالنّسـبة للجمل فيكفي في تقدير الإعراب فيها، وقوعها موقعًا يصـحّ وقوع المفرد فيه،[2] وقد تأتي الرّتبة في الاسـم علامةً على المعنى التّداوليّ، لأنّ "كلّ واحدٍ من المبتدأ، والخبر متقدّم على صاحبه من وجه، متأخّرٌ عنه من وجه آخر، أمّا تقدّم المبتدأ فلأنّ حقّ المنسـوب أن يكون تابعًا للمنسـوب إليه وفرعًا له، وأمّا تقدّم الخبر فلأنّه محطّ الفائدة، وهو المقصود من الجملة".[3]

---

[1] ينظر الأستراباذي، نجم الدين محمّد بن الحسن الرّضـيّ، شرح الرّضـيّ على الكافيّة، مرجع سابق، ج1، ص. 60-61-62.

[2] المرجع نفسه، ص. 256.

[3] المرجع نفسه، ص. 66.

نستخلص من كلام الرّضيّ أنّ دلالة الفعل على الزّمن، وقوّته في العمل، تحرمانه أن يحلّ محلّ المسند إليه، وتقيّدانه بلعب دور المسند فقط، وهذا التّقييّد يقلّص من استقباله المعاني الوظيفيّة أو الدّلاليّة، حتّى إنّ النّحاة قالوا: الإعراب ليس أصلًا في الأفعال، بخلاف الاسم، الذي تعتوره معاني كثيرة أدرك نحاتنا القدامى أنّ الكشف عنها يُتوسّل إليه بقرائن وعلامات، وليس علامات الإعراب فقط.

والإعراب عندهم لا يعني اختلاف أواخر الكلم، لأنّ الاختلاف لا يتحقّق ثبوته في الآخرِ وجهًا واحدًا حتّى يسمّى إعرابًا، بل يتحقّق في أوّل أو وسط الكلمة، أو إضافة حرف أو حرفين إليها، وباختصار، إنّ الإعراب كما يقرّر الرّضي؛ هو انتقال الكلمة من السّكون إلى حركةٍ ما،[1] هذه الحركة هي حركة المعنى، لأنّ الانقلاب معنًى لا لفظٌ.[2]

ولذلك نجد من بين المعاني اللّغويّة للإعراب؛ الانتقال، يُقال أعربت الإبل عن مرعاها، أي انتقلت،[3] وهذا المعنى هو جوهر التّصريف كذلك، لأنّه "تحويل الكلمة الى أبنية مختلفة لضروب من المعاني لا تحصل إلّا بذلك التّحويل".[4]

وإذا كان "التّصريف جزءا من أجزاء النّحو بلا خلاف عند أهل الصّناعة"،[5] وكان أغلب ما أشار إليه الرّضيّ آنفًا ممّا يُتوسّل به لبلوغ المعنى، قد ذكره في باب سبب الإعراب في الاسم، ولم يذكر معه حركات الإعراب إلّا كوسيلة من وسائله، فهذا يدلّ بشكل قاطعٍ على أنّ الرّضي يرى أنّ مفهوم النّحو، والإعراب سيّان، وهذا المفهوم الواسع للإعراب ذكره ابن منظور في لسان العرب عندما عرّف الإعراب بقوله: هو النّحو، وهو الإبانة عن الألفاظ بالمعاني.[6]

---

[1] ينظر المرجع نفسه، ج1، ص. 58-60.

[2] ينظر المرجع نفسه، ج1، ص. 85.

[3] ينظر ابن الحاج، أبو العبّاس سيّد أحمد بن محمّد بن حمدون، حاشية ابن الحاج على شرح عبد الرّحمن المكوديّ، وبهامشه تعليقات النّاشر، إشراف مكتب البحوث والدّراسات، دار الفكر، بيروت، (د.ط)، 2008، ج1، ص. 38.

[4] الأستراباذي، نجم الدين محمّد بن الحسن الرّضيّ، شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد النّور حسين، ومحمّد الزفزاف، ومحمّد محيّ الدّين عبد الحميد، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط.1، 1982، ج1، ص. 06.

[5] الصفحة نفسها.

[6] ينظر ابن منظور، جمال الدّين أبو الفضل محمّد مكرم، مرجع سابق، مج4، ص. 2865، مادة (ع.ر.ب).

المطلب الرابع: مفهوم النّحو.

إنّ مفهوم النّحو عند القدامى يشمل دراسة كلّ المستويات اللّغويّة، وحَدُّه المشهور المستفيض لا يقتصر على حركات الإعراب عند أرباب الصّناعة، فقد عرّفه ابن السرّاج (ت 316 ه) بقوله: " النّحو إنما أُريد به أن ينحو المتكلِّم إذا تعلَّمه كلامَ العرب، وهو علمٌ استخرجه المتقدِّمون فيه مِن استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة"،[1] ويقول الشّاطبيّ (ت 790 ه): "وكتابُ سيبويه يُتعلّم منه النّظر والتّفتيش، والمراد بذلك أنّ سيبويه وإن تكلّم في النّحو فقد نبّه في كلامه عن مقاصد العرب، وأنحاء تصرّفاتهم في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أنّ الفاعل مرفوع والمفعول منصوب وغير ذلك، بل هو يبيّن في كلّ باب ما يليق به حتّى إنّه احتوى على علم المعاني والبيان ووجوه تصرّفات الألفاظ والمعاني".[2]

هذه التّعاريف هي غيضٌ من فيضٍ، تحيل إلى المفهوم الصّحيح والواسع للنّحو، كعلم يتناول قضايا اللّغة العربيّة بدءا من مخارج الأصوات وصفاتها، وانتهاء إلى الدّلالات والمقاصد، وبين هذين المستويين هناك مستويات أخرى كالمعجم، والصّرف، والتّركيب، يتعلّمها المرء لكي ينحو كيفيّة التّركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقًا، وهذه الكيفيّة هي هيئات التّركيب من تقديمٍ وتأخير، تُعرف بمقاييس مستنبطةٌ من استقراء كلام العرب، وقوانين مبنيّة عليها.[3]

ولا يمكن أن يكون النّحو مجرّد دراسةٍ شكليّةٍ للّغة، لأنّ ذلك لا يعكس قوّة اللّغة وجاذبيّتها، واستقامتها على ما ارتضاه لها أهلها من الألفاظ والمعاني، ونحن نجد في مفهوم النّحويّة دليلًا واضحًا على ذلك، فالنّحويّة تتعلّق بالمعنى إذ به نميّز بين الجملة السّليمة والجملة اللّاحنة،[4] لأنّ المعنى هو أوّل ما تمتحنه مدارك الإنسان في حالة الإصغاء، ولكن كيف يبني المتكلّم المعنى بعيدًا عن اللّبس، والاعوجاج في حالة الكلام؟

---

[1] ابن السرّاج، أبو بكر بن سهل النّحويّ، الأصول في النّحو، تحقيق: عبد الحسين الفتليّ، مؤسسّة الرّسالة ناشرون، بيروت، لبنان، ط.1، 1999، ج1، ص. 35.

[2] الشّاطبيّ، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللّخميّ، الموافقات في أصول الشّريعة، شرحه وخرّج أحاديثه: عبد الله درّاز، ووضع تراجمه: محمّد عبد الله درّاز، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط.1، 2004، ص. 791.

[3] ينظر السّكاكيّ، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر، مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلّق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط.2، 1986، ص. 75، 76.

[4] ينظر المسعوديّ، عبد العزيز، التّطوّر اللّغويّ بين المعجم والدّلالة: بحث لسانيّ في ظاهرة الإنحاء، مركز عبد الله بن عبد العزيز الدّوليّ لخدمة اللّغة العربيّة، الرّياض، ط.1، 2019، ص. 30.

ما دام الأمر كذلك، ينبغي للنّحو أن يصل إلى مطابقة تجريبيّة، تطابق بين المعيار المميّز بين الصوّاب والخطأ، وبين مثلٍ واقعيٍّ موضوعيٍّ، قابلٍ للملاحظة، وهذا يقتضي أن يتوفّر لدى النّحو أساسٌ مرجعيٌّ، لا يأتي إلّا من الممارسات اللّغويّة الحقيقيّة، ولكن إذا كانت هذه الممارسات نفسها لا يمكن أن تحلّل إلّا عن طريق النّحو، فلا مفرّ إذًا من الوقوع في الدّور، اللّهمّ إلّا إذا كان أهل ذلك اللّسان هم الذين يميّزون الصّواب من الخطأ بشكل مستقّل عن النّحو، وحتّى إن سلّمنا بحجيّة هذا التّميّز من مبدأ الأمر الواقع، فإنّنا سنجده في كثيرٍ من الأحيان يستند إلى ما تعلّمناه في المدرسة من قواعد النّحو، وهذا يقودنا مرّةً أخرى إلى الدّوران حول أنفسنا.[1]

يبدو أنّ تجنّب الدّور أمرٌ مستحيل، ويمكن ردّ ذلك إلى منطق اللّسانيات الحديثة، الذي يطغى عليه الوصف على حساب المعيار، والذي نتج عن زُهدٍ في اعتماد مرجعٍ أساسيّ يخضع لضوابط عمليّة متينة، على عكس ما نجده عند النّحاة العرب، الذين تعاملوا مع اللّغة بمنطقٍ آخر، قادهم إلى جمع مدوّنةٍ بطرق علميّة وضوابط صارمة، ثمّ انتقلوا إلى وصفها وتصنيفها ليضعوا القواعد، ثمّ استعملوا تلك القواعد مرّة أخرى لوصف كلّ ما يفرزه الاستعمال، فهم بذلك يراوحون بين الوصف، والمعيار.

حتّى وإن كان هذا التّأثيث، على هذا المنوال يجعل من النّحو العربيّ في كلّ الحالات نحوًا معياريًّا، فلا يعني ذلك أنّه يقلّ ارتباطًا بالجانب الاستعماليّ للّغة من النّحو المسمّى وصفيًّا، كما لا يقلّ ما يُسمّى بالنّحو الوصفيّ ارتباطًا بالمعيار، ولكنّ النّحو المعياريّ ينماز عنه باختياره من بين الاستعمالات المتاحة استعمالًا واحدًا، يكون في العادة ضاربًا في القدم وأدبيًّا،[2] وهذا يعني أنّ كلّ تعبير يكون صوابًا لا خطأ فيه، له وجهٌ من أوجه العربيّة الذي يستقيم به، وإذا كان المعيار الذي يُحتكم إليه نسبيٌّ تقريبيٌّ، فلا يعني ذلك الوقوف عند التّصويب والتّخطيء، لأنّ ما يُعرض عليه من التّراكيب سيخضع للوصف، للكشف عن التّمايز بينها، واستخراج الفروق في أدائها لما يُقصد إليه، ويعبّر عنه.[3]

لم يكن تأسيس نّظريّة نحويّة عربيةّ بهذا الشّكل أمرًا هيّنًا، فقد تجشّم النّحاة عناء كبيرًا في حصر الواقع اللّغويّ بمعطياته المختلفة، ابتغاء ردّ الكمّ الهائل من المسموع إلى وحدة ما، فبعد أن تيّقنوا من أنّ

[1] ينظر جان كلود ميلنار، مرجع سابق، ج1، ص. 289-313.

[2] ينظر المرجع نفسه، ص. 289-313.

[3] ينظر عبد اللّطيف محمّد حماسة، النّحو والدّلالة، مدخل لدراسة المعنى النّحويّ الدّلاليّ، مرجع سابق، ص. 27.

وجود الجملة لا يمكن تحقيقه إلّا بارتباط ركنين اثنين، قاموا بتجريد الواقع اللّغويّ إلى نظام شـــاملٍ، هو نظام الإسناد، الذي تُختزل فيه كلّ أنواع الأبنية، ويُتكهّن بواسطته لمختلف المعاني النّحويّة.[1]

كما قاموا بتحليل هذا المُعطى باعتماد المفاهيم الكونيّة التي تشترك فيها جميع الألسنة البشرية مثل الإعراب والحالة الإعرابيّة، واســتندوا إلى العامل كونه أداةً تفسّــر تلك العلاقات الإعرابية، ليس بين المفردات فحسب، وإنّما باعتبار تلك العلاقات علاقات بين المحلّات تدخل في طيّاتها مسائل دلاليّة، تتّصل بالإعمال، والإهمال والتّعليق، والإلغاء، والحذف، والتّقدير، والتّنازع، وغيرها ممّا يمثّل موضــوع علم الإعراب، ويتجاوز حدود النّظر في علامات أواخر الكلم.[2]

وإنّ المّمارسة اللّسانيّة في التّراث النّحويّ العربيّ، هي ممارسة متكاملة، ولا تفصل من حيث الماهية بين النّحو التّعليميّ، والنّحو التّنظيريّ، إذ كلٌّ منهما يعين على فهم الآخر،[3] وإنّما الفارق بينهما يكمن في مستويات التّنظير، وقد بلغ كتاب سيبويه درجة من التّنظير جوّزت لبعض الباحثين القول بأنّه: يضمّ بين دفتيه نظريّة نحويّة متكاملة، لأنّ تصــنيفه منهجيٌّ دقيق، لو قُدّم ثانٍ على أوّل من أبوابه لاختّل نظامه، واضــطرب منهجه، فقد بُنيَ آخره على أوّله، وتعلّق ثانيه بســبب أوّله، وقد اســتوفى أبواب النّحو كافةً، واستوعب أساليب العرب عامّةً، وقد اتّضح أنّ ما يعتور الكتاب من الغموض، واللّبس إنّما يرجع إلى عدم تبيّن منهجه، ومعرفة ترتيب أبوابه ومباحثه.[4]

ومن الباحثين من يرى أنّ النّحو السيبويهيّ؛ لا يصف اللّغة العربيّة وصفًا كافيًّا، ولا يُفهم من هذا أنّ ما جاء به سيبويه، هو ومن اتّبعه لا يطابق بنية اللّغة العربيّة، ولا أنّ ما احتواه من تنظير، ووصف، لا يمكّن من وضع نظريّة، أو نموذج نحويّ، لأنّ القول بذلك يعدّ مخالفةً علوميّةً وابستمولوجيّةً،[5] وإنكارًا لا مبرّر له لأصول النّحاة، التي أثبتت كفاءتها على تنظّيم نقاشهم، وحفظ وحدة صناعتهم، بحيث لا يمكن الاستهانة بها، أو المخاطرة بطرحها، إلّا إذا عوّضناها بأصول نظريّة أفضل حسب مقتضيات الصّياغة

[1] المكي، سميّة، الكفاية التّفسيريّة للنّحو العربيّ وللنّحو التّوليديّ، دار الكتاب الجديد المتّحدة، بيروت، ط.1، 2013، ص. 39.

[2] المسعودي، عبد العزيز، مرجع سابق، ص. 34.

[3] جان، كلود ميلنار، مرجع سابق، ج1، ص. 289-313.

[4] ســيبويه، أبو بشــر عثمان بن قنبر، الكتاب، تصــنيف منهجيّ وشــرح وتحقيق علميّ، البّكاء محمّد كاظم (المقدّمة)، منشورات زين الحقوقيّة والادبيّة، بيروت، ط1، 2015، ج1، ص. 39.

[5] يُنظر الأوراغي، محمّد، نظريّة اللّسانيّات النّسبيّة، دواعي النّشأة، مرجع سابق، ص. 169.

النّظريّة.[1] وإنّما يرجع هذا القصور إذا ما نظرنا إليه في ضوء النّظريّات اللّسانيّة الحديثة إلى عدم وجود ترابط بين فرضيّات النّحو العربيّ فيما بينها، وانعدام التّرابط بين هذه الفرضيّات، والقواعد النّحويّة على غرار ما هو موجود في تلك النّظريّات.[2]

إنّ إعادة صياغة أو قراءة التراث النّحويّ، هي إحدى الغايات التي يسعى إلى تحقيقها البحث اللّسانيّ، وقد يكون بعض ما عُرض في المباحث السّابقة مثالًا على ذلك، وقد رأينا كيف أنّ تقيّيم المسالك المعرفيّة، والأصول النّظريّة للنّحو العربيّ، في ظلّ المناهج اللّسانيّة الحديثة، أدّى إلى التشكيك في قيمتها الوصفيّة، والتّفسيريّة، ورأينا في الوقت ذاته أنّ الاستدلال على قيمتها العلميّة، وكفاءتها في التّحليل، والتّفسير كان عن طريق مناهج لسانيّة حديثة.

إنّ الاطّلاع النسبيّ في التّراث، أو قلّة التّعمّق في المناهج اللّسانيّة، له نتائج وخيمة، وهذا الوضع ينسحب على كلّ معرفة يرومها أيّ باحث، وكما قال الآمدي: "حقٌّ على كلّ من حاول تحصيل علم من العلوم أن يتصوّر معناه أوّلًا بالحدّ، أو الرّسم؛ ليكون على بصيرة فيما يطلبه، وأن يعرف موضوعه -وهو الشيء الذي يبحث في ذلك العلم عن أحواله العارضة له- تميّزًا له عن غيره، وما هو الغاية المقصودة من تحصيله؛ حتى لا يكون سعيه عبثا"[3]

وإذا كان البحث عن مكانة مناسبة للمكوّن الدّلاليّ داخل المنظومة النّحويّة العربيّة، هو مثار البحث عند دعاة التّيسير، وغيرهم من اللّسانيّين العرب، فإنّ تحقيق هذه الغاية باللّجوء إلى المناهج اللّسانيّة الحديثة لا بدّ من أن يسبقه رصدٌ لوظيفة هذا المكوّن، خاصّة في التيّارات التي أقحمته كالدّلالة التّوليديّة، والتيّارات المؤسّسة تدواليًّا، ومعرفة المبرّرات التي دعت تيارات أخرى إلى إقصائه، على غرار ما نجده في اللّسانيّات السويسريّة التي استطاعت أن تضع إطارًا علميًّا صارمًا لدراسة اللّغة، ولكن على حساب الدّلالة، وهذا ما سنراه في المبحث الموالي.

[1] مجدوب، عز الدّين، المنوال النّحويّ العربيّ، قراءة لسانيّة جديدة، مرجع سابق، ص. 17.

[2] المرجع نفسه، ص. 61.

[3] الآمديّ، عليّ بن محمّد، الإحكام في أصول الأحكام، علّق عليه عبد الرّزاق غفيفيّ، دار العصيميّ للنّشر والتّوزيع، الرّياض، ط.1، 2003، ج1، ص. 19.

المطلب الخامس: شروط التّنظير في اللّسانيّات الحديثة.

لا بدّ من الانتباه إلى أنّ أوّل تفكير انعكاسيّ شبه منظّم، يُمكن أن يُؤرّخ له، حصل عند اختراع الكتابة وتمثيلها للأصوات، والانتقال من الصّورة إلى الإيدوغرافيا (الأيقونة)،[1] ومهما بدا أنّ اختراع نظام الكتابة هو أمرٌ بدائيٌّ، فإنّه لمن اليسير الاستدلال به على وجود نشاط نحويٍّ في شكل متقدّمٍ جدًّا،[2] وبهذه السّبيل استطاع الإنسان أن يقبض بطيف من شبح اللّغة، ففي التّفكير اللّسانيّ العربيّ كان ترميز الفتحة والضمّة، والكسرة، والتّنوين، بواسطة النّقط إيذانًا بقيام مفهوم محوريّ في النّحو، هو الإعراب.

ومن الإجحاف، الحكمُ على اللّغويّات القديمة، سواء الهنديّة أو العربيّة أو الإغريقيّة بأنّها كانت تعدم الأفق الذي يُمكّنها من دراسة اللّغة دراسة موضوعيّة، ولا تعني الحفاوةُ بالصّرامة العلميّة في اللّسانيّات الحديثة السّعيَ إلى تسفيه كلّ قديم، بل يكفي أن نرى كم هو من العسير التّخلص من النحو التقليديّ أو مقارعته برؤية جدريّة جديدة، فإلى هذه الطّريقة التقليديّة عاد تشومسكي ليضع الأصول المبدئيّة فيما يتعلق مثلا بالأبنيّة العميقة، أو في اقتباس مقولاتها في التّحليل.[3]

إلّا أنّ هناك فوارقَ واضحةً وجليّةً بين الدّراسات القديمة، وبين الدّرس اللّسانيّ الحديث، لا يمكن تجاوزها والقفز عليها، ومن المغالطات: الزّعم بتطابق ذيْنِ من حيث الخلفيّات المعرفيّة، والمبادئ الإبستمولوجيّة، وأدوات الإجراء، وعلى سبيل المثال لا الحصر ستجدُ الأنظار اللّسانيّة المعاصرة تصرّح بمقدّماتها المعرفيّة على عكس النّظام المعرفي للّغويّات القديمة، الذي يضمر مساطره المعرفيّة.[4]

يكتسي التّصوّر الحاليّ للنظريّة العلمية أهميّة كبرى، لأنّه يوضّح خصائص المنهج العلميّ الحديث، ويبيّن ما يميّزه عن الممارسات العلميّة التي سبقته، فضرورة صياغة فرضيّات عامة متناسقة منطقيًّا فيما

---

[1] بنّور عبد الرّزّاق، حول إمكانيّة مقاربة إبستمولوجيّة للسيمياء (سيموطيقا بورس أم سيميولوجيا سوسير؟)، تحرير: حافظ إسماعيل علويّ وعبد الجليل الأزديّ ومولاي يوسف الإدريسيّ، في العودة إلى ديسوسير، دار كنوز المعرفة للنّشر والتّوزيع، عمّان، ط.1، 2017، ص. 13-60.

[2] ينظر جان كلود ميلنار، مرجع سابق، ج1، ص. 289-313.

[3] ينظر كاترين فوك وبيارلي قوفيك، مبادئ في قضايا اللّسانيّات المعاصرة، ترجمة: المنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، ط.1، 1984، ص. 12.

[4] ينظر حافظ إسماعيل علويّ ومحمّد أملاخ، قضايا إبستمولوجيّة في اللّسانيّات، مرجع سابق، ص. 87.

بينها -توجّه الممارسة الميدانية وتؤطرها، وتنتهي بصياغة منوالات إجرائيّة تستمد شرعيّتها من تلك الفرضيّات السّابقة- تمثّل خاصيّة من أهمّ الخاصيّات التي تميّز طبيعة العلم الحديث.[1]

ومن الشّروط المفروضة في التّنظير اللّسانيّ (والتنظير العلميّ عامة):

أ) **شرط الانسجام:** القاضي بأن يصاغ الجهاز الواصف وفقًا لطبيعة النّظريّة التي تفرزه، ولمنطلقاتها المنهجيّة، وبتعبير آخر، يقضي شرط الانسجام ألا تناقِض صياغةُ نموذج ما تتبنّاه النّظريّة، الفرضيّاتِ العامّة عن بنية اللغة ووظيفتها.[2]

ب) **البساطة:** يعدّ من الشّروط التي ينبغي توفّرها في أيّ نظريّة علميّة، والتي تكسبها قيمة مضافة، فكلّما تقلّص عدد قواعد النّظريّة ووَضُح، كلّما ازدادت قيمتها علميًّا.

ج) **الشّموليّة:** يجب أن تشمل النّظريّة في معالجتها الظّاهرة اللّغويّة أغلب وقائع الكلام، بمعنى آخر؛ أن تطابق الفرضيّات الموضوعة أكبر قدر ممكن من تمظهرات اللّغة.

ومن بين ما يميّز النّظريّات اللّسانيّة الحديثة هو تحديدها لموضوع البحث، والإعلان عن أهدافها اللّسانيّة، وهي ميزة تفتقدها الأنحاء القديمة، وتختلف الحقيقة اللّغويّةُ موضوعَ الدّرس، من نظريّة إلى أخرى، وينشأ هذا الاختلاف من طبيعة المقاربة التي ينحوها اللّسانيّ في معالجة اللّغة، فقد تكون المقاربة ذات أبعاد نفسيّة، وقد تكون هذه الأبعاد رياضيّة، وقد تكون تداوليّة، وتتعدّد الأنحاء أيضًا بالنّظر إلى معايير أخرى، ضمن معيار الكفاية التّفسيريّة (كمعيار الواقعيّة النفسيّة، والكفاية الحاسوبيّة، والكفاية النّمطيّة) وقد يقع هذا الاختلاف بين النّماذج المقترحة في نفس النّظريّة.[3]

إذًا، نحن في حاجة إلى الإقرار بأنّ وجهات النّظر هذه هي التي توجد، وتحدّد موضوع اللّغة، ما يعني أنّ موضوع الدّراسة اللّسانيّة ليس هو على الإطلاق ما يُعطَى مقدَّمًا، وإنّما هو بشكل كامل بين يدي المنهجيّة (أو وجهات النّظر) التي تُنشئه،[4] كما أنّه علينا أن نقرّ بأنّ "تطويع النظريّة لخدمة المُعطى

[1] مجدوب، عز الدّين، المنوال النحوي العربي، قراءة لسانية جديدة، مرجع سابق، ص. 58.

[2] ينظر المتوكّل، أحمد، المنهج الوظيفيّ في البحث اللّسانيّ، مرجع سابق، ص. 397، 398.

[3] ينظر علويّ، حافظ إسماعيل، وأملاخ محمّد، قضايا إبستمولوجيّة في اللّسانيّات، مرجع سابق، ص. 85.

[4] ينظر وليم، ج. كاراسكو، النّظر إلى الوراء لرؤية الآتي: إعادة اكتشاف دي سوسير، في العودة إلى ديسوسير، مرجع سابق، ص. 351-367.

الموصـوف، يكون باعتبارها تابعةً له، وباعتباره ضـابطًا لها وليس العكس"،[1] وعليه فنحن أمام سـجال بين النّظريّة والموضوع، وتساؤلٍ عن أيّهما يحدّد الآخر.

المبحث الرابع: جرد البيانات اللّسانيّة في المنهج البنويّ.

لقد درج التّقليد في المدرسـة البنويّة على أنّ من واجب النّظريّة اللّسـانيّة ألّا تتعدّى الوصـف، فهي مكلّفة بالبحث عن البنية الخاصـة للّغة، من خلال نسـق خالص من المقدّمات الصّـوريّة، لذا يُفترض عليها ضـرورةً، وهي تأخذ في الحسـبان/ وباسـتمرار تقلّبات الكلام وتغيّراته، أن ترفض الدّور الأهمّ لتلك التقلّبات والتغيّرات، وعليها أن تبحث عن الثّبات الذي لا يكون متجذّرًا في واقعٍ موجودٍ خارج اللّغة.[2]

يرى رولان بارت أنّ دي سـوسـير بحث عن هذا الثّبات فلم يجده إلّا في عنصر التّماثل، الذي تتميّز به اللّغة، ويُعتبر التّماثل من منظور دي سـوسـير نابض اللّغة الرّئيس وكيانها، إذ يؤدّي التّماثل دورًا كبيرًا في اتّصـاف اللّغة بطَبعها المحافظ، إنّ التّماثل يطابق في جوهره آلية اللّغة في حدّ ذاتها، حتّى إنّ دي سـوسـير يُثني على صمود اللّغة، وثباتها، ووحدتها بفضل التّماثل،[3] فلا يمكن أن نعتبر اللّغة مجرّد عقد بسيط، فهي بمثابة القانون الذي يفرض نفسـه من الخارج على جماعة المتكلّمين بدل أن يتّفقوا عليه فيما بينهم من الدّاخل.[4]

فالتّماثل هو حتميّة ضروريّة نشأت عن القول باعتباطيّة الدّليل (العلامة)، أي العلاقة بين المتصوّر الذهنيّ والصّـورة الأكوسـتيكيّة،[5] فالبرّغم من قولنا عنها إنّها علاقة اعتباطيّة، إلّا أنّها مسـألةٌ غير قابلة للنّقاش بين جماعة المتكلّمين، أو الدّارسـين، ولا يحكمها معيار عقليّ، فبوسـعنا مثلًا أن نناقش ونتسـاءل هل الزّواج بامرأةٍ واحدةٍ أنسـب عقليًّا من تعدّد الزّوجات، فنقدّم الأدلّة لصـالح هذا، أو ذاك، لكنّ هذا

---

[1] الزّهريّ، نعيمة، مرجع سابق، ص. 125.

[2] لويس، هيلمسلاف، حول مبادئ نظريّة اللّغة، ترجمة: جمال بلعربي، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط.1، 2018، ص. 17.

[3] رولان، بارت، سوسير الدّليل والدّيموقراطيّة، قراءة سياسية، ترجمة: عبد الجليل بن محمّد الأزديّ، تحرير: حافظ إسماعيل علويّ وعبد الجليل الأزديّ ومولاي يوسف الإدريسيّ، مرجع سابق، ص. 415-421.

[4] ينظر فردينان دي سوسير، دروس في الألسنيّة العامة، ترجمة: صالح القرماديّ ومحمّد الشّاوش ومحمّد عجينة، الدّار العربيّة للكتاب، تونس، ط.1، 1985، ص. 116.

[5] المرجع نفسه، ص. 110.

الأساس منعدمٌ في نظام اللّغة، وهو جدير بأن يرفض كل أرضيّة متينةٍ للنّقاش، فلا موجب لتفضيل كلمة أخت على سستر (Sister).[1]

إنّ خضوع جماعة المتكلّمين لثبات الدّليل، هو الذي يجعل من أفراد المجتمع الواحد يحملون نسخًا متماثلةً من العلامات، ويُثَبِتّون نظامًا نحويًّا واحدًا بعيدًا عن الاعتباطيّة، يصطبغ بصبغةٍ عقليّةٍ، حيث تظهر فيه اللّغة محكمةً أشدّ الإحكام، وغير قابلة بسهولة إلى التّغيّير،[2] هذا على صعيد المفردات، أمّا على صعيد التّركيب فإنّنا نجد في معظم الأنحاء مفاهيمَ كالقياس، والتّكافؤ، والنّظائر، كقولنا: "والجزم في الأفعال نظير الجرّ في الأسماء"،[3] وهو الذي يؤهّل اللّغة لكي تكون نظامًا مشتركًا بين أهلها.

المطلب الأول: مفهوم القيمة.

بالنّسبة لدي سوسير لو كان الرّابط بين الدّال والمدلول أمرًا متّفقًا عليه، وغير اعتباطيٍّ لفقد مفهوم القيمة شيئا من صفته، إذ إنّه حينئذٍ يكون متضمّنًا لعنصرٍ قد فُرض عليه فرضًا من خارج اللّغة (السّياق اللّغويّ)، وعليه فإنّ قيمة الكلمة ستظل إذًا غير محدّدة طالما اعتقدنا أنّه في إمكاننا تعويضها بمتصوّر ذهنيٍّ لنُكسِبها دلالةً ما، لذلك يتحتّم علينا أن نقارن تلك الكلمة بالقيم المماثلة، أي بالكلمات التي يمكن أن تقابلها، ولا يمكن أن يتعيّن محتوى الكلمة تعيّينًا حقيقيًّا إلّا بالاستعانة بما يرد معها في سلسة الكلام، ولمّا كانت الكلمة جزءًا من نظام ما، فهي لا تكتسي دلالة فحسب، بل تكتسي أيضًا وبالخصوص قيمة، وهو أمر جدّ مختلف.[4]

ومن ثمّ كان جوهر دراسة اللّغة عند دي سوسير هو العلاقات الموجودة بين العلامات، وما ينتج عن ذلك من قيم، لأنّ اللّغة لا توفّر لنا كيانات ملموسة يمكن إدراكها من أوّل وهلة إلّا ما نرصده من اتّحادات وفروقات، ومقابلات بين العلامات، ولعلّ هذه الخاصيّة هي ما به تتميّز اللّغة عن سائر المؤسّسات الدّلائلية.[5]

---

[1] المرجع نفسه، ص. 118.

[2] المرجع نفسه، ص. 119.

[3] سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، مرجع سابق، ج3، ص. 09.

[4] فردينان، دي سوسير، دروس في الألسنيّة العامة، مرجع سابق، ص. 174-175-176-177.

[5] المرجع نفسه، ص. 166-167-168.

إنّ مفهوم القيمة في الفكر السوسيريّ، هو الذي أسّس لمفهوم النّظام، وأدّى إلى الفصل بين الآنية والزمانية، ليخلُص إلى الفصل المنهجيّ بين اللّسان، والكلام، حيث تمّ ترتيب مستويات الظاهرة اللّغويّة إلى؛ كلام /لسان / لغة، وتمّ التأكيد على أولويّة البنية على العناصر المكوّنة لها، والقول باستقلال البنية اللغوية.[1]

المطلب الثاني: اللّغة واللّسان والكلام.

إنّ اللّغة والكلام ليسا شيئًا واحدًا، فاللّغة نظام نحويّ يوجد بالقوّة في أدمغة مجموعة من الأفراد، أمّا الكلام ففي الجملة، حيث يبدو متعدّد الأشكال متباين المقوّمات، وإنّنا إذ نفصل اللّغة عن الكلام فإنّنا نفصل أوّلًا ما هو اجتماعيّ عمّا هو فرديّ، وثانيًا ما هو جوهريّ عمّا هو ثانويّ وعرضيّ بدرجة من الدّرجات،[2] لأنّ اللّغة قبل التّلفّظ ليست إلّا إمكانَ اللّغة، وهي بعد التّلفّظ متحقّقةٌ في خطابٍ يصدر عن متكّلم في صورة فيزيائيّة، وتحت مؤثّرات نفسيّة، تبلغ سامعًا وتسبّب ارتدادًا في نشأة قول آخر، إنّه تحريك للّغة بمقتضى عمل استخدام فرديّ.[3]

كما أنّ الكلام لا يُستطاع تصنيفه ضمن أيّ صنفٍ من أصناف الوقائع البشريّة لأنّنا لا نقدر على استخراج وحدته، بينما اللّغة على خلاف ذلك هي كلّ في حدّ ذاتها، ومبدأُ تصنيف، وهذا الكلّ في حدّ ذاته، هو نسقُ دوال، يختصّ بميزتين أساسيّتين هما؛ استقلاليّته، ونظامه الخاص به، وهما شرطان ضروريّان يؤهّلانه ليكون موضوعًا للسانيّات، ولهذا فإنّ نظام اللّغة، هو بشكل من الأشكال، نموذج صارم لتناول وقائع اللسان.[4]

---

[1] ينظر مجدوب، عزّ الدين، مقدّمة عامة، في إطلالات على النّظريّات اللّسانيّة والدّلاليّة في النّصف الثّاني من القرن العشرين، مرجع سابق، ج1، ص. 06.

[2] ينظر فردينان، دي سوسير، دروس في الألسنيّة العامة، مرجع سابق، ص. 29-34

[3] ينظر إميل، بنفنيست، جهاز القول الشّكليّ، ترجمة: منصور الميغريّ، في إطلالات على النّظريّات اللّسانيّة والدّلاليّة في النّصف الثّاني من القرن العشرين، مرجع سابق، ج2، ص. 549-560.

[4] ينظر ماري، آن بافو وجورج إليا سرفاتي، النّظريّات اللّسانيّة الكبرى من النّحو المقارن إلى الذّرائعيّة، ترجمة: محمّد الرّاضي، المنظّمة العربيّة للتّرجمة، بيروت، ط.1، 2012، ص. 110.

المطلب الثالث: المنهج الوصفي.

مبدئيّا، لا يوجد أيّ مبرّر يمنعنا من تصوّر اللّغة موضوعا رياضيًّا، أو اجتماعيًّا أو نفسيًّا،[1] ويُفترض في أيّ نظريّةٍ خاصّة باللّسان أن تمثّل المستوى المفسّر للخطاب، كما أنّ أيّ نظريّةً خاصةً باللّغة هي المستوى المفسّر للّسان، لكنّ الأمر لا يعدو أن يكون محض افتراض، لأنّ حقيقة اللّسان، واللّغة توجد فيما يتجاوز الرّصد، بحيث لا تعطينا فكرة عنهما إلّا الصياغات الافتراضيّة وحدها.[2]

ذلك أنّ اللّسان (الفرنسيّة، الإنجليزيّة...) لا يمكن رصده بشكل مباشر، فما يمكن رصده ليس إلّا إنتاجات لغويّة وجُملًا بالفرنسيّة، أو الإنجليزيّة، لا الفرنسية، أو الإنجليزية في حدّ ذاتهما، أي النّظام الذي يجعل هذه الإنتاجات أمرًا ممكنًا؛ فاللّسان مرسومٌ في دماغ متكلّمه، ولا نفاذ إليه إلّا من خلال نتائجه، معنى هذا أنّ العوص في رصد اللّسان مباشرةً، هو المبرّر في كون اللّسان لا يمكن أن يكون إلّا موضوعًا لبناء نظريّ، فاللسانيات هي حتمًا علمٌ تنظيريّ.[3]

إنّ علمًا ذا طبيعة تنظيريّة يفرض على المشتغلين به افتراضَ مقدّمات صوريّة، وتريّيض المسألة اللّغويّة، والإغراق في التّجريد، وهو أمرٌ لا مندوحة عنه، لأنّ اعتماد التّجريد كأصل في النّظر لموضوع اللّسان يتأتّى من ماهيّة اللّسان نفسه، فهل في وسع اللّسانيّات أن تجد أمامها موضوعًا معطًى، كما تجد علوم الفيزياء، والنّبات، والنّجوم وغيرها، خُذ سلسلةً من الأصوات مثل؛ ب+ح+ر، بحيث يُمكن اعتبارها كيانًا ينتمي إلى مجال الصّوتيّات السّمعيّة، أو الصّوتيّات الفيزيولوجيّة، لكن لا يمكن بأيّ حال من الأحوال اعتبارها كيانًا لسانيًّا، لأنّ اللّسان لا وجود له إلّا إذا ارتبطت ب+ح+ر بفكرة ما.[4]

وبالتّالي فإنّ لجوء اللّسانيات إلى هذا الأسلوب يهدف إلى جعْلِ المعطيات اللّغويّة شيئًا قابلًا للتّصوّر الذّهنيّ كما هو الشأن في التّجريدات في النّظريّات الفيزيائيّة، كما أنّ هناك فوائد أخرى للتّجريد، بحيث

---

[4] يُنظر الفهريّ، عبد القادر الفاسيّ، اللّسانيات واللّغة العربيّة، نماذج تركيبيّة ودلاليّة، دار توبقال للنّشر، المغرب، ط.3، 1993، ص. 41.

[5] ينظر روبير، مارتان، مرجع سابق، ص. 68.

[1] ينظر المرجع نفسه، ص. 23.

[4] ينظر فرديناند، دي سوسير، في جوهريّ اللّغة، تحقيق: سيمون بوكي ورودولف أنغلر، ترجمة: مختار زواوي، ابن النّديم للنّشر والتّوزيع، الجزائر، ط.1، 2019، ص. 175.

يمكن اغتنامُه كمقياسٍ تستند إليه النّظريّة اللّسانيّة العامّة في اختيار أكفى الأنحاء الممكنة لوصف الظّواهر اللسانيّة.[1]

ولن نجازف إذا قلنا إنّ التّجريد هو أداة من أدوات الدّرس النّحويّ منذ القِدم كما سبق أن ذكرنا، لأنّ ما جرّدَه النّحاة من مفاهيمَ، إنّما هو شيء موضوعٌ مصطلحٌ عليه، يُتوسّل به إلى تعلّم اللّغة والنّطق بالكلام بعيدًا عن اللّحن، كما فعل المهندسون حين وضعوا خطوطًا مصنوعةً -هي في الحقيقة أجسام- مواضعَ الخطوط التي هي أطوال لا أعراض لها، ولا أعماق، وقدّروا في الفلك دوائر ونُقطًا، وتوصّلوا بذلك إلى البرهان على ما أرادوا أن يبرهنوا عليه، ولم يُفسد وضعُ هذه مواضع تلك بما قصدوا، بل حصّل اليقينَ للمتعلّمين تلك الصنعةُ، مع معرفتهم بوضع هذه موضع هذه.[2]

ولقد أدّى التمعّن والنّظر في أفكار دي سوسير إلى تعمّق ونضج في المفاهيم اللّسانيّة في المدرسة البنويّة، بحيث لم يُكتف فقط بتجريد اللّسان، وعزله عزلًا ذهنيًّا، بل قِيمَ بإعادة صياغته إلى ما يشبه المعادلات الرّياضيّة، وهذا ما نجده في كتابات لويس هيملسلاف، إلّا أنّ هذه الخطوات التي قطعها البنويّون في الممارسة اللّسانيّة لم تتعدّ في منهجها العام وصفَ النّظام اللّغويّ، من خلال تصنيف وحدات اللّسان، والاستعانة بالتّقطيع، والاستبدال، وتبيّين العلاقات القائمة بين العلامات.

حتّى هيلمسلاف الذي كان يلّح على أنّ نظريّته التي عزم على بنائها ودعا إلى تبنّيها، تختلف اختلافًا جوهريًّا عن التأمّل الفلسفيّ العقيم، فإنّه يلحّ تقريبًا الإلحاحَ نفسه على أنّ المعطيات وحدها، والاستقراء الذي يلهج بذكره كثيرون لا يمكّنان من معرفة علميّة حقيقيّة، وهي مصادرة تقوم على أولويّة الفكر على معطيات التّجربة في المباشرة العلميّة، وتُلحق هيملسلاف بأتباع العقلانيّين بدايةً من ديكارت، وهو موقف تبنّاه قبله دي سوسير وأكّده بعده تشومسكي.[3]

يتمسّك أرباب البنويّة بمهمّتهم إزاء اللّغة بمقولتهم المشهورة التي تحصر دراسة اللّغة في ذاتَها ولذاتها، حيث يتمخّض عنه إجرائيًّا، جردٌ البيانات اللّغويّة من مدوّنة محدودة، وهي "مجموعة من النّصوص جُمعت في مكان معيّن، وزمان معيّن، بغية وصفها الوصف العلميّ من الناحية اللّغويّة"،[4] وهذا

[1] ينظر علويّ، حافظ إسماعيل، وأملاخ محمّد، قضايا إبستمولوجيّة في اللّسانيّات، مرجع سابق، ص. 68.

[2] يُنظر القرطبيّ، ابن مضاء، مرجع سابق، ص. 97، 98.

[3] ينظر مجدوب، عز الدّين، المنوال النحوي العربي، مرجع سابق، ص. 53.

[4] Voir : F. François, La description linguistique, Le langage, encyc. De la pléiade, Gallimard, 1968, p 143.

التّحديد المكانيّ الزّمانيّ هو من قبيل التشـدّد العلميّ، الغرض منه؛ الوصـف الدّقيق للّغة، يقول كريماس: "يشـترط في إنشـاء المدونات ثلاثة شـروط وهي: أن تكون ممثلة للّغة، وشـاملة، وغير مختلطة"،[1] ويقول تمّام حسّان: "والباحث هنا ملتزم كما ذكرنا بمرحلة واحدة لم يتحوّل فيها نظام اللّغة من صورة إلى أخرى".[2]

إنّ جرد البيانات اللّغويّة كما يزعم هيملسلاف، هو محلّ اهتمام نظريّة اللّغة، حيث تهدف من ورائه إلى بناء منهجٍ إجرائيٍ، يمكّننا من التّعرف على النّص المعطى، من خلال وصـفه وصـفا شـاملًا، وخاليًا من التّناقض، ويكفلُ لنا بالطّريقة نفسـها أن نتعرّف على أيّ نصّ آخر من الطّبيعة المفترضـة نفسـها، بتوفير الأدوات التي تقبل الاستعمال مع أيٍّ من تلك النّصوص.[3]

هذه النّصـوص، أو البيانات هي المادّة الوحيدة التي يتمّ اختبارها، إنّها المجال الوحيد الذي يفسـح للّسـانيّ الكشـف عن العلاقات، والتّرابطات، التي "يُفضي إليها التّحليل، بحيث لا نرى أمام أعيننا إلّا مجرّد تقاطعات لحزم من تلك التّرابطات".[4]

وبعد عملتي التّرتيب، والتّصـنيف، يُشـرع في اسـتخراج النّظام الذي نَسـج النّص، بوضـع كلّ عنصـر ضـمن فئته، وإظهار طبيعة العلاقات، وأنواع التّرابطات بين العناصـر، حتى إذا فُرغ من ذلك، نكون قد قمنا بدراسـة اللّغة الدّراسـة الوصـفيّة العلميّة المنشـودة، وإذا بلغ اللّسـانيّ هذا الحدّ، فمن العبث أن يُطالب بإعطاء تفسير لكيفيّة اشـتغال نظام اللّغة، لأنّ دوره ينتهي عند الوصـف الدقيق، وليس من واجبه أن يفسّـر، فكلّ ما هو من قبيل التّفسـير في الوصـف، يعدّ ببسـاطة مضـيعةً للوقت، وينبغي ألّا يُعتدّ به في إطار النّظريّة اللّسانيّة.[5]

لقد نتج عن هذه الوجهة من النّظر صـرامة منهجيّة في المدرسـة البنويّة، أقصـت المعنى في تناول الظّاهرة اللّغويّة، لأنّ اللّغة شـكلٌ كما قال هيملسـلاف، ومن المسـتحيل أن نتخّذ من وصـف الخامة قاعدةً لوصف اللّغة، لأنّ وصف الخامة أصلًا يتوقّف على وصف الشّكل اللّسانيّ، الذي ينعقد من خلال دالة مع

---

[1] Voir : A.J. Greimas, Sémantique structurale, Recherche de méthode, Larousse, Paris, 1966, p 143.

[2] حسّان تمام، الأصول، مرجع سابق، ص. 103.

[3] يُنظر لويس هيملسلاف، مرجع سابق، ص. 25.

[4] المرجع نفسه، ص. 25.

[5] Voir : J.P. Corneille, La linguistique structurale, Sa portée, Ses limites, La rousse, Paris, 1977, P 21.

هيئة خارجيّة غير لسانية، هي خامة دي سوسير، أي الفحوى، وإذْ يتحتّم على اللّسانيات أن تقوم بتحليل شكل اللّغة، فإنّه لمن العدل أن تتولّى علومًا أخرى تحليل الفحوى.[1]

إنّ تحيّيد المعنى في الدّرس اللّسانيّ أُشرِب قناعتَه أغلب البنويّين في أوروبا، وأمريكا إلّا ما ندر، وأبرز مثال على ذلك ما ذهب إليه بلومفيلد، حيث عرّف دلالة شكل لغوي ما؛ كونه وضعيّة تعتري المتكلّم كي ينطق به، أي باعتباره مثيرًا، وباعتبار جواب السّامع حاصلًا بسببه، ولما كانت وضعيّة المتخاطبين تحيط بها أحداث، ومثيرات مختلفة تتحكّم فيها، كان من اللّائق كي تُعرّف تعريفًا علميًّا صحيحًا دلالةُ شكل لغويّ، من أشكال أيّ لسان، أن تعرّف تلك الملابسات المحيطة بها تعريفًا علميًّا مستقصيًّا، وهو أمرٌ بعيدٌ خارج عن قدرة البشر، يتعذّر القيام به، وفي هذا الإطار يتنزّل قوله: إنّ ضبط الدّلالة هو نقطة الضّعف في دراسة اللّغة.[2]

ومحصول القول؛ إنّ النّزعة الوصفيّة، والتّركيز على الشّكل دون الفحوى، يقف خلفه تصوّر تصنيفيّ أفرزه تاريخ العلم، يتوسّل أدوات تجريبيّة، هي: التّجربة، والملاحظة، والاستقراء، تأثّرت به اللّسانيات السّوسيريّة، حيث اكتفت في منهجها بجمع المعطيات الموضوعيّة القابلة للتّمحيص، لتخضعها إلى عملتي التّرتيب والتّصنيف، ومن ثمّ إلى استخراج القوانين العامة، وفي مقابل هذا التصوّر، ظهر تصوّر تفسيريّ، تحمّس له التّيّار التّوليديّ.[3]

[1] ينظر لويس، هيلمسلاف، مرجع سابق، ص. 88، 89.

[2] ينظر مجدوب، عزّ الدّين، مقدّمة عامة، في إطلالات على النّظريّات اللّسانيّة والدّلاليّة في النّصف الثّاني من القرن العشرين، مرجع سابق، ج1، ص. 05-31.

[3] يُنظر غلفان، مصطفى، اللّسانيّات التّوليديّة من النّموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنويّ: مفاهيم وأمثلة، مرجع سابق، ص. 13، 14.

خلاصة الفصل:

لقد وُضــع النّحو العربيّ لوصــف وتفســير اللّغة العربيّة، حيث اجتهد النّحاة في وضــع المفاهيم والأدوات التي تقتضيها هذه الصّناعة، والتي تخضع لهندسة اللّغة المدروسة، وقد نجم الالتباس على من راموا تيســير النّحو، عن مبالغتهم في التّمسّــك بوصــف أعيان الظّواهر، واجتناب الافتراض، حيث ظنّوا بعض المفاهيم المنتمية إلى صــميم النّحو، من نتاج العقل الفلســفيّ، إلّا أنّ هذه المفاهيم قد أثبتت عبر تاريخ النّحو العربيّ صلابتها، وحجيّتها، من حيث الاعتماد عليها في التّحليل النّحويّ، دون غيرها من المفاهيم الطّارئة.

إنّ محاولات تيسير النّحو، التي وُصفت بالتّجريبيّة، لا يمكن طمس ما قدمته من أبحاث ساهمت في بعث روح النّقد والمراجعة، فهي على قدرٍ كبيرٍ من الأهميّة، غُمرت فيه الآراء العاثرة، حيث فتحت هذه المقاربات أفقًا كبيرًا أمام الدّرس اللّســانيّ العربيّ، وتطوير طرائق تعليم العربيّة، والنّظر في مناهج البحث، وأعادت طرح إشــكاليّة ارتباط الدّلالة ببنية اللّغة، مغتنمة وفود المناهج اللّســانيّة الحديثة على الثّقافة العربيّة، ليُعاد طرحها من جديد ضمن تصوّرات النظريّة التّوليديّة.

الفصل الثّاني:

الدّلالة من التّفسير إلى التّوليد.

مقدمة الفصل:

إنّ المعنى يمثّل القدح المقدس الذي لا تسعى وراءه اللّسانيات فقط، بل هناك علومٌ أخرى أنفقت الكثير في كشف طبيعته، مثل الفلسفة، وعلم النّفس، وعلم الأعصاب، دون ذكر مجالات أبعد كالنّظريّة الثّقافيّة، والأدبيّة، وإنّ فهم الكيفيّة التي ندلّ بها، ونفكّر، مسألة حيويّة في إحساسنا الحدسيّ بأنفسنا، باعتبارنا كائنات بشريّة،[1] ولأجل الإجابة عن هذه المسألة، رُفع سقف طموح الأنحاء المعاصرة بالسّعيّ لبناء نماذج تحاكي الكيفيّة التي بفضلها يَدْلُلِ المتكلّمون، بل إنّ الدّور المنوط بالدّرس اللّسانيّ هو إقامة فرز مقنعٍ بين مختلف الدّلالات، الموجودة في الكلمات، والجمل، و"إنّ نظريّة اللّغة تكون ناقصةً بصورة مفجعة دون رصد جادٍ للمعنى".[2]

[1] بنظر ر. جاكندوف ون. شومسكي ور. فندلر، دلالة اللّغة وتصميمها، ترجمة: محمّد غاليم ومحمّد الرّحاليّ وعبد المجيد جحفة، دار توبقال للنّشر، الرّباط، ط.1، 2007، ص. 11.

[2] المرجع نفسه، ص. 15.

المبحث الأول: المعنى والدّلالة، الاشتراك والتّمايز.

المطلب الأوّل: المعنى، المفهوم العام.

جاء عن المعنى في المعاجم العربيّة: إنّه "القصد والمراد، يُقال: عنيت بالكلام كذا، أي: قصدت وعمدت... وقال قوم: اشتقاق المعنى من الإظهار ... قال الفرّاء: لم تعنُ بلادنا بشيء: لم تُنبِت، وحكى ابن السّكيت: لم تعنِ، من: عَنَت، تعني، فإن كان هذا، فإنّ المراد بالمعنى الشيء الذي يفيده اللّفظ كما يُقال: لم تعنِ هذه الأرض: أي لم تفِد"،[1] وجاء في لسان العرب: "معَنَ الفرسُ، ونحوه يمعَن معنًا وأمعنَ، كلاهما تباعد عادِيًا، وفي الحديث: أمعنتم في كذا، أي بالغتم، وأمعنوا في بلد العدوّ، وفي الطّلب، أي جدّوا ... والمَعْنُ الإقرار بالحق ... وأمْعَنَ بحقّي إذا أذعن واعترف"،[2] وقد عرّفه التهانويّ بإيجاز فقال: "المعنى لغة: المقصودُ، سواء قُصد، أوْ لا".[3]

يبدو جليًّا أنّ كلمة معنى في اللّغة العربيّة تعني بصفة عامّة؛ القصد والإظهار، ويدلّ الفعل؛ عنى، يعني على الإفادة، أمّا الفعل؛ مَعَنَ، وأمعَن فيدلّ على السّعي، والجدّ في الطلب لبلوغ القصد، ويظهر أنّ من بين مشتقّات المعنى ما يُستعمل استعمال الإقرار، والاعتراف، ولا شكّ أنّ الإقرار والاعتراف هو إظهار الحقيقة مباشرةً، وبيان ما خفي منها، وهذا يرشدنا إلى أنّ الأفعال من قبيل؛ اعترف، واستقصى وبالغ، تصبّ مع الفعل؛ أمعن في حقل واحد، وما والاستقصاء والمبالغة إلّا طُرقٌ لإدراك المعنى، وفي ضوء كلّ ذلك، فإنّه بالإمكان اعتبار بعض الكلمات مثل: الإظهار، والإفادة، والاستقصاء والبلوغ مرادفة للمعنى، وتدور معه في فلك واحد.

ومن حيث كونُه مصطلحًا، فقد رأى أبو الحسن القرطاجنيّ أنّ :"المعاني؛ هي الصّور التي يشكّلها الذهن ليعكس ما أدركه من الأشياء، ممّا هو موجود في الأعيان، ولكي يعبر الذّهن عن تلك الصّور يستعين بالألفاظ ليقيم هيئات تلك الصّور الذهنيّة في أفهام السّامعين، وأذهانهم، فصار للمعنى وجودٌ آخرُ من جهة دلالة الألفاظ، ثمّ جيء بالكتابة، والرّسم معينًا لإقامة هيئات هذه الألفاظ لمن لم يكن له حظّ في

---

[1] ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريّا، الصاحبي في فقه اللّغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، مرجع سابق، ص. 198، 199.

[2] ابن منظور، جمال الدّين أبو الفضل محمّد مكرم، مرجع سابق، مج6، ص. 4235، 4236، مادة (م.ع.ن).

[3] التّهانويّ، محمّد علي، كشّاف اصطلاحات الفنون، مرجع سابق، ج2، ص. 1600، مادة (م.ع.ن).

السّماع، فقامت هذه الرّسوم هي الأخرى بإقامة صور المعاني في الأذهان، فصار لها وجودٌ ثالث من جهة دلالة الخطّ على الألفاظ الدالّة عليها".[1]

وقد وافقه على كون المعنى هو الصّورة المشكّلة في الذهن، التي وُضع بإزائها اللّفظ صاحب التّعريفات، حيث قال: "المعاني: هي الصّور الذهنيّة من حيث إنّه وُضع بإزائها الألفاظ، والصّورة الحاصلة في العقل"،[2] ثمّ استطرد في بيان أشكال الصّورة الذهنيّة، كلّ شكل بحسب المقابل الذي يقابله: "فمن حيث إنّها الصّورة الذّهنيّة، تُقصد باللّفظ سميت معنى، ومن حيث إنّها تحصل من اللّفظ في العقل سميّت مفهوما، ومن حيث إنّه مقول في جواب؛ ما هو؟ سميّت ماهية، ومن حيث ثبوته في الخارج سمّيت حقيقة، ومن حيث امتيازه عن الأغيار سمّيت هوية".[3]

وإذا ما عدنا إلى الرّازيّ قبلهما، فسنجد رأيًا لا يطابق ما تقرّر عند المتأخّرين، حيث يرى أنّ اللّفظ متعلّق بما علق في الذّهن فقط، ولا يمكن للّفظ أن يعكس أشياء العالم الخارجيّ لأنّه: "يتغيّر بحسب تغيّر الصّورة في الذّهن، فإنّ من رأى شبحًا من بعيد، وظنّه حجرًا، أطلق عليه لفظ حجر، فإذا دنا منه وظنّه شجرًا، أطلق عليه لفظ الشجر، فإذا دنا وظنّه فرسا، أطلق عليه اسم الفرس، فإذا تحقّق أنّه إنسان أطلق عليه لفظ إنسان، فبان بهذا أنّ إطلاق اللّفظ دائر مع المعاني الذّهنيّة دون الخارجيّة، فدلّ أنّ الوضع للمعنى الذّهنيّ لا الخارجيّ".[4]

يشير الرّازيّ إلى مسألة مهمّة أشارت إليها مدرسة الجشطلت النّفسيّة، وهي قيام الإدراك على التّفاعل بين العالم الخارجيّ، والمبادئ العامّة في الذّهن البشريّ، التي تُسقط بنيةً ما على أشياء العالم، يقول جاكندوف: "إنّ المعلومات التي يمكن أن يحملها المتكلّمون تتعلّق بتأويلهم للعالم الخارجيّ، حيث يكون التّأويل نتيجة تفاعل بين الدَّخْل الخارجيّ، والوسائل الصّالحة لتمثيله داخليًّا".[5]

---

[1] القرطاجنّيّ، أبو الحسن حازم بن محمّد الأنصاري، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تحقيق: محمّد الحبيب بن الخوجة، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ط.3، 1986، ص. 18، 19.

[2] الجرجانيّ، الشّريف أبو الحسن عليّ بن محمّد، التّعريفات، وضع حواشيه وفهارسه محمّد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.2، 2003، ص.: 218، باب (الميم).

[3] المرجع نفسه، ص. 218، باب (الميم).

[4] السّيوطيّ، جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط.1، 1998، ج1، ص. 37.

[5] جحفة، عبد المجيد، مدخل إلى الدّلالة الحديثة، دار توبقال للنّشر، الرّباط، ط.1، 2000، ص. 99.

وبهذا يتّضح أنّ مصطلح المعنى على العموم، هو الصّورة الذهنيّة المُرتسمة في ذهن الإنسان، سواء عن طريق مشاهدةٍ، أو سماعٍ، أو قراءةٍ، أو هي تأويل لما أُدرك عن هاته الطّرق بواسطة آليات اشتغال الذّهن، التي تختلف من شخص لآخر، كلٌّ بحسب نشأته البيئيّة، والاجتماعيّة، والثّقافيّة.

وإذا ما اقتربنا أكثَرَ من النّظريّات الحديثة، فإنّنا إذْ نجد الواقعيّة تجيب عن سؤال المعنى بجوابٍ أنطولوجيّ لا يجد المعنى إلّا في العالم الخارجيّ، فإنّ الحلّ في النّظرة التّصوّريّة (النّفسيّة) يرى في المعنى كيانًا ذهنيًّا،[1] وهكذا تتعدّد الرؤى والتّفسيرات بحسب النّظريّات، فالنّظريّة المرجعيّة ترى أنّ معنى عبارةٍ ما، هو ما تحيل عليه العبارة نفسُها، بينما المعنى هو فكرة في الذّهن تعكس عبارة المتكلّم في نظريّة الأفكار، أو هو الحافز الذي يدعو إلى التّلفّظ بالعبارة، و/ أو الاستجابة السّلوكيّة التي تحدثها العبارة كما تزعم النّظريّة السّلوكية.[2]

المطلب الثاني: الدّلالة، المفهوم العام.

لغويًّا، جاء في الصّحاح: "وقد دَلَّهُ على الطريق يدلُّه، دَلالَةً، ودِلالَةً، ودُلولَةً"،[3] وقد ذكر ابن فارس في مادة دلل أنّ: "الدّال واللّام أصلان: أحدهما: إبانة الشيء بأمارةٍ تتعلّمها، والآخَر: اضطرابٌ في الشيء فالأوّل قولهم: دلَلْتُ فلانًا على الطريق، والدّليل: الأمارة في الشيء، وهو بيّن الدَّلالة والدِّلالة"،[4] وذكر ابن منظور: أنّ "الدّليل ما يُستدل به، والدّليل: الدّال، وقد دلّه على الطريق يدلّه دَلالة ودِلالة ودُلولة، والفتح أعلى، وأنشد أبو عبيدٍ: إنّي امرؤٌ بالطّرق ذو دَلالاتٍ، والدّليل والدّليليّ: الذي يدلّك، والجمع أدلّة وأدلّاء والاسم الدِّلالة والدَّلالة، بالكسر والفتح...ودللت بهذا الطّريق: عرفته، ودلَلْت به أدُلّ دلالة، وأدللت بالطّريق إدلالًا، والدّليلة المحجّة البيضاء".[5]

---

[1] ينظر غاليم، محمّد، خصائص. توليديّة ونفسيّة في النظريّة الدّلاليّة، تحرير: خالد ميلاد، في الدّلالة النّظريّات والتّطبيقات، مرجع سابق، ص. 65-94.

[2] ينظر جحفة، عبد المجيد، مدخل إلى الدّلالة الحديثة، مرجع سابق، ص. 21.

[3] الجوهريّ، إسماعيل بن حماد، الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط.4، 1990، ج4، ص. 1698.

[4] ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريّا، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، ط.1، 1979م، ج2، ص. 259.

[5] ابن منظور، جمال الدّين أبو الفضل محمّد مكرّم، مرجع سابق، مج2، ص. 1414.

تكاد الاقتباسات السّابقة تصبّ في معنى لغويّ عام، هو الأمارة والعلامة على الشيء، والاهتداء إليه عن طريقهما.

أمّا اصطلاحًا، فقد عرّفها الرّاغب الأصبهاني بقوله: "الدِّلالة ما يُتوصّل به إلى معرفة الشيء، كدلالة الألفاظ على المعنى، ودلالة الإشارات والرّموز والكتابة والعقود في الحساب"،[1] وقد ورد في التّعريفات للجرجانيّ: "هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به، العلمُ بشيء آخر، والشّيء الأوّل هو الدّال، والثّاني هو المدلول"،[2] ويقول الجّاحظ: "الأجسام الخُرس الصّامتة ناطقة من جهة الدّلالة، ومُعربة من جهة الشّهادة على أنّ الذي فيها من التّدبير، والحكمة مخبِر لمن استخبره، وناطقٌ لمن استنطقه، كما خبّر الهزال وكسوف اللّون عن سوء الحال، وكما ينطق السِّمن وحسن النّظرة عن حسن الحال".[3]

يظهر من هذه التّعريفات أنّه لا يوجد خطٌّ سميكٌ يفصل بين المعنى اللّغوي، والمعنى الاصطلاحيّ للدّلالة، حيث يبقى المعنى العام للدّلالة هو الأمارة، أو العلامة على الشيء، والدّليل هو ما أرشد إلى شيء ما، ولكنّ أبو هلال العسكريّ فرّق بين الدّلالة والأمارة، حيث: "الدّلالة ما يؤدّي النّظر فيه إلى العلم، والأمارة ما يؤدّي النّظر فيه إلى غلبة الظّن"،[4] كأنّه يقصد بالأمارة دلالة جزئيّة، أو عارضة، وبمفهوم المخالفة فإنّ الدّلالة في نظره هي شيء واضح وجليّ يستدلّ به بقوّة على/ أو إلى الشيء المبحوث عنه.

وكما فرّق بين الدّلالة والأمارة، فقد فرّق بين الدّلالة والعلامة، حيث: "أنّ الدّلالة على الشيءِ ما يُمكّن كلّ ناظر فيه أن يستدلّ بها عليه، كالعالم لما كان دلالة على الخالق كان دالًّا عليه لكلّ مستدِلٍّ به، وعلامة الشّيء ما يعرف به المُعلِّم له، ومن شاركه في معرفته دون كلّ واحد، كالحجر تجعله علامة لدفين تدفنه فيكون دلالة لك دون غيرك، ولا يمكن لغيرك أن يستدلّ به عليه إلّا إذا وافقته على ذلك"،[5] وبالتّالي

---

[1] الأصفهانيّ، الرّاغب أبو القاسم الحسين بن محمّد، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: مركز الدّراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز، مكتبة نزار مصطفى الباز، الرّياض، (د.ط)، (د.ت.ن)، ص. 228.

[2] الجرجانيّ، الشّريف أبو الحسن عليّ بن محمّد، مرجع سابق، 2003، ص. 108.

[3] الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، كتاب الحيوان، تحقيق: عبد السّلام هارون، مكتبة ومطبعة مصطفى بابيّ الحلبيّ وأولاده، القاهرة، ط.2، 1965، ج1، ص. 34.

[4] العسكريّ، أبو هلال الحسن بن عبد الله، الفروق في اللّغة، تحقيق: محمّد باسل عيون السّود، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط.3، 2005، ص. 81.

[5] المرجع نفسه، ص. 82.

فإنّ الدّلالة لا يُشــترط في وجودها الاتّفاق والتّواضــع، عكس العلامة التي لا يمكن أن يســتدلّ بها إلّا من وضعها دليلًا لشيء ما.

ولقد قسّمها التّهانويّ إلى عدّة أقسام فقال: "الدّال إن كان لفظًا فالدّلالة لفظيّة، وإن كان غير لفظ فالدّلالة غير لفظيّة، وكلّ واحدة من اللفظيّة، وغير اللفظيّة تنقســم إلى عقليّة، وطبيعيّة، ووضــعيّة"[1] ولكنّ زكريّا الأنصــاريّ قسّــمها تقســيمًا آخر، حيث رأى أنّ الدّلالة: "تنقســم إلى فعليّة كدلالة الخطّ والإشــارة، وعقليّة كدلالة اللّفظ على لافظه، وطبيعيّة كدلالة الأنين على الوجع، ووضــعيّة، وهي كون اللّفظ بحيث متى أطلق فهم منه المعنى، ولمّا كانت الدّلالة نسبة بين اللّفظ، والمعنى، بل بينهما وبين السّامع، اعتبرت إضــافتها تارة إلى اللّفظ فتفسّــر بذلك، وتارة إلى المعنى فتفسّــر بالمعنى منه أي انفهامه، وتارة إلى السّامع فتفسّر بفهمه المعنى، أي انتقال ذهنه إليه".[2]

وبالمجل فإنّ الدّلالة عند المناطقة والأصــوليّين، تقوم على أربعة وســائط: أشــياء العالم الخارجي، والمعاني الذّهنيّة، والدّالّ الصّــوتي، والدّال الخطّيّ، حيث تدلّ المعاني الذّهنيّة على الأشــياء الخارجيّة بما تحدثه تلك الأشياء من آثار في النّفس، والدّال الصّوتيّ يدّلّ على المعنى الذّهنيّ، أمّا الدّال الخطّيّ فيدلّ على الصّوتيّ.[3]

إنّ الكتب الحديثة المهتمّة بالدّلالة لا تكاد تخلو في الغالب من الإشــارة إلى الطّرح الذي يتبّناه تيّار علم النّفس المعرفيّ، الذي يعتبر كلّ ما كان له تمثيل ذهنيّ، أي كلّ تصــوّراتنا الكائنة في الذّهن، التي نعبّر عنها في اللّغة، لا يمكن للّغة أن تعبّر عنها إلّا كما بُنيَت في الذّهن، وبالتّالي فإنّ البنية الدّلاليّة هي البنية التّصــوّريّة،[4] وهكذا يخلُص النّحو العرفانيّ إلى أنّ الأبنية الدلاليّة المركّبة لا تعدو أن تكون تمثيلات ذهنيّة بمصطلح تالمي، وأبنية مفهوميّة بمصطلح لانقكار، وفضاءات ذهنيّة عند فوكونياي.[5]

---

[1] التّهانويّ، محمّد علي، كشّاف اصطلاحات الفنون، مرجع سابق، ج1، ص. 788.

[2] الأنصــاريّ، أبو يحى زكريّا بن محمّد، شرح إيساغوجيّ، ومعه حاشية أحمد الملويّ، وحاشية شيخ الأزهر أحمد العطّار، تحقيق: عرفة عبد الرّحمن أحمد عبد الرّحمن، دار الضّياء للنّشر والتّوزيع، الكويت، ط.1، (د.ت.ن)، ص. 248-255.

[3] يُنظر المتوكّل، أحمد، المنهج الوظيفيّ في البحث اللّسانيّ، مرجع سابق، ص. 524.

[4] ينظر جحفة، عبد المجيد، مدخل إلى الدّلالة الحديثة، مرجع سابق، ص. 109

[5] ينظر جيل فوكونياي، الفضــــاءات الذهنيّة، ترجمة: منصــــور الميغريّ، تحرير: عز الدّين مجدوب، في إطلالات على النّظريّات اللّسانيّة والدّلاليّة في النصف الثّاني من القرن العشرين، مختارات معرّبة، مرجع سابق، ج1، ص. 389-416.

وإذا أخذنا الأمر ببساطة، وعرّفنا علم الدّلالة بأنّه علمٌ موضوعه المعنى، وكل ما تعلّق به من مستويات اللّغة، فإنّ الأمر يختلف بالنسبة للدّلالة من دون إضافته للعلم، حيث يؤول الاختلاف بينها وبين المعنى، إلى اختلاف بين نموذج عام ومشترك، وبين نموذج آخر يمثّل حالاتٍ خاصّة، إنّ الأمر هنا يتعلّق بكيانين معرفيّين، الأوّل منهما نسقيّ، والّثاني إجرائيّ.[1]

يكاد هذا التّفريق ينطبق على ما ترسّخ في المعرفة اللّسانيّة حينما فرّقت الثنائيّات السّوسيريّة بين اللّسان والكلام، حيث أُعتبر اللّسان نسقًا من العلامات والنُّظم، والكلام تجسيدًا لهذا النّظام، وبالتّالي يشكّل علم الدّلالة ضربًا من الأضرب التي يُتوسّط به إلى بلوغ المعنى،[2] أو أداة من الأدوات الإجرائيّة التي تُعنى بالجانب الصّوتي، الذي يؤثّر على المعنى، ويدرس التّركيب الصّرفيّ للكلمة ببيان المعنى الذي تؤدّيه صيغتها، كما يدرس الجانب النّحويّ، أو الوظيفة النّحويّة لكلّ كلمة داخل الجملة.[3]

على الرّغم من التّداخل الكبير الموجود بين عديد الحقول المعرفيّة لقضيّة المعنى، والدّلالة، إلّا أنّها ظلّت قضيّة مركزيّة في البحث اللّغوي، ذلك أنّ اللّغة هي الوسيلة التّواصليّة الأهمّ التي تعبّر عن المعاني، وإن كانت خاصيّة اللّغة التي تجعلها فريدة من نوعها، لا يبدو أنّها تتمثّل بشكل كبير في دورها في إيصال توجيهات للعمل، أو في سمات أخرى مشتركة من التّواصل الحيوانيّ، ولكنّها تتمثّل في دورها في التّرميز باستحضارها للصّورة المعرفيّة، وفي تشكيل مفهومنا للعالم، وفي تطويع قدرتنا على التّفكير والتّخطيط عبر خاصيّتها الفريدة، المتمثّلة في السّماح بتنظيمات لا متناهية من الرّموز، يتلوها اختلاق عوالمَ ممكنة عبر الذّهن.[4]

إنّ التّصوّرات التي قدّمها العلماء بشتّى تخصّصاتهم، واختلاف أزمانهم حول الدّلالة والمعنى، تأتي في جانبٍ كبيرٍ منها لحلّ الإشكال الذي ظلّ يؤرّق البحث اللّسانيّ، وهو إيجاد تصوّر يفرّق بين مستويات المعنى والدّلالة، ويضع آلياتٍ تمكّن من تمثيل عناصرهما في نظريّة نحويّة، وقد بلغ العوص الذي يحيط بهذه القضيّة بلاينز جون سنة 1980 إلى التّصريح بأنّه: "لم يقدّم أحدٌ لحدّ الآن حتّى الخطوط العامة لنظريّة

[1] ينظر علويّ، عبد السّلام إسماعيليّ، الدّلالة والمعنى، بحث في جدليّة النّسق والإجراء، تحرير: عبد السّلام عيساويّ، في الدّلالة بين النّظاميّ والعرفانيّ، الدّار التّونسيّة للكتاب، تونس، ط.1، 2018، ص. 65-88.

[2] ينظر المهيريّ، عبد القادر، خواطر حول مفهوم المعاني النّحويّة، تحرير: خالد ميلاد في الدّلالة النّظريّات والتّطبيقات، مرجع سابق، ص. 23-32.

[3] ينظر عمر، أحمد مختار، علم الدّلالة، مرجع سابق، ص. 13.

[4] ينظر ر. جاكندوف ون. شومسكي ور. فندلر، دلالة اللّغة وتصميمها، مرجع سابق، ص. 44.

مقنعة وشـــاملة في علم الدّلالة"،[1] ولكنّ ذلك لا ينفي وجود مســـالك درسٍ دلاليّ في شـــتّى الأنحاء القديمة والحديثة في مختلف اللّغات، إلّا أنّ الإقدام على إقحام المكوّن الدّلاليّ كمكوّن يوازيّ المكوّن التّركيبيّ في نظريّةٍ نحويّة بالمعنى المعاصر، لم يتحقّق بشكل يعكس ذلك إلّا ببروز تيّار الدّلالة التّوليديّة.

المطلب الثالث: المعنى والدّلالة في اللّسانيات.

إنّ البحث في مفهوم المعنى في قلب اللّسانيّات، يقتضي أوّل الأمر رسم خطٍّ لسانيٍّ يفصل بينه وبين مفهوم الدّلالة، فقد تعاقب هذان المصـــطلحان بكثرة كرديفين في العرف اللّغويّ، كما وردا متصـــاقبين ومتعاقبين في أســـيقة كثيرة، ففي العربيّة يرتبط الفعل المضـــارع؛ يعني ارتباطًا لصـــيقًا بالفعل؛ يدلّ، إلى درجةٍ يصـــعب تزَيُّلُ أحدهما عن الآخر، وليس من المبالغ فيه اعتبار جدالٍ بين المعنى والدّلالة جدالًا مزمنًا ولو فرضنا أنّ؛ الدّلالة، والقّصد، والغرض، والإبانة، والبيان، والمضمون، والإحالة، تقع مع المعنى في نفس الحقل الدّلاليّ، فإنّها لا تُجلي ماهيته مثل الذي نجده حينما نقابل بينه، وبين اللّفظ، أو بين الدّلالة واللّفظ، ومن هنا فإنّ اللّســـانيّات تكون قد اقتصـــدت جهدا كبيرًا، لو أنّها اجتهدت في صـــياغة الأجوبة المتعلّقة بالعلاقة بين المعنى واللّفظ، أو الدّلالة واللّفظ، بدل أن تحشر نفسها في سؤال مُكلِف يبحث عن حدود واضحة بين الدّلالة والمعنى.[2]

ولكنّ اللّســـانيات لم تســـتســـلم لهذا التّداخل، والتّجاذب، بل اســـتطاعت بواســـطة التّراكم المعرفيّ اللّسانيّ أن تضع فاصلًا منهجيًّا بين مستويهما، ولمزيدٍ من التّوضيح، سنتحدث عن المعنى كونه معنى لكلمة ما، فبالنّسبة لأفلاطون معنى الكلمة هو الشيء المدلول عليه، فمعنى طاولة هو الطاولة الموجودة بالخارج، أي هو الشـــيء الماديّ، وبالتّالي توجد كلمة مقابل شـــيء، ويمكن كذلك أن نجعل من التّصـــوّر علاقةً تربط بين الكلمة والشيء، فيتحوّل معنى الكلمة من الشيء الماديّ، أو الحقيقيّ إلى فكرة، أو تصّور، وأوّل من طرح هذه الفكرة هو دي سوسير، حيثُ العلامةُ بالنّسبة له، هي جوهرٌ ذو وجهين، مؤهّلٌ لتداعي المفهوم، و/ أو المدلول، والصّورة السّمعيّة، أو الدّال، والشّكل (02):[3]

---

[1] لاينز، جون، علم الدّلالة، الفصلان التاسع والعاشر من كتاب مقدّمة في علم اللّغة النّظريّ، ترجمة: عبد الحليم الماشطة وحليم حسين فالح وكاظم حسين باقر، كليّة الآداب، جامعة البصرة، (د.ط)، 1980، ص. 12، 13.

[2] ينظر المهيريّ، عبد القادر، خواطر حول مفهوم المعاني النّحويّة، مرجع سابق، ص. 23-32.

[3] ينظر كلود، جرمان وريمون لوبلان علم الدّلالة، ترجمة: نور الهدى لوشن، منشورات قان يونس، جامعة بنغازي، طرابلس، ط.1، 1997، ص. 17-19.

الشكل 02: العلاقة بين الدال والمدلول.

مصدر: ينظر كلود جرمان وريمون لوبلان، مرجع سابق، ص. 19.

لكن، ثمّة إشـكال حول مفهوم العلامة اللّغويّة عند سـوسـير، حيث يتردّد مفهوم المدلول لديه بين الشيء، وبين التّصـوّر، وعمومًا ينظر دي سـوسـير إلى المعنى من خلال العلامة اللّغويّة ضـمن فكرة مدلول مقابل تصوّر، ولبلوغ مفهومٍ أكثر انضباطًا للمعنى، حاول كلّ من ريتشاردز، وأوجدن ضبط نظريّة سوسير من خلال مثلّث المعنى، تحت فكرة المفهوم مقابل المرجع، والشكل (03) يوضّح ذلك:[1]

الشكل: 03 مثلث المعنى عند رتشاردز أوجدن

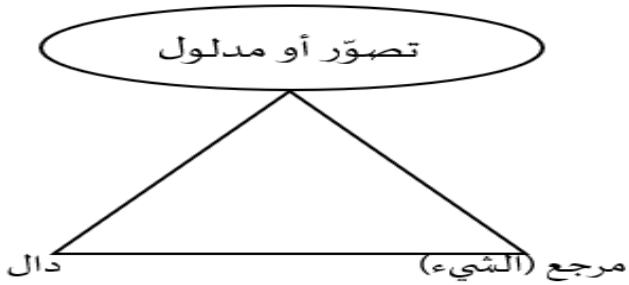

المصدر: ينظر كلود جرمان وريمون لوبلان، مرجع سابق، ص. 20.

إنّ التّلاعب باللّغة هو عادةُ المتكلمين يوميًّا كلّما تحدثوا، وقد يؤدّي ذلك إلى انعدام الشـفافيّة أحيانًا في ظل أيّ حدث لسانيّ، ولا يمكن إذًا الاكتفاء بتعريفٍ بسيط للمعنى ضمن هذا الوضع الدّائم، لذا قام بول غرايس بالتّفريق بين نوعين أساسيّين من المعنى؛ منطوق، ومفهوم، يقصد بالأوّل المعنى الوضعيّ للجملة، أي المحتوى الدّلاليّ الذي يشـمل مجموع المعاني القواعديّة (الصّـرفيّة، والنّحويّة)، والمعاني

[1] ينظر كلود، جرمان، وريمون لوبلان علم الدّلالة، مرجع سابق، ص. 19، 20.

المعجميّة التي تتضمّنها، والتي يشير مجموعها إلى النّسبة الخارجيّة (الموجودة خارج الذّهن)،[1] وباختصار؛ إنّه المحتوى المنطقيّ للقولة اللّغويّة، أو النّسبة الخارجيّة، التي تشير إليها في الخارج، وما عدا ذلك فهو المفهوم، حيث يعطي هذا الأخير تعريفًا سلبيًّا يحمل مجموعة من المعاني، الجامع بينها هو عدم دخولها في مفهوم المنطوق.[2]

ثمّ حاول كلّ من اللّسانيّين روبرت هارنيش، وجيرولد صادك توضيح التّقسيم الذي وضعه غرايس للمعنى من خلال مشجّرين، حيث اتفقا على تقسيم المعنى إلى؛ منطوق ومفهوم، وتفريع المفهوم إلى وضعيّ وغير الوضعيّ، وقسّما هذا الأخير إلى: تخاطبيّ وغير تخاطبيّ، كما قاما بتقسيم المفهوم التخاطبيّ: إلى عامّ وخاصّ،[3] أمّا فيليب بلانشيه فإنّه يختصر المعنى عند غرايس إلى قسمين؛ دلالة قصديّة، وأخرى غير قصديّة.[4]

سنكتفي باختصارِ ما جاء في مشجّر جيرولد صادك كالتّالي:[5]

1) **المعنى المنطوق:** هذا القسم من أقسام المعنى لا يراعي إرادة المتكلّم ومقصوده، وإنّما يراعي منطوق العبارة، ويكتفي بدلالة التّركيب المنطقيّة، ويندرج ضمنه؛ التّضمّن والافتراض، يرتكز مبدأ التّضمّن على الصدق، بحيث يحقّ لنا أن نقول بأنّ القضيّة (ق) تتضمّن القضيّة (ك)، ففي حال أنّه؛ كلما كانت (ق) صادقة كانت (ك) صادقةً ضرورةً، كقولنا: المعوزّون هم أولى النّاس بالمعونات [المساكين أولى النّاس بالمعونات، ذلك أنّ معنى المعوز يدخل ضمنه المسكين، والفقير، وغيرهم من ذوي الحاجة، أمّا مبدأ الافتراض، فيقوم على علاقة بين قضيّتين (ق) و(ك)، حيث الجملة (ق) تفترض (ك) قضيّةً صادقةً، سواء كانت (ق) صادقةً، أو كاذبة، كقولنا: توقّف خالد عن التّدخين←خالد كان يدخّن.

2) **المعنى المفهوم:** يقرّ غرايس بوجود طريقتين لِتبليغ أكثر ممّا قيل، طريقة تواضعيّة؛ تستدعي استلزامًا تواضعيًّا، وطريقة محادثيّة غير تواضعيّة؛ تستدعي استلزامًا محادثيًّا، وفي كلتا

---

[1] ينظر عليّ، محمّد محمّد يونس، مقدّمة في علميّ الدّلالة والتّخاطب، مرجع سابق، ص. 41.

[2] ينظر المرجع نفسه، ص. 42.

[3] ينظر المرجع نفسه، ص. 40.

[4] ينظر فيليب، بلانشيه، التداولية من أوستن إلى غوفمان، ترجمة: صابر الحباشة، دار الحوار للنشر والتّوزيع، دمشق، ط.1، 2007، ص. 150.

[5] ينظر عليّ، محمّد محمّد يونس، مقدّمة في علميّ الدّلالة والتّخاطب، مرجع سابق، ص. 45-46-47-48.

الحالتين يبلّغ المتكلّم أشياء للمُخاطَب أكثر ممّا تدلّ عليه العبارة،[1] ويمكن التّمثيل للحالة الأولى بقولنا: أنا من غزّة، إذن أنا أقاوم، حيث تدلّ هذه العبارة على أنّني أقاوم لأنّني من غزّة، وليس من مكان آخر، إلّا أنّ وجود الرّابط؛ إذن، هو الذي جعل من الاستلزام تواضعيّ، بخلاف قولنا؛ أنا من غزّة، أنا أقاوم، الذي يدلّ هو الآخر على أنّني أقاوم لأنّني من غزّة، إلّا أنّ انعدام الرّابط جعل من الاستلزام في هذه العبارة استلزامًا محادثيًّا، يتفرّع إلى قسمين:

المفهوم التّخاطبيّ، وغير تخاطبيّ، وما يهمّنا في هذا المقام هو المفهوم التّخاطبيّ: حيث يقوم عند غرايس على عدّة قواعد ترجع كلّها إلى مبدأ التّعاون، فهو يفترض أنّ المحادثة الجماعيّة تحتاج إلى مساهمة المخاطبين، حيث يُستنتج المفهوم من أسس تخطابيّة، وليس فقط من المعاني الوضعيّة، وهذه الأسس تقوم على عدّة مبادئ، هي؛ مبدأ الكم، ومبدأ الكيف، ومبدأ الأسلوب، ومبدأ المناسبة، ويستند التّفريق بين التّخاطبيّ، وغير التّخاطبيّ إلى عنصر السّياق، بمعنى أن المفهوم التخاطبيّ العام يُستنبط ويُدرك دون الحاجة إلى إعمال السّياق، في حين لابد في المفهوم التخاطبيّ الخاص من الاستعانة بالسّياق في إدراكه.[2]

إلّا أنّ أيّ خطابٍ لا يمكن أن يسلم من تأثير السّياق الذي أُنجز فيه، وبالتّالي فإنّه لمن الصعوبة بمكان، أن نقسّم المعنى ببساطة إلى صريح وضمنيّ، لأنّ أيّ تواصل يكون تصريحيّا بشكل جزئيّ، كما يكون ضمنيًّا بشكل جزئيّ أيضا، ولا بدّ في كلّ دلالة أن تنشأ في قسم منها عن معطيات ضمنيّة، وغالبًا ما نجد في الواقع نصيب الضّمنيّ أوفر من نصيب التّصريحيّ، ولو على المستوى البسيط للمعنى الحرفيّ، وإنّنا حيثما نظرنا سنجد الضّمنيّ، سواء تعلق الأمر بالمعنى الحرفيّ، أو بالقيمة اللّاقوليّة، أو بالأعمال غير المباشرة، أو حتى بالإخبارات.[3]

ليس من الغريب أن نجد تقسيمًا للمعنى مماثلًا للتّقسيم السّابق في التّراث اللّغويّ العربيّ، وبالتّحديد في علم الأصول، حيث جاء في الموافقات أنّ "للّغة العربيّة - من حيث هي الفاظ دالّة على معانٍ، نظران: أحدهما من كونها ألفاظًا وعبارات مطلقة، دالّة على معانٍ مطلقة، وهي الدّلالة الأصليّة، والثّاني من جهة كونها ألفاظًا وعبارات مقيدة، دالّة على معانٍ خادمة، وهي الدّلالة التّابعة، فالجهة الأولى هي التي يشترك فيها جميع الألسنة، وإليها تنتهي مقاصد المتكلّمين، ولا تختصّ بأمّة دون أخرى؛ فإنّه إذا حصل في

[1] ينظر آن، روبول، وجاك موشلار التّداوليّة اليوم، علم جديد في التّواصل، ترجمة: سيف الدّين دغفوس ومحمّد الشّيبانيّ ومراجعة لطيفة زيتوني، المنظّمة العربيّة للتّرجمة، بيروت، ط.1، 2003، ص. 56، 57.

[2] ينظر عليّ، محمّد محمّد يونس، مقدّمة في علميّ الدّلالة والتّخاطب، مرجع سابق، ص. 49-51.

[3] ينظر فيليب، بلانشيه، التداولية من أوستن إلى غوفمان، مرجع سابق، ص. 144.

الوجود فعلٌ لزيد مثلًا كالقيام، ثم أراد كلّ صاحب لسان الإخبار عن زيد بالقيام، تأتّى له ما أراد من غير كلفة، ومن هذه الجهة يمكن في لسان العرب الإخبار عن أقوال الأوّلين -ممّن ليسوا من أهل اللّغة العربيّة - وحكاية كلامهم، ويتأتّى في لسان العجم حكاية أقوال العرب والإخبار عنها، وهذا لا إشكال فيه".[1]

إذا ما أمعنا النّظر في كلام الشّاطبيّ عن مفهوم المعنى من الجّهة الأولى، سنجده يقترب بشكل كبير ممّا أطلق عليه بول غرايس؛ المعنى المنطوق، ثمّ نجده يقترب من؛ المعنى المفهوم، في اصطلاح غرايس، حينما يشرح المعنى من الجهة الثّانيّة، وهي الجهة التي تساهم فيها عدّة عوامل لغويّة، وغير لغويّة في تحديد المعنى، حيث يقول صاحب الموافقات:

"وأما الجهة الثّانية فهي التي يختصّ بها لسان العرب في تلك الحكاية وذلك الإخبار؛ فإنّ كلّ خبر يقتضي في هذه الجهة أمورًا خادمة لذلك الإخبار بحسب المُخبِر، والمُخبَر عنه، والمُخبَر به، ونفس الإخبار في الحال والمساق، ونوع الأسلوب من الإيضاح والإخفاء، والإيجاز والإطناب، وغير ذلك، وذلك أنّك تقول في ابتداء الإخبار: قام زيدٌ، إن لم تكن ثَمَّ عناية بالمخبر عنه، بل بالخبر، فإن كانت العناية بالمخبر عنه قلت: زيد قام، وفي جواب السؤال، أو ما هو منزّل تلك المنزلة: إنّ زيدًا قام، وفي جواب المنكرِ لقيامه: والله إنّ زيدًا قام، وفي إخبار من يتوقع قيامه، أو الإخبار بقيامه: قد قام زيدٌ، أو: زيدٌ قد قام، وفي التّنكيت على من ينكر: إنّما قام زيدٌ، ثمّ يتنوع أيضًا بحسب تعظيمه أو تحقيره -أعني المخبَر عنه- وبحسب الكتابة عنه به، وبحسب ما يقصد في مساق الإخبار وما يعطيه مقتضى الحال إلى غير ذلك من الأمور التي لا يمكن حصرها، وجميع ذلك دائر حول الإخبار بالقيام عن زيد، فمثل هذه التّصرفات التي يختلف معنى الكلام الواحد بحسبها، ليست هي المقصود الأصليّ، ولكنها من مكمّلاته ومتمّماته".[2]

يمكن تقسيم المعنى اعتبارًا لما سردناه آنفًا، واعتبارًا لتقسيم تمّام حسّان الذي رأيناه في الفصل الأوّل، إلى معنى دلاليّ، ومعنى تداوليّ، نقصد بالمعنى الدّلاليّ؛ المعنى المنطوق، أي المعنى الأصل، وهو فحوى العبارة بعيدًا عن تأثير السّياق، عكس المعنى المفهوم، الذي يدخل فيه القصد، وهو ما حدّده الكفويّ بقوله: "ما فهم من المنطوق منه خارجًا عن أصل معناه".[3]

[1] الشّاطبيّ، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللّخميّ، مرجع سابق، ص. 256.

[2] المرجع نفسه، ص. 257.

[3] الكفويّ، أبو البقاء أيوب بن موسى، مرجع سابق، ص. 842، مادة (معنى).

المطلب الرابع: تمثيل الوظيفة الدّلاليّة.

بناء على ما تقدّم، قد تكون الدّلالة بنويّة، أو وظيفيّة، أو توليديّة، وربما كانت تأويليّة، إذا روعي تعذّر تحقُّقها ككيانٍ لغويٍّ لا يتحقّق إلّا في الاستعمال والتّداول،[1] وهذا لا يعنينا في هذه اللّحظة، إنّما الذي يعنينا من الدّلالة، المستوى اللّسانيّ الأوّل من المعنى، حيث يقسّمها ملشوك إلى دلالة نحويّة تندرج ضمنها؛ الدّلالة التّركيبيّة، والدّلالة الصّرفيّة، حيث تتفرّع هذه الأخيرة إلى دلالتين، دلالة اشتقاقيّة، وأخرى تصريفيّة، ولم يشذّ ملشوك في هذا التّصنيف عن المستقرّ اللّسانيّ.[2]

وبذلك يكون التّفسير الدّلاليّ النّحويّ مزيجًا من؛ المعنى القاعديّ، الذي يضمّ؛ الصيغة، والرّتبة، وشروط الورود، والعلامة الإعرابيّة، وهو حصيلة المعنى المترتّب عن العلاقات بين الوظائف النّحويّة بشروطها، واختيار المفردات التي تشغل هذه الوظائف،[3] وهذا يضمن نوعًا من الحياديّة في الحكم على معنى العبارة في هذا المستوى، والابتعاد عن زئبقيّة المعنى، التي تأخذ أشكالًا مختلفة إذا ما نظرنا إلى تعدّد الاستعمال للعبارة الواحدة، وهو المقصود بالمعنى التّداوليّ.

إنّ طبيعة الدّلالة بالنّظر إليها ككيانٍ ضمنيٍّ في نظام اللّغة لا يمنعها أن تكتسب حقيقة إنجازيّة قابلة للفحص الاختباريّ ما دامت لها أدوات نحويّة تجسّدها،[4] ومن جهته يشير جاكندوف (1972)، إلى أنّ عددًا من القيود التي قد تبدو تركيبيّة في الوهلة الأولى، يكون مصدرها بالأساس قيودًا دلاليّة، حيث يستحضرها المتكلّم بصورة آليّة، بعد أن يفقه معناها، ويستدلّ كثيرٌ من اللّسانيّين على أنّ تعلّم التّركيب لا يتحقّق بصفة صوريّة، لأنّ المتعلّم يستقي المعلومات من البنية التّحتيّة للعبارات، التي يتمّ اشتقاقها من المعنى.[5]

وإذا كان التّركيب عبارة عن قواعد نحويّة تضمن سبك عبارات سليمة وغير لاحنة، فإنّ على الدّلالة أن تزوّدنا بقواعد تضمن بناء المعنى وتجنّبنا السّقوط في اللّامعنى، وعليها إذًا أن ترشدنا إلى كيفيّة إسناد

---

[1] ينظر عيساويّ، عبد السّلام (تقديم)، تحرير: عبد السّلام عيساويّ، في الدّلالة بين النّظاميّ والعرفانيّ، الدّار التّونسيّة للكتاب، تونس، ط.1، 2018، ص. 7-12.

[2] ينظر علويّ، توفيق، المسّالك الدّلاليّة عند ملشوك، تحرير: خالد ميلاد في الدّلالة النّظريّات والتّطبيقات، مرجع سابق، ص. 255-269.

[3] ينظر محمّد، حماسة عبد اللّطيف، النّحو والدّلالة، مدخل لدراسة المعنى النّحويّ الدّلاليّ، مرجع سابق، ص. 49.

[4] ينظر عيساويّ، عبد السّلام (تقديم)، تحرير: عبد السّلام عيساويّ، في الدّلالة بين النّظاميّ والعرفانيّ، مرجع سابق، ص. 7.

[5] ينظر جحفة، عبد المجيد، مدخل إلى الدّلالة الحديثة، مرجع سابق، ص.: 102.

قراءة دلاليّة إلى البنيات التي ينتجها التّركيب، لأنّ علاقة التّركيب بالدّلالة علاقة وطيدة،[1] ذلك أنّ النّحو ليس بنية مستقلّة تخضع توليفاتها للقواعد الصّوريّة فقط، بل النّحو يتبع المعنى؛ وبصورة أكثر وضوحًا فإنّه يتبع الخيال،[2] ودون آلة النّحو لا يمكن البحث عن معنى خطابٍ ما أو تأويله، بل إنّ توصيف نظامِ لغة ما، وتأسيس نحوٍ يفسّر ذلك النّظام، يتطلّب تشخيصًا يرسم حدود المعنى والدّلالة، وبما أنّ أمر الدّلالة بالغ الخطورة إلى هذا الحدّ، فهل بالإمكان إقامة نحوٍ مؤهّلٍ لرصد عناصر الدّلالة؟

لا يخفى على أيّ مهتمٍّ باللّسانيّات أنّ النّماذج التّوليديّة المتأخّرة قد سخّرت جهدًا كبيرًا لإدماج الدّلالة في النّحو، كما لا يخفى تأثّر كثيرٍ من اللّسانيّين العرب بالنّحو التّوليديّ، وإجرائهم مقاربات على النّحو العربيّ بالاستناد إلى مفاهيمه، يدعمهم على حدّ زعمهم توافق كبير بين ما تزخر به الممارسة النّحويّة العربيّة، وبين ما وصلت إليه هذه النّماذج على مستوى العلاقة بين النّحو والدّلالة، ومن أجل تتبّع مسار الدّلالة في جهود التّوليديّين العرب، ونخصّ محمّد علي الخوليّ، كان لزامًا أن نشير إلى مكانة المكوّن الدّلاليّ في نماذج النّحو التّوليديّ الأولى ثمّ في تيّار الدّلالة التّوليديّة، ولكن قبل البدء في عرض هذه النّماذج، سنعرّج على مسلك من مسالك الدّلالة في الدّرس النّحو العربيّ القديم.

المطلب الخامس: المسلك الدّلاليّ في الصّرف النّحويّ العربيّ.

إنّ من الدلائل على وجود بحثٍ دلاليّ في النّحو العربيّ القديم؛ استنباط بُنى الكلم، وبنى الكلام بمناهج خاصّة، وما يترتّب عنها من دلالة في الوضع، والاستعمال، حيث دأب النّحاة على عدم الخلط بين الدّلالتين ، فهم يستنبطون دلالة الوضع بإلغاء ظواهر التّبليغ، ويبحثون عن الجامع الذي يجمع أفراد الجنس الواحد، ليس بالاعتماد على صفاتها المميّزة فقط، بل بالاستناد إلى هيئاتها وأوزانها، وإدراجها في بابٍ أو حدّ، أو قياس موحّد، على أساس التّناظر، ولكلّ مستوى من مستويات اللّغة عناصره المتناظرة، التي يُبنى على أساسها الباب الواحد، وعليه فإنّ النّحاة لا يبحثون عن هويّة العنصر وجنسه فقط، بل عن دوره ووظيفته من المجموعة من أجزاء العبارة التي ينحصر فيها، وُقد أطلقوا على رسمه وتمثيله مصطلح؛ المثال.[3]

[1] ينظر جحفة، عبد المجيد، مدخل إلى الدّلالة الحديثة، مرجع سابق، ص. 38.

[2] يُنظر الحباشه، صابر، مسارات المعرفة والدّلالة، كنوز المعرفة، عمّان، ط.1، 2011، ص. 38.

[3] ينظر الحاج صالح، عبد الرّحمن، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة، موفم للنّشر، الجزائر، ط.1، 2012، ج2، ص. 36-37-38.

وبما أنّ الأبنية الصّرفية، هي أبنية دلاليّة بالدّرجة الأولى، يتمّ بواسطتها تصريف الكلمات لضروب من المعاني المختلفة،[1] فقد اكتشف النّحاة أنّ كلّ ضربٍ من الأوزان المتماثلة توجد علاقة بين عناصره من حيث الدّلالة المعجميّة، فقد جاء على لسان سيبويه:[2]

- "وقد جاء على فِعلٍ نحو: فعَله فِعلًا، ونظيره قاله قيلًا. وقالوا: سخِطه سخَطًا، شبّهوه بالغضب حين اتّفق البناء وكان المعنى نحوًا منه، يدلّك ساخطٌ وسخِطته أنّه مُدخل في باب الأعمال التي تُرى وتسمع، وهو موقعه بغيره".
- "وأمّا السُّكات فهو داء كما قالوا: العُطاس. فهذه الأشياء لا تكون حتّى تريد الدّاء، جُعل كالنّحاز والسّهام، وهما داءان، وأشباههما".
- "وأمّا الوكالة والوصاية والجراية ونحوهنّ فإنّما شبّهن بالولاية؛ لأنّ معناهنّ القيام بالشيء، وعليه الخلافة والإمارة والنّكابة، والعرافة، وإنّما أردت أن تخبر بالولاية، ومثل ذلك الإيالة، والعياسة والسّياسة".
- "ونظير هذا فيما تقاربت معانيه قولهم: جعلته رُفاتًا وجُذاذًا. ومثله الحطام والفُضاض والفُتات. فجاء هذا على مثالٍ واحدٍ حين تقاربت معانيه".
- "ومثلُه من بنات الياء: رَدِيَ يردى ردًى وهو رَدٍ، ولوِيَ يلوى لوًى وهو لوٍ، ووجِيَ يوْجى وَجًى وهو وجٍ، وعمِيَ يعمى عمًى وهو عمٍ، إنّما جعله بلاءً أصاب قلبه".
- ومن المصادر التي جاءت على مثال واحد حين تضاربت المعاني قولك: النَّزَوَان، والنَّقَزان والقَفَزان، وإنّما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع، ومثله العَسَلان والرَّتَكان".

ويرى الخليل أنّ مجيء بعض الألفاظ على أبنية مخصوصة مردّه إلى التّوافق الكبير بين دلالتها المعجميّة، وبين طبيعة أصواتها، أو بين ترتيبها في الكلمة، ففي الحالة الأولى قد "يجيء كثير منه مختلفًا نحو قولك: صرّ الجندب صريرًا، وصرصر الأخطب صرصرة، فكأنّهم توهموا في صوت الجندب مدًّا، وتوهموا في صوت الأخطب ترجيعًا، ونحو ذلك كثيرٌ مختلف"،[3] ويقول في الحالة الثّانية: "أمّا الحكاية المضاعفة فإنّها

---

[1] نهر، هادي، علم الدّلالة التّطبيقيّ في التّراث العربيّ، دار الأمل للنّشر والتّوزيع، عمّان، ط.1، 2007، ص. 76.

[2] سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، مرجع سابق، ج4، ص. 06-13.

[3] الفراهيديّ، أبو عبد الرّحمن الخليل بن أحمد، كتاب العين مرتبًا على حروف المعجم، تحقيق: عبد الحميد هنداويّ، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط.1، 2003، ج1، ص. 40.

بمنزلة الصّلصلة والزّلزلة وما أشبهها، يتوهمون في حسن الحركة ما يتوهمون في جرس الصّوت يضاعفون لتستمر الحكاية وفي وجه التّصريف".[1]

وقد حَدَّ النّحاةُ الاسم من النّاحية اللّفظيّة بدخول حرف الجرّ، والألف واللّام قبله، وعلامة الإعراب والتّنوين المعاقب لأداة التّعريف، والمضاف المعاقب لها وللتّنوين بعده، ثمّ قاموا بحدّه من النّاحية الدّلاليّة، فأشاروا إلى أنّه قد يدلّ على فئةٍ من الأشياء (اسم الجنس)، أو واحد منها (الاسم العلم)، في مقابل دلالته على الحدث في زمان معيّن، أو دلالته على معنى من معاني النّحو، كالاستفهام، والشّرط، والنّفي.[2]

وعلى مستوى التّركيب، تلجأ اللّغات عامّة إلى الصّرف لتحقيق الوظائف الدّلاليّة، مع وجود اختلافٍ بينها، فمن اللّغات من تسخّر لذلك الحروف مثل؛ الانجليزيّة، والفرنسيّة، ومنها ما تستخدم الحالات الإعرابيّة كاللّغة العربيّة، ومنها التي تستعمل لواصق مخصوصة كاللّغة اليابانيّة،[3] وبالنّسبة للعربيّة قد يأتي الإعراب لتميّز الوظيفة التّركيبيّة دون الدّلاليّة، وقد تفطّن النّحاة إلى ذلك، لذا نجدهم يفرّقون بين الفاعل اللّفظيّ، وبين الفاعل الدّلاليّ، "وإذا قالوا هذ الاسمُ فاعلٌ فمرادهم أنّه فاعل في اللّفظ، أي أسند إليه الفعل، ولم يرد سيبويه بلفظ الأسماء المسميّات كما زعموا، ولو أراد ذلك فسدت صناعته"[4]، فكلمة الورد في قولنا؛ احمرّ الوردُ، هي فاعلٌ في التّركيب، مفعولٌ به دلاليًّا، لأنّ الورد لا يحمرّ من تلقاء نفسه، بل بفعل العوامل الطّبيعيّة.

وهناك جوانب كثيرة في تحليل النّحاة العرب القدامى، تبرهن على احتفائهم الكبير بالجانب الدّلاليّ، وقد أرجأنا الحديث عنها إلى الفصل الثّالث، لذا سنواصل الحديث مركّزين على منزلة المكوّن الدّلاليّ في نظريّة النّحو التّوليديّ.

---

[1] المرجع نفسه، ج1، ص. 39.

[2] ينظر الحاج صالح، عبد الرّحمن، منطق العرب في علوم اللّسان، مرجع سابق، ص. 132، 133.

[3] ينظر المتوكّل، أحمد، المنهج الوظيفيّ في البحث اللّسانيّ، مرجع سابق ص. 154.

[4] ابن تيمية، تقيّ الدّين أبو العبّاس أحمد بن عبد الحليم، مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرّحمن بن محمد بن قاسم وساعده ابنه محمّد، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشّريف، الرّياض، ط.1، 2004، مج6، ص. 202.

المبحث الثاني: الإشكال الدّلاليّ في النّماذج الأولى للنّحو التّوليديّ.

المطلب الأوّل: تشومسكي والبنويّة.

لقد سبق القول بإنّ المعنى شكّل مأزقًا صعبَ المنال للبنويّين، بدءا من سوسير، ومرورًا بمدرسة براغ، ثمّ مدرسة كوبنهاغ، وانتهاء بالمدرسة السّلوكيّة التّي تبنّاها بلومفيلد، ومَنِ اتّبعه، ويمكن إرجاع ذلك " للاتّجاهات المتطرّفة المناهضة للمذهب العقليّ، وقد نتج ذلك الفشل عن حصر انتباه اللّغويّين في الأساس بالوقائع البنويّة التي يمكن ربها ربطًا مباشـرًا بما هو قابل للملاحظة"،[1] ممّا دفع التيّار التّوليديّ إلى تحيّيد الكثير من تصوّراتهم، على الرّغم من الارتكاز على أفكارهم بشكل عام في تأسيس الدّرس التّوليديّ.

ومن بين المؤاخذات التي أُخذت عليهم، عدم اهتمامهم بالجانب العميق من اللّغة، والاكتفاء بالدّراسة السّطحيّة، حيث حصروها؛ في تحليل ما سمّيناه بالبنية السطحيّة، وفي الخصائص الواضحة في الإشارات، وفي التّركيبات، والوحدات، التي يمكن أن تكون جليّة في الإشارة، من خلال تقنيات التّقطيع والتّصنيف، وهذا الانحصار هو كامل الوعي عندهم.[2]

كما أنّ البنويّة اعتبرت المعيارية عنصرًا يقدح في مناهج النّحو التّقليديّ، بينما رأى التّوليديّون أنّ الغاية من دراسة الأداء، والكفاءة هو معرفةُ نحويّةِ الجمل من عدمها، وعليه فإنّ على النّماذج النّحويّة أن تحدّد ما هو مقبولٌ ممّا هو مرفوض من التّراكيب، في لغة معيّنة،[3] وإنّ على عاتق النّموذج التّوليديّ استيعاب الجمل الممكن تركيبها في أيّة لغة.

وعندما يقرّر التّوليديّون بأنّ المعرفة بقواعد اللّغة، هي معرفة لا واعية بالنّسبة للمتكلّم الفطريّ فإنّهم يسمّون الاختبار النّفسيّ المستَعملَ في اللّاوعي؛ مهمّة الحكم النّحويّ، حيث تتمثّل مهمّته في سؤال ذلك المتكلّم أن يقرأ جملة، ثمّ يَحكمَ بنحويّتها، أو العكس،[4] وإنّ الرّجوع إلى الحكم النّحويّ يستند إلى

---

[1] جي، بي ثون، القواعد التّوليديّة والتّحليل الأسلوبيّ، ترجمة: سعيد الغانميّ، تحرير: المركز الثقافيّ العربيّ، في مقالات في اللّغة والخطاب الأدبيّ، المركز الثقافيّ العربيّ، بيروت، ط.1، 1993، ص. 80.

[2] Voir : Chomsky tra Louis jean Calvet, Le langage et La pensée, Payot, parais. P 36

[3] ينظر الرّاجحيّ، عبده، النّحو العربيّ والدّرس الحديث، بحث في المنهج، دار النّهضة العربيّة للطّباعة والنّشر، بيروت، ط.1، 1979، ص. 115، 116.

[4] ينظر العلويّ، كمال رشيدة، النّحو التّوليديّ، قوالبه النّظريّة وأنساقه الفرعيّة، كنوز المعرفة للنّشر والتّوزيع، لبنان، ط.1، 2019، ص. 24.

اعتباره حدسًـا فطريًّا للمتكلّم، وهو رجوعٌ إلى حقيقة نفسـيّة، وبالتّالي؛ فإنّ الحدس باعتباره حكمًا نحويًّا له أساس علميّ.[1]

وقد وُضـع مصـطلح التّوليد قصـدًا للتّعبير عن الجانب الإبداعيّ للّغات الطبيعيّة، وهو يدلّ على استعداد المتكلم التلقائي لفهم، وإنتاج عدد لا نهائيّ من الجمل، لم يسبق له أن تلفّظها أو سمعها،[2] وهذه القدرة على التّوليد ليست مرتبطة بالمتكلّم وحده، بل هي ميزة في اللّغة، حيث تقدّم وسائل محدودة للتّعبير عن إمكانات غير محدودة،[3] وبالمقابل تحتلّ التّحويلات مكانة رئيسـة في قواعد النّحو التّحويليّ التّوليديّ ويبرز دورها في تحويل البنى العميقة إلى متوسّـطة وسـطحيّة، وقد تتطلّب هذه العمليّة العديد من التّحويلات، لتمثيل البنية العميقة على المستوى الصّوتي.[4]

وبفعل غياب تلك التّصـوّرات عجزت المدرسـة البنويّة عن وضـع قوانين شـاملة، وتعميمات عميقة بخلاف ما طرحته النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة، فهي لم تتوقّف عند وصـف اللّغة، بل تعدّته إلى تحليلها وتفسيرها، واستنباط القواعد العامّة التي تحكمها، وبالتّالي فقد اهتمّت بالدّور الكبير الذي يشغله المعنى والذي تمّ إقصاؤه في المدرسة البنويّة.[5]

المطلب الثاني: ارتباط اللّغة بالذهن في اللّسانيات التّوليديّة.

إنّ الارتكاز على التّصوّر التّفسيريّ، أدّى بالنّحو التّوليديّ إلى تسطير الهدف الحقيقيّ من البحث في اللّغة، وهو تفسـير النّظام المسـؤول عن إنتاج التّراكيب اللّغويّة، ولتحقيق ذلك، ربط التّوليديّون بين "البنية اللّغويّة والبنية المعرفيّة لدى الإنسـان"،[6] واعتبروا اللّغة جهازًا معرفيًّا، يتطوّر كما تتطوّر بقيّة الأجهزة المعرفيّة الأخرى، التي تميّز الإنسان عن بقيّة المخلوقات، "وإذا ما بدَأْت تنظر إلى اللّغة، لا بوصفها

[1] ينظر المرجع نفسه، ص. 27.

[2] Voir : jean Dubois et autres, Dictionnaire de Linguistique, Larousse, Paris, 1994, p 131.

[3] Voir : Noam Chomsky, La Linguistique Cartésienne, tr : E. Delannoe et D. Seperber, édition du seuil, paris. P 56.

[4] ينظر مومن، أحمد، اللّسانيّات النّشأة والتّطوّر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط.2، 2005، ص. 205.

[5] ينظر المرجع نفسه، ص. 204.

[6] الوعر، مازن، قضـايا أسـاسـية في اللّسـانيّات الحديثة، دار الأطلس للدّراسـات والتّرجمة والنّشـر، دمشـق، ط.1، 1989، ص. 13.

المعنى الواضح للتفرّد الإنسانيّ، بل بوصفها تأقلما أحيائيًّا لوصف المعلومة، فإنّه لن يصبح مقنعا لك بعد ذلك أن تنظر إليها على أنّها المكوّن الرئيس للفكر".[1]

يورد هاوز وتشومسكي وفيتش (2002)، أشياء أخرى تتعلّق بماهية اللّغة، تبرهن على أنّها ليست للتّواصل، إنّما هي ربطٌ أمثل، أو كامل بين الصّوت والمعنى، يميّزها عن مختلف الأنساق الأحيائيّة الأخرى ومن بين تلك الأشياء المميّزة؛ هي كون استعمالُنا اللّغةَ في معظم الأوقات، يكون موجّها إلى الذّات نفسها وهو هنا الكلام الدّاخليّ عند الكبار، والمونولوج عند الأطفال، إنّ اللّغة في نظر تشومسكي باختصار مصمّمة للأناقة وليس للاستعمال.[2]

ويؤكّد تشومسكي أنّ الطّفل يولد مزوّدا بمعرفة دقيقة ومحدّدة بالأصول النّحويّة الكليّة، ولديه استعداد لاستغلال هذه الأصول لكي يتعرّف على كلّ ما يسمعه، وهذه الأصول اللّغويّة الكليّة هي جزء ممّا نسمّيه العقل،[3] إذ لا يمكن الجزم بأنّ اكتساب اللّغة يتمّ عن طريق التّلقي، فهذا الأخير يقتصر دوره في إنماء تلك الأصول فقط.

لقد أدّى التّسليم بفطريّة اللّغة، وربطها بالمعرفة، والذّهن إلى تغيّير منهج البحث اللّسانيّ من مجال وصف اللّغة في حدّ ذاتها إلى مجال معرفة اللّغة كما هي مسطّرة في أذهان متكلّميها، بعيدًا عن حيثيّات الاستعمال، وهو الذي دفع في أوّل الأمر إلى بناء نماذج نحويّة مؤسّسة تركيبيّا، ثمّ إلى بناء نماذج نحويّة مؤسّسة دلاليًّا بعد جدالٍ مريرٍ حول إمكانيّة إقحام الدّلالة في الدّرس النّحويّ.[4]

يرجع تحرّز تشومسكي من إقحام الدّلالة في نماذجه الأولى، إلى التّشاؤم الكبير من موضوع الدّلالة، الذي ورثه من البنويّين، وإلى النّزوع الكبير لضبط موضوع اللّغة، وإحراز قدر كافٍ من الدّقة، فهو يرى أنّ حدس المتكلّم يعتمد على المعاييّر التّركيبيّة دون الدّلاليّة في تحديد نحويّة الجمل،[5] لأنّ انعدام الإشارة إلى

---

[1] ستيفن، بَنكَرْ، الغريزة اللّغويّة، كيف يبدع العقل اللّغة، ترجمة: حمزة بن قبلان المزينيّ، دار المرّيخ للنّشر، الرّياض، ط.1، 2000، ص. 25.

[2] ينظر غاليم، محمّد، النظريّة اللّسانيّة والدّلالة العربيّة المقارنة، مبادئ وتحاليل جديدة، دار توبقال للنّشر، الرّباط، ط.1، 2007، ص. 74، 75.

[3] ينظر جون، ليونز، نظريّة تشومسكي اللّغويّة، مرجع سابق، ص. 248.

[4] ينظر البوشيخيّ، عزالدّين، التواصل اللّغويّ، مقاربة لسانية وظيفيّة (نحو نموذج لمستعملي اللّغات الطّبيعيّة)، مرجع سابق، ص. 21، 22.

[3] يُنظر غلفان، مصطفى، اللّسانيّات التّوليديّة من النّموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنويّ: مفاهيم وأمثلة، مرجع سابق، ص. 40.

العلاقات الدلاليّة، يُعتبر إشـــارة على أنّها ليســـت قائمة، وما يؤكدّ هذا الأمر، هو الاختلاف المفهوم في الخواصّ الدّلاليّة، الذي قد يكون نتيجةً لشـرط الالتزام بالمعجم عمومًا،[1] بل إنّ القواميس الأكثر تطوّرا لا تقدر على تدقيق ما تحتويه من مداخل؛ فهي لا تقدّم أكثر من إشـارات تذلّل تعريف المفهوم المقصـود من قبل الذين يعرفونه مسبقا في الأقل.[2]

وعليه فإنّ البحث الجاد عن اللّغة لا يمكن أن يُسـتنفذ في موضـوع مثل الإنجاز الفرديّ، بل في النّسـق الثّاوي خلف هذا الإنجاز، وفي القدرة الكامنة في أذهان المتكلّمين، وهي مجموعة من القوانين، والقواعد االقّارّة في ذهن المتكلّم، التي "تمكّنه من إنتاج ما لا حصـر له من الجمل النّحويّة، التي لم يسـبق له أن أنتجها، ومن تأويل/ فهم جمل لم يسـبق له أن سـمعها، إنّ كلّ متكلّم يملك آليّة مولّدة بكيفيّة واضحة ومحدّدة للجمل النّحويّة في لغة معيّنة إنتاجًا وتأويلًا صحيحين، إنّ هذه المعرفة الضمنيّة بقواعد اللّغة، هي ما يسمّيه تشومسكي؛ القدرة اللّغويّة.[3]

إنّ إقصـاء الجانب الاسـتعماليّ للّغة، يأتي من عجزنا عن الإحاطة بكلّ المزاوجات، الحادثة بين الأصـوات والمعاني، ولكن في وسـعنا أن نمثّل للنّسـق المتناهي من القواعد، الذي يعبّر عن مدى إحاطتنا باللّغة،[4] فالبحث في اللّغة، واختبار نظامها انطلاقًا من الإنجاز، يحتّم علينا الاسـتعانة بعلوم معرفيّة أخرى تختصّ بالسّـياقات غير اللّغويّة، وتُسْـنِدُ الدّرس اللّغويّ، لأنّ البشـر يلفظون الكلمات في ظروف ملتبسة لا تتّصف بالنّموذجيّة، فهم يشيرون إلى القطط، ويلعبون الشطرنج، أو أيَّ شيء آخر، ويعبّرون عن أفكارهم، ويفهمون عن الآخر، أمّا أدمغتهم فلا تفعل ذلك.[5]

وعلى كلّ حال، فقد اعترف تشـومسـكي بالبعد التّداوليّ للّغة، وأقرّ بأنّ الفرد له قدرة على معرفة شروط اللّغة، واستعمالها في تلك الشّروط لأغراضٍ معيّنة، إلّا أنّ الإقرار بالقدرة على استعمال اللّغة أداةً للتّواصل، دفع تشومسكي إلى التّميّز بين قدرة تداوليّة، وأخرى نحويّة، تدلّ الأولى على معرفة الوضعيّات المتحكّمة في استعمال الجمل في سياق ما، وتدلّ الثانية على معرفة خصائص الجملة الصوريّة والدّلاليّة،

---

[1] ينظر نعوم، تشومسكي، آفاق جديدة في دراسة اللّغة والعقل، ترجمة عدنان حسن، دار الحوار للنّشر والتّوزيع، دمشق، ط.1، 2009، ص. 89.

[2] ينظر المرجع نفسه، ص. 97.

[1] ينظر غلفان، مصـــطفى، اللّســـانيّات التّوليديّة من النّموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنويّ: مفاهيم وأمثلة، مرجع سابق، ص. 41.

[2] ينظر الفهريّ، عبد القادر الفاسيّ، اللّسانيات واللّغة العربيّة، نماذج تركيبيّة ودلاليّة، مرجع سابق، ص. 45.

[3] ينظر نعوم، تشومسكي، آفاق جديدة في دراسة اللّغة والعقل، مرجع سابق، ص. 81.

وتتضمّن قواعد تركيبيّة وصوتيّة ودلاليّة، ومن جانب آخر يبرّر تشومسكي هذا التّميّز بكوننا نملك القدرة النّحويّة التي تؤهّلنا لإنتاج الجمل السّليمة تركيبيًّا ودلاليًّا، بينما في الوقت نفسه، لا نملك القدرة التّداوليّة التي تؤهّلنا لاستعمالها استعمالا ملائمًا.[1]

بالإضافة إلى ذلك، وبالرّغم من أنّ تشومسكي يعترف بوجود قدرة تداوليّة تقف خلف استعمال تلك التّراكيب اللّغويّة في شتّى المواقف التي تصادف المتكلّم، إلّا أنّه يقلّل من قدرة المهتمّين بالبحث اللّسانيّ في رصد آليات التّحكم في إنفاذ الكلام أثناء التّواصل، لأنّ ذلك في نظره يرتبط بوقائع خارجة عن سيطرة التّمثيل.

لكنّ ديل هايمز ردّ هذا الزّعم بقوله: إنّ المتكلّم يتميّز بامتلاكه قدرةً وظيفيّة أكبر، وأوسع ممّا يقترحه تشومسكي، وهي القدرة التّواصليّة، التي ترتبط بالأداء اللّغويّ للفرد، من حيث شموليّته وواقعيّته، في مختلف السّياقات، والمقامات الممكنة، والتي تحقّق كل الأغراض التّواصليّة، المتعلّقة بالأبعاد الفرديّة والجماعيّة، ولا يقتصر دورها على إنتاج، وفهم ما لا حصر له من الجمل النّحويّة فقط، كما يزعم التّوليديّون.[2]

من خلال وصف وتحليل التّصوّر الذي رسمه تشومسكي حول ماهيّة الوجود اللّغويّ، نلاحظ أنّ تشومسكي استفاد من جهود البنويّين، ولم يخرج عن التّقسيم الذي وضعه دي سوسير وأتباعه، الذين أثبتوا أنّ اللّغة هي نسق منظّم من العلامات، التي تكتسب قيمها من النّسق ذاته، وأنّ الكلام إنجاز وتفعيل لهذا النّسق، إلّا أنّ تشومسكي لم يسلّم بحدود هذا التّصوّر، حيث اعتبر اللّغة عضوًا كامنًا في ذهن الإنسان، مسؤولًا عن توليد عدد هائل من التّراكيب، ومسؤوليّة اللّسانيّ هي استظهار آلية إنتاج هذه التّراكيب، وإعطاء تفسير مقنعٍ لكيفيّة حدوثها، وعدم الاكتفاء بوصف، وتشخيص البيانات المجرودة التي تحويها المدوّنة بشكل محدود.

إنّ المسالك المعرفيّة والأسس الإبستمولوجيّة التي قامت عليها نظريّة النّحو التّوليديّ، انعكست على النّماذج المقترحة، حيث إنّنا نجد أغلبها بشكل عامّ تتمحور حول التّركيب، إذا ما استثنينا جهود أرباب الدّلالة التّوليديّة، وقد ترتّب عن هذا المسار إضعاف لدور المكوّن الدّلاليّ وربطه بالبنية العميقة كمكوّن

[4] يُنظر البوشيخيّ عزالدّين، التواصل اللّغويّ. مقاربة لسانية وظيفيّة (نحو نموذج لمستعملي اللّغات الطّبيعيّة)، مرجع سابق، ص. 20.

[1] ينظر غلفان مصطفى، اللّسانيّات التّوليديّة من النّموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنويّ: مفاهيم وأمثلة، مرجع سابق، ص. 49.

تأوليّ، وإقصاء المكوّن التّداوليّ، والابتعاد عن دراسة الوظيفة التّواصليّة، ممّا أجّج النّقاش حول دور اللّغة الرّئيس، وتحصيل الكفاية النّفسيّة، التي تحاكي واقع المتكلّم، بإعادة النّظر في طريقة اكتسابها، وكيفيّة التّعامل معها إنتاجًا وتلقيًّا.

المطلب الثالث: البنى التركيبيّة (1957).

من قضايا الدّلالة التي طرحها شومسكي تساؤلَه حول ما إذا كنّا في حاجة إلى المعنى لبناء نحو ما، وهل من المستطاع أساسًا إقحام المعنى في نظريّة لسانيّة دون الوقوع في التخبّط والاضطراب؟ وبالتّالي كيف يمكننا بناء نحو دون اللّجوء إلى المعنى؟ بالإضافة إلى ذلك يجب أن نميّز بين المقبولية، والنّحويّة، فإسناد الجملة إلى دلالتها، معناهُ النّظر في تطابق الألفاظ مع العالم الخارجيّ، وهذا يستدعي الحكم على صدقها وكذبها لبيان مقبوليّتها، بينما قد يتمّ الحكم على نحويّتها دون اللّجوء إلى مثل هذا المعيار، فقد يكون القول في درجة سفلى من المقبوليّة، ولكنّه يكون في درجة عليا من النّحويّة،[1] زد على ذلك أنّ حدس المتكلّم يستند إلى نظام من القواعد التّركيبيّة فقط، بعيدًا عن القواعد الدّلاليّة.

ويعتبر هذا النّموذج أوّل نموذج من نماذج النّحو التّوليديّ، على الرّغم من أنّ أدواته التّحليليّة لم تبتعد كثيرًا عن المفاهيم الإجرائيّة المتداولة من قبلُ في البنويّة، كالتّقطيع، والتّصنيف والجدول، إلّا أنّه استفاد كثيرًا من مناهج الرّياضيات، "فالنّحو ذو الحالات المنتهية يعتمد رياضيات العلائق، بينما يعتمد التّحليل للمكونات المباشرة نظريّة العلائق والأصناف"،[2] وأوّل كتاب وضعه تشومسكيّ، أسّس فيه هذا النّموذج، وضمّنه فيه، هو كتاب؛ البنى التركيبية (1957).

- أولا: نموذج الحالات المحدودة.

وهو عبارة عن سلسلة من الاختيارات تأتي في السّياق الخطيّ للكلام، حيث إنّ اختيار العنصر اللّاحق تحدِّدُه -بعد اختيار أوّل عنصر- اختيارات العناصر السابقة،[3] فإذا قلنا:

(08) أ- هذا الطالب أكرم أستاذه

---

[1] ينظر غلفان، مصطفى، اللّسانيّات التّوليديّة من النّموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنويّ: مفاهيم وأمثلة، مرجع سابق، ص. 36، 37.

[2] المرجع نفسه، ص. 51.

[3] ينظر زكريا، ميشال، الألسنيّة التّوليديّة والتحويليّة وقواعد اللّغة العربيّة (النّظريّة الألسنيّة)، المؤسّسة الجامعيّة للدّراسات والنّشر، بيروت، ط.2، 1986، ص. 126، 127.

ب- هؤلاء الطلّاب أكرموا أستاذهم

ففي الجملة (أ) يقوم اسم الإشارة باختيار الاسم الذي يليه (الطّالب)، وهذا الأخير هو المسؤول عن اختيار الفعل الذي يليه (أكرم)، وإذا جاء بعد هذا الفعل عنصر رابع فالفعل هو المسؤول عن اختياره، أمّا الجملة (ب) فالمُلاحظ أنّها بُدِأت باسم الإشارة (هؤلاء) الذي يشير للجمع، فكان لزامًا أن يُختار لفظ الجمع (طلّاب)، وهذا يقتضي أن يأتي الفعل يدلّ على الجماعة بعد (الطّلّاب)، أمّا العنصر الرّابع فقد وافق اختياره في سلسلة الكلام العنصرَ الثّالث في كلتا الجملتين، لكن بإضافته إلى ميم الجمع في الجملة الثّانية.

إنّ التّركيز على التّركيب على حساب الدّلالة في هذا النّموذج لم يُعطه القدرة على تفسير العلاقة بين الكلمات غير المتجاورة، بالإضافة إلى قدرته المحدودة على توليد الجمل، وعدم التّمييّز بين المقبول منها واللّاحن،[1] ممّا أدّى إلى ظهور جمل لاحنة:

(09) أ- المرء يشعر بخدش العود.

ب- الجدار يشعر بخدش العود.

يُلاحظ أنّ الجملة (09 ب) جملة مستقيمة نحويًّا، لاحنة من جهة الدّلالة، وبسبب هذه الاعتبارات كان لابدّ من إعادة النّظر في هذا النّموذج، والسّعي لإيجاد نموذج آخر يكون في مقدوره توليد أكبر عدد ممكن من الجمل، ويتمتّع بدقة تمكّنه من تفادي توليد الجمل اللّاحنة، ويتدارك العجز الذي ظهر في النّموذج الأوّل.

- ثانيا: قواعد إعادة الكتابة.

حاول تشومسكيّ في هذا النّموذج استلهام قواعد الإعراب القديمة للوصول إلى وضع قواعد علميّة، بالاستعانة بالرياضيات والمنطق الرّمزيّ،[2] حيث قام بصورنة هذه المفاهيم التّقليديّة، فكان من مميّزاتها

[1] ينظر السيّد، عبد الحميد، دراسات في اللّسانيّات العربيّة، بنية الجملة، التّراكيب النّحويّة والتّداوليّة، علم النّحو وعلم المعاني، دار الحامد للنّشر والتّوزيع، عمّان، ط.1، 2003، ص. 78.

[2] ينظر الرّاجحيّ، عبده، النّحو العربيّ والدّرس الحديث، بحث في المنهج، دار النّهضة العربيّة للطّباعة والنّشر، بيروت، ط.1، 1979، ص. 133.

تحليل الجُمل إلى مكوّنات مباشـــرة وتوليدها عن طريق إعادة كتابتها،[1] حيث يمكن في العربيّة إعادة كتابة بنية الجملة الاسميّة البسيطة كالآتي:[2]

- الجملة ← مركب + اسمي+ مركب فعلي.
- ج ← م ا+ م ف
- المركب الاسمي← أداة تعريف+ اسم
- م ا ← ال + اس
- م ف ← ف+ (ال + ا س)
- أداة التعريف ← ال
- الاسم ← (رجل، امرأة...) ← (ا س)
- الفعل ← (جلس، قرأ...) ← ف

ويمكن تمثيل الجملة التالية (10) في مشجّر كالآتي:[3]

(10) الدّمعة تليّن القلب.

[1] ينظر غلفان، مصـــطفى، اللّســـانيّات التّوليديّة من النّموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنويّ: مفاهيم وأمثلة، مرجع سابق، ص. 77، 78.

[2] ينظر الســـيّد، عبد الحميد، دراســـات في اللّســـانيّات العربيّة، بنية الجملة، التّراكيب النّحويّة والتّداوليّة، علم النّحو وعلم المعاني، مرجع سابق، ص. 78.

[3] العلويّ، كمال رشيدة، مرجع سابق، ص. 97.

شكل 04: مشجر الجملة في قواعد إعادة الكتابة.

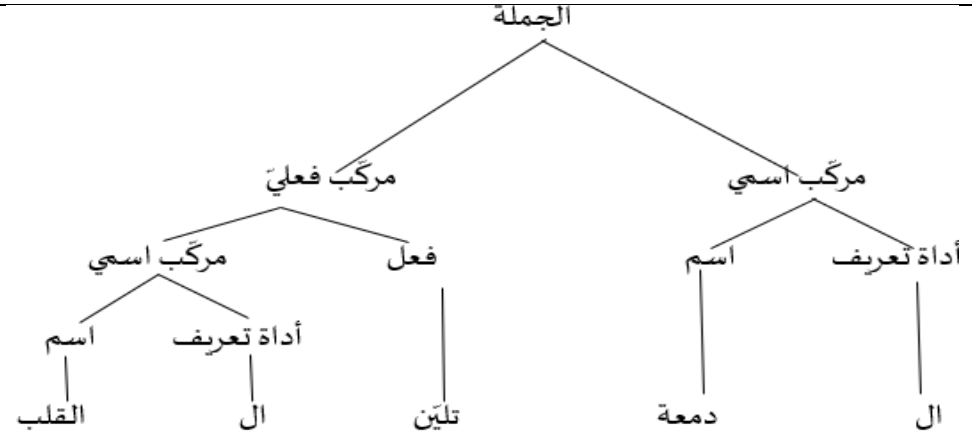

المصدر: من إعداد الباحث.

يتمّ التعامل مع الجملة في قواعد إعادة الكتابة على أســاس بنية مركبيّة، حتى إنّ بعض الدّارســين يترجم هذا النّموذج إلى؛ نموذج النّحو المركبيّ، وتتلخّص مبادئه العامّة في تمثيل بنية الجملة على شــكل بناء تراتبيّ، ومقاربته بنيويًّا وتوزيعيًّا، حيث يتمّ تقســيم الجملة إلى مكوّناتها الأســاس، وتحديد مقولاتها ووظائفها النّحويّة وتصنيفها في فئات محدّدة صوريًّا دون أيّ إحالة على المعنى.[1]

يبدو ممّا سبق أنّ تشومسكي كان مقتنعًا بأنّ النّموذج الثّاني إذا ما قورن بالنّموذج الأوّل، فهو أكثر ملاءمة منه وأقوى من حيث الإحاطة بالعدد الكبير من الجمل الممكنة في لغة ما، إلّا أنّه لا يبلغ مَبلغَ حدس المتكلّم في كشـف اللّبس، والفرز بين الجمل الصحيحة، والجمل اللّاحنة، لأنّ قدرة المتكلّم "بإمكانها تحديد التّفسـيرات الممكنة بالنّسـبة للجملة الواحدة، فتعود على المكوّن الدّلاليّ مهمّة تحليل الجُمل غير المقبولة من حيث الدّلالة، والتي لا يمكن تحليلها من خلال تراكيبها".[2]

[1] ينظر غلفان، مصـــطفى، اللّســـانيّات التّوليديّة من النّموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنويّ: مفاهيم وأمثلة، مرجع سابق، ص. 56.

[2] ينظر زكريّا، ميشـال، المكوّن الدّلاليّ في القواعد التّحويليّة التّوليديّة، مجلّة الفكر العربيّ المعاصـر، لبنان، بيروت، مركز الإنماء القوميّ، العدد 40، جويلية، 1986، ص. 15.

ثالثا: قواعد التّحويل.

إنّ أهمّ تحوّل قام به تشـــومســـكي في البنى التّركيبيّة، هو إضـــافة القواعد التّحويليّة إلى القواعد المركبيّة، وقد أحدثت هذه الإضـــافة منعطفًا كبيرًا في مســـار النّظريّة التوليديّة التّحويليّة، حيث أخذت جزءا من تســـميّة النّظريّة، وحلّت كثيرًا من الصّـــعوبات في النّحو المركّبيّ، زيادة على الاهتمام بالجانب الدلاليّ بإضـــافة بعض الإشـــارات الدّلاليّة في تحليل التّراكيب، بحيث يكون التّحليل المركبيّ -قبل التّحويل- لجملة تحوي مقولة النّفيّ كالجملة التّالية (11) في الفرنســـيّة، عاجزًا عن تمثيل هذه المقولة كوحدة دالة متّحدة غير متقطّعة، لعجزه عن تفسير التتّابع الخطّيّ على المستوى البنويّ العميق:[1]

(11) Il ne mange pas

تمثيل الجملة (11) في النّحو المركّبيّ

الشكل 05: تمثيل الجملة المنفية في نحو المركبي

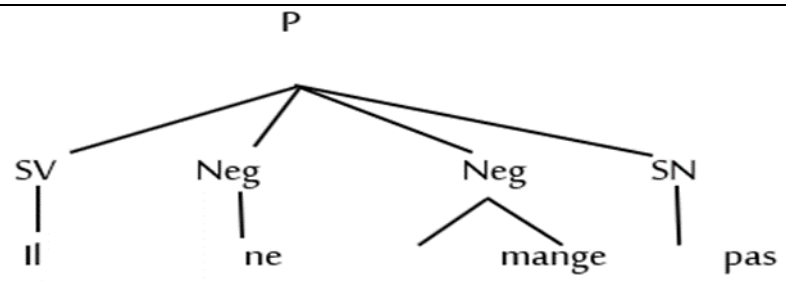

المصدر: غلفان مصطفى، اللّسانيّات التّوليديّة من النّموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنويّ: مفاهيم وأمثلة، مرجع سابق، ص. 67.

[1] ينظر غلفان، مصـــطفى، اللّســـانيّات التّوليديّة من النّموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنويّ: مفاهيم وأمثلة، مرجع سابق، ص. 67، 68.

الشكل 06: تمثيل الجملة (11) بعد إضافة قواعد التّحويل: قاعدة النّقل

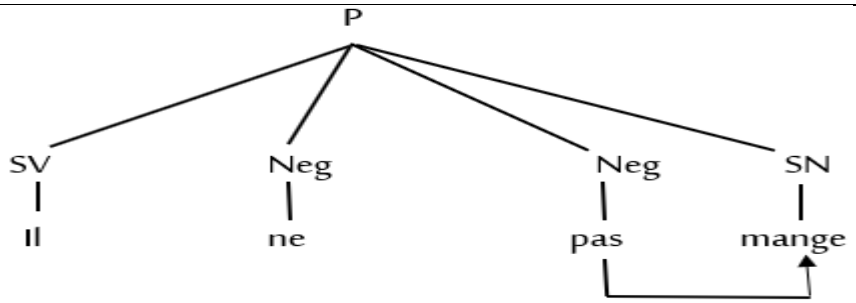

المصدر: غلفان مصطفى، اللّسانيّات التّوليديّة من النّموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنويّ: مفاهيم وأمثلة، مرجع سابق، ص. 68.

إنّه من غير الممكن بأيّ حال من الأحوال إنكار القيمة الكبيرة التي أضفتها قواعد التّحويل في هيكل النّظريّة التّوليديّة، لكنّ غياب المكوّن الدّلاليّ كمكوّن قاعديّ صيّر جلّ النّماذج المسطّرة ترزأ تحت وطأة التّركيب، ولا تكاد تتحرّر من عبئه، وهذا الذي أدّى إلى نقصٍ في التّصوّر، وعجز في آليات الوصف، والتّفسير كعدم أمن اللّبس، وعدم التّعرّف على الجمل اللّاحنة، وعدم التّفريق بين ما هو مشترك في البنية، مختلفٌ في الدّلالة، أو العكس، لأجل ذلك ظهر تيّار يلّح على اقحام المكوّن الدّلاليّ لإغناء، وتكميل آليات الوصف، والتّفسير، وهذا ما قرّره كاتز، وفودور في بنيّة النّظريّة الدّلاليّة سنة 1963، وكاتز، وبوستل في النّظريّة العامة للوصف اللّسانيّ سنة 1964.[1]

ولقد استطاع هذا الفريق أن يلغي التّفرقة الدّارجة في الأنحاء القديمة، التي تفرّق بين الظّواهر النّحويّة والدّلاليّة، أو بين القواعد، والمعنى، أو بين القواعد من جانب، والمفردات المعجميّة من جانب آخر حيث كان يُنظر إلى كلٍّ من ذين الجانبين، على حدة، على أنّه أساسٌ من دراسة اللّغة مستقلّ، ولذلك حظي كلّ منهما بدراسات كثيرة متنوّعة في القديم والحديث.[2]

وبصفة عامّة فإنّ تشومسكي في النّظريّة قبل المعيار كان "يرى أنّه لا يُمكن إثبات أنّ المفاهيم الدّلاليّة ليس لها أهميّة في النّحو، وفي نفس الوقت، يرفض اعتبار المعنى الدّلاليّ مقياسًا لنحويّة جملة ما،

[1] ينظر الفهريّ، عبد القادر الفاسيّ، اللّسانيات واللّغة العربيّة، نماذج تركيبيّة ودلاليّة، مرجع سابق، ص. 67.

[2] يُنظر عبد اللّطيف، محمّد حماسة، النّحو والدّلالة، مدخل لدراسة المعنى النّحويّ الدّلاليّ، مرجع يسابق، ص. 46.

كما يرى أنّه لا يمكن النّظر إلى المعنى باعتباره أساسًا للوصف النّحويّ، إلّا أنّه لا ينكر أن يكون هنالك تبادل بين السّمات الدّلاليّة والسّمات الشّكليّة".[1]

المطلب الرابع: المكوّن الدّلاليّ، مكوّن تأويليّ في النّظريّة المعيار.

بظهور كتاب مظاهر النظريّة التّركيبيّة -أو ما سميّ بالنّظريّة المعيار، أو النّموذجيّة- تعمّق النقاش حول دور المكوّن الدّلاليّ، كما ناقش فيه تشومسكي بتفصيلٍ الكثيرَ من قضايا النّحو التوليديّ كقضيّة القدرة، والانجاز، والبنية العميقة، والبنية السّطحيّة، وما يعرف باستقلاليّة التّركيب، ودوره في توليد الجمل حيث افترض أنّ المكوّن الدّلاليّ مثله مثل المكوّن الفونولوجيّ، له دور تأويليّ، وهذا يقتضي أنّ المعلومة المستعملة في التّأويل الدّلاليّ يجب أن تكون حاضرة في المكوّن التّركيبيّ للنّحو، وأن يتحدّد معنى الجملة في البنية العميقة،[2] وأنّ البنيات العميقة التي يولّدها الأساس هي التي تكون دخلًا للمكوّن التّحويليّ والمكوّن الدّلاليّ، بينما تُستعمل البنيات السّطحيّة التي يولّدها المكوّن التّحويليّ دخلًا للمكوّن الصّوتيّ.[3]

وهكذا يرتبط دور المكوّن الدّلاليّ بالبنية العميقة، حيث تلعب هذه البنية عدّة أدوار قاعديّة يتمخّض عنها:[4]

أ) توليد البنى التّحتيّة عن طريق القواعد المركبيّة، وقواعد المعجم.

ب) هي المجال الوحيد للملء المعجميّ، ومجال التّأويل الدّلاليّ.

ت) ومنها تُشتق البنية السّطحيّة عن طريق قواعد التّحويل

وزبدة القول إنّ النّحو في النّموذج المعيار له ثلاث مكوّنات، المكوّن التّركيبيّ، والمكوّن الدلاليّ، والمكوّن الفونولوجيّ، وهذان الأخيران ليس لهما أيّ دور في توليد بنية الجملة، بل عُدّا بمثابة مكوّنين تأويليّين، حيث يضمّ المكوّن الأوّل؛ الأساس، والمعجم، ويضمّ الأساس بدوره قواعد إعادة الكتابة، وقواعد التّفريع المقوليّ، حيث تضبط القواعد الأولى؛ العلاقات النّحويّة المتحكّمة في البنيات العميقة، وذلك بوضع العلاقات الوظيفيّة وتحديد دورها، لتكون منطلقًا في تحديد المعنى بواسطة التّأويل الدّلاليّ، كما تقوم بضبط الرّتبة

---

[1] العلويّ، كمال رشيدة، مرجع سابق، ص. 130.

[2] ينظر المرجع نفسه، ص. 149.

[3] ينظر غلفان، مصطفى، اللّسانيّات التّوليديّة من النّموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنويّ: مفاهيم وأمثلة، مرجع سابق، ص. 111.

[4] ينظر الفهريّ، عبد القادر الفاسيّ، اللّسانيات واللّغة العربيّة، نماذج تركيبيّة ودلاليّة، مرجع سابق ص. 68.

التّحتيّة المجرّدة لعناصر الجملة، أمّا الثّانية، فهي تنطبق على الرّموز المركّبة، وهي عبارة عن مقولات معجميّة.[1]

هذا بالنّسبة للأساس، أمّا المعجم فقد أصبح بدءًا من النّموذج المعيار يقدّم مجموعة من المعلومات الصّوتيّة، والدّلاليّة عن الوحدات المعجميّة التي يجب أن تُسقط في التّمثيل التّركيبيّ، كما قام تشومسكي بتطعيم القواعد المقوليّة بآليات لخلق انسجام بين التّركيب، والدّلالة في المقولات المعجميّة، المكوّنة للجملة لتفادي الجمل اللّاحنة دلاليًّا.[2]

المطلب الخامس: التّحويل في النّظريّة المعيار.

بالنّسبة لعمليّات التّحويل، قام تشومسكي بإدماج مكوّن الجملة، ورموز التّداخل التركيبيّ ضمن قواعد إعادة الكتابة الأساس، حيث تولّد هذه الأخيرة آليًّا ما يناسبها من مؤشرات مركبيّة، ولم تعد الجملة كما كانت في تصوّر النّموذج الأوّل هي النّواة التي تُشتقّ منها، وتتفرع عنها تحويليًّا باقي الجمل، مثل الاستفهام، والنّفي، والتّعجب.[3]

وبالتّالي لم تعد تحويلات هذه الأساليب اختياريّة، وإنّما صارت جميع التّحويلات إجباريّة، وذلك مردّه إلى أنّ نموذج المظاهر يفترض أنّ التّحويلات لا تلعب أيّ دور في التّأويل الدّلاليّ للجملة، ولا يمكنها أن تغيّر معنى الجملة، بحيث إنّ كل ما يتعلّق بالمعنى، يجب أن يحدّد سلفا في البنية العميقة، إلّا أنّ هذا الافتراض المتعلّق بالتّحويلات، خاصّة المعمّمة منها، لا يتطابق في كلّ الحالات مع الواقع اللغويّ، لأنّ التّحويلات المعمّمة تحمل معها بالفعل معان جديدة إلى البنية السّطحيّة، وعليه فقد اتّضح أنّ للبنية السّطحيّة دورا أساسيًّا في التّأويل الدّلاليّ للجمل.[4]

إنّ تصميم النّظريّة المعيار في إطار البرنامج التّوليديّ، يأتي في خضم الفكرة التي سيطرت على تشومسكيّ، وهي الإيمان التّامّ بمركزيّة المكوّن التّركيبيّ، لوضوحه الكبير في تصوّره، بينما لم يكن له نفس

[1] يُنظر غلفان، مصطفى بمشاركة أمحمد الملاخ وحافظ إسماعيل علويّ، اللّسانيّات التّوليديّة من النّموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنويّ: مفاهيم وأمثلة، مرجع سابق، ص. 111، 112.

[2] يُنظر المرجع نفسه، ص. 263.

[3] ينظر المرجع نفسه، ص. 120.

[4] يُنظر غلفان، مصطفى بمشاركة أمحمد الملاخ وحافظ إسماعيل علويّ، اللّسانيّات التّوليديّة من النّموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنويّ: مفاهيم وأمثلة، مرجع سابق، ص. 121.

الوضوح والقناعة عن الدّور الذي يمكن أن يضطلع به المكوّن الدّلاليّ بشكل كافٍ،[1] بل إنّ تشومسكي حين يتعرّض للضّغط، يعبّر عن أحاسيس قويّة نفورًا من مصطلح الدّلالة،[2] ويجوز القول؛ إنّ النّظريّة التّركيبيّة لا تزال مستمّرة من النّموذج الأوّل إلى آخر نموذج، حيث تجلّت عبر مراحل تطوّرها في عدّة أسماء؛ البنيات التّركيبيّة، ثمّ النّظريّة المعيار، ثمّ نظريّة العمل والرّبط، المسمّاة بالنّظريّة المعيار الموسّعة، ثمّ مقاربة المبادئ والوسائط، لتنتهي بالبرنامج الأدنويّ.[3]

ولكنّ الأفكار المقدّمة عن الدّلالة، التي أوردها تشومسكي في نظريّة المظاهر، وتحديدًا ما يخصّ التّحليل النّحويّ، أصبحت أكثر وضوحًا في ضوء العلاقات بين البنية العميقة، والبنية السّطحيّة، حيث بدت مجرّد إشارات في النّموذج المركبيّ، كما يُلاحظ التّفريق بين الفاعل المنطقيّ (الفاعل في المعنى عند نحاة العربيّة) في البنية العميقة، وبين الفاعل النّحويّ في السّطح.[4]

لقد مثّل المكوّن الدّلالي في النّظريّة التّوليديّة محورَ التّعديلات، التي سعى من خلالها تشومسكي إلى تحسين نظريّته، حيث شكّل هذا المكوّن عبر كلّ المحطّات التي مرّ بها نموذجه هاجسًا كبيرًا لديه، ويمكن القول إنّ الدّلالة هي العقبة الكأداء التي حاول تشومسكي تجاوزها خلال مسيرته في بناء نظريّته النّحويّة، في حين كانت مُرتقى النّظريّات الدّلاليّة، التي انبثقت من رحم النّظريّة التّوليديّة، كنظريّة الدّلالة التّوليديّة، التي من ضمنها نظريّة الحالات النّحويّة.

المبحث الثالث: الدّلالة التّوليديّة.

المطلب الأوّل: اشتقاق الجملة بين النّظريّة المعيار، وبين الدّلالة التّوليديّة.

إنّ تيّار الدّلالة التّوليديّة كانت بدايته في أواخر السّتّينات، إلى غاية بداية السّبعينات من القرن العشرين، حيث ضمّ مجموعة من اللّسانيّين التّوليديّين، هم: بول بوسطال، وشارلز فيمور، وجون روس، وجورج ماكولي، وإيمون باخ، وجورج لاكوف، وغيرهم،[5] وقد تأسّس اعتقاد هذا التيّار على أنّه بإمكان مجموعة كافية من القواعد التّركيبيّة أن تُطوّر لترسم تمثيلات دلاليّة داخل الصّور التّركيبيّة السّطحيّة

[1] ينظر العلويّ، كمال رشيدة، مرجع سابق، ص. 151.

[2] ينظر ر. جاكندوف ون. شومسكي ور. فندلر، دلالة اللّغة وتصميمها، مرجع سابق، ص. 19.

[3] ينظر العلويّ، كمال رشيدة، مرجع سابق ص. 20.

[4] ينظر جون، ليونز، نظريّة تشومسكي اللّغويّة، مرجع سابق، ص. 162.

[5] يُنظر غلفان، مصطفى بمشاركة أمحمد الملاخ وحافظ إسماعيل علويّ، اللّسانيّات التّوليديّة من النّموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنويّ: مفاهيم وأمثلة، مرجع سابق، ص. 123، 124.

المماثلة، وهذا التّيار يمثّل مقابلًا متطرّفًا للنظريّة المعيار، وخاصة تصوّره القاضي بأنّ الصّورة التّركيبيّة يحدّدها المكوّن الدّلاليّ،[1] وأنّ اشتقاق الجملة لا ينطلق من توليد بنية عميقة نحويّة، كما يرى تشومسكي، بل ينطلق من توليد بنية دلاليّة مجرّدة تعطي التّمثيل الدّلاليّ، لتخضع إلى عدّة تحوّلات، يتمّ خلالها إدخال مفردات المعجم، إلى أن يُتوصّل أخيرًا إلى البنية السّطحيّة.[2]

ومفاد ذلك أنّ القواعد الاشـــتقاقيّة في الدّلالة التّوليديّة تحلّ محلّ القواعد التّحويليّة في النّظريّة المعيار، بحيث يُرتهن دورها بربط التّمثيل الدّلاليّ (البنية العميقة عند شومسكي) بالبنيات السّطحية،[3] لأنّ التّركيب لا يمكّننا من تحديد الذّوات التّركيبيّة فقط، بل يمكّننا أيضـــامن تحديد الذّوات الدّلاليّة أيضـــا، وذلك راجعٌ إلى ورود الطّبقات الدّلاليّة للمحوّلات في التّركيب.[4]

الشّكل 07: اشتقاق الجملة في الدّلالة التّأويليّة إلى غاية 1981.

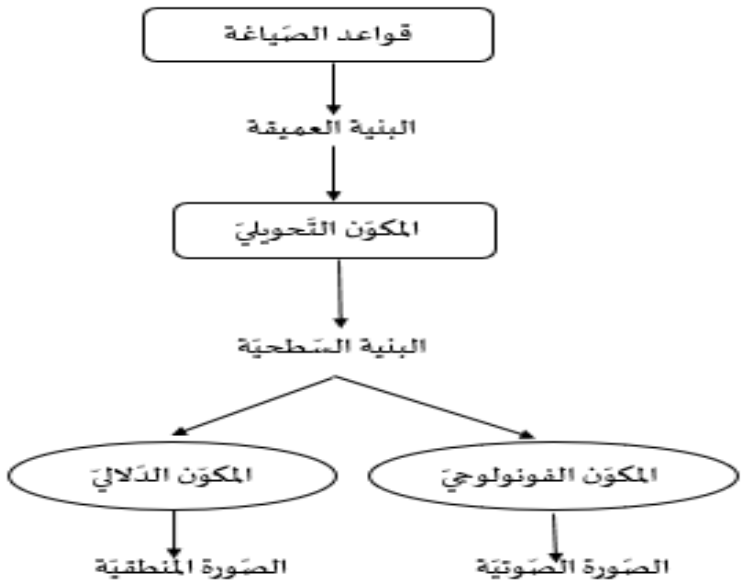

المصدر: العلويّ كمال رشيدة، مرجع سابق، ص. 182

[1] ينظر العلويّ، كمال رشيدة، مرجع سابق، ص. 151.

[2] ينظر فاخوريّ، عادل، اللّسانيات التّوليديّة والتّحويليّة، دار الطّليعة للطباعة والنّشر، بيروت، ط.2، 1988، ص. 61.

[3] ينظر غلفان، مصطفى بمشاركة أمحمد الملاخ وحافظ إسماعيل علويّ، اللّسانيّات التّوليديّة من النّموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنويّ: مفاهيم وأمثلة، مرجع سابق، ص. 124.

[4] ينظر الفهريّ، عبد القادر الفاسيّ، المعجم العربيّ، نماذج تحليليّة جديدة، دار توبقال، الرّباط، ط.1، 1986، ص. 23.

الشكل 08: اشتقاق الجملة في الدّلالة التّوليديّة.

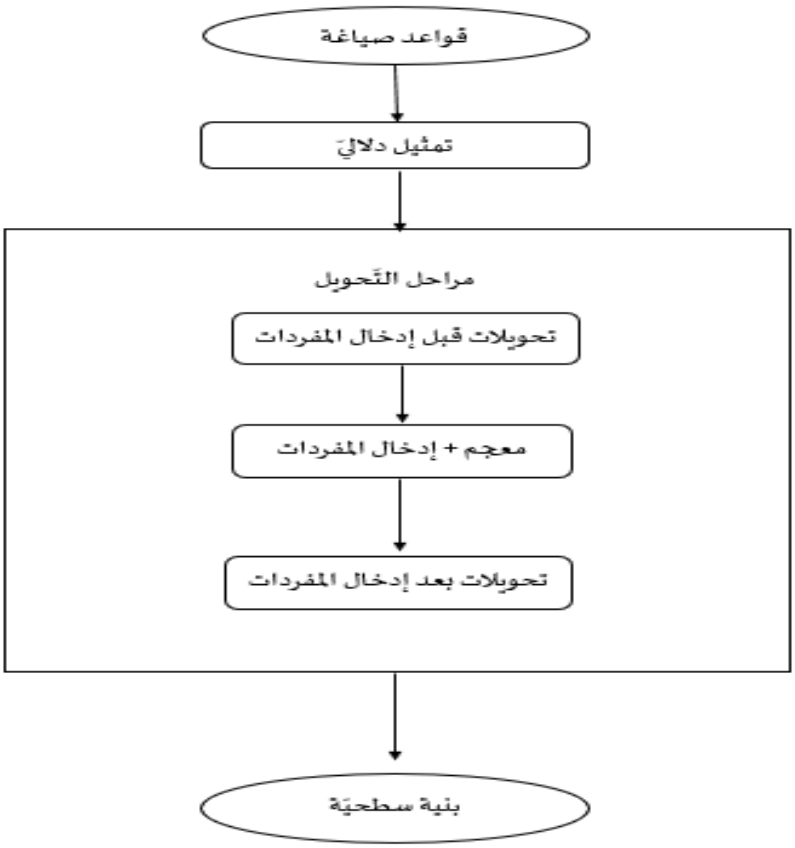

المصدر: فاخوريّ عادل، اللّسانيّات التّوليديّة التّحويليّة، مرجع سابق، ص. 62.

ومن بين المؤاخذات التي أُخذت على النّظريّة المعيار؛ كونُها تعتمد تفريعًا مقوليًّا محضًـــا، أي أنّها تضـطرّ إلى تكرّار القواعد المقوليّة، التي يتيح المعجم توفيرها، وهذا يُعتبر حشـوًا يُسـتطاع التّخلّي عنه، لأنّ تصـوّرًا كهذا يفترض أنّ الطفل يتعلّم نفس المعلومات مرّتين، مرّة في التّركيب، وأخرى في المعجم،[1] وبشـكل عامّ، يكمُن الفرق بين الدّلالة التّفسـيريّة، والدّلالة التّوليديّة، في كون الأولى لا تعطي للمكوّن الدّلاليّ إلا دورا تفسـيريّا، بينما ترى الثّانية أنّ هذه المنزلة لا تليق بالمكوّن الدلاليّ، الذي يُنظر له بحسـبها على أنّه المسـؤول عن توليد الجمل لكي تتّخذ الشّـكل الذي تتّخذه في التّركيب، كما أن جزءا مهمّا من العلاقات التّركيبيّة ليس سوى انعكاس للمعلومات الدّلاليّة وليس العكس.[2]

[1] ينظر الفهريّ، عبد القادر الفاسيّ، اللّسانيات واللّغة العربيّة، نماذج تركيبيّة ودلاليّة، مرجع سابق، ص. 109.

[2] ينظر جحفة، عبد المجيد، مدخل إلى الدلالة الحديثة، مرجع سابق، ص. 78.

إلّا أنّ مصطلح الدّلالة التّوليديّة قد يلتبس على الدّارس في بعض جوانبه، لأنّ هذا التّيار ليس مجرّد نظريّة في علم الدّلالة، وإنّما هو مرتبط بالنّظريّة التّوليديّة وينضـــوي تحت لوائها، إذا ما قورن بالنّظريّات الأخرى غير التّوليديّة.[1]

المطلب الثاني: فرضيّة الحالة النّحويّة عند فيلمور.

لقد أحدث فيلمور ضجّة واسـعة في سـنة 1968، حينما نشـر بحثًا سـمّاه؛ حالة الحالة، ناقش فيه نظريّة الحالة النّحويّة، وأكّد أنّ التّحليل الحقيقيّ للجملة، هو التّحليل الذي يكشـف بصـورة مقنعة عن مكوّنات كلّ جملةٍ في المسـتويات العميقة للتّحليل النّحويّ، ويكشـف عمّا أسـماه بالحالات النّحويّة، مثل؛ الفاعل، والمكان، والأداة،[2] وقد كان لهذه النّظريّة أثرًا بالغًا في تطوّر النّظريّة الأصليّة (المعيار) لتشـومسكيّ، حيث أبدى هذا الأخير بعدها اهتماما واضـحًا في كتاباته لما كان يطلق عليه؛ خطأُ العلاقات الدّلاليّة بجذر الكلمة.[3]

ويبدو أنّ ما جاءت به نظريّة الحالات النّحويّة له أصول لسانيّة في الأنحاء القديمة، التي وضعت كي تتماشى مع جوهر اللّغة، فالتّغيّر الطّارئ على الصّيغة الصّرفيّة للكلمات (خاصّة الأسماء) داخل التّركيب هو ميزة لغات كثيرةٍ، مثل الرّوســيّة، واللّاتينيّة، والبولنديّة، والهنغاريّة، والألمانيّة، والعربيّة، وهو الدّافع لوصف وتفسير هاته التّغيّرات الحاصلة عن دخول الكلمة في علاقات نحويّة، واحتلالها مواقع مختلفة من الجملـة، فـالرّفع كمـا هو معلوم في العربيّـة تختصّ بـه وظـائف مثـل الفـاعـل، والنّصـــب علامـة على المفعوليّة...إلخ، ولكن هنـاك لغـات غير معربـة، تتغيّر صـــيغ أســـمائهـا في حـالات محـدودة، فـالإعراب في الإنجليزيّة لا يظهر إلّا في حالتي الجرّ والإضـافة، بحيث إذا أُضـيف اسـم لآخر، يُضـاف للأوّل حرف S، ولا يظهر التّغيّر بشـكل واضح في كلماتها إلّا في الضّـمائر، فضـمير المتكلّم حينما يأتي فاعلًا يظهر بهذه الصّـيغة ا، وحينما يأتي مفعولًا يأتي هكذا Me، وحينما يضاف إليه اسم تأتي صيغته بهذا الشّكل My.[4]

ولمّا كان من أمر اللّغات هذا الاختلاف، لم تقتصر نظريّة الحالة النّحويّة على وصف أواخر الكلمات، بل انطلقت في وصفها للّغات من كون الإعراب حالةً مجرّدة، ترتبط بموقع الاسم في الجملة، وعلاقته ببقيّة

[1] ينظر جون، ليونز، نظريّة تشومسكي اللّغويّة، مرجع سابق، ص. 179، 180.

[2] ينظر المرجع نفسه، ص. 169.

[3] ينظر المرجع نفسه، ص. 179، 176.

[4] ينظر باقر، مرتضـى جواد، مقدّمة في القواعد التّوليديّة، دار الشّروق للنّشر والتّوزيع، عمّان، ط.1، 2002، ص. 135، 136.

العناصـر الأخرى، وهذا مبدأ راسّـخٌ عند تشـومسـكي، حيث يرى أنّ اختفاء الإعراب في لغات كالإنجليزيّة، والإسـبانيّة عموما، في مقابل ظهوره في اللّغة اللّاتينيّة، أو العربيّة بصـفة عامّة، لا يلغي افتراض وجوده،[1] لأنّ الإعراب كظاهرة، لابدّ أن تكون حاضرةً في العقل، لكنّها لا تُنتج بالصّوت، أو تُسمع بالأذن.[2]

وعلى الرّغم ممّا ميّز هذه النّظريّة بوجود أرومتها في الأنحاء قديمًا، وحديثًا عند أسـلاف تشـومسـكي نفسـه مثل: لويس هيملسـلاف، بل وعند لوسـيان تنيار خاصّـة، إلّا أنّها اتّخذت عند فيلمور وضـعًا جديرًا بالاهتمام، بحيث صـارت تمثّل بابًا من أبواب التّركيب العميق، وتعدّ واحدة من أشـهر النّظريّات التي تناولت الحالة النّحويّة حديثًا، وقد احتلّ الفعل في هذه النّظريّة مركزًا هامًّا، وحيويًّا في الجملة،[3] وذلك من خلال تحديد أنواع العلاقات الدّلاليّة، التي تربط مختلف الحالات النّحويّة -التي تأخذها المركّبات الاسميّة داخل الجملة – بالفعل، ممّا يجعل الفعل مسؤولا على اختيار عناصر الجملة.[4]

وقد لاحظنا في المدخل أوّلَ الأطروحة، أنّ الفعل عند تنيار أخذ مركزيّته داخل الجملة، عندما دعا تنيار إلى التخلّي عن المنطلق الذي؛ يعتبر الموضوع نظيرًا للفعل العامل (المسند، أو المحمول)، لأنّ ذلك يُعدّ مجرّد نتيجةٍ لوجهة نظر منطقيّة ليس لها أيّ مبرّر لسـانيّ، حيث يمكن تجاوز هذا التّباين بين الموضـوع والفعل بتمثيل شبكة التّبعية للملفوظ بواسطة نوع من المشجّرات، يطلق عليها مصطلح التّفريعة، يشغل فيها المحمول (عادة ما يكون فعلًا في اللّغات التي تحتوي على هذا الجزء من الكلام) رأس التّفريعة، أي العقدة المركزيّة في الجملة، ويتمّ وضـع العناصـر المتمِّمة دائمًا أسـفل المُتمَّمة، ويتمّ ربط بعضـها ببعض بواسـطة خطّ، ونظرًا لأهميّة المحمول، فإنّه لا يتبع أيّ شـيء في الجملة، حيث تُعتبر كلّ علاقات الإلحاق والتبعيّة هي علاقات وظيفيّة تابعة له.[5]

ولفهم مفهوم التّفريعة سنأخذ مثالًا لفعلين مختلفين من حيث الدّلالة:

(12) أ- خرج محمّد (فعل لازم).

ب- تصافح محمّد وعيسى (فعل يدلّ على المشاركة).

---

[1] ينظر نعوم، تشـومسـكي، اللّغة ومشـكلات المعرفة، محاضـرات ما ناجوا، ترجمة: حمزة بن قبلان المزيني، دار توبقال، الرّباط، ط.1، 1990، ص. 146.

[2] ينظر المرجع نفسه، ص. 144، 145.

[3] ينظر جون، ليونز، نظريّة تشومسكي اللّغويّة، مرجع سابق، ص. 182، 183.

[4] ينظر مومن، أحمد، مرجع سابق، ص. 258، 259.

[5] ينظر المدخل في أوّل الأطروحة، ص. 15.

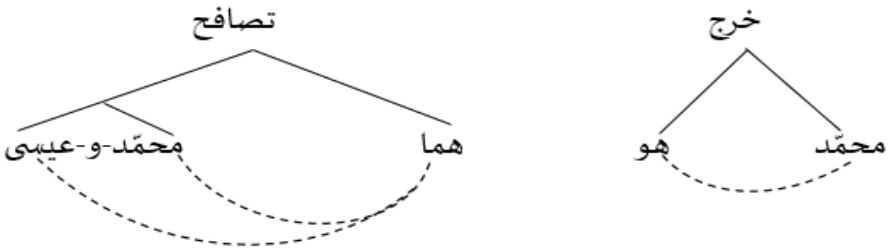

لكنّ فيلمور كانت له عدّة ملاحظات على الدّراسات السّابقة حول الحالة الإعرابيّة، فقد آخذها على عدم إعطائها حالة الرّفع حقّها من الدّراسة، في أبعادها، ووجوهها المتعدّدة، لأنّها عدَّت المركّب الاسميَّ الفاعلَ مقولةً متجانسة، لا تستدعي أيّ تحديد، أو تقليبٍ من كلّ الجوانب، في حين لا يبدو الأمر بهذه البساطة، إذ لا توجد مبرّرات تختصر الفاعل في الفاعل المنفّذ فقط، لأنّ اللّغة تفرز الفاعل الضحيّة، والفاعل المستقبل، والفاعل المُعاني.[1]

ويمكن التّمثيل لما جاء في الفقرة السّابقة كالتّالي (13):

(13) أ- نقل وائلٌ أخبار غزّة (فاعل منفّذ)

ب- تلقّى وائلٌ خبر استشهاد ابنته (فاعل مستقبل)

ج- حزن وائلٌ لفقد ابنته (فاعل مُعاني)

ولمّا كانت هذه المصطلحات مثل الفاعل، والمفعول به، والاسم المجرور لا تعطينا تحليلًا دلاليًّا عميقًا، وأحيانا لا تمكّننا من الحكم على استقامة الجمل، فقد وضع فيلمور نظريّة الحالة النّحويّة، وذلك باقتراح مصطلحات دلاليّة كليّة، يمكن سحبها على جميع اللّغات، سمّاها الحالات الدّلاليّة، أو الأدوار الدّلاليّة، أو الحالات العميقة، فالفاعل النّحويّ قد لا يكون بالضّرورة فاعلا في المعنى، فقد يأتي فاعلا، ومفعولا، ومستفيدا، ومجرّبا.[2]

إنّ افتراض الكليّة في هاته الأحوال، لا يعني تحقّقها بالشّكل نفسه في كلّ اللّغات، فقد تتشابه، وقد تختلف من لغة لأخرى، وقد عرّفها فيلمور كالآتي:[3]

أ) المنفّذ: حالة الموضوع الحيّ، القائم بالعمل، الذي يدلّ عليه الفعل.

[1] ينظر غلفان، مصطفى بمشاركة أمحمد الملاخ وحافظ إسماعيل علويّ، اللّسانيّات التّوليديّة من النّموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنويّ: مفاهيم وأمثلة، مرجع سابق، ص. 131.

[2] ينظر مومن، أحمد، مرجع سابق، ص. 206.

[3] ينظر الفهريّ، عبد القادر الفاسيّ، المعجم العربيّ نماذج تحليليّة جديدة، مرجع سابق، ص. 36، 37.

ب) الممنوح: حالة الحيّ المتأثّر بالحالة، أو العمل، الذي يدلّ عليه الفعل.

ت) الواقع: حالة الذّات، التي تنتج عن العمل، أو الحالة التي يدلّ عليها الفعل، أو ما يُفهم على أنّه جزء من الفعل (كالمفعول المطلق).

ث) المحلّ: حالة تعيّن المكان، أو الاتّجاه الفضائيّ للحالة، أو العمل، الذي يدلّ عليه الفعل.

ج) المفعول به: الحالة الأكثر حيادًا من النّاحية الدّلاليّة، حالة أيّ شـيءٍ مُمثَّل باسـم يعيّن الفعل دوره في العمل، أو الحالة التي يدلّ عليها، ويجب ألّا يُخلط هذا المفهوم بمفهوم المفعول المباشر، أو بالحالة السّطحيّة للمنصوب.

ح) مستفيد: مفهوم مستعمل لكنّه لم يُعرّف

خ) زمانيّ: غير معرّف هو الآخر.

تنقسم هذه الحالات أو الأحوال إلى رئيسيّة، وثانويّة، تتميّز الأولى بكونها حالات اختياريّة، أو إجبارية معًا، تضمّ؛ المبتدأ، والفاعل، والمفعول به المباشر، وغير المباشر، وترتبط بالفعل ارتباطا دلاليّا، بينما تعدّ الثّانويّة حالات اختياريّة، ليس لها أيّ دور دلاليّ في تحديد خصـائص الفعل،[1] ويُفهم من ذلك أنّ انتقاء خصائص الفعل يخضع لما هو داخل الإطار الدّلاليّ للحالات، فخصائص الأدوار الدّلاليّة تُعيَّن دون العودة إلى أصناف المحمولات، وإنّ كانت هي من يحدّد صنف المحمول.[2]

بناء على ذلك يفرق فيلمور بين الفعلين: أحبّ، وأعجب، في الجملتين؛ أحبّ الجمهورُ الافتتاح، وأعجب الجمهورَ الافتتاح، فعلى الرّغم من أنّهما يشـتركان في المعنى العامّ، وينتميان إلى نفس المسـتوى التّركيبيّ، إلّا أنّهما يفترقان على المسـتوى الدّلاليّ، ففاعل أحبّ هو مفعول أعجب، ومفعول أحبّ هو فاعل أعجب، وعليه فإنّ الحالة النّحويّة للفاعل هي التي تحدّد نوع الفعل،[3] وهكذا تحدِّد بقيّةُ الحالات إضـافة إلى ذلك الإطارَ المعجميّ للفعل، كما هو حال الفعل أحرق في المثال الآتي (14):

(14) أ- احترقت الدّبابة + [موضوع]

ب- أحرقت قذيفةُ الياسين الدّبابة + [أداة، موضوع]

ج- أحرق المقاوم الدّبابة + [منفّذ، موضوع]

د- أحرق المقاوم الدّبابة بالقذيفة + [منفّذ، أداة، موضوع]

[1] ينظر مومن، أحمد، مرجع سابق، ص. 263، 264.

[2] ينظر الفهريّ، عبد القادر الفاسيّ، المعجم العربيّ نماذج تحليليّة جديدة، مرجع سابق، ص. 41.

[3] ينظر جحفة، عبد المجيد، مدخل إلى الدّلالة الحديثة، مرجع سابق، ص. 79، 80.

يُلاحظ في الجملة (أ) أنّه لا توجد حالة المنفّذ، وحالة الأداة، وفي الجملة (ب) عدم وجود حالة المنفّذ، وفي الجملة (ج) غياب حالة الأداة، وبوسع هذا التّحليل أن يعطينا إطارًا دلاليًّا للحالات التي تمثّل مدخلًا معجميًّا للفعل المتعدّي أحرق (أحرق: + [منفّذ، أداة، موضوع])، ويبيّن لنا أنّ لهذا الفعل أربع بنى عميقة، وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا التّحليل يندرج في خانة الحالات الظّاهريّة، إذْ ميّز فيلمور بين نوعين من الحالات، حالات ظاهريّة؛ تظهر على مستوى البنية العميقة والسّطحيّة، وحالات مستترة؛ تظهر في العمق، وتختفي كليّا على السّطح، وقد تستتر جزئيًّا في البنية السّطحيّة.[1]

تولّد العبارات في قواعد الحالات عن طريق ثلاث مراحل؛ قواعد إعادة كتابة، وهي قواعد تفريعيّة، وقواعد وضع القيود المعجميّة، والدّلاليّة، والنّحويّة، وقواعد التّحويل، وسنضرب مثالًا نختصر فيه الانتقال من البنية العميقة إلى البنية السّطحيّة.

(15) أ- منحت المقاومة الأمّةَ نصرًا.

الشكل 09: التمثيل الشجري للبنية العميقة للجملة (15 ا) في نظرية الحالات لفيلمور.

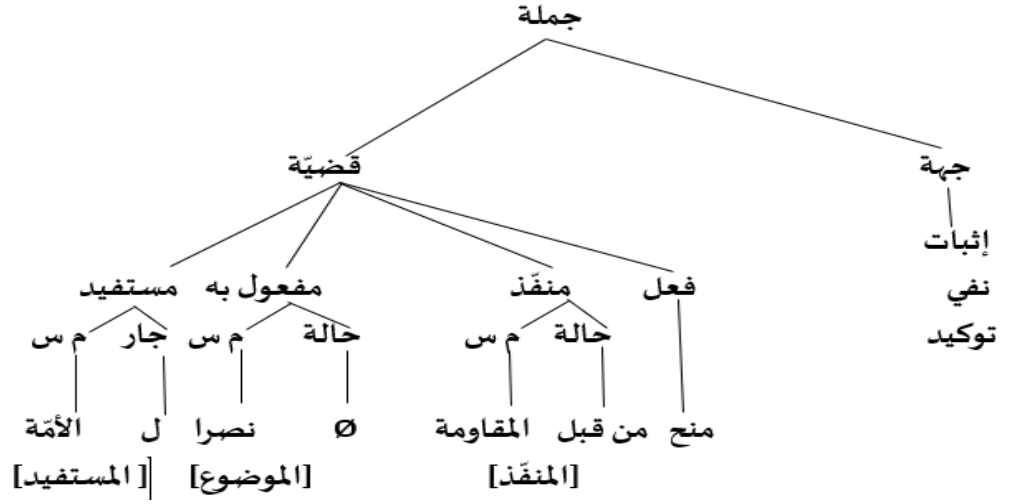

المصدر: غلفان مصطفى بمشاركة أمحمد الملاخ وحافظ إسماعيل علويّ، اللّسانيّات التّوليديّة من النّموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنويّ: مفاهيم وأمثلة، مرجع سابق، ص. 136

[1] ينظر مومن أحمد، مرجع سابق، ص. 275.

يمثّل المُشجّر أعلاه البنية العميقة للجملة (15 أ)، وبواسطة هذه البنية نستطيع تفسير البنى السّطحيّة المشابهة للجملة (15أ)، بإرجاعها إلى البنية العميقة نفسها.

(15) ب- منحت المقاومة للأمّة نصرًا مؤزّرًا.

ج- مُنحت الأمّة نصرًا مؤزّرًا.

المطلب الثالث: تطبيق نظريّة الحالة النّحويّة على التّراكيب العربيّة.

يعتبر الخوليّ أوّل عالم لغويّ طبّق نموذج الحالة النّحويّة لتشارلز فيلمور على اللّغة العربيّة، لاعتقاده بإمكانيّة إسقاطها على نحو اللّغة العربيّة، لأنّها تتّصف بمعيار البساطة والعالميّة، أمّا البساطة؛ فلأنّها تحتوي على أقلّ قدرٍ من القواعد، والعناصر النّحويّة إذا قارنّاها مع غيرها من الفرضيّات النّحويّة، حيث تضمّ خمس قواعد فقط، وثمانية عشر عنصرًا (الجوهر، الأداة، المكان...إلخ)، وبالنّسبة للعالميّة؛ فلأنّها تركّز على المفاهيم المعنويّة المرتبطة بالتّركيب الباطنيّ، حيث تستعمل الفاعل بمعناه الحقيقيّ أينما ورد في الجملة، وهذا الإجراء ينعكس على بقيّة العناصر الأخرى كالأداة، و يتناسب مع مكوّنات اللّغة العربيّة التي لا تقوم إلّا على تلك العناصر،[1] بالإضافة إلى هذه المبرّرات فقد قام الخولي بإجراء بعض التّعديلات عليها، لكي تصبح أكثر ملاءمة، ويستطيعَ بواسطتها وصف العيّنات المختارة، في ضوء قوانين التّركيب الباطنيّ.[2]

5. قوانين التّركيب الباطنيّ:

سنختصر قوانين التّركيب الباطنيّة، أو الأساسيّة للحالة النّحويّة بعد التّعديل الذي أضافه الخوليّ كالتّالي:

القانون الأوّل:[3]

الجملة ← (مشروطيّة) + مساعد + جوهر.

[1] ينظر الخوليّ، محمّد عليّ، قواعد تحويليّة للّغة العربيّة، دار الفلاح للنّشر والتّوزيع، عمّان، ط.1، 1999، ص. 44، 45.

[2] ينظر المرجع نفسه، ص. 49.

[3] ينظر المرجع نفسه، ص. 45.

الشرح: الجملة تعوّض ما يأتي على يسار السّهم، وهكذا يدلّ السّهم على التّعويض في كلّ القوانين، ويشير القوسان إلى أنّ ضمّ المشروطيّة للجملة أمرٌ اختياريّ، ويعني المساعد: auxiliary في اللّغة الإنجليزيّة، وهو لا يوجد في اللّغة العربيّة، أمّا الجوهر: فهو المعنى المنطوق للجملة.

القانون الثّانيّ:[1]

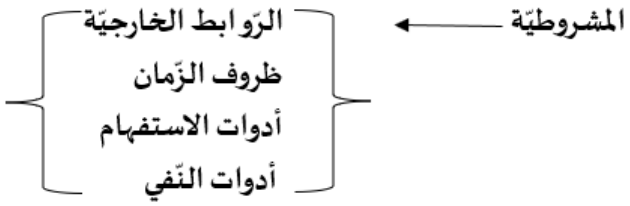

الشّـــرح: يمكن اختيار عنصـــر، أو أكثر داخل الحاضـــنتين، وتعني الرّوابط الخارجيّة الأدوات التي تربط بين جملتين، مثل: لهذا، بناء على ذلك، علاوة على هذا.

القانون الثّالث:[2]

الجوهر ← جملة فعليّة + (محور) + (مفعول به غير مباشر) + (مكان) + (أداة) + (فاعل).

الشّـــرح: المحور هو مركز الجملة، ويماثل المفعولُ غير المباشـــر المفعولَ به الأوّل في قولنا: أعطيت سـميرًا كتابًا، فكلمة سـمير هي الأولى من حيث التّرتيب، لكنّها الثّانية من حيث وقوع الفعل عليها، أمّا الأداة فهي ما يُستعمل لتنفيذ الفعل، ويُقصد بالفاعل هنا، الفاعل الحقيقيّ وليس النّحويّ.

القانون الرّابع:[3]

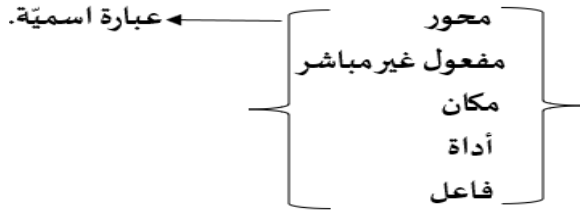

الشّرح: تدلّ الحاضنتان على أنّ كلّ ما بداخلهما من عناصر يجري تعويضه بالجملة الاسميّة، وهذه الأخيرة تتكوّن من الاسم، وتوابعه.

---

[1] ينظر الخوليّ، محمّد عليّ، قواعد تحويليّة للّغة العربيّة، مرجع سابق، ص. 45، 46.

[2] ينظر المرجع نفسه، ص. 46، 47.

[3] ينظر المرجع نفسه، ص. 48.

القانون الخامس:[1]

العبارة الاسميّة ← حرف جرّ+ (معرّف) + اسم + (جملة).

الشّرح: قد يُشار إلى حرف الجرّ في هذه الدّراسة بمصطلح الجرّ، أو الجارّ، وتشير الأقواس إلى مبدأ الاختيار، إذ يجوز أن تحتوي العبارة الاسميّة على معرّف (أل التّعريف، أو ضمير مضاف)، أو على جملة، وقد لا تحتوي أيّا منهما، ولا بدّ أن تحتوي العبارة الاسميّة في التّركيب الباطنيّ على جارّ، واسم.

6. القوانين المفرداتيّة:

بعدما ذكر الخوليّ قوانين التّركيب الأساسيّة، قام بعرض القوانين المفرداتيّة، التي تتوسّط قوانين التّركيب، والتّحويلات، ويكمن دورها في وضع قيودٍ لانتقاء المفردات، من حيث خصائصها الدّلاليّة؛ المعجميّة، والنّحويّة، وهنا يظهر جانب من جوانب الدّلالة، بحيث تجنّبنا هذه القيود السّقوط في العبارات اللّاحنة، وقد قام الخولي بتقسيم المفردات إلى: الكلمات الاسميّة الموجبة، والفعليّة الموجبة، والمعرّفة الموجبة، والجارّة الموجبة، والاستفهاميّة الموجبة، والنّافية الموجبة، والمساعدة الموجبة، وسنعرض القسمين الأوّلين منها لأنّ شرحها يطول.[2]

1) لنفرض أنّ مقولة: اسم الموجودة في القانون الخامس، على يسار السّهم، وردت مع الفعل: قرأ، سيتمّ تأطير هذه المقولة كالتّالي: +اسم (إن لم يكن ضمير) + إنسانيّ + حيّ + مذكّر، وإذا كان اسم علمٍ لا بدّ من أن نضيف - عام، أو كان آلة نضيف- إنساني، و - حي، أو كان جمعًا نضيف – مفرد، وإذا كان معدودًا مثل كلمة؛ ولد نضيف + معدود، و- معرفة، بالإضافة إلى القيود النّحويّة التي تخصّ الإعراب، والاتّصال، والانفصال، فإذا كان الاسم معربًا يضاف + معرب، أو العكس...إلخ

لقد ذكر الخوليّ عشرين سمة، أو ملمحا يتمّ بواسطتها تأطير المفردة دلاليًّا، كما نبّه على أنّه من الممكن أن تتضمّن إحدى السّمات سمة أخرى، فعلى سبيل المثال إذا قيّدنا المفردة بـ+ إنسانيّ فهذا يعني أنّ + حي يندرج ضمنها، وإذا كان الاسم غير محسوس (- محسوس) يلزم منه – معدود...إلخ.[3]

[1] ينظر الخوليّ، محمّد عليّ، قواعد تحويليّة للّغة العربيّة، مرجع سابق، ص. 48، 49.

[2] ينظر المرجع نفسه، ص. 65.

[3] ينظر المرجع نفسه، ص. 70، 71.

لنأخذ مثلًا الاسم؛ قلم: + اسم – ضمير – حي – إنسانيّ + محسوس + عام + معدود + مفرد – معرفة + مذكّر + غائب + معرب + منفصل ± رفع.

2) لبلوغ قدرٍ كبير من البساطة، أدرج الخوليّ ضمن الجملة الفعليّة؛ الفعل، واسم الفاعل، وصيغة المبالغة، والصّفة المشبّهة، وقد ضمّ هذه الصّفات إلى الفعل لمشابهتها له في العمل، إذ تتعدّى أحيانًا إلى مفعول، ويمكن تعويضه بها دون إخلال بالعبارة، إلّا أنّ قبولها التّنوين، وأداة التّعريف (أل) يؤدّي إلى اتّخاذها وضعًا بين الأفعال، والأسماء، فعلى سبيل المثال، كتب، كاتب: يأخذ سمة + فعل، واسم الفاعل منه؛ كاتب: يأخذ سمة – فعل، على الرّغم من انضوائهما تحت مقولة الجملة الفعليّة.[1]

ومن السّمات الأخرى التي توصف بها الكلمات الفعليّة الموجبة:[2]

أ) + عمل: توسم به العبارة الفعليّة القابلة للتّنفيذ، كالفعل خرج، قرأ، أمّا الصّيغة المشبّهة؛ كريم فتوسم بـ- عمل.

ب) + متعدّ: توسم به العبارة الفعليّة لتي تأخذ مفعولا مباشرا، مثل ناوَلَني الكتابَ، وتوسم بـ- متعدّ العبارة الفعليّة: مشى الولد.

ت) + آلة: تأخذها العبارة الفعليّة التي تدلّ على استعمال الآلة، مع لزوم ذكر هذه الأخيرة في العبارة، كقولنا: قنص المقاوم جندي الاحتلال ببندقية الغول، وورودُ أداة التّنفيذ يبقى أمرًا اختياريّا كقولنا؛ قنص المقاوم جندي الاحتلال، بحيث توسم العبارة الفعليّة في هذه الحالة بـ- آلة.

ث) + إنسانيّ: مثل كتب، قرأ.

ج) + حيّ: مثل نام.

ح) + محور حي: إذا تطلّبت العبارة الفعليّة محورًا حيّا، مثل قولنا؛ أحتاج طبيبًا، أو – محور حيّ كقولنا: قرأ الولد الكتاب.

خ) + مذكّر: إذا أسندت العبارة الفعليّة إلى فاعل حقيقيّ، أو ظاهر، أو متبوع بمذكّر.

د) + مفعول: إذا كانت العبارة الفعليّة تتطلّب مفعولًا غير مباشرٍ؛ وهو أوّل المفاعيل رتبة في قولنا: أعطى محمّد عليًّا كتابا.

[1] ينظر الخوليّ، محمّد عليّ، قواعد تحويليّة للّغة العربيّة، مرجع سابق، ص. 78، 79.

[2] ينظر المرجع نفسه، ص. 79، 80.

لنأخذ مثالًا الجملة الفعليّة قطع، وضحوك

قطع: + فعليّة + فعل + عمل + متعدّ ± آلة ± إنسانيّ + حيّ – محور حي + مذكّر – مفعول.

ضحوك: + فعليّة – فعل + عمل – متعدّ – آلة + إنسانيّ + حيّ ± مذكّر – مفعول.[1]

7. القوانين التّحويليّة:

يبدأ عمل القوانين التّحويلة عند الانتهاء من القوانين المفرداتيّة، ويبلغ عددها ستة وثلاثين قانونًا، تكفل لنا تحويل تراكيب البنية العميقة إلى السّطح، أو ما سمّاه الخوليّ بالتّراكيب الظّاهريّة، وقد سردها المؤلّف مع ذكر رقم القانون، وطبيعته إن كان اختياريّا، أو إجباريّا، واسمه الذي يدلّ على وظيفته، وشرح وظيفته، ونوعه، وترتيبه، بالإضافة إلى وصف المدخل التّركيبيّ، وخرْجه بعد التّحويل، والشّروط اللّازم توفّرها لتحويله، والتّعليق على عمليّة التّحويل.

سنجمع هذه القوانين في جدول، مرفقين كلّ قانون برقمه، وطبيعته، واسمه، على التّرتيب، وإرجاء ما صاحبه من شرحٍ وتعليق إلى حين تطبيق النّظريّة رمّتِها، وهذه القوانين مبيّنة في الجدول الآتي:

جدول 01: قواعد التحويل في فرضية فيلمور بعد تعديلها من قبل الخولي.

الرّقم	اختياريّ أو إجباريّ	الوظيفة	الرّقم	اختياريّ أو إجباريّ	الوظيفة
01	[إجباريّ]	حذف جارّ الفاعل.	19	[اختياريّ]	حذف المبتدأ.
02	[إجباريّ]	حذف جارّ المفعول.	20	تمّ حذفه نتيجةَ تعديلِ القانون الخامس.	
03	[إجباريّ]	حذف الفعل النّاقص يكون.	21	[اختياريّ]	تحويل الأفعال الخاصّة.
04	[اختياريّ]	تبادل المفعولين.	22	[إجباريّ]	تحويل الاسم الموصول.
05	[إجباريّ]	تقديم الفاعل أو المحور.	23	[اختياريّ]	التّحويل التّوكيديّ.
06	[إجباريّ]	تبادل المفعول به والفاعل.	24	[اختياريّ]	حذف العنصر المشترك.

[1] ينظر المرجع نفسه، ص. 80.

07	[اختياريّ]	حذف المفعول.	25	[إجباريّ]	حذف المبدل منه.
08	[اختياريّ]	تبادل الأداة والفاعل.	26	[إجباريّ]	تحويل الحال.
09	[اختياريّ]	نسخ المكان.	27	[إجباريّ]	تحويل المفعول لأجله.
10	[إجباريّ]	تعويض المكان.	28	[إجباريّ]	تحويل الصّفة.
11	[إجباريّ]	تبادل المحوروالمكان.	29	[إجباريّ]	نسخ المبتدأ.
12	[اختياريّ]	تحويل المبني للمجهول.	30	[إجباريّ]	التّحويل الاستفهاميّ.
13	[إجباريّ]	تو افق الفعليّة، والاسميّة.	31	[اختياريّ]	تحويل الزّمان.
14	[اختياريّ]	نسخ الاسم.	32	[اختياريّ]	تحويل الفصل.
15	تمّ دمجه في القانون السّابق.		33	[إجباريّ]	تبادل المحوروالأداة.
16	[إجباريّ]	إدخال الحركات.	34	[إجباريّ]	تحويل الشّرط.
17	[إجباريّ]	التّحويل الانعكاسيّ.	35	[اختياريّ]	تقديم الأداة والمكان.
18	[إجباريّ]	تحويل المعرّف.	36	[اختياريّ]	حذف الموجود.

المصدر: إعداد الباحث.

ينظر الخوليّ محمّد عليّ، قواعد تحويليّة للّغة العربيّة، مرجع سابق، من 94 -151.

بعد عرض هذه القوانين، قام الخوليّ بتطبيق نظريّة الحالة النّحويّة على عيّنة من التّراكيب، وعلى الرّغم من تصـريحه بتطبيق القواعد السّـابقة؛ انطلاقًا من قواعد التّركيب الأسـاسـيّ، ثمّ قواعد المفردات، ثمّ قواعد التّحويل، إلّا أنّنا لم نر حضـورًا لقواعد المفردات، بل اكتفى الخوليّ بأخذ عيّنات التّراكيب التي حدّدها سـلفًا في الفصـول الأولى من كتابه؛ قواعد تحويليّة للّغة العربيّة، وأخضـعها لقواعد التّركيب الأسـاسـيّ، وقام بتحويلها إلى بنى سـطحيّة، وسـنحاول بسـط هذه الإجراءات بأخذ أمثلة منها، وأوّل ما نبدأ به التعريفُ بالرّموز التي اسـتعملها المؤلّف:

- [ ]: الحاضـــنتان تشـــيران إلى أنّ أحد العناصـــر الموجودة داخلها تعوّض بالجملة الاســـميّة، وقد تُستعمل في مواضع أخرى للدّلالة إلى انتقاء أحد العناصر، أو أكثر.
- (): يرمز القوسان إلى أنّ تعويض، أو ورود العنصر داخلها هو أمرٌ اختياريّ.
- ∴ ترمز النّقاط الثّلاث إلى حذف أحد عناصر التّركيب.
- ، تستعمل الفاصلة لفصل عنصرين مندرجين ضمن وحدة مستقلّة.
- + يُستعمل رمز الزّائد للفصل بين الوحدات، ويرمز أحيانًا إلى سمة دلاليّة تتّسم بها المفردة.
- - يُستعمل رمز النّاقص للدّلالة على سمة دلاليّة تفتقدها المفردة.
- ⟵ يرمز السّـــهم إلى أنّ ما يرد على يســـاره يعوّض ما يُثبت على يمينه في القوانين الأســـاســـيّة والمفرداتيّة.
- ⟸ يرمز القوسان المزدوجان إلى تحويلٍ من البنية العميقة إلى السّطح.

4-3-2 التّطبيق:

سنأخذ مثالين، مثال في الجملة الاسميّة، ومثال عن الجملة الفعليّة:

الجملة الاسميّة:

(16) المفاوضات على الطّاولة.

قبل البدء في معالجة هذا التّركيب، ننوّه بأنّه تركيب ســـطحيّ، أو ظاهريّ، أي النّاتج عن تطبيق قواعد الحالة النّحويّة على البنية العميقة، التي تعدّ دخْلًا للقواعد المفرداتيّة، ثمّ قواعد التّحويل، وهذا ينطبق على جميع التّراكيب المدروسة، وعليه فإنّ توليد المثال (16)، يكون كالتّالي.

جملة ⟵ مساعد + فعليّة + محور + مكان.

⟵ مساعد + فعليّة + [جار + معرّف + اسم] + [جار + معرّف + اسم].

⟵ يكون + موجود + لـ + أل + مفوضات + على + أل + الطاولة.

يكون: مساعد.

موجود: + فعليّة – فعل + عمل – متعدّ – آلة ± إنسانيّ ± حيّ ± مذكّر – مفعول.

المفاوضات: + اسم – ضمير – حي – إنسانيّ + محسوس + عام + معدود – مفرد – مثنّى + جمع + معرفة - مذكّر + غائب + معرب + منفصل ± رفع.

على: + منفصل + مكان – آلة – فاعل – مفعول

الطّاولة: + اسـم – ضـمير – حي – إنسـانيّ + محسـوس - عام + معدود + مفرد + معرفة - مذكّر + غائب + معرب + منفصل ± رفع.

يُطبّق القانون التّحويليّ (1): حذف جار الفاعل، أو المبتدأ؛ يحذف حر الجرّ قبل الفاعل إجباريًّا.[1]

⟸ يكون + موجود +. ̇. + ال + مفاوضات + على + ال + طاولة.

يُطبّق القانون التّحويليّ (3): حذف يكون؛ يحذف هذا القانون إجباريّا؛ يكون، لنحصـل على جملة اسميّة خالية من الأفعال.[2]

⟸ . ̇. + موجود +. ̇. + ال + مفاوضات + على + ال + طاولة.

يُطبّق القـانون التّحويليّ (36): حـذف؛ موجود، تحـذف كلمـة؛ موجود اختيـاريّـا مع كان، ويكون، والمحور، والمكان.[3]

⟸ . ̇. + . ̇. + . ̇. + ال + مفاوضات + على + ال + طاولة.

تطبيق القوانين المورفيميّة الصّوتيّة:

⟸ المفاوضات على الطّاولة.

الجملة الفعليّة:

(17) منح المقاومون الأمّةَ عزًّا.

جملة ⟵ مساعد + فعليّة + مفعول + فاعل.

⟵ مساعد + فعليّة + [جار + اسم] + [جار + اسم] + [جار + معرّف + اسم].

⟵ منح + لـ + عز + لـ + ال+ أمّة + من + ال + مقاومون

منح: + فعليّة + فعل + عمل + متعدّ - آلة ± إنسانيّ + حيّ + محور حي - مذكّر + مفعول

منح: + [- منفّذ، أداة، موضوع]

لـ: - منفصل - مكان – آلة – فاعل + مفعول

المقاومون: + اسـم – ضـمير + حي + إنسـانيّ + محسـوس + عام + معدود – مفرد – مثنّى + جمع + معرفة + مذكّر + غائب + معرب + منفصل ± رفع.

---

[1] ينظر الخوليّ، محمّد عليّ، قواعد تحويليّة للّغة العربيّة، مرجع سابق، ص. 94.

[2] ينظر المرجع نفسه، ص. 97.

[3] ينظر المرجع نفسه، ص. 151.

الأمّة: + اسم – ضمير + حي + إنسانيّ + محسوس +عام + معدود - مفرد + - مثنّى + جمع + معرفة - مذكّر + غائب + معرب + منفصل ± رفع.

تطبيق القانون التّحويليّ (6): تبادل المفعول به والفاعل، يجبر هذا القانون الفاعل، والمفعول بتبادل المواضع.[1]

⟸ منح + من + ال + مقاومون + لـ + عزّ + لـ + ال + أمّة.

يُطبّق القانون التّحويليّ (1): حذف جار الفاعل، أو المبتدأ.

⟸ منح +. ّ. + ال + مقاومون + لـ + عزّ + لـ + ال+ أمّة.

يطبّق القانون (2): حذف جارّ المفعول؛ يُحذف حرف الجرّ قبل المفعول به إجباريّا، سواء كان المفعول مباشرا، أو غير مباشر.[2]

⟸ منح +. ّ. + ال + مقاومون+. ّ. + عزّ +. ّ. + ال + أمّة.

يطبّق القانون (13): توافق الفعليّة، والمفعوليّة؛ قانون إجباريّ، يطابق بين العبارة الفعليّة، والفاعل الظّاهر، من حيث الشّخص (متكلّم، مخاطب، غائب)، ومن حيث التّذكير والتّأنيث.[3]

⟸ منح+. ّ. + ال + مقاومون+. ّ. + ال+ أمّة +. ّ. + عزّ.

يطبّق القانون (16): قانون الحركات؛ يمنح هذا القانون إجباريّا كلَّ عنصر من عناصر الجملة حركته الإعرابيّة النهائيّة.[4]

⟸ منح +. ّ. + ال + مقاومون+. ّ. + ال + أمّةَ +. ّ. + عزًّا.

تطبيق القوانين المورفيميّة الصّوتيّة:

⟸ منح المقاومون الأمّةَ عزًّا.

ملاحظات على محاولة الخوليّ:

يمثّل ظهور المدرسة التوليديّة بزعامة تشومسكي أهمّ حدث علميّ تصدّر زمام البحث اللّغويّ في النّصف الثّاني من القرن العشرين، وإنّ تمثّل افتراضات جديدة من منظور توليديّ بشأن بنيات العربيّة في البحث اللّسانيّ العربيّ، يمكن تقسيمه إلى محاولات توليديّة شموليّة، استفرد فيها عبد القادر الفاسي

[1] ينظر الخوليّ، محمّد عليّ، قواعد تحويليّة للّغة العربيّة، مرجع سابق، ص. 101.

[2] ينظر المرجع نفسه، ص. 96.

[3] ينظر المرجع نفسه، ص. 112.

[4] ينظر المرجع نفسه، ص. 117.

الفهريّ، ومحاولات توليديّة جزئية، ضمّت عدّة لسانيّين عرب،[1] من بينهم محمّد علي الخوليّ، الذي حاول تطبيق نظريّة الحالة النّحويّة لفيلمور على تراكيبَ عربيّة، مستندًا في اختياره لهذه النّظريّة إلى عدّة اعتبارات سبق ذكرها، ومن بين الملاحظات التي بدت لنا بعد عرض اجتهاده في تمثّلها، نذكر ما يلي:

أ) الاكتفاء بتطبيقها على عيّنة محدودة من التّراكيب.

ب) عدم التّمثيل للقواعد المفرداتيّة في الفصل السّابع المخصّص لتطبيق النّظريّة، على الرّغم من أهميّتها في إبراز الجانب الدّلاليّ الذي يميّز النّظريّة.

ت) عدم استعمال المصطلحات الأكثر تداولا في النّحو التّوليديّ، والاستعاضة عنها بمصطلحات قد تُشكل على القارئ، فعلى سبيل المثال، نجده يستعمل التّركيب الباطنيّ، والتّركيب الظّاهريّ، بدل؛ البنية العميقة، والبنية السّطحيّة.

علاوة على ذلك، فإنّ الإجراء الذي قام به الخوليّ باختصار القوانين التّحويليّة عند فيلمور بغية تحقيق مزيدٍ من البساطة، لا يدعمه واقع الدّراسة، حيث لم يحصرها في قواعد كليّة، مثل: الحذف، والإحلال، والتّوسع، وهذا أمرٌ يعقّد مجال التّطبيق، ولا يحقّق مبدأ الاقتصاد في اللّسانيّات، وإنّ احتفاء الخوليّ بهذه القواعد صَرَفه عن الاهتمام بالمعنى، بالإضافة إلى أنّ هذه الفرضيّة وُضعت لدراسة الإنجليزيّة، التي تحتوي على ظواهر نحويّة لا توجد لها مسوّغات في النّحو العربيّ، كالفعل المساعد، والضمائر المنعكسة، والمشروطيّة، واعتبار الاسم المرفوع فاعلًا بعد كان.[2]

إنّ ما أثبتناه من ملاحظات لا يجُبُّ اجتهاد محمّد عليّ الخوليّ، في تطبيق نظريّة فيلمور على التّراكيب العربيّة، لأنّ بلوغ هذا المستوى من العمل، هو دليلٌ على ممارسة لسانيّة طويلة، وفهم عميق لمثل هذه النّظريّات المعقّدة، التي نجد الكثير من الأبحاث تقدّمها لدارس اللّسانيّات من جانبها النّظريّ فقط، ولا شكّ أنّ الاطّلاع عليها تنظيرا وتطبيقًا أفيد بكثير.

---

[1] ينظر علويّ، حافظ إسماعيل، اللسانيات في الثقافة العربيّة المعاصرة، دراسة تحليليّة نقديّة في قضايا التّلقي وإشكالاته، دار الكتاب الجديد المتحدّة، بيروت، ط.1، 2009، ص. 262.

[2] ينظر السيّد، عبد الحميد، دراسات في اللّسانيّات العربيّة، بنية الجملة، التّراكيب النّحويّة والتّداوليّة، علم النّحو وعلم المعاني، مرجع سابق، ص. 83، 84.

خلاصة الفصل:

إنّ من أبرز الإسهامات التي قدّمتها الدّلالة التّوليديّة؛ توسيع دور الدّلالة على التّركيب، والمعجم لتفسير ظواهر اللّغة، حيث أُعطيت الأدوار الدّلاليّة في البنية العميقة دورًا مهمّا في اجتناب الجمل اللّاحنة دلاليّا، أمّا على مستوى المعجم فقد وُضعت بعض السّمات الدّلاليّة التي تحدّد المدخل المعجميّ للمحمولات، أو التي تساهم في تكوين المفردة ، ومع ذلك يبقى الإشكال متعلّقا بتفكيك هذه السّمات إلى وحدات دلاليّة ذريّة لا تقبل التّجزيء، أضف إلى ذلك سؤالًا آخر؛ كيف يمكن اعتبار الوحدات الذّريّة التي تؤلّف دلالة مفردة ما، هي وحدات ثابتة، فهل يكتفي المعجمُ بتحديد كلمة ثور إلى مقوّمات دلاليّة تقتصر على ملامح محدودة؛ [+حسيّ + عضويّ + حيّ + حيوان] ؟ أم عليه أن يميّزه عن السّمك بـ: [+ ثديّ + يعيش في اليابسة]، أو يميّزه عن حمار الوحش بـ: [+ ذو قرنين].[1]

وإذا عدنا إلى نظريّة الحالة النّحويّة فإنّنا نجد إشكاليّة تحديد المعايير، التي تمكّننا من انتقاء مجموعة من الأحوال، وفرزها، وتعريفها تعريفا دقيقا، بعيدا عن الاعتباطيّة،[2] فالتّميّز بين الفعل، والفاعل -من لغة إلى أخرى- وكذلك بين بعض المقولات المرتبطة بالمكان والزّمان، والمقولات المرتبطة بالتّعليل، والحركة، كلّ ذلك ليس سهلًا،[3] لأنّ إنشاء الوحدات اللّغويّة يقع إنجازه بفضل مختلف القدرات الذهنية العامّة، التي لا تخصّ نشاط الإنسان اللّغويّ فحسب، وإنّما تتعلّق بمختلف الأنشطة، التي نقوم بها في كل ميادين المعرفة، وحتى في حياتنا اليوميّة،[4] وإذا كان إنشاء الوحدات اللّغويّة، أو تلقُّفُها لا يقتصر على الدّلالة الصّرفة من اللّغة، وما تحمله من دلالات منطقيّة، فإنّ توصيف هذه الوحدات لا يحتاج إلى مدّ جسر بين التّركيب والدّلالة فقط، بل يحتاج إلى اسنادٍ من التّداوليّات، وهذا ما طرحه أحمد المتوكّل في مشروعه الذي يسعى من خلاله إلى إقامة نحو وظيفيّ للّغة العربيّة.

---

[1] فاخوريّ، عادل، اللّسانيّات التّوليديّة والتّحويليّة، مرجع سابق، ص. 80، 81.

[2] المرجع نفسه، ص. 37.

[3] ينظر جون، ليونز، نظريّة تشومسكي اللّغويّة، مرجع سابق، ص. 176.

[4] ينظر ابن غريبّة، عبد الجبار، مدخل إلى النّحو العرفانيّ (نظريّة رولاند لانقار)، مسكيليانيّ للنّشر والتّوزيع، تونس، ط.1 ،2010، ص.39.

الفصل الثّالث:

الدّرس الوظيفيّ في النّحو العربيّ

من الأصول إلى النّظريّة.

مقدمة الفصل:

إنّ أطروحة أحمد المتوكّل، تقتضي فهمًا عميقًا لأرومة الدّرس الوظيفيّ، ومسالكه العقليّة، والمنطقيّة في النّحو العربيّ، وذلك لا يُرجى فقط بالوقوف على الخطاب النّحويّ، بل بالوقوف على الممارسات المعرفيّة الأخرى، كالبلاغة والفقه، والأصول والتّفسير -حيث تُقيم العلوم مساطر عقليّة كبرى فيما بينها- ما يمكّننا في الأخير من استخراج البرنامج اللّغويّ، الذي يعدّ تنفيذًا لتلك المسالك المسطّرةُ معالمها في تلك الخطابات، عبر تراتبيّة منهجيّة.[1]

[1] ينظر علويّ، حافظ إسماعيل، وأملاخ محمّد، قضايا إبستمولوجيّة في اللّسانيّات، مرجع سابق، ص.: 37

المبحث الأول: المسالك الوظيفيّة في الخطاب النّحويّ القديم.

المطلب الأول: النسقيّة المنهجيّة في التّراث اللّغوي العربيّ.

إنّ الفترة التي تلت نزول القرآن الكريم، كانت سببًا في ظهور ممارسات خطابيّة نّحويّة، وفقهيّة وبلاغيّة، وتفسيريّة، وأصوليّة، شكّلت نسقيّةً منهجيّةً في تاريخ الثقافة العربيّة الإسلاميّة، وهي حقيقة أقرّها نفرٌ من المفكّرين، والعلماء، وأكّدها طه عبدالرّحمن.[1]

والشيء الذي يربط بين الذّوات التي تبنّت هذه الأخطبة، هو موقعها بالنّسبة لظاهرة القرآن، فمعظم هذه الممارسات كانت تسعى لبيان معاني النّص الإلهي، وتجلية غامضه، وعليه فإنّ رحى البحث كانت تدور حول هذا النّص باعتباره خطابًا من الله إلى الإنسان، يستدعي تدبّرَه ودراسته من جميع المستويات، صوتًا وتركيبًا ودلالةً وتداولًا، والاستدلال بهذه المستويات على وظائف المباني والتّراكيب.

إنّ البعد الوظيفيّ في التّراث النّحويّ العربيّ هو أمرٌ تُلمح بصماته في شتّى الخطابات، وإنْ بدرجات متباينة، وإنّ استقصاء أثره للكشف عن أرومته في الجهاز المفهوميّ، أثبت أنّ التّعامل مع اللّغة وظيفيًّا امتدّ من بداية تدوينها إلى غاية وضع قواعدها، وأقل ما يُقال في هذا السّياق عن ظاهرة كالإعراب التي تمّ إدراجها مفهوميًّا ضمن المفاهيم البنويّة، إنّها ظاهرة يستحيل أن يكون لها حظٌّ من النّظر، والوجود العلميّ إلّا إذا كان لها معنى مستوفيًّا شرطه الدّلاليّ والتّداوليّ، الذي يضيء اللّبّ، ويحقّق القصد من التّواصل بعيدًا عن التّعمية واللّبس.[2]

المطلب الثاني: البعد التّداوليّ في جمع المدوّنة العربيّة.

إنّ تعالق البنى اللّغويّة بمقاصدها التّواصليّة، هو ما يجعل من الإفهام، والبيان الهدف الأوّل لظاهرة اللّغة، وهو ما عُبّر عنه قديمًا بمفهوم الفصاحة، قال الجرجانيّ: "معنى الفصاحة في اللّغة هو

[1] ينظر همام، محمّد، جدل الفلسفة العربيّة بين محمّد عابد الجابريّ وطه عبد الرّحمن، البحث اللّغويّ نموذجًا، ط.1، المركز الثقافيّ العربيّ، الرّباط، 2013، ص. 173، 174.

[2] ينظر مقبول، إدريس، سيبويه معتزليًّا، حفريات في ميتافيزيقا النّحو العربيّ، المركز العربيّ للأبحاث ودراسات السّياسات، الدّوحة، ط.1، 2015، ص. 106.

الإبانة عن المعنى"،[1] ويقول الجاحظ: "وإنّما يحيّي تلك المعاني ذكرهم لها، وإخبارهم عنها، واستعمالهم إيّاها...وكلّما كانت الدّلالة أوضح، وأفصح، وكانت الإشارة أبين، وأنور، كان أنفع، وأنجع".[2]

يُفهم من هذين النصّين أنّ الجاحظ كان يقصد بمفهوم الفصاحة؛ الاستعمال السّليم للّغة، والتّعامل معها بشّكل براغماتيّ، يجعل من بنيتها شيئًا خاضعًا للغاية التّواصليّة، وإذا سّلمنا بأنّ مفهوم الفصاحة بهذا الشّكل، له ارتباط بعلم البلاغة، كونه علمًا يدرس المعاني، وأساليب العرب في كلامها، فهل استعمال الفصاحة في النّحو العربيّ كان بالمفهوم نفسه عند الجاحظ باعتبار توجّهه البلاغيّ؟

إنّ النّحاة العرب قد اشترطوا في تدوين اللّغة أمرين:

الأول: أن يكون المسموعُ منهم عربًا فصحاء، يقول سيبويه: "سمعنا العرب الفصحاء: يقولون.، أجروه على جواب متى"،[3] ويقول: "وقد فتح قوم فصحاء: فقالوا..."[4]، و"سمعنا فصحاء العرب يقولون...أو أنشدوا".[5]

يبدو من هذه النّصوص أنّ كلَّ العبارات التي تحتوي على مادة [ف.ص.ح]، والتي جاءت صفة لفصحاء العرب، لها سياق مرجعيّ واحد، هو السّماع اللّغويّ، الذي هو أصل من أصول النّحو، وإذا بحثنا في الكتاب عن المواقع التي يكون لها نفس السّياق، تحصّلنا على مجموعة كبيرة جدًّا تغطّي كلّ كتاب سيبويه، أتت متضمّنةً لفظة العرب، وهم المسموع منهم، أو ضميرهم الدّال عليهم، ثمّ على مجموعتين محدودتين تأتي في موقع المسموع وهما: "ممّن تُرضى عربيته"،[6] أو"الموثوق بهم"،[7] أو"بعربيّتهم"،[8] وإنّ التكافؤ في السّياقات المرجعية سببٌ في تكافؤ المواقع الدّلالية في العبارات السّابقة، الأمر الّذي يلزم منه تكافؤ في المقاصد، بمعنى أنّ المقصود من استعمال فصحاء العرب هو المقصود من قوله: تُرضى عربيتهم، والعرب الموثوق بهم، أو بعربيّتهم، إذ تقع كلّ من هذه العبارات موقع الأخرى، فكل هؤلاء جماعة معيّنة من

[1] الجرجانيّ، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، مرجع سابق، ص. 353.

[2] الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، البيان والتّبيين، تحقيق: عبد السّلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط.7، 1998، ج1، ص. 75.

[3] سيبويه، مرجع سابق، ج1، ص. 111.

[4] المرجع نفسه، ج2، ص. 276.

[5] المرجع نفسه، ص. 146.

[6] المرجع نفسه، ص. 160.

[7] المرجع نفسه، ج1، ص. 198.

[8] المرجع نفسه، ص. 405.

العرب، ومعنى ذلك أنّ الذين أُخذت عنهم المدوّنة اللّغويّة هم العرب الفصحاء الذين تكلّموا بالسّليقة، وأجادوا استعمال اللّغة دون لحن أو تغيّير،[1] ساعدهم على ذلك حسن طبعهم، وقوّة نفوسهم، ولطف حسّهم.[2]

الثّانية: أن يؤخذ المسموعُ مشافهةً في خضمّ استعمال اللّغة؛ فلمّا كان الشّرط الأوّل في تدوين اللّغة هو فصاحة المسموع منهم، وحُسْن استعمالهم للّغة، فإنّ مباشرة عمليّة السّماع، وتلقي المسموع مشافهةً، كان أمرًا ذا أهميّة كبيرة عند سيبويه، أثناء تدوين اللّغة، فقد صرّح في كتابه بسماعه عن العرب إمّا باتّصاله المباشر معهم كقوله: "وسألنا العرب فوجدناهم يوافقونه"،[3] و"وكذا وجدنا العرب تقول"،[4] أو بالأخذ عن شيوخه الذين باشروا ذلك بأنفسهم؛ فقد جاء في الكتاب: "حدثنا يونس أنّ العرب"،[5] و"وزعم أبو الخطاب أنّه سمع"،[6] ويونس بن حبيب، وأبو الخطاب هم أقدم من سمع من أبي عمرو بن العلاء، وهذا الأخير هو ومن سبقه، كعيسى بن عمر الثقفي (ت 149 هـ)، والخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ)، ويونس بن حبيب (ت 182 هـ)، وأبو الخطاب الأخفش (ت 177 ه)، وأبو عمر اليزيديّ (ت 202 هـ)، كلّ هؤلاء كان هذا دأبهم في جمع اللّغة، فقد أخذوها عن العرب وهم يتخاطبون.[7]

ولو تصفّحنا نصوص الكتاب إذا أورد سيبويه شاهدًا من الشّواهد، فإنّنا سنجده يصدّرها في أغلب الأحيان بعبارة: سمعت، وحدّثني، يقول سيبويه بالنّسبة لروايته الشعر: "سمعناه ممّن يرويه من العرب ينشده هكذا"،[8] و"كذا سمعنا العرب تنشده، والقوافي مجرورة"،[9] وفيما يخصّ روايته عن العلماء يقول:

---

[1] الحاج صالح، عبد الرّحمن، السّماع اللّغويّ العلميّ عند العرب ومفهوم الفصاحة، موفم للنّشر، الجزائر، ط.1، 2007، ص. 33، 34.

[2] ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ص. 275.

[3] سيبويه، مرجع سابق، ج2، ص. 47.

[4] المرجع نفسه، ج1، ص. 197.

[5] المرجع نفسه، ص. 77.

[6] المرجع نفسه، ص. 246.

[7] ينظر الحاج صالح، عبد الرّحمن، السماع اللّغويّ العلميّ عند العرب ومفهوم الفصاحة، مرجع سابق، ص. 340.

[8] سيبويه، مرجع سابق، ج1، ص. 272.

[9] المرجع نفسه، ص. 214.

"أنشد فيها الأصمعيّ عن أبي عمرو لبعض بني أسد"،[1] و"حدّثني أبو الخطّاب أنّه سمع العرب ينشدون"،[2] والشّيء نفسه نجده في معاني القرآن للفرّاء.[3]

ويمكن التّحقق من ذلك بالعودة إلى كتاب معاني القرآن للفرّاء، والنّقائض لأبي عبيدة، حيث نجد العرب الفصحاء هم المصدر الوحيد والأساسيّ في حمل هذا الموروث من شعر الجاهليّين والمخضرمين.[4]

نخلُص ممّا سبق، أنّ أخذ اللّغة وتدوينها في خضم تفاعل النّاطقين بها، صحبته ملاحظات المدوّنين لملابسات هذا التّخاطب، وحتّى وإن قلّت تلك الملاحظات في متون النّحو، وبدَت المدوّنة مجرّد نصوصٍ معزولةٍ عن السّياق وبعيدةٍ عن ملابسات الخطاب، لكنّ النّحاة كانوا على درايةٍ كبيرة بشروط تلك النّصوص، ومقتضيات تدوينها، حيث تجلّت تلك الملاحظات في تحليلات، وتعليلات العلماء من النّحاة، وغيرهم من البلاغيّين، والمفسّرين، والأصوليّين، وقد أشار إلى ذلك أحمد مختار عمر حين قال: "إنّ النّحو العربيّ قد نشأ فنًّا قبل أن يكون علمًا، أي أنّ هذه الطرق الخاصة بالأداء في اللّغة قد التزمت باطّراد في تراكيبها وأساليبها ومرنت عليها ألسنة العرب، وتمكّنت من طبائعهم قبل أن توضع لها القواعد النّحويّة"،[5] وهذا ما أشار إليه ابن خلدون بقوله: إنّ "النّحاة استنبطوا من مجاري كلام العرب قوانين لتلك الملكة مطّردة شبه الكليّات"،[6] وهذا ما سنراه في تحليلات النّحاة.

المطلب الثالث: البعد الوظيفيّ في التّحليل النّحويّ.

أوّلا: أركان التّخاطب.

مبدئيًّا لا يمكن اعتبار ما جاء في كتاب سيبويه مجرّد قواعد صمّاء لنحو اللّغة العربيّة الفصحى، بل الكتاب يحوي كثيرًا من التّحليل، والتّفسير، والتّدقيق في قضايا اللّغة بكلّ مستوياتها، وتجري نصوصه التّفسيريّة على وجه تعليليّ وصفيّ واحدٍ، بعيدًا عن التّأمّل الفلسفيّ، فالحالة الدّلاليّة تولّد الحالة

---

[1] المرجع نفسه، ص. 446.

[2] المرجع نفسه، ص. 17.

[3] ينظر الفرّاء، أبو زكريّا يحى بن زيّاد، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، ط.3، 1983، ج3، ص. 27.

[4] ينظر الحاج صالح، عبد الرّحمن، السماع اللّغويّ العلميّ عند العرب ومفهوم الفصاحة، مرجع سابق، ص. 255.

[5] عمر، أحمد مختار، البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضيّة التّأثير والتّأثّر، مرجع سابق، ص. 82.

[6] ابن خلدون، عبد الرحمن ابن خلدون، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشّأن الأكبر، ضبط متنه: خليل شحادة، وراجعه: سهيل زكّار، دار الفكر، بيروت، ط.1، ج1، ص. 754.

الإعرابيّة الشكليّة، ووراء العمل التّواصليّ كلمات يصرّفها المتكلّم بمقتضى حاجياته القصديّة،[1] ومفاد ذلك أنّ المنهج المتّبع وأسلوب الصّياغة في الكتاب ينفيان عنه الصّبغة التّعليميّة التي اصطبغت بها كتب المتأخّرين، لأنّه بلغ الغاية من التّدقيق، والتّحقيق، والغوص وراء التّراكيب، وتقليب الوجوه إلى حدّ الغموض.[2]

ومن بين القضايا الهامّة التي ركّز عليها سيبويه أثناء حديثه عن الحذف، والتّقدير، مراعاة حال المتكلّم، والمُخاطب، وظروف الخطاب، فقد خصّص لظواهر الخطاب عددًا كبيرًا من الملاحظات والمصطلحات، التي تبرهن على تبعيّة هذه الظواهر لقوانين الاستعمال الحقيقيّ للّغة، وأحيانًا يعبّر عنها بالاتّساع في مقابل الأصل في الكلام،[3] وفيما يلي بعض النّصوص من الكتاب التي تدلّ على ذلك:

- قال سيبويه: "وأمّا قد فجوابٌ لقوله لمّا يفعل، فتقول: قد فعل، وزعم الخليل أنّ هذا الكلام لقومٍ ينتظرون الخبر".[4]

- "وتقول: إنّ ألفًا في دراهمك بيضٌ، وإنّ في دراهمك ألفًا بيضٌ، فهذا يجرى مجرى النّكرة في كان وليس؛ لأنّ المخاطب يحتاج إلى أنّ تُعلمه ههنا كما يحتاج إلى أن تعلمه في قولك ما كان أحدٌ فيها خيرًا منك، وإن شئت جعلت فيها مستقرًّا وجعلت البيض صفةً، واعلم أنّ التّقديم والتّأخير والعناية والاهتمام هنا، مثله في باب كان".[5]

- "وتقول قضيّة ولا أبا حسنٍ، تجعله نكرةً، قلت: فكيف يكون هذا، وإنّما أراد عليًّا رضي الله عنه فقال: لأنّه لا يجوز لك أن تعمل لا في معرفةٍ، وإنّما تعملها في النّكرة، فإذا جعلت أبا حسنٍ نكرةً حسُن لك أن تُعمل لا، وعلِم المخاطَبُ أنّه قد دخل في هؤلاء المنكورين عليٌّ، وأنّه قد غيّب عنهما".[6]

---

[1] ينظر عاشور، المنصف، أوائل خليليّة في البنية الإعرابيّة أو: تصميم الحالة الإعرابيّة للعمل التواصلي، تحرير: خالد ميلاد، في الدّلالة النّظريّات والتّطبيقات، مرجع سابق، ص. 187-195.

[2] مقبول، إدريس، سيبويه معتزليًّا، حفريات في ميتافيزيقا النّحو العربيّ، مرجع سابق، ص. 85، 86.

[3] ينظر الحاج صالح، عبد الرّحمن، الخطاب والتّخاطب في نظريّة الوضع والاستعمال، المؤسّسة الوطنيّة للفنون المطبعيّة، وحدة الرغاية، الجزائر، 2012، ط.2، ص. 24.

[4] سيبويه، مرجع سابق، ج4، ص. 223.

[5] المرجع نفسه، ج2، ص. 143.

[6] المرجع نفسه، ص. 297.

- "وإنما نصبت خيرًا لك وأوسعَ لك، لأنك حين قلت: وانته، فأنت تريد أن تخرجه من أمرٍ وتُدْخِلَه في آخر، وقال الخليل: كأنّك تحمله على ذلك المعنى، كأنّك قلت: الله وادخل فيما هو خير لك، فنصبته لأنّك قد عرفت إذا قلت له: الله، أنّك تحمله على أمرٍ آخر، فلذلك انتصب، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إيّاه في الكلام، ولعلم المخاطب أنّه محمول على أمرٍ حين قال له: انته، فصار بدلًا من قولك: ائت خيرًا لك، وادخل فيما هو خيرٌ لك".[1]

- "وإنّما كان الذي يليه أوْلى لقرب جواره وأنّه لا يُنقض معنًى، وأنّ المخاطب قد عرف أنّ الأوّل قد وقع بزيدٍ"[2]، ثمّ يقول: "وممّا يقوّي ترك نحوِ هذا لعلم المخاطب".[3]

- "ولكنّه يترك الاظهار استغناءً، لأنّ المخاطب يعلم أنّ هذا الموضع إنّما يُضمر فيه هذا الفعل، لكثرة استعمالهم إيّاه".[4]

- و"هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره في (غير الأمر والنهي)، وذلك إذا رأيت رجلًا متوجّهًا وِجهة الحاجّ، قاصدًا في هيئة الحاجّ فقلت - مكّة وربِّ الكعبة، حيث زكِنت أنّه يريد: مكة، كأنّك قلت: تريد مكة والله".[5]

- "وفعلوا ذلك بالاستفهام لأنّه كالأمر في أنّه غير واجب، وأنّه يريد به من المُخاطب أمرًا لم يستقرّ عند السّائل".[6]

- "وتقول: إذا كان غدٌ فأتني، وإذا كان يوم الجمعة فالقني، فالفعل لغدٍ واليوم، كقولك: إذا جاء غدٌ فأتني. وإن شئت قلت: إذا كان غدًا فأتني، وهي لغة بني تميم، والمعنى أنّه لقي رجلًا فقال له".[7]

- "واعلم أنّه لا يجوز أن تقول: زيدٌ، وأنت تريد أن تقول: ليُضربْ زيدٌ، أو ليَضرب زيدٌ إذا كان فاعلًا، ولا زيدًا، وأنت تريد ليضرب عمرٌو زيدًا، ولا يجوز زيدٌ عمرًا، إذا كنت لا تخاطب زيدًا، إذا

---

[1] سيبويه، مرجع سابق، ج1، ص. 283، 284.

[2] المرجع نفسه، ص. 74.

[3] الصّفحة نفسها.

[4] المرجع نفسه، ج2، ص. 293، 294.

[5] المرجع نفسه، ج1، ص. 257.

[6] المرجع نفسه، ص. 99.

[7] المرجع نفسه، ص. 224.

أردت ليضـــرب زيدٌ عمرًا وأنت تخاطبني، فإنّما تريد أن أبلغه أنا عنك أنّك قد أمرته أن يضـــرب عمرًا، وزيدٌ وعمرٌو غائبان، فلا يكون أن تضـــمر فعل الغائب، وكذلك لا يجوز زيدًا، وأنت تريد أن أبلغه أنا عنك أن يضـرب زيدًا، لأنّك إذا أضـمرت فعل الغائب ظنّ السّـامع الشّـاهد أذا قلت زيدًا أنّك تأمره هو بزيدٍ".[1]

- وجاء في دلائل الإعجاز: "ونكتة أخرى، وهي أنّك لا تقول: جاءني زيدٌ لا عمرو، حتّى يكون قد بلغ المخاطَب أنّه كان مجيء إليك من جاءٍ، إلّا أنّه ظنّ أنّه كان من عمرو، فأعلمته أنّه لم يكن من عمرو، لكن من زيد".[2]

يتّضـح من هذه النّصـوص الموجودة في الكتاب أو في غيره من الكتب، أنّ سـيبويه لم يتعامل مع تراكيب اللّغة العربيّة على أسـاس بنويٍّ مجرّد، فحضـور عبارات من مثل قوله: فجوابٌ لقوله، ويحتاج إلى أن تعلمه، وعلِم المخاطَبُ، وأنّ المخاطب قد عرف، وإذا قلت له، ولأنّ المخاطب يعلم، تدلّ على أنّ تحليل أيّ شـكل من أشـكال التّركيب، كان يأخذ في الحسـبان وضـعيّة المُخاطَب، والأرضـيّة المشـتركة بينه وبين المتكلّم، للوصـول بالدّارس إلى تفسـيرٍ مقنعٍ لكيفيّة صـياغة أيّ عبارة من العبارات، وما تقتضـيه مكوّناتها من ذكر، وحذف، ورصف، كما بيّن النّحاة دور المتكلم في إنتاج الخطاب وتأويله، بعدّه وسيطًا ينقل أوضاع اللّغة إلى أحداث كلاميّة فعليّة، أو مبدعًا للخطاب ذاته؛ بتجاوزه الإمكانات التي يمنحها نسق اللّغة، كالذي كتبه الجرجانيّ وأمثاله، أو مسـؤولًا عن تفسـير النّسـق اللّغويّ كالعلامات الإعرابيّة، التي فسّـرها ابن جنّي، والسّكاكيّ باعتبارها نتاجًا لإرادة المتكلّم.[3]

ثانيا: علاقة المتكلّم بفحوى الخطاب.

يقول الزّجاج عن لا النّافيّة للجنس: "كأنّها جواب قول القائل: هل من رجل في الدّار، فـــمن غير منفصـــلة من رجل، فإن قال قائل فما أنكرت أن يكون جواب هل رجلَ في الدّار؟ قيل معنى: هل رجل في الدّار عموم النّفي، لا يجوز أن يكون في الدّار رجل، ولا أكثر منه من الرّجال إذا قلت: لا رجل في الدّار، فكذلك: هل من رجل في الدّار، اسـتفهام عن الواحد، وأكثر منه، فإذا قلت: هل رجلٌ في الدّار، أو لا رجلٌ في

[1] سيبويه، مرجع سابق، ج1، ص. 254، 255.

[2] الجرجانيّ، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، مرجع سابق، ص. 336.

[3] ينظر البوشـيخيّ، عز الدّين، التواصـل اللّغويّ، مقاربة لسـانيّة وظيفيّة (نحو نموذج لمسـتعملي اللّغات الطّبيعيّة)، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط.1، 2012، ص. 14.

الدّار، جاز أن يكون في الدّار رجلان لأنّك إنّما أخبرت أنّه ليس فيها واحد، فيجوز أن يكون فيها أكثر، فإذا قلت: لا رجلَ في الدّار، فهو نفيٌ عام وكذلك؛ لا ريب فيه".[1]

إنّ مجرّد تغيير حركة لفظة رجل، المسبوقة بلا النّافيّة للجنس من الضّمّ إلى النّصب خرج بمعنى الجملة من النّفيّ الجزئيّ إلى النّفي العام، لأنّ مقتضى العبارة في هذه الحال يشير إلى النّفي المطلق، الذي أتى جوابًا لإقناع السّائل بنفي كلّ الاحتمالات عن وجود أيّ شخصٍ في الدّار، ولو ضمّ المجيب تلك الكلمة لتغيّر مقتضى الكلام إلى النّفي الجزئيّ، ومقتضى الكلام هو علاقة المتكلّم بفحوى كلامه، ومن هنا يزداد الباحث يقينًا بأنّ النّحاة لم يهملوا الجانب الدّلالي العام المتعلّق بالقضيّة التي تدلّ عليها العبارة لغويًّا بعيدًا عن المؤثّرات الخارجة عن نطاقها، حيث فرّقوا بين ما تدلّ عليه العبارة (النّفي العام)، وبين وظيفتها البلاغيّة (الإقناع).

وفي نصٍّ آخر يفرّق الفرّاء فيه بين موقفين يعتريان المتكلّم إذا طُرح عليه نفس السّؤال، موقفٌ يقرّ فيه على مقتضى السّؤال، فيستعمل نعم، وموقفٌ يجحد فيه مقتضى السّؤال، فيستعمل الأداة بلى، جاء في معاني القرآن: "ووُضعت بلى لكلّ إقرار في أوّله جحد، ووُضعت نعم للاستفهام الذي لا جحد فيه...ألا ترى أنّك لو قلت لقائل قال لك: أما لك مالٌ؟ فلو قلت: نعم كنت مقرًّا بالكلمة بطرح الاستفهام وحده، كأنّك قلت: نعم مالي مالٌ، فأرادوا أن يرجعوا عن الجحد ويُقرّوا بما بعده فاختاروا بلى لأنّ أصلها كان رجوعًا محضًا عن الجحد".[2]

نلاحظ أنّ تفريق الفرّاء بين الأداتين جاء استنادًا إلى النّاتج الدّلاليّ المُستفاد من استعمال كلّ أداة على حدة، والذي يختلف باختلاف موقف المتكلّم اتّجاه فحوى خطابه، فإذا أقرّ مضمون الاستفهام استعمل نعم، وإذا جحده استعمل بلى.

ونستفيد من المثالين السّابقين أنّ النّحاة قد أشاروا إلى علاقة المتكلّم بفحوى عبارته، وما تدلّ عليه هذه العبارة من معانيَ كالتّوكيد، والجحد، والإقرار، والنّفيّ العام، والنّفي الجزئيّ، وفرّقوا بين تلك المعاني المستنبطة من داخل العبارة وبين ما تؤدّيه من وظائف بلاغيّة، كالإخبار، والإقناع، وهذا التّسلسل في الوصف يرجع إلى منهجهم في وصف العلاقات، التي تربط بين عناصر الخطاب، حيث يخضع إلى إجراءين،

[1] الزّجاج، أبو إسحاق بن إبراهيم السّريّ، معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق: عبد الجليل عبده شلبيّ، بيروت، عالم الكتب، ط.1، 1988، ج1، ص. 69.

[2] الفرّاء، أبو زكريّا يحى بن زيّاد، مرجع سابق، ج1، ص. 23-52.

الأوّل لغويّ: يتمّ بموجبه صوغ الكلمات بطريقة مخصوصة في كتل صوتيّة خاصة، والثّاني عقليّ: يتمّ استنادًا إلى الشقّ اللّغويّ بحيث ترتبط كلّ هيئة تركيبيّة بدلالة وضعيّة معيّنة.[1]

وعلى هذا الأساس فإنّ أيّ بنيةٍ لغويّة ستحمل معنى ما، أو قضيّة معيّنة، بحيث إنّ أيّ تغيّير يمسّ عناصر البنية يفضي إلى تغيّر في محمولها، ثمّ توظّف حمولتها الدّلاليّة في إنجاز فعلٍ خطابيٍّ.

ثالثا: انعكاس المعاني النّفسيّة على تصميم العبارات اللّغويّة.

من المسلّم به أنّ فكرة العمل شكّلت فكرةً مركزيّةً في علم النّحو، ولم يقتصر عليها النّحاة بالرّجوع إليها في أغلب تحليلاتهم، وتفسيراتهم، بل ربطوا بينها وبين فكر المتكلّم نفسه إذا أراد أن يبلّغ رسالة ما، يقول الجرجانيّ: "وممّا ينبغي أن يعلمه الإنسان ويجعله على ذُكرٍ، أنّه لا يُتصوّر أن يتعلّق الفكر بمعاني الكلم أفرادًا ومجرّدةً من معاني النّحو، فلا يقوم في وهمٍ ولا يصحّ في عقلٍ، أن يتفكّر متفكّرٌ في معنى فِعلٍ من غير أن يريد إعماله في اسمٍ، من غير أن يريد إعمال فعل فيه.... واعلم أنّي لست أقول إنّ الفكر لا يتعلّق بمعاني الكلم المفردة أصلًا، ولكنّي أقول إنّه لا يتعلّق بها مجرّدةً من معاني النّحو، ومنطوقًا بها على وجهٍ لا يتأتّى معه تقدير معاني النّحو وتوخّيها فيه".[2]

إنّ ما يحدث بين القوّة العامليّة والقوّة الدّلاليّة مرتبط بوجود تكراريّة لا نهائيّة، أمّا الحالة الإعرابيّة فهي بعدٌ موضعيّ يُؤشّر للسّمات الشكليّة التي تختزل التّجربة الإبلاغيّة لتحقيق أغراض المتكلّم،[3] وبالتّالي فإنّ المقصود من معانيّ النّحو في هذا النّص، هو تلك العلاقات القائمة بين عناصر التّركيب، والتي بموجبها يتمّ تصميم العبارات بناء على دلالاتها المعجميّة، ووظائفها النّحويّة، والغرض المرجوّ تبليغه.

إذًا هناك استراتيجيّة تحكم فعل التّواصل، بحيث لا ينبثق القصد التّواصليّ لدى المتكلّم من المكوّن النّحويّ نفسه، وإنّما من المكوّن التّصوريّ، الذي يخطّط المتكلّم لاستعماله تحقيقًا لهذا القصد،[4] فأنت إذا فكّرت في الفعلين والاسمين، تريد أن تخبر بأحدهما عن الشيء أيّهما أولى أن تخبر به عنه، وأشْبَه بغرضك، مثل أن تنظر أيّهما أمدح، وأذمّ، أو فكرت في الشيئين تريد أن تشبّه الشيء بأحدهما أيّهما أشبه

[1] ينظر عبد اللّطيف، محمّد حماسة، النّحو والدّلالة، مرجع سابق، ص. 40.

[2] الجرجانيّ، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، مرجع سابق، ص. 410.

[3] ينظر عاشور، المنصف، أوائل خليليّة في البنية الإعرابيّة أو: تصميم الحالة الإعرابيّة للعمل التّواصليّ، تحرير: خالد ميلاد، في الدّلالة النّظريّات والتّطبيقات، مرجع سابق، ص. 187-195.

[4] ينظر وايم، جنسن، مرجع سابق، ص. 203-226.

به كنت فكّرت في معاني أنفس الكلم، إلّا أنّ فكرك ذلك لم يكن إلّا من بعد أن توخّيت فيها معنًى من معاني النّحو، وهو أن أردت جعل الاسم الذي فكّرت فيه خبرًا عن شيء أردت جعل الاسم الذي فكّرت فيه خبرًا عن شي أردت فيه مدحًا، أو ذمًّا، أو تشبيهًا، أو غير ذلك من الأغراض، ولم تجئ إلى فعلٍ، أو اسمٍ ففكّرت فيه فرْدًا، ومن غير أن كان لك قصدٌ أن تجعله خبرًا أو غير خبرٍ، فاعرف ذلك".[1]

هذه الاستراتيجيّة في التّخاطب انعكست بوضوح عند النّحاة في دراسة كثيرٍ من أبواب النّحو، وفي تحليلهم عديدًا من الظواهر اللّغويّة، وهم وإن لم يصرّحوا بأنّ الجملة هي في الأصل خطاب بين اثنين، لكنّهم استدعوا عناصر الخطاب، وبيّنوا أركان التّواصل التي تحقّها، بذكرها في ثنايا الممارسة اللّسانيّة، لأنّهم رأوا وجوه العرب فيما تتعاطاه من كلامها، وتقصد له من أغراضها، فاستفادوا من تلك المشاهدات وذلك الحضور ما لا تؤدّيه الحكايات ولا تضبطه الروايات، التي تضطرّهم إلى معرفة قصود العرب وغوامض ما في أنفسها،[2] و هذا التوجّه من الدّراسة يكاد يتفرّد به النّحاة القدامى وحدهم على عكس المتأخرين، وذلك لأنّ القدامى حُظوا بمشاهدة فصحاء العرب وهم يتخاطبون بالفعل، وهذه المشاهدة الفعليّة لأحوال مخاطباتهم لَم يحظَ بها كلّ من جاء من النّحاة بعد زوال الفصاحة السّليقيّة.[3]

وفيما يلي سننقل نصًّا مهمًّا يحلّل فيه ابن جنّي بيتًا شعريًّا، مبرزًا أنّ البناء اللّغويّ تتحكم فيه أوضاع تخاطبيّة، وحالات نفسيّة، جاء في الخصائص: "والذي يدلّ على أنهم قد أحسّوا ما أحسسنا، وأرادوا وقصدوا ما نسبنا إليهم إرادته وقصده شيئان: أحدهما حاضر معنا، والآخر غائب عنا، إلا أنّه مع أدنى تأمّل في حكم الحاضر معنا، فالغائب ما كانت الجماعة من علمائنا تشاهده من أحوال العرب ووجوهها، وتُضطرّ إلى معرفته من أغراضها، وقصودها، من استخفافها شيئًا، أو استثقاله، وتقبّله أو إنكاره، والأنس به، أو الاستيحاش منه، والرّضا به، أو التّعجب من قائله، وغير ذلك من الأحوال الشاهدة بالقصود، بل الحالفة على ما في النّفوس؛

ألا ترى إلى قوله:

[1] الجرجانيّ، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، مرجع سابق، ص. 411.

[2] ابن جني، الخصائص.، مرجع سابق، ج1، ص. 248.

[3] ينظر الحاج صالح، عبد الرّحمن، الخطاب والتّخاطب في نظريّة الوضع والاستعمال، المؤسّسة الوطنيّة للفنون المطبعيّة، وحدة الرغاية، الجزائر، 2012، ط.20، ص. 62.

تَقولُ وَصَكّت وَجْهَهَا بِيَمِينِهَا أَبَعْلِي هَذَا بِالرَّحَى المُتَقَاعِسُ![1]

فلو قال حاكيًا عنها: أبعلي هذا بالرحى المتقاعس -من غير أن يذكر صكّ الوجه- لأعلمنا بذلك أنّها كانت متعجبة منكرة، لكنّه لمّا حكى الحال، فقال: وصكّت وجهها عُلم بذلك قوة إنكارها، وتعاظم الصورة لها، هذا مع أنّك سامعٌ لحكاية الحال غير مشاهد لها، ولو شاهدتها لكنت بها أعرف، ولِعِظم الحال في نفس تلك المرأة أبين، وقد قيل: ليس المخبر كالمعاين، ولو لم ينقل إلينا هذا الشاعر حال هذه المرأة بقوله: وصكت وجهها لم نعرف به حقيقة تعاظم الأمر لها، وليست كلّ حكاية تروى لنا، ولا كلّ خبر ينقل إلينا يشفع به شرح الأحوال التابعة له المقترنة - كانت – به، نعم ولو نقلت إلينا لم نفد بسماعها ما كنّا نفيده لو حضرناها.[2]

إنّ الكفاية التّفسيريّة عند النّحاة القدامى -علاوةً على وصفها العلاقات الخطيّة المرتّبة داخل الخطاب بناءً على عوامل لغويّة بحتة- استطاعت أن توضّح مدى تحكّم العوامل خارج لغويّة المتعلّقة بالكلام واقتضاءاته التّواصليّة في البناء الدّاخليّ للّغة، والتي تنقل اللّغة من أوضاعها الأوليّة إلى أوضاع ثانويّة، تعطي الأولوية للأخيرة على الأولى في تنظيم الخطاب وسبكه.

قال سيبويه: "هذا باب أم إذا كان الكلام بها بمنزلة أيّهما وأيّهم وذلك قولك: أزيدٌ عندك أم عمرٌو، وأزيدًا لقيت أم بشرًا؟ فأنت الآن مدّعٍ أنّ عنده أحدهما، لأنّك إذا قلت: أيّهما عندك، وأيّهما لقيت، فأنت مدّعٍ أنّ المسؤول قد لقي أحدهما، أو أنّ عنده أحدهما، إلّا أنّ علمك قد استوى فيهما، لا تدري أيّهما هو...واعلم أنّك إذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن، لأنّك لا تسأله من اللُّقى، وإنّما تسأله عن أحد الاسمين لا تدري أيّهما هو، فبدأت بالاسم، لأنّك تقصد أن يبيّن لك أيّ الاسمين في هذا الحال، وجعلت الاسم الآخر عديلًا للأوّل، فصار الذي لا تسأل عنه بينهما...وتقول أضربت زيدًا أم قتلته، فالبدء ههنا بالفعل أحسن، لأنّك إنّما تسأل عن أحدهما لا تدري أيّهما كان، ولا تسأل عن موضع أحدهما ".[3]

يُلحظ في هذا التّحليل أنّ سيبويه يربط بين الوظيفة التّواصليّة للعبارة وبين ترتيب عناصرها، حيث يخضع هذا التّرتيب لطبيعة المعلومات المشتركة بين المتخاطبين، ولغرض المتكلّم، ويفترض سيبويه أنّ

[1] البيت من الطّويل للهذلول بن كعب العنبريّ، رواه أبو تمّام في ديوان الحماسة هكذا: دقّت صدرها في مكان صكت وجهها، ينظر الطّائيّ، أبو تمّام حبيب بن أوس، ديوان الحماسة، تحقيق: عبد المنعم أحمد صالح، دار الرّشيد للنّشر، بغداد، ط.1، 1980، ص. 198.

[2] ابن جني، الخصائص.، مرجع سابق، ج1، ص. 245، 246.

[3] سيبويه، مرجع سابق، ج3، ص. 169-171.

الدّاعيَ لتقديم عنصرٍ على آخر كما هو الحال في هذا السّؤال، إنّما يأتي لغموض يكتنف الجزء المقدّم، بخلاف العناصر الأخرى، التي اشترك فيها علمُ المتخاطبين، فكأنّ العرب في كلامهم "إنّما يقدّمون الذي بيانه أهمّ لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعًا يهمّانهم ويعنيانهم"،[1] وقد يكون تقديم عنصرٍ على آخر في الحديث بغرض التّنبيه، "فقد ذكره صاحب الكتاب في المفعول إذا قدّم فرُفع بالابتداء، وبُني الفعل النّاصب كان له عليه، وعدّيَ إلى ضميره فشُغل به، كقولنا في ضربت عبدَ الله: عبدُ الله ضربته، فقال: وإنّما قلت: عبدُ الله فنبّهته له، ثمّ بنيت عليه الفعل، ورفعته بالابتداء".[2]

إنّ ترتيب الألفاظ في الكلام يتْبع ترتيب المعاني في النّفس كما عبّر عن ذلك الجرجانيّ "والنّظم والتّرتيب في الكلام كما بيّنا، عملٌ يعمله مؤلّف الكلام في معاني الكلم لا في ألفاظها"،[3] والواقع النّفسيّ يعضد كلامه، فالإنسان قبل أن يتكلّم يتحتّم عليه أن يحدّد هدفه البلاغيّ بالنّسبة للمخاطب، ثمّ يرتّب على أساس ذلك عناصر خطابه مراعيًا في ذات اللّحظة موقفه من مضمون كلامه، فتحريك المعنى في النّفس حاصلٌ قبل تحريك اللّفظ، لذا قال الجرجانيّ: "فلمّا رأينا المعانيَ قد جاز فيها التّغيّر من غير أن تتغيّر الألفاظ، وتزول عن أماكنها، علمنا أنّ الألفاظ هي التّابعة، والمعاني هي المتبوعة"،[4] "ولكن تعرض بسبب المعاني، والأغراض التي يوضع لها الكلام، ثمّ بحسب موقع بعضها من بعضٍ، واستعمال بعضها مع بعضٍ".[5]

المطلب الرابع: البعد الوظيفيّ في الرّوائز النّحويّة.

الرّوز لغةً: هو "التّجربة، رازه يروزه روزًا، جرّب ما عنده وخبره...والرّوز: الامتحان والتّقدير"،[6] أمّا اصطلاحًا فهو: اختبار مقنن في استعماله؛ يقوم بتقديم مؤشّرات عن المفحوص، حسب نوع الاختبار، وما إذا كان يقيس الجوانب الوجدانيّة، أو العقلية، أو المعرفيّة، أو الحسيّة – الحركية".[7]

---

[1] سيبويه، مرجع سابق، ج1، ص. 34.

[2] الجرجانيّ، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، مرجع سابق، ص. 131.

[3] المرجع نفسه، ص. 359.

[4] المرجع نفسه، ص. 373.

[5] المرجع نفسه، ص. 87.

[6] ينظر ابن منظور، جمال الدّين أبو الفضل محمّد مكرم، مرجع سابق، مج3، ص. 1774، (مادة روز)

[7] أوزي أحمد، المعجم الموسوعيّ لعلوم التّربية، مطبعة النّجاح الجديدة، الرّباط، ط.1، 2006، ص. 155 .

على حسب اطّلاعنا المحدود فإنّنا لم نصادف وجودًا لهذا المصطلح في حقل الدّراسات النّحويّة القديمة، وإن كان المفهوم موجودًا من حيث الممارسة، كالذي نقرأه في المتن النّحويّ من أحكام التّصويب والتّخطيء وبيان سببها، أمّا في الدّراسات اللّسانية الحديثة، فقد ارتبط ورود هذا المصطلح بنفس المفهوم السّابق عند القدامى[1]، كما ارتبط بعمليّات فحص واختبار كفاءة النّماذج النّحويّة المقترحة حسب كلّ تيّار، لذا سنقتصر على تعريفه استنادًا إلى الشّرح اللّغويّ، والاصطلاحيّ السّابقين، واستنادًا إلى ما رشح عندنا من معرفةٍ بأسلوب بناء المفاهيم النّحوية قديمًا، وحديثًا.

وتأسيسًا على ما تقدّم فإنّنا نقصد بالرّائز في النّحو: الوسيلة التي يثبت بها النّحويّ صحّة، أو بطلان عبارة ما في لغة معيّنةٍ، بالاحتكام إلى المستوى الفصيح لتلك اللّغة صّرفيًّا، وتركيبيًّا، ودلاليًّا، وتداوليًّا.

أولا: الرّائز البنويّ:

نقصد بالبنويّ الجانب التّركيبيّ من نظام اللّغة، الذي يخضع إلى ضابط الإعراب، واستنادًا إلى هذا الضّابط فإنّ تغيّير حركات الإعراب في اللّغة العربيّة يفضي في كثيرٍ من الأحيان إلى تغيّر في المعنى، ومثال ذلك ما نجده من انحرافٍ كبيرٍ في المعنى إذا كسرنا اللّام في لفظة رسوله الثانية من قوله تعالى: ﴿وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ (سورة التّوبة، الآية: 03)، وهذا يدلّ على أنّ الإعراب هنا وظيفيٌّ، ومعنى وظيفيّ أنّ المفردة الحاملة لهذا الإعراب لها وظيفة من الوظائف (إمّا تركيبية، أو دلالية، أو تداولية)، لكنّ هذا الوصف لا ينطبق على كلّ المعربات، فجرّ الاسم (الشّباب) في قولنا: آلمني هَجْر الشبابِ البلدَ، حدث نتيجةَ دخول عاملٍ من عوامل الجرّ، ولم يأت لبيان وظيفة من الوظائف التي ذكرنا، ولو رفعنا اسم؛ الشباب (لأنّ حالته الإعرابية في الأصل هي الرّفع لأنّه فاعل) أو نصبناه لم يتغيّر شيءٌ من المعنى، وإن عدّ لحنًا، لكنّه لحنٌ على مستوى الشّكل فقط.

ولاجتناب اللّحن تجشم النّحاة القدامى عناءً كبيرًا ليضعوا قواعدَ تضبط الإعراب، وتبيّن موضع الخطأ، برَوْزِ كلّ مفردةٍ، أو تركيبٍ، عن طريق القياس، والاحتكام إلى معايّير اللّغة الفصحى، وهذا الأمر ظاهرٌ، وجليٌّ من خلال تصنيف أبواب النّحو على أساس الإعراب، ولكنّ الذي نرومه في هذا المبحث، هو البحث عن الرّوائز الدّلاليّة، والتّداوليّة التي أجراها النّحاة على العبارات لبيان لحنها.

[1] ينظر الفهريّ، عبد القادر الفاسيّ، اللّسانيات واللّغة العربيّة، نماذج تركيبيّة ودلاليّة، مرجع سابق، ص. 153.

ثانيا: الرّائز الدّلاليّ.

يعدّ سيبويه قول القائل: أتيتك غدًا، وسآتيك أمس، من الكلام المحال الذي ينقض أوّله آخره ،[1] من حيث إنّه يستحيل تحقّقه في عالم المتخاطبين، إلّا أنّ التناقض هنا لا ينفي موافقةَ هذه التّراكيب البسيطة لتراكيب العربيّة الفصحى، من حيث اشتقاق المفردات، وكيفية نظمها، وتعلّق المعمولات بعواملها، فهي من حيث البنية لا غبار عليها، وإنّما يتعلّق اللّحن بخرقٍ دلاليٍّ يتجسّد في عدم ملاءمة الفعل للظّرف المتعلّق به، بمعنى أنّ هناك خرقًا للقيود الدّلاليّة، التي يفرضها المخصّص الزّمنيّ للفعل على اللّاحق الزّمنيّ (الظّرف)، فمن المفترض أن يأتيَ الظّرف دالًّا على الزّمن الماضي، لما يقتضيه زمن الفعل (أتى).

وفي موضعٍ آخر يفرّق سيبويه بين الجملتين التّاليتين:

(18) أ- هذا زيدٌ منطلقًا

ب- هو زيدٌ معروفًا

حيث يذهب إلى أنّ البنية التّركيبيّة لكلا الجملتين واحدةٌ، هي:

مبتدأ+ خبر+ حال

إلّا أنّه يفرّق بينهما من حيث الدّلالة المعجميّة للحالين، بحيث لا يمكن أن نجعل منطلقًا مكانَ معروفًا، لأنّ ذلك يؤدّي إلى لحن دلاليّ، وإلى التباسٍ في الخطاب، ففي قولك هو زيدٌ معروفًا، أنت تؤكّد وتوضّح، ولا يمكن لك ذلك إذا قلت: هو زيدٌ منطلقًا، "لأنّه لو صحّ له انطلاقه لم يكن فيه دلالة على صدقه فيما قاله"،[2] ويعزو السّيرافيّ السبب في هذا اللّحن إلى دلالة الانطلاق التي لا تدلّ على صفة تتعلّق بذات الانسان بحيث يَفخرُ بها، أو يُذمُّ لأجلها، وبالتّالي فهي لا تؤكّد الإخبار، بخلاف هو زيدٌ معروفًا، "فقد خبّرت بخبرٍ يجوز أن يكون حقًّا، ويجوز أن يكون باطلًا، وظاهر الإخبار يوجب أنّ المخبر يحقّق ما خبّر به، فإذا قال: هو زيدٌ معروفًا، فكأنّه قال: لا شكّ فيه".[3]

---

[1] سيبويه، مرجع سابق، ج1، ص. 26.

[2] السّيرافيّ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدليّ، عليّ سيّد عليّ، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط.1، 2008، ج2، ص. 408.

[3] المرجع نفسه، ص. 407، 408.

وبالاستناد إلى نظريّة النّحو الوظيفيّ، فإنّ وظيفة الحال هي وظيفة دلاليّة تُسند في (09 ب) إلى الحدّ؛ معروفًا الدّال على الكيفيّة، باعتباره حدًّا مقيّدًا، حيث يدلّ معجميًّا على صفةٍ ذاتيّةٍ تلازم المحور المُسند في هذا التّركيب إلى؛ زيدٌ، هذه السّمات الدّلاليّة هي التي حدّدت خصائص القضيّة، وبموجبها تمّ التّأشير إلى الوجه المعرفيّ الذّاتيّ المرتبط هنا برأي المتكلّم الشّخصيّ من فحوى القضيّة، إذ يقوم بتوكيد موقفِه هذا في الجملة الخبريّة (09 ب)، لأنّ "معنى قوله معروفًا: لا شكّ فيه؛ وليس ذا في منطلق"،[1] وتقدير عبارة لا شكّ فيه هو تقدير للاحقٍ من لواحق القضيّة الذي يؤشّر لنفسِ معنى التّوكيد، ولو أنّ المتكلّم رام التّوكيد بإسناده الحالَ إلى الحدّ؛ منطلقًا، لعُدّ لاحنًا لحنًا دلاليًّا، لأنّه خرق قيدًا من قيود الانتقاء، من حيث إنّ السّمات الدّلاليّة التي يحملها الحدّ؛ منطلقًا، لا تشبه سمات الحدّ؛ معروفًا، لأنّ الانطلاق معجميًّا هو صفة لحالة عابرة لا تلازم الشّخص، ولا ينتمي إلى نفس الحقل الدّلاليّ الذي تنتمي إليه كلمة المعرفة.

وبناء على ذلك، أمكن القول؛ إنّ للمكوّن الدّلاليّ حضور هامّ، في النّحو العربيّ، يتمثّل في روز البنيات النّحويّة، التي يَنتُج عنها اضطرابٌ في التّواصل، ببيان لحنها، وتميّز الخلل فيما إذا كان دلاليًّا، أو بنيويًّا، لأنّ الوقوع في كلا اللّحنين سينعكس حتمًا على سلامة الخطاب.

ثالثا: الرّائز التّداوليّ.

بالعودة إلى مفهوم الوجه، سيجد الدّارس أنّ هذا المفهوم يؤاسر القوّة الإنجازية من حيث كونهما يرتبطان بالقالب التّداوليّ، إلّا أنّ القوّة الإنجازية رهينةُ العلاقة القائمة بين المتكلّم والمخاطب، فهي تشير إلى الفعل اللّغويّ الذي ينجزه المتكلّم لحظة تلفّظه، حيث يخبر، أو يستفهم، أو يأمر، أو ينهى... أمّا الوجه فهو يرتبط كما تقدّم بعلاقة المتكلّم بفحوى القضيّة، حيث يحيل إلى موقف المتكلّم حيال واقعةٍ أو ذاتٍ أو قضيّةٍ، إذ يؤكّده، أو يشكّك فيه، أو يتمنّى وقوعه، أو يستغربه،[2] ولمّا كان للمتكلّم دخلٌ في وجه القضيّة، كان لزامًا أن يكون له تأثيرٌ في شفافيّة الخطاب، باعتباره ركنًا من أركان الخطاب، وهو ما ينقل اللّحن من مجرّد لحنٍ دلاليٍّ إلى لحنٍ تداوليٍّ.

وفي السّياق نفسه يذهب سيبويه أنّه يستحيل قول المتكلّم لأحدِ معارفه: أنا عبد الله منطلقًا، وهو زيدٌ منطلقًا، لأنّه من المحال أن يكون غرضك الإخبار عن الانطلاق، وتصرّح بالاسم وتضمر في الآن نفسه

[1] سيبويه، مرجع سابق، ج2، ص. 79.

[2] الزّهريّ، نعيمة، التعجّب في اللّغة العربيّة من الفكر اللّغويّ القديم إلى النّحو الوظيفيّ، مرجع سابق، ص. 175.

لاستغناء المخاطَب عن التّسمية،[1] إلّا إذا دعت ضرورة المقام إلى ذلك بأن كان المتكلّم وراء حائطٍ، أو في مكان يسمعه المُخاطَب ولا يراه، فعند ذلك يسوغ للمتكلّم أن يسمّي، ويضمر، بأن يقول: أنا عبد الله منطلقًا.

يربط سيبويه في هذا التّحليل بين الملكة الإدراكيّة لدى المتكلّمين، وما تتيحه من قدرة على اشتقاق العبارات التي تضمن لهم التّواصل السّليم في مخاطباتهم، بحيث إنّ المكوّن المعرفيّ، والمكوّن الاجتماعيّ يتضافران في تزويد المكوّن النّحويّ بالمعلومات المناسبة، ومن ثمّ يصبح اشتقاق ما يلزم اشتقاقه من العناصر، وترتيبها متعلّقًا بالمكوّن التّداوليّ، وأيّ خللٍ في التّفاعل بين المكوّنات السّابقة يؤدّي إلى لحنٍ تداوليّ، وهذا يبرز مدى اعتماد النّحاة على الرّائز التّداوليّ في تصويب العبارات اللّغويّة، بالنّظر في صدق تطابقها مع العالم الخارجي، ومدى استجابتها لظروف الخطاب، وأغراض المتخاطبين.

إنّ الحكم على استقامة الكلام، هو اختبارٌ لمدى احترامه شروطَه البنويّة، والدّلاليّة، والتّداوليّة، وإنّ إجراء هذه الاختبارات على بُنى اللّغة مشروطٌ عند النّحاة بإخضاعها له، وهي تؤدّي وظائف التّواصل، وهذا الملمح الوظيفيّ تبدّت ملامحه بوضوح في غمرة التّحليل، والتّصنيف عند جماعة النّحويّين واللّغويّين.

وعلاوة على ما استدللنا به ممّا ورد في تحليلات النّحاة وتصنيفاتهم أعلاه، نذكر نصًّا للصّفّار يشرح فيه الكلام المستقيم الحسن بقوله؛ "هو ما لا تدافع في أجزائه، ولفظه على التّرتيب العربيّ"،[2] حيث نجده يفرّق بين مستويات الكلام من حيث البناء، والدّلالة، وهو دليل على أنّ اجتماع هذين الشّرطين لازمٌ في إقامة تواصل سليم، ودليل على البعد الوظيفيّ الحاضر في الدّرس النّحويّ القديم.

المطلب الخامس: ضرورة إغناء الدّلالة بالتّداول.

حسب تعبير فريغه فإنّ الدّلالة كيانٌ غير مُشبَعٍ قد يطلب التّشبّع إذا كان الكلام في حاجة ماسة إلى ملابسات الأحداث،[3] ولكي يُزهر معنى الكلام بشكلٍ تامٍّ لابدّ من إثراء اقتضاءاته بملابسات الحياة، وإغناء دلالاته بالتّداوليات.

---

[1] سيبويه، مرجع سابق، ج2، ص. 81.

[2] سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، تصنيف منهجيّ وشرح وتحقيق علميّ، البّكاء محمّد كاظم (حاشية الكتاب)، مرجع سابق، مج1، ص. 72.

[3] ينظر أوزوالد، ديكرو، قوانين الخطاب، ترجمة: محمّد الشيباني وسعد الدّين دغفوس، تحرير: عزّ الدّين مجدوب، في إطلالات على النّظريّات اللّسانيّة والدّلاليّة في النّصف الثّاني من القرن العشرين، مرجع سابق، ج2، ص.561-583.

هناك حجّة تنبثق من فلسفة اللّغة عند فتجنشتاين (1953)، وهي إنكار وجود معنًى ثابتٍ مرتبطٍ بالتّعابير اللّغويّة؛ وما يمكن فعله حقًّا هو جَردُ الاستعمالات السّياقيّة للتّعابير، حيث يتوقّف فهمنا للإرساليّة المتضمّنة في العبارة على فهم السّياق، ومن جهة أخرى فإنّ العبارة تنقل شيئًا يمكن أن يتفاعل معه السّياق، إذًا هناك تفاعل بين المتكلّم، والسّامع يجعل من المعنى شيئًا ليس مرتبطًا بأيٍّ منهما لوحده، لكنّه شيءٌ متفاوضٌ بشأنه في إطار التّفاعل بينهما،[1] يقول وايم جنسن: "البشر هم الوارثون للوعي المتطوّر تاريخيًّا بالعناصر اللّغويّة وتطبيقاتها".[2]

هذا الوعيّ هو مربط الفرس، الذي أخفقت في رصده البنويّة، ومن بعدها التّوليديّة حتّى ظهرت الأنحاء المؤسّسة تداوليًّا، لأنّ المبدأ الذي يحكم التداوليات -من حيث التّجرّد، والاستقلال عن النّسق الرّمزيّ- مثله كمثل أصول المبدأ الدّلاليّ، لأنّ كليهما معانٍ بحته، إلّا أنّ المعاني التي تؤسّس أصول المبدأ التّداوليّ تنتمي إلى عالم المتخاطبين، وللّغات في العبارة عنها مذاهب، بخلاف المعاني التي تؤسّس أصول المبدأ الدّلاليّ، فهي المادة الخام التي يستمدّها المعجم من العالم الخارجيّ، ولكلّ لغة معجمها الخاص، ويمكن تحديد الأصل التّداوليّ بالقول: إنّه العلاقة (ع) بين متخاطبين، يثيرها المُخاطب (خ) ويستجيب لها المتكلّم (ك)، كما يُعبّر عن ذلك بالصّيغة الموالية: ك 2 ع خ 2.[3]

وإنّ العبارات اللّغويّة ليست إلّا أداةً مسخّرةً لإقامة المعاني الدّلاليّة، والتّداوليّة، مثلَما أنّ اللّغة مسخّرة لفعل التّواصل، وبالتّالي فإنّ "معرفة ما إذا كان لدينا نفس المفاهيم في عقولنا عندما نتحدّث بعضنا لبعض، هو سؤال لا يُجاب عليه إلّا بدراسة استعمالنا للكلمات في الجمل"،[4] أي بالنّظر إلى خصائصها البنيويّة من ترتيب، وإعراب، وخصائصها الصّرفيّة والمعجميّة، وإنّ اللّغات هي في الأساس أدواتُ تواصلٍ، ويتعيّن لذلك مراقبتها، ووصفها من حيث اشتغالها، ببيان كيفيّة تحليل كلّ لغة طبيعيّة للتّجربة البشرية، وهذا يقتضي ألّا يُعار اهتمامٌ إلّا للعناصر التي دعا إلى وجودها السّياقُ، الذي وردت

---

[1] ينظر ر. جاكندوف، ن. تشومسكي، ر. فندلر، دلالة اللّغة وتصميمها، ترجمة: محمّد غاليم ومحمّد الرّحاليّ وعبد المجيد جحفة، دار توبقال للنّشر، الرّباط، ط.1، 2007، ص. 23.

[2] وايم، جنسن، مرجع سابق، ص. 203-226.

[3] ينظر الأوراغي محمّد، الوسائط اللّغويّة، اللّسانيّات النّسبيّة والأنحاء النّمطيّة، دار الأمان للنّشر والتّوزيع، الرّباط، ط.1، 2001، ج2، ص. 496، 497.

[4] لايز، جون، علم الدّلالة، الفصلان التّاسع والعاشر من كتاب مقدّمة في علم اللّغة النّظريّ، ترجمة: عبد الحليم الماشطة وحليم حسين فالح وكاظم حسين باقر، منشورات كليّة الآداب، جامعة البصرة، بغداد، ط.1، 1980، ص. 52.

فيه، أي تلك التي استعملها المتكلّم عن قصد، وبمقتضاها أجاب السّامع لأنّه عرف فيها نيّة التّبليغ لدى مخاطبه، وباختصار فإنّ العناصر الحاملة للمعلومة هي الوحيدة المفيدة في اللّسانيّات.[1]

يتحتّم على هذا عدم الاكتفاء بإقحام الدّلالة فقط، بل إغناءُ الدّرس النّحويّ بالتّداول، الذي يهتمّ بعلاقة العلامات مع مستخدميها، والذي يتعامل مع اللّغة باعتبارها ظاهرة خطابيّة، وتواصليّة، واجتماعيّة، ويسعى إلى الإجابة على الأسئلة التي تشغلها: ماذا نفعل عندما نتحدث، ماذا نقول بالضّبط عندما نتكلّم؟ لماذا لا نقول دائمًا ما نعنيه، ولا نعني ما نقوله؟ ما الذي نحتاج إلى معرفته حتى نزيل غموض جملة معيّنة؟ هل يمكننا أن نثق بالمعنى الحرفيّ لكلام ما؟[2]

المبحث الثاني: مبادئ نظريّة نحو الوظيفيّ.

إنّ الحديث عن تعالق الشّكل والوظيفة هو شغل المشتغلين بعلم اللّسان قديمًا وحديثًا، لأنّ موضوع البحث في اللّغة أوّلًا وقبل كلّ شيء هو المعنى، وارتباطه بأشكال التعبير المختلفة، فالارتباط بين الشّكل والوظيفة هو اللّغة، وهو العرف وهو صلة المعنى بالمبنى،[3] وإنّ ملامسة هذا الهدف دفع بعض الباحثين إلى البحث عن أرومة المسالك الوظيفيّة في الدّرس النّحويّ العربيّ القديم، عن طريق مقاربة هذا التّراث مقاربة تقوم على أبعاد تداوليّة، وتدعو إلى نبذ كلّ قطيعة معه، وتسعى إلى تأسيس نظريّة وظيفيّةّ عربيّة.

ومن أبرز الباحثين في هذا التّوجّه، اللّسانيّ المغربيّ؛ أحمد المتوكّل، الذي يرى أنّ وضع نظريّة مثلى تقوم على مبادئ علميّة، يشقّ لنا طريقًا للدّخول في حوار رصين مع تراثنا اللّغويّ، ويزوّدنا بعين بصيرة تحيط بالسّياقات الفكريّة، والخلفيّات الفلسفيّة، والفصول المنهجيّة التي انبنى عليها هذا التّراث، حيث لا إفراط ولا تفريط، كما أنّ الغنى الذي يميّز التّراث اللّغويّ العربيّ يتيح لنا حقّ الاغتنام من مفاهيمه لإمداد الدّرس الوظيفيّ الحديث إذا اقتضت الحاجة لذلك.

---

[1] ينظر أندري، مارتيني، مبادئ في اللّسانيّات العامة، الفصلان الأوّل والثّاني، ترجمة: عزّ الدين مجدوب، مرجع سابق، ج1، ص.34-53.

[2] Voire : Martine Bracops, Introduction à la pragmatique, Les théories fondatrices : actes de langage, pragmatique cognitive, pragmatique intégrée, De Boeck Supérieur, paris, 2e Ed, 2010, p 15, 16.

[3] ينظر حسّان، تمّام، اللّغة العربية معناها ومبناها، مرجع سابق، ص. 09.

وقبل عرض المبادئ العامة لهذه المقاربة، نذكّر بأنّ المقصود بالمنحى الوظيفيّ العربيّ ذلك التّوجه اللّساني المؤطَّرِ بنظريّة النّحو الوظيفيّ، والمسلّح بالفكر اللّغويّ العربيّ نحوًا، وبلاغة، وأصول فقه وتفسيرًا، كأصولٍ أُعيد قراءتها طبقًا للنّهج الذي اقترحه المتوكّل، والذي عدّله في مكان آخر (المتوكّل (1982) و(2006)).[1]

ويُقدّم المتوكّل بعض المبرّرات التي تحفّزنا على إقامة هذه المقاربة، منها: القولُ بأنّه من غير اللّائق تجزيئ الفكر اللّغويّ العربيّ القديم، ومن الحصافة في البحث اعتبار النّحو، والصّرف، والبلاغة، وأصول الفقه والتّفسير كلًّا لا يتجزّأ، وهذه العلوم حسب المتوكّل، لم تكن قطّ منفصلة بعضها عن بعض، بل كانت آوية إلى أساس معرفيّ واحد وظيفيّ المنحى، حيث أصّل المتوكّل هذه الأطروحة بالقول؛ إنّ المفكرين واللّغويّين العرب القدماء درسوا اللّغة انطلاقًا من نصوص، وليس من جمل صوريّة منفردة، وكانت مقاربتهم لهذه النّصوص مقاربة وظيفيّة في أساسها، تربط بنية اللّغة معجما، وصرفا، وتركيبا بوظيفة التّواصل.[2]

المطلب الأول: الخصائص العامّة لنظريّة نحو الوظيفيّ.

هي جملة من المواصفات، رشحت من مجموع المطامح التي تصبو إليها النّظريّات اللّسانيّة المنضوية تحت عباءة النّحو الوظيفيّ، هذه المواصفات منها ما يتعلّق بالمنطلق والهدف، ومنها ما يعرض لكيفيّة النّمذجة.[3]

- **المنطلق:** تنطلق هذه النّظريّة من بعض المبادئ التي عرّفها المتوكّل في عدّة مواضع من مؤلّفاته، أهمّها الاعتبار القائل بأداتيّة اللّغة نظرًا لطبيعتها التّواصليّة، وإذا كان الأمر في الغالب كذلك، فإنّ مقاربتها يجب أن تكون أثناء التّواصل، بحيث تُرصد خصائصها البنويّة بالنّظر إلى خصائصا التّداوليّة، والدّلاليّة، على اعتبار البنية تابعة للوظيفة، ويلزم من ذلك إقحام الظّروف المحيطة بمستعمل اللّغة، وعلاقته بالسّياق المقاميّ، والمقاليّ، واستهداف القدرة التّواصليّة التي تعكس انتاج، وفهم الكلام.[4]

---

[1] ينظر المتوكّل، أحمد، الخطاب وخصائص اللّغة العربيّة، دراسة في الوظيفة والبنية والنّمط، ط.1، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2010، ص. 85.

[2] ينظر مليطان، محمد الحسين، مرجع سابق، ص. 18.

[3] ينظر المتوكّل، أحمد، المنهج الوظيفيّ في البحث اللّسانيّ، مرجع سابق، ص. 402-405.

[4] ينظر مثلًا المتوكّل، أحمد، المنحى الوظيفي في الفكر اللّغويّ العربيّ. الأصول والامتداد، مرجع سابق، ص. 19-36.

- **الهدف:** على خلاف ما حقّقه الدّرس البنيويّ التصنيفيّ، والتّوزيعيّ من كفاية وصفيّة، فإنّ الدّرس الوظيفيّ يرنو إلى تحقيق الكفاية اللّغويّة باستكناه الملكة التّواصليّة لدى الفرد، وذلك بربط البحث اللّغويّ بقدرة المتكلّم، وكيفيّة اكتسابه اللّغةَ، من خلال بناء نحوٍ كليّ يستطيع فضلًا عمّا سبق، تحقيق كفاية إجرائيّة، تشمل مجالات تواصليّة أخرى، ويمكِّننا من معالجة قضيّة التّنميط، والتّطوّر اللّغويّين.

- **النّمذجة:** التزامًا بما سلف، يحتّم علينا مبدأ الانسجام أن يتوفّر في الجهاز الواصف مكوّنان: تداوليّ، ودلاليّ، مضمومان، أو مفصولان عن بعضهما البعض، يُتّخذان مكوّنين تحتيّين بالنّظر إلى المكوّنين الصرفيّ/ التركيبيّ، المسؤولين عن تسطيح العبارة، بالإضافة إلى ذلك لا بدّ للجهاز الواصف أن يحرز انطباقيّة قصوى، بتحصيله قدرًا معقولًا من التّجريد.

المطلب الثاني: طموح الدّرس الوظيفيّ في توحيد الدّرس اللّسانيّ.

إنّ التّقابل الموجود بين لسانيّات الجملة، ولسانيّات النّص، ما هو إلّا انشقاق واقعٌ في الدّرس اللّساني بدون أيّ مبرّر، ولا بدّ له أن يزول، وهو ما تسعى نظريّة النّحو الوظيفيّ لتحقيقه، وإنّها لتطمح أكثر من ذلك، من خلال رفع الحواجز بين النّظريّات التّي تبحث في التّواصل بكلّ أشكاله،[1] وإذا ما نظرنا اليوم إلى ما آلت إليه فلسفة العلم، وما هو عليه عالم المعرفة الآن، فسنجد أنّ التّصوّر الذّريّ للحقول العلميّة قد تجاوزه الزّمن ولم يعد معمولًا به، لأنّ المباحث العلميّة ما هي إلّا أنساق مفتوحة، وليست أنظمة مُغلقة.[2]

ويمكن إرجاع الخلل النّاجم عن هذا الانشقاق إلى ثلاثة خِلال، واحد منهجيّ، وآخر نظريّ، والأخير معرفيّ:[3]

1) **منهجيًّا:** إنّ الخصائص الأساسيّة للجُمَل المتواردة في نفس النّص كالقوة الإنجازيّة، والوَجهِ والزّمان، والجهة، لا تتحدّد إلّا داخل النّص، باعتباره وِحدةً متكاملة، وباعتبار تلك الخصائص تنصبّ على النّصّ جُملةً، وتأخذ كلّ جملةٍ خصائصها عن طريق الإرث، فالقوّة الإنجازيّة مثل

[1] ينظر المتوكّل، أحمد، الوظيفة بين الكليّة والنّمطيّة، دار الأمان، الرّباط، ط.1، 2003، ص. 15، 16.
[2] ينظر علويّ، حافظ إسماعيل ومحمّد أملاخ، قضايا إبستمولوجيّة في اللّسانيّات، مرجع سابق، ص. 30.
[3] ينظر المتوكّل، أحمد، المنهج الوظيفيّ في البحث اللّسانيّ، مرجع سابق، ص. 30-31.

الإخبار، أو الاستفهام، أو الأمر لا يمكن مقاربة الجمل التي تختصّ بها من حيث المنهج، إلّا عبر المقاربة النّصيّة، ويستحيل ذلك في لسانيّات الجملة.

2) **ونظريًّا:** فإنّ من المبادئ الأساسيّة الواجب توفّرها في التّنظير العلميّ: مبدأُ الاقتصاد، وبالتّالي فإنّ التّنظير إلى مقاربة لسانيّة جُمليّة، ونصيّة -كما هو مقرّر في المبدأ السّابق- مخلّ بهذا المبدأ، بالإضافة إلى ذلك، فإنّ الاكتفاء بلسانيّات الجملة معناه عدم ملامسة الخطاب الطّبيعيّ مهما كانت أقسامه (نصّ، جملة، مركّب، كلمة)، ومهما تعدّدت أنماطه (عاديّ، أدبيّ، علميّ...)

3) **أمّا معرفيًّا:** فيفرِض تقسيم اللّسانيّات إلى لسانيّات الجملة، ولسانيّات النصّ تقسيمَ قدرة مستعمل اللّغة الطبيعيّة إلى قدرتين: قدرة جُمليّة، وقدرة نصيّة، الأولى تؤهّله لفهم، وإنتاج جمل مستقلّة بنفسها، والثّانية تمكّنه من فهم وإنتاج نصوصٍ تامّةٍ مع القدرة على تأويها، وهو أمر ينافي الواقع النّفسيّ اللّغويّ، ولو سلّمنا بشرعيّة هذا التّقسيم، لقلنا بوجود قدرات أخرى كالقدرة المختصّة بالكلمة المفردة، والقدرة المختصّة بالتّركيب، وهذا محال.

لقد حاول منظّرو النّحو الوظيفيّ في السّنوات الأخيرة سدّ هذه الخلال من خلال البعد التّداوليّ، وذلك بالانتقال من نموذج الجملة إلى نموذج النّص، سالكين في ذلك اتجاهين رئيسيّين: الاتّجاه الافتراضيّ، والاتّجاه التّوسعيّ، يقتضي سَلْكُ الاتّجاه الأوّل الانفتاحَ على النّظريّات اللّسانيّة الأخرى، لاستمداد المفاهيم القادرة على نقل النّحو الوظيفيّ إلى نموذج النّص، ويمثّل هذا الاتّجاه (لاجولا 1997)، أمّا الاتّجاه الثّاني فيرى أنّ مفاهيم النّظريّة تملك من الخصائص ما يؤهّلها على التّوسع، لتشمل كلّ الظّواهر الخطابيّة بكلّ أقسامها (من الكلمة إلى النّص)، وقد أخذ المتوكّل بالاتّجاه الواثق بإواليات نظريّة النّحو الوظيفيّ، دون اللّجوء إلى اعتماد مفاهيم دخيلة، ورَهن نجاح هذا المسعى بالشّروع في عمليّة توحيدٍ كاملةٍ تشمل: الهدف، والموضوع، والمقاربة، والجهاز الواصف (أو النّحو)، والإطار النظريّ جميعًا.[1]

المطلب الثالث: القدرة التّواصليّة هي هدف الدّرس الوظيفيّ.

بينما يصّر تشومسكي على التّفريق بين القدرة النّحويّة، والقدرة التّداوليّة، تقرّ اللّسانيات الوظيفيّة بوجود قدرة واحدة لدى مستعمل اللّغة الطّبيعيّة، هي القدرة التّواصليّة، التي تمثّل لبّ البحث اللّسانيّ، لأنّ اللّغة بكل بساطةٍ ما هي إلا أداة للتّواصل، والتّبليغ، وقدرتها التّعبيريّة ليست مرتبطة بقدرتها على تقليد الأشياء، أو تمثيلها، بل بمقدرتها الأساسيّة على إيضاح وترجمة إرادة النّاطقين بها، ولا يمكن

[1] ينظر المتوكّل، أحمد، الوظيفة بين الكليّة والنّمطيّة، مرجع سابق، ص. 18.

عزل بنيتها عن وظيفتها التّبليغيّة، إذا ما أردنا التّعمّق في أنظمتها، واكتناه أسـرارها، ومن المفترض في النّحو المقترح أن يجمع بين النّحو، والتّداول، وأن يحاكيَ هذه القدرة، لكي يعكس مختلف الأنشطة الذّهنيّة، التي نقوم بها لإنتاج وفهم الكلام.[1]

إنّ الاهتمام بالخطاب ومقتضـياته في اللّسـانيّات الوظيفيّة، جعل من القدرة التّواصـليّة موضـوعًا جديرًا بأن يتّخذ أساسًا للبحث من الدّرجة الأولى، بغية توسيعه لاستكشاف الطّاقات التي تزخر بها اللّغة أثناء تمرير الرّسـائل المحمّلة بشـتّى أنواع التّأثيرات، والإقناع، والمشـحونة بمختلف ألوان العواطف والأفكار، بدلًا من الارتكان إلى نحويّة المتكلّم، التي تقتضي عدم تجاوز حدود التّركيب.

ويتصوّر الوظيفيّون أنّ الطّفل لا يكتسب اللّغة كمعطًى لغويّ بحت، أي أنّه لا يكتسب قدرة تؤهّله لبناء جملةٍ من القواعد، تتحكّم في اللّغة صـوتيّا، وصـرفيّا، وتركيبيّا فقط، بل يمتلك بالتّوازي مع هذه القواعد جهازًا آخر يمكّنه من التّحكم في تلك القواعد لخدمة الأغراض التّواصـليّة، فالطفل في محيط اجتماعيّ معيّن، يكتسـب نسـق اللّغة، ونسـق اسـتعمالها كنسـقين متوازيّين،[2] باعتبار اللّغة عنصـرًا من عناصر الثّقافة، شأنها شأن بقيّة العناصر التي تُكتسب عن طريق التّفاعل، والمحاكاة، وليست عبارة عن بنيات أو تمثيلات لسـانيّة فطريّة كما يدّعي تشـومسـكي،[3] وبالتّالي فإنّ التّحليل الوظيفيّ يسـعى إلى تحقيق وصـفٍ لغويّ على قدر كبير من الشـموليّة، يصـف ويفسّـر الملكة التبليغيّة، ولا يتناول الجوانب الصّـورية (الصّوت، الصّرف، التّركيب) فحسب، بل يربطها بجانبها التّداوليّ.[4]

ويُلّح سيمون ديك على أنّ التّصوّر القاضي بأنّ اللّغة ما هي إلّا أداةٌ مجرّدةٌ، يُفقدها ميزتها الوظيفيّة في التّواصـل، في حين أنّ النّسـق التّحتي المتحكّم في رصـف العبارات اللّغويّة هو نسـقٌ ذو طبيعة وظيفيّة، وهذا ما يدفعنا إلى التّسـاؤل عن السـرّ الذي يجعل من اللّغة شـيئا منظّمًا؟ بحيث إنّه لا جدوى من طرح التّسـاؤل نفسـه إن نحن طرحناه على المسـتوى التّجريديّ دون إعادة صـياغته إلى السّـؤال الأصح؛ لماذا

---

[1] ينظر الزّهريّ، نعيمة، مرجع سابق، ص. 136.

[1] يُنظر المتوكّل، أحمد، المنحى الوظيفي في الفكر اللّغويّ العربيّ. الأصول والامتداد، مرجع سابق ص. 36.

[2] يُنظر وحيديّ، محمّد، اللّغة بين التّفسير الوظيفي والتّفسير الشّكلي، مجلّة اللسانيات العربيّة، العدد 5، جويلية 2017، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز لخدمة اللغة العربيّة، الرّياض، ص. 06-33.

[1] يُنظر بعيطيش، يحي، نحو نظريّة وظيفية للنّحو العربيّ، أطروحة دكتوراه دولة، قسـم اللّغة العربيّة وآدابها، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005، 2006، ص. 82.

وُجدت اللّغة منظمّة، ومنه فإنّ الغرض التّداوليّ خلف هذا السّؤال يقودنا إلى الاعتقاد بأنّ العبارة اللّغويّة تكون مفهومة بشكل صحيح إذا نُظر إلى وظيفتها في المقام.[1]

ولقد ترتّب عن المنطلق الموَحِّد للنّماذج اللّسانية -ذات التّوجّه الوظيفيّ- الذي يقضي بأنّ وظيفة اللّغات الطبيعيّة، هي وظيفية تواصليّة وتبليغيّة، حصْرٌ لموضوعِ البحث اللّسانيّ في مجموعة من القدرات التي تنضوي تحت ملكات الإنسان التي تؤهّله للانتفاع باللّغة، وتأتي أهميّة هذا التّسليم وما ينجرّ عنه من تحديد لموضوع البحث، ضمن ضرورة إقامة علاقة واقعيّة، ومنطقيّة بين المسلّمات النّظريّة لأيّ نموذج لسانيّ، وبين طبيعة موضوعِ بحثه، كما أنّه يعتبر شرطًا من الشّروط النّظريّة التي يُراز بها مدى انسجام النّظريّة مع موضوع بحثها.

إنّ القدرة التّواصليّة تتميّز بشمولها، وتماسكها، فهي غير قابلة للانشطار، لأنّها لا تقتصر على معرفة القواعد الصوتيّة، والصّرفيّة، والتّركيبيّة، والدّلاليّة، بل تتعدّاها إلى معرفة قواعد ذات مستوى أعلى، وأسبق، هي القواعد التّداوليّة، بحيث تخوّل لمستعمل اللّغة في الآن نفسه فهمَ وإنتاج عبارات سليمة، تتلاءم مع الموقف التواصليّ مهما كان، لتحقيق الغرض المحدّد مسبقًا، ومن أجل ذلك، يتطلّب انجاز نقلة تواصليّة تضافر ملكات غير لغويّة مع الملكة اللّغويّة،[2] تمكّن مستعملي اللّغة الطّبيعيّة من التّفاهم، والتّأثير في مخزون معلوماتهم المعرفيّة، والعقائديّة، وأحاسيسهم، وتصوّراتهم المسبقة، بواسطة العبارات اللّغويّة، وقد افترض ديك أنّ هذه الملكات هي:[3]

أ- **الملكة اللّغويّة:** مسؤولة عن إنتاج وفهم العبارات اللّغوية البسيطة، والمعقّدة، والمناسبة لكلّ موقف تواصليّ.

ب- **الملكة المنطقيّة:** هي قواعد استدلال تحكمها مبادئ المنطق الاستنباطيّ، والاحتماليّ، تمكّن مستعمل اللّغة من اشتقاق معارف جديدة من المعارف المخزّنة.

---

[2] ينظر العماريّ، غزيز، ورحموني عبد الرّحمن، القدرة التّواصليّة وإشكال تمثيل البنية التّداوليّة، تحرير: العماري عزيز ورحموني عبد الرّحمن، في اللّسانيات الوظيفيّة، النّظريّة والنّماذج والمقاربات، كنوز المعرفة للنّشر والتّوزيع، عمان، الأردن، ط.1، 2020، ص. 287-338.

[2] ينظر المتوكّل، أحمد، المنهج الوظيفيّ في البحث اللّسانيّ، مرجع سابق، ص. 32.

[3] ينظر الزّهريّ، نعيمة، مرجع سابق، ص. 136، 137.

ج- **الملكة المعرفيّة:** هي رصيد من المعارف، تسعف المتكلّم باشتقاق معارف من العبارات اللّغويّة وتخزينها بالشّكل المطلوب، لكي يتمّ استحضارها، واستعمالها في تأويل العبارات.

د- **الملكة الإدراكيّة:** هي القدرة على إدراك مستعمل اللّغة لما يحيط به إدراكًا يؤهّله إلى اشتقاق معارف يستثمرها في إنتاج العبارات اللّغويّة.

هـ- **الملكة الاجتماعيّة:** هي ملكة لمعرفة وضبط الكيفيّة التي ينبغي بها أن يخاطب المتكلّم شخصًا آخر، في موقف تواصليّ معيّن بغية غرض تواصليّ معيّن.

و- **الملكة الشّعريّة:** تزوّد مستعمل اللّغة من إنتاج وتأويل العبارات ذات الطّابع الشّعريّ، وقد أضافها المتوكّل (المتوكّل 1995)، وسمّاها البوشيخيّ (البوشيخيّ 1997) الطّاقة التّخيليّة، وينحصر دورها في رصد كلّ ما له علاقة بالمجاز، والرّمز، ويُمثّل لهذه الملكات بواسطة قوالب تتفاعل فيما بينها في تكاملٍ تامٍّ داخل نموذج مستعمل اللّغة الطّبيعيّة.

المطلب الرابع: الخطاب هو موضوع الدّرس الوظيفيّ.

يتعلّق نشاط المتكلّم/ المتلقي بإيراد وفهم المعاني عبر الكلام، وللمعنى مفهوم شاسع في التّراث، حصره المتوكّل في ثنائيّة أساسيّة هي: المعنى القصد / المعنى الفحوى،[1] يُقصد بالمعنى الفحوى ما يدلّ عليه التّركيب اللّغويّ حرفيًّا بعيدًا عن الاستعمال، أمّا المعنى القصد فهو المعنى المفهوم من هذا التّركيب أثناء استعماله في موقف ما، وفي موضع آخر يُطلق المتوكّل مصطلح الدّلالة على جميع أنماط المعنى، التي يقترح أن يردّها إلى نمطين عامّين أساسيّين: المعنى القصد، والمعنى الفحوى: نيّة المخاطب في خطابه، وفحوى الخطاب ذاته.[2]

ويرى المتوكّل أنّ أصول هذا التّصنيف تعود إلى تصوّر علماء أصول الفقه خاصّةً لمفهوم الدّلالة من حيث وجوهها، حيث قُسّمت إلى: دلالة صريحة، ودلالة ضمنيّة، يُطلق على الأولى على المشهور دلالة المنطوق: أي ما يُستخلص من صيغة العبارة من معنى وفقًا للعرف اللّغويّ، ويُقصد به المعنى الحرفيّ، أمّا الدّلالة الضمنيّة فلها ثلاثة أقسام: دلالة مفهوم، ودلالة اقتضاء، ودلالة إيماء،[3] وكما بيّنا آنفًا فإنّ المتوكّل يمتح من الفكر اللّغويّ بالقدر الذي يمكّنه من إغناء نظريّة النّحو الوظيفيّ، فالتّقسيم السّابق للمعنى

[1] ينظر المتوكّل، أحمد، المنهج الوظيفيّ في البحث اللّسانيّ، مرجع سابق، ص. 508.

[2] ينظر المرجع نفسه، ص. 506.

[3] ينظر المرجع نفسه، ص. 524، 525.

تبلور لديه بالاستناد إلى التّصور الغالب لمفهوم الدّلالة لدى الأصوليّين، بالإضافة إلى تصوّر المناطقة، حيث يقوم على أربعة أركان هي: أشياء العالم الخارجيّ، والمعاني الذّهنيّة، والدّالّ الصّوتيّ، والدّال الخطّيّ.[1]

يتضافر قسما المعنى(المعنى القصد، والمعنى الفحوى)، لتحصيل الإفادة، وتبليغ الرّسالة، وتبعا لذلك يُرتهن نجاح النّحو عند الوظيفيّين بمدى معالجته للمعنى اللّغويّ، وما يرتبط به من أشياء تتعلّق بالعالم من تدافع، وأوضاع، وأحداث، هذا المستوى في دراسة اللّغة تطوّر بالاستفادة من التّداوليات، وتنامى بتقدّم الدّرس اللّسانيّ الوظيفيّ، ففي الأمس القريب كان الهمّ الأوّل بالنّسبة للبنويّة، هو تحيّيد اللّغة، وصقلها إلى أن تزول عنها كلّ خصوصيّة ذاتيّة، وتتطهّر من شوائبها، وأخطائها، كما لو أنّ هذه الشوائب، والأخطاء ليست في صميم اللّغة.[2]

ولكي تتمّ الإحاطة بهالة الكلام وما يصحبها من معنى، فقد تعامل الدّرس الوظيفيّ مع وحدات اللّغة على أنّها خطابٌ، سواء كانت كلمةً، أو مركّبًا اسميًّا، أو جملةً، أو نصًّا، مستندًا في ضبط هذا المفهوم على معيار وظيفيّ، والخطاب كما يعرّفه المتوكّل هو كلّ ملفوظ / مكتوب، يشكّل وحدةً تواصليّةً تامّةً، تؤدّي غرضًا تواصليًّا معيّنًا، في موقف معيّن، وتلك الوحدات تسمّى: المقولات الخطابيّة، أو أقسام الخطاب، وقد ترد هذه الأقسام مستقلةً في وحدة خطابيّةٍ، أو مدمجة بعضها ببعض.[3]

المطلب الخامس: تلاحم الوظيفة والبنية وتبعية الأخيرة للأولى.

إنّ المبدأ العام في كلّ نظرية ذات صبغة وظيفيّة، يقوم على اعتبار البنية تابعة للوظيفة، وأنّ الخصائص الصّرفيّة/ التركيبيّة تستمدّ صيغها، ومواضعها على أساس ما يتوافر في البنية التّحتية من سمات دلاليّة، وتداوليّة، إلّا أنّ بعض الظواهر اللّغويّة في بعض اللّغات قد لا يحكمها هذا المبدأ، حيث يظهر فيها المستوى الصّرفيّ/ التّركيبيّ أكثر استقلالًا، ويتكشّف في بعض قواعدها الصرفيّة/ التّركيبيّة عدم خضوعها بالضّرورة للمعلومات المتوافرة في البنية التّحتيّة.[4]

---

[1] ينظر الشّوكانيّ، محمّد بن عليّ بن محمّد، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحقّ من علم الأصول، تحقيق: أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربيّ، دمشق، ط.1، 1999، ج1، ص. 45، 46.

[2] ينظر ميشيل، فوكو، الكلمات والأشياء، ترجمة: مطاع صفدي، سالم يافوت، بدر الدّين عرودكيّ، وآخرون، مركز الإنماء القوميّ، بيروت، ط.1، ص. 247.

[3] ينظر المتوكّل، أحمد، الوظيفة بين الكليّة والنّمطيّة، مرجع سابق، ص. 22، 23.

[4] ينظر المتوكّل، أحمد، المنحى الوظيفي في الفكر اللّغويّ العربيّ، الأصول والامتداد، مرجع سابق، ص. 124.

يستمدّ هذا المبدأ حجيّته من المبادئ العامّة، التي يقوم عليها الدّرس الوظيفيّ، والتي اتّفقت على أنّ اللّغة هي أداة للتّواصل بين البشر، تخضع عباراتها لقصد المتكلّم، وتترتّب عناصرها على حسب ما يترتّب في نفسه من المعاني، والمقاصد في موقف تخاطبيّ، هذا المنطلق هو ما يميّز النظريّات الصّوريّة على النظريّات الوظيفيّة، حيث يشغل المستوى الصّرفيّ/ التّركيبيّ المركزَ في النّظريّات الصوريّة، بينما يشغل المستوى التّداوليّ/ الدّلاليّ المركزَ في النّظريّات الوظيفيّة.

6-2-3 معايّير بناء النّحو في نحو الخطاب الوظيفيّ:

يذهب المتوكّل إلى أنّ مصطلح النّحو يمكن أن يتردّد بين ثلاثة مفاهيم: [1]

أ) **النّحو فرعًا:** ويختصّ بمستوًى من مستويّات اللّغة، التّركيب، أو الصّرف، أو يشملهما معًا.

ب) **النّحو/النّموذج:** وهو أحدث الاستعمالات لمصطلح النّحو، وأكثرها انتشارًا الآن في الأدبيّات اللسانيّة، ويُقصد به الجهاز الواصف في حدّ ذاته، وقد يُتوسّع في ذلك فيطلق هذا المصطلح باعتباره اسمًا علمًا على نظريّة لسانيّة بعينها.

ج) **النّحو/النّظريّة:** ومن أمثلة ذلك النّحو التوليديّ التحويليّ، والنّحو المعجميّ الوظيفيّ، ونحو الأحوال، والنّحو المركبيّ المعمّم، والنّحو الوظيفيّ.

ومن المعايّير التي تُبنى عليها الأنحاء المعاصرة عامّةً، والنّحو الوظيفيّ خاصّةً، معايّيرُ الكفاية، حيث قسّمها ديك إلى كفاية وصفيّة، وكفاية تفسيريّة، تتفرّع هذه الأخيرة إلى ثلاث كفايات:[2]

أ) **كفاية نفسيّة:** تتحقّق في حالة ما استطاع النّموذج النّحويّ أن يحاكيَ السّلوك اللّغويّ، والعمليّات الذهنية، التي يتمّ عبرها إنتاج، وتأويل العبارات اللّغويّة، وقد نفى الوظيفيّون مفهوم القواعد التّحويليّة، المتعارف عليه عند التولديّين، لأنّه لا يستجيب لمبدأ الواقعيّة النّفسيّة.

ب) **الكفاية التّداوليّة:** يرى ديك (ديك 1989) أنّه لا يمكن القول عن نحوٍ وظيفيّ بأنّه حصّل درجة كافية من الكفاية التّداوليّة، إلّا إذا استطاع أن يبرز خصائص العبارات اللّغويّة الواردة، بالنّظر إلى ما

[1] ينظر المتوكّل، أحمد، المنهج الوظيفيّ في البحث اللّسانيّ، مرجع سابق، ص. 397، 398.

[2] ينظر الزّهريّ، نعيمة، مرجع سابق، ص. 139-142.

تعكسه كيفيّة استعمال هذه العبارات، بمعنى أن يكون في استطاعته دراسة العبارات اللّغويّة أثناء استعمالها، وربط ذلك بالسياق المقاميّ، والمقاليّ، ومراعاة أحوال المتخاطبين.

ج) الكفاية النّمطيّة: يفترض ديك (ديك 1989) أنّ نظريّة النّحو الوظيفيّ تبلغ الكفاية النّمطيّة إذا كان في مقدورها بناء نحوٍ لأنماطٍ مختلفةٍ من اللّغات، وأن يتمّ تطويرها بناءً على معالجتها لمعطيات لغات متعدّدة، وبناءً على مدى انطبقايّة فرضيّاتها على معطيات مستمدّة من لغات أخرى مغايرةٍ لتلك اللّغات.

د) الكفاية الحاسوبيّة: بالنّظر إلى تداخل مجال اللّسانيّات مع مجال الحاسوبيّات أضاف ديك وآخرون من عشيرة الوظيفيّين كفاية ثالثةً، أطلقوا عليها اسم؛ الكفاية الحاسوبيّة، وافترض ديك (ديك 1989) أنّ النّموذج الحاسوبيّ الذي يستند إلى نموذج مستعمل اللّغة الطّبيعيّة، يجب أن يقوم بمحاكاة الفعل التّواصليّ لدى المتكلّم، وأن يحاكي قدرته على استنباط مختلف القدرات واقعيًّا، ونفسيًّا.

المبحث الثالث: الدّرس الوظيفيّ من النّموذج النّواة إلى نموذج نحو الخطاب الوظيفيّ الموسّع.

في سنة 1978 أسّس اللّسانيّ الهولنديّ سيمون ديك (Simon Dik) نظريّة النّحو الوظيفيّ، حيث وضع أوّل نموذج لها، ليشهد هذا الأخير فيما بعد تطوّرًا ملحوظا، ساهمت فيه عمليّات الرّوز المستمر، والرّصد لجانب القصور على مستوى الكفاية الوصفيّة، والتّفسيريّة، مع الالتزام بمبادئ النّظريّة العامة الآنفة الذكر، ومن أبرز هذه النّماذج؛ النّموذج النّواة، والنّموذج المعيار، ونموذج نحو الطّبقات القالبيّ، ونموذج نحو الخطاب الوظيفيّ، ونموذج نحو الخطاب الوظيفيّ الموسّع، ولقد أكّد ديك من أوّل وهلة على أنّ الموضوع الملائم للنّحو الوظيفيّ هو الخطاب، ولا يمكن الاقتصار في الوصف والتّفسير على الجملة، أو النّص.

هذا الإنجاز الحافل بالتّقدم، والاستمرار لا يُنسب إلى ديك لوحده، بل هو مسار خاضه ثلّة من علماء اللّسانيات في أوروبا، وأمريكا، وفي الدّول العربيّة كان السّبق للمغربيّ أحمد المتوكّل في استيعاب هذه النّظريّة، وتبنّيها، وإغنائها من التّراث اللّغويّ العربيّ، والتّعريف بها في بقيّة الدّول العربيّة، فقد سعى، ومازال يسعى في التّصدّي لوضع نحو وظيفيّ للّغة العربيّة.

وقد تكلّل هذا المسعى بسلسلة من المؤلّفات من أهمّها: الوظائف التداوليّة في اللّغة العربيّة (1986)، ودراسات في نحو اللّغة العربيّة الوظيفيّ في العام نفسه، ومن البنية الحمليّة إلى البنية المكونيّة: الوظيفة المفعول في اللّغة العربيّة (1987)، ومن قضايا الرّابط في اللّغة العربيّة (1987)، وقضايا معجميّة:

المحمولات الفعليّة المشتقّة في اللّغة العربيّة (1988)، والجملة المركبّة في اللّغة العربيّة (1988)، واللّسانيات الوظيفيّة: مدخل نظريّ (1989)، والوظيفة والبنية: مقاربة وظيفيّة لبعض قضايا التّركيب في اللّغة العربيّة (1993)، وآفاق جديدة في نظريّة النّحو الوظيفيّ (1993)، وقضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيّات الوظيفيّة: البنية التحتيّة أو التّمثيل الدّلاليّ-التداوليّ (1995)، وقضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيّات الوظيفيّة: بنية المكوّنات أو التّمثيل الصّرفيّ-التّركيبيّ (1996)، وقضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيّات الوظيفيّة: بنية الخطاب من الجملة إلى النّص (2001)، والوظيفيّة بين الكليّة والنّمطيّة (2003)، والتّركيبات الوظيفيّة: قضايا ومقاربات (2005)، والمنحى الوظيفيّ في الفكر اللّغويّ العربيّ: الأصول والامتداد (2006)، ومسائل النّحو العربيّ في قضايا النّحو الوظيفيّ (2008)، والخطاب وخصائص اللّغة العربيّة: دراسة في المجال والبنية والنمط (2010)، وأخيرًا: المنهج الوظيفيّ في البحث اللّسانيّ (2016).

المطلب الأول: النّموذج النّواة، أو النّحو الوظيفيّ المعجميّ.

وهو أوّل نموذج وضعه ديك (ديك الأوّل 1978)، تشتغل مكوّناته تباعًا كما يلي؛ الخزينة، وقواعد إسناد الوظائف الدّلاليّة، والتّداوليّة، والتّركيبيّة، وقواعد التّعبير ثمّ القواعد الصّوتيّة، حيث تُشتقّ العبارة كما هو موضّح في الشكل (10) التّاليّ:[1]

[1] يُنظر المتوكّل، أحمد، المنهج الوظيفيّ في البحث اللّسانيّ، مرجع سابق، ص. 424، 425.

الشكل 10: النّحو الوظيفيّ المعجميّ

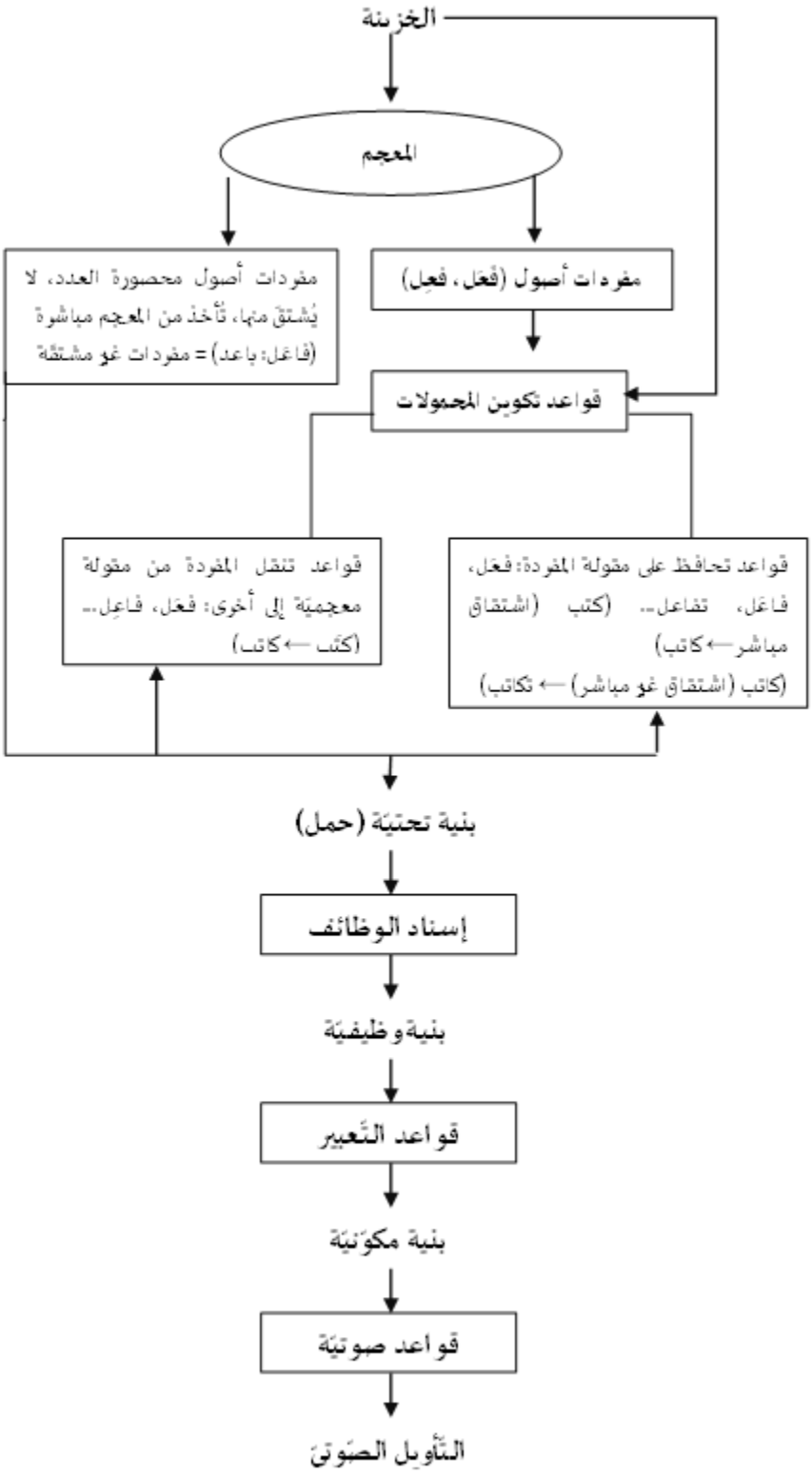

المصدر: المتوكّل أحمد، المنهج الوظيفيّ في البحث اللّسانيّ، مرجع سابق، ص. 424، 425

- آلية اشتغال النّموذج النّواة:

1) بخلاف المفردات التي لها أوزانٌ محصورةُ العدد (التي تُأخذ من المعجم مباشرة كمفردات أصولٍ دون أن تُشتقّ كالفعل: باعَد) فإنّ قواعد التّكوين هي القواعد التي تُنتج مفردات فروع باشتقاقها من المفردات الأصول عبر سلاسل اشتقاقيّة، حيث من الممكن أن ترِد المفردة المشتقة أصلًا لمفردة أخرى، وتؤثّر هذه القواعد على المفردة الأصل من حيث مقولتها المعجميّة ثباتًا، وتغيّرًا كما هو مبيّن في الشّكل (10)، ومن حيث محلّاتيتها الكميّة، والكيفيّة، ففي البنية (19 أ) يتطلّب الفعل الأحاديّ: قدِمَ موضوعا واحدًا (س[1])، في حين يتطلّب الفعل الثّنائيّ في البنية (19 ب) موضوعين (س[1]) و(س[2])، والفعل الثّلاثيّ في البنية (19 ج) ثلاثة موضوعات، وهكذا ترد كميّة الموضوعات بحسب ما تحدثه قواعد التّكوين من تأثير في المحلّاتيّة الكميّة للمفردة الأصل توسيعًا، أو تقليصًا.[1]

(19) أ- α(س[1]) قدم محمّد

ب- α(س[1]) (س[2]) لبس محمّد رداء

ج- α(س[1]) (س[2]) (س[3]) أعطى محمّد عيسى كتابًا

كما تؤثّر قواعد التّكوين في السّمات الدّلاليّة، التي تتطلّبها المفردة الأصل في الموضوعات المواكبة لها، مثل الفعل شرب، الذي يقتضي في الموضوع الأوّل أن يكون حيًّا يحمل الوظيفة الدّلاليّة المنفّذ، وفي الموضوع الثّاني أن يكون سائلًا، يحمل الوظيفة الدّلاليّة متقبل، كما هو موضّح في الإطار الحمليّ (20).[2]

(20) ش. ر. ب. {فعل} ف (س[1]: <حي > (س[1])) منفّذ

(س[2]: <سائل > (س[2])) متقبّل

2) تحدّد كلّ الخصائص الدّلاليّة، التي يؤشّر لها عن طريق مخصّصات، وسمات جهيّة وزمنيّة، ووظائف دلاليّة على مستوى البنية التّحتيّة، ومن ثمّ تُسند وظيفتا الفاعل، والمفعول، ثمّ الوظيفيتان التّداوليّتان المحور، والبؤرة، ليُنقل الحمل بموجب ذلك إلى بنية وظيفيّة تامّة التّحديد، تُتّخذ دخلًا

[1] ينظر أحمد المتوكّل، المنحى الوظيفي في الفكر اللّغويّ العربيّ. الأصول والامتداد، مرجع سابق، ص. 89، 90.
[2] ينظر المرجع نفسه، ص. 90.

لقواعد التّعبير حيث يتمّ على أساسها تحديد الخصائص الصّرفيّة، والتّركيبيّة، ومنه يُتّخذ خرْجُ قواعد التّعبير شكلَ بنية مكوّنيّة، تُنقل عبر القواعد الصّوتيّة إلى تأويل صوتيّ للعبارة.[1]

المطلب الثاني: النموذج المعيار1989.

هذا النّموذج هو توسيع للنّموذج النّواة، قام فيه ديك بإجراء إضافات هامّة تجسّدت في إغنائه تداوليًّا، بحيث لم تعد الخصائص الممثّل لها تداوليًّا محصورة في الوظائف الدّاخليّة، والخارجيّة، بل أصبح للنّموذج قدرة على تمثيل السّمات الوجهيّة، والإنجازيّة، ويتكوّن نموذج مستعمل اللغة الطبيعيّة (كما اصطُلح عليه)، من خمسة قوالب؛ القالب النّحويّ، والقالب المنطقيّ، والقالب المعرفيّ، والقالب الإدراكيّ، والقالب الاجتماعيّ، تتفاعل هذه القوالب فيما بينها لترصد الملكات التّواصليّة لدى منتج، ومتلقّي الخطاب، الشكل (11) يوضّح ذلك.[2]

الشكل 11: النموذج المعيار 1989

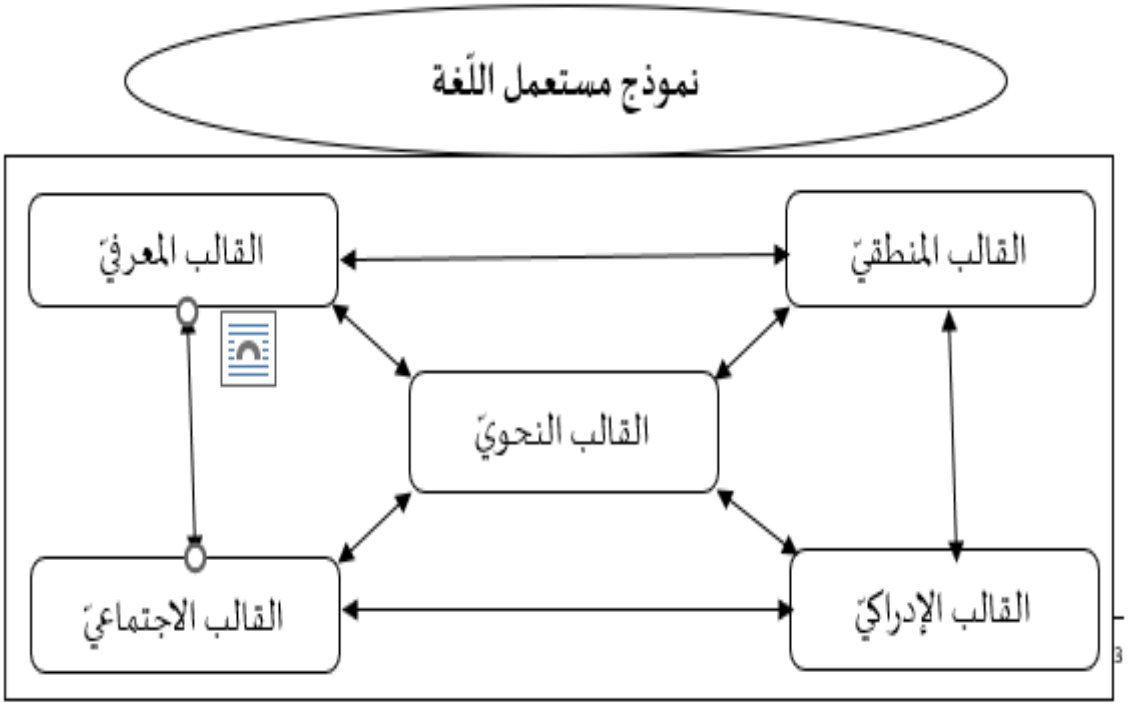

المصدر: المتوكّل أحمد، المنحى الوظيفي في الفكر اللّغويّ العربيّ. الأصول والامتداد، مرجع سابق ص. 74.

[1] ينظر المتوكّل، أحمد، المنهج الوظيفيّ في البحث اللّسانيّ، مرجع سابق، ص. 424، 425.

[2] ينظر المتوكّل، أحمد، المنحى الوظيفي في الفكر اللّغويّ العربيّ. الأصول والامتداد، مرجع سابق، ص. 74.

يُلاحظ في هذا النّموذج بقاء مسطرة الاشتقاق كما هي عليه في النّموذج النّواة، عَدَا البنية التّحتيّة التي صارت بنيّة تامّة التّحديد، بعدما كانت مجرّد حمل، كما هو موضّح في الشكل التّالي (12).

الشكل 12: مسطرة اشتقاق الجملة في النموذج المعيار.

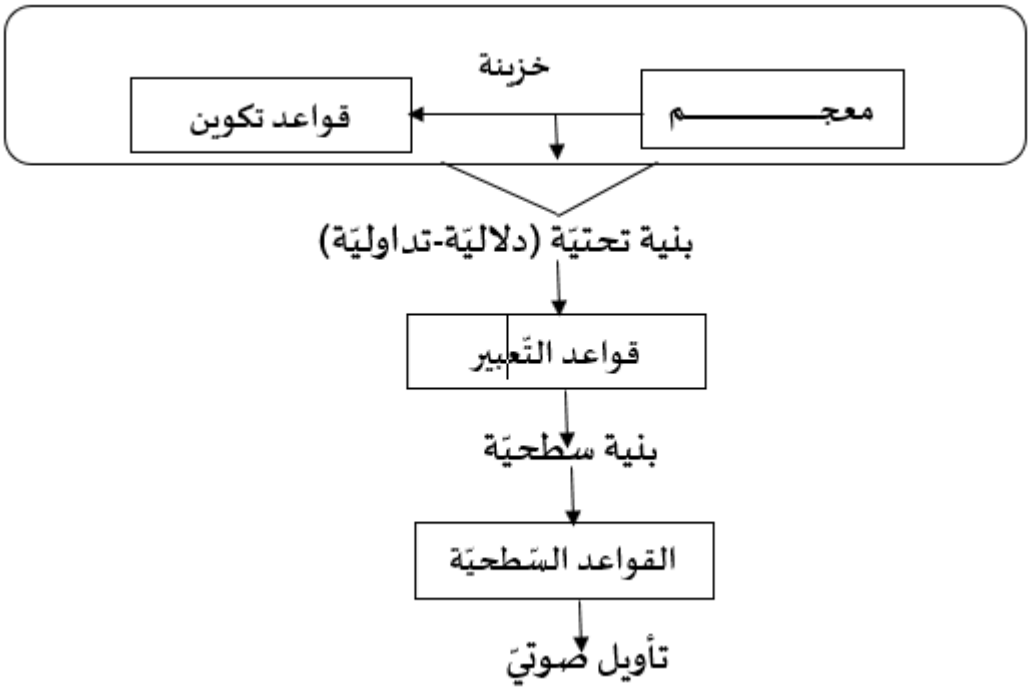

المصدر: المتوكّل، أحمد، المنحى الوظيفي في الفكر اللّغويّ العربيّ. الأصول والامتداد، مرجع سابق ص. 76.

المطلب الثالث: نموذج نحو الطبقات القالبيّ أو النّموذج ما بعد المعيار.

رغبةً في بلوغ أكبر قدر ممكنٍ من البساطة، والاقتصاد، بذل لسانيّو النّحو الوظيفيّ جهودًا لتوحيد النّموذج، بعدما قاموا بتوسيعه، وإغنائه، وقد تحقّق هذا المطمح في توحيد موضوع الدّرس الوظيفيّ، وفي توحيد الجهاز الواصف الخّاص بالنّموذج.[1]

بالنّسبة لموضوع البحث اقترح المتوكّل ما أسماه؛ بنية الخطاب النموذجيّة، التي هي في الأصل بنية نموذجيّة مجرّدة، تتكوّن من بنية خطاب تحتيّة دَخْلٍ لقواعد التّعبير، التي تنقلها بدورها إلى بنية سّطحيّة، بحيث تضمّ البنية التحتيّة ثلاثة مستويات: مستوى بلاغيّ يتضمّن ثلاث طبقات؛ تؤشّر للمركز الإشاريّ

[1] يُنظر المتوكّل، أحمد، المنهج الوظيفيّ في البحث اللّسانيّ، مرجع سابق، ص. 253.

ونمط الخطاب، وأسلوبه، ومستوى آخر علاقيّ؛ يتضمّن طبقة الاسترعاء، وطبقة الإنجاز، وطبقة الوجه، ومستوى دلاليّ؛ يشمل ثلاث طبقات، وهي الطبقة التّأطيريّة، والطّبقة التّسويريّة، والطّبقة الوصفيّة.[1]

مستوى بلاغي: [[شا [نط [سل [...] سل] نط] شا]]

مستوى علاقي: رع [نج [وجه [...] وجه] نج] رع]]

مستوى دلالي: [[ط [سو [صف [...] صف] سو] ط]]

شا: المركز الإشاريّ.

نط: نمط الخطاب.

سل: أسلوب الخطاب.

رع: طبقة الاسترعاء.

نج: طبقة الإنجاز.

وجه: طبقة الوجه.

ط: الطبقة التّأطيريّة.

سو: الطّبقة التّسويريّة.

صف: الطّبقة الوصفيّة.

المطلب الرابع: نحو الخطاب الوظيفيّ هنخفلد وماكنزي (2008).

لقد رافق توحيد موضوع الدّرس في النّموذج ما بعد المعيار توحيدُ الجهاز الواصف، بحيث أُختزلت قوالب نموذج مستعملي اللّغة الطّبيعيّة بدمج بعضها في بعض، الأمرُ الذي تمخّض عنه ظهور نموذج يستطيع مقاربة الخطاب بشتّى أنواعه، وشتّى أنماطه، ومن أبرز الاقتراحات التي أسّست لصياغة نموذج نحو الخطاب الوظيفيّ؛ النّحو الوظيفيّ المتناميّ (ماكنزي 1998)، ونحو الطبقات القالبيّ (المتوكل 2003 و2004)، ونحو الخطاب الوظيفيّ (هنخفلد (2004).[2]

ينطلق نحو الخطاب الوظيفيّ كما درجت العادة في الدّرس الوظيفيّ من الفرضيّة القائلة بلزوم اشتقاق خصائص العبارات اللّغويّة من المقاصد التّواصليّة، التي يريد المتكلّم تحقيقها أثناء تفاعله مع

[1] ينظر المتوكّل، أحمد، المنحى الوظيفي في الفكر اللّغويّ العربيّ. الأصول والامتداد، مرجع سابق، ص. 78.

[2] يُنظر المتوكّل، أحمد، المنهج الوظيفيّ في البحث اللّسانيّ، مرجع سابق، ص. 254.

المخاطبين الآخرين، وفي صورتها الأكثر تطرّفًا، تنكر الوظيفيّة أيّ وجود للواقعيّة المعرفيّة للبنيات اللّغويّة، وتعتبر أنّ كلّ الأشكال اللّغويّة هي تمظهرات مؤقتّة فقط، يُراد بها تحقيق قصد تواصليّ معيّن.[1]

ويجدر التّنبيه على أنّ ثمّة اختلاف بين النّموذج المعيار، ونحو الخطاب الوظيفيّ فيما يخصّ اشتقاق العبارات، ففي النّموذج المعيار تُشتقّ العبارات من إطار حمليّ، حيث يُمثّل لمختلف خصائص المفردة المحمول، ثمّ يتمّ توسيع الإطار الحمليّ تدريجيًّا عن طريق عمليّات الإدماج، والإضافة للوصول إلى بنية تحتيّة تامّة التّحديد للجملة، وهذه المسطرة الاشتقاقيّة بهذا الشّكل تتعارض مع أحد الأهداف الكبرى المسّطرة لنظريّة النّحو الوظيفيّ، وهو بلوغ كفاية نفسيّة، لأنّها لا تعكس عمليّات إنتاج الخطاب.[2]

بينما يسعى نحو الخطاب الوظيفيّ إلى بلوغ كفاية نفسيّة، تجعل من النّموذج يحاكي العمليّات الحاصلة في الذّهن البشريّ، لذلك جاء عمل لفلت ليبيّن بوضوح في إطار اللّسانيات النّفسيّة أنّ هذه العمليّات تنطلق من القصد، وتنتهي إلى إنتاج التلفّظات اللّغويّة.[3]

ومن بين المرتكزات المنهجيّة، التي حقّقها نحو الخطاب الوظيفيّ:[4]

أ- صياغة نموذج يحاكي مراحل انتاج الخطاب الأربعة، كما اقترحها هنخفلد (2004) كالتّالي؛ تحديد القصد، فتحديد الفحوى المناسب للقصد، فصوغ القصد، والفحوى في عبارة مناسبة وتحقيها إمّا نطقًا، أو كتابةً، على حسب قناة التّواصل، بحيث تتمّ هذه الخطوات على أساس أن يتضمّن النّموذج أربعة مستويات للتّمثيل خاضعة للتراتبيّة التّالية: المستوى العلاقيّ (التّداوليّ)، فالمستوى التّمثيليّ (الدّلاليّ)، فالمستوى الصّرفيّ - التّركيبيّ (أو البنيويّ)، ثمّ المستوى الصّوتيّ.

ب- التوفيق بين الطّبقيّة، والقالبيّة، والفصل بين الدّلالة، والتّداول، بعدما ثبت أنّ بعض العبارات ذات الحمولة التّداوليّة تفتقر إلى فحوى دلاليّ، وبالتّالي فإنّ المستوى العلاقيّ في هذه الحالة يفضي إلى المستوى البنويّ مباشرة.

ت- مجاوزته للنقاش الدّائر بين الأوساط الوظيفيّة حول إمكانية تحقّق إسقاط بنية النّص على بنية الجملة، أو التّسليم باستقلال هذه الأخيرة كبنية قائمة بذاتها، حيث أصبح موضوع الدّرس

---

[1] ينظر وايم، جنسن، مرجع سابق، ص. 203-226.

[3] ينظر المتوكّل، أحمد، المنهج الوظيفيّ في البحث اللّسانيّ، مرجع سابق، ص. 257.

[3] ينظر وايم، جنسن، مرجع سابق، ص. 203-226.

[4] يُنظر المتوكّل، أحمد، المنهج الوظيفيّ في البحث اللّسانيّ، مرجع سابق، ص. 255-258.

الوظيفيّ لا يُقارب بدراسة التّقسيمات التّركيبيّة التقليديّة المعتادة (مفردة/ جملة/نص/خطاب) بل بكلّ ما من شأنه أن يشكّل وحدةً تواصليّةً في موقف تواصليّ معيّن، ويستعير نحو الخطاب الوظيفيّ بنية الخطاب من مدرسة سويسرا (رولي) الذي يعتبر المحاورة هي مجموعة من النّقلات الحواريّة، وحداتها الدّنيا أفعال خطابيّة.

يتكوّن النّموذج من أربعة مكوّنات على التّوالي؛ المكوّن النّحويّ، والمكوّن المفهوميّ، أو المعرفيّ، والمكوّن السّياقيّ، والمكوّن الإصاتيّ، على اعتبار المكوّن الأوّل مكوّن مركزيّ، وبقيّة المكوّنات مساعدة، ومن مظاهر التّعديل التي قام بها هنخفلد على نموذج مستعملي اللّغة (ديك 1997):[1]

- حذف المكوّن المنطقيّ، والمكوّن الاجتماعيّ من النّموذج المعيار.
- ودمج المكوّن الإدراكيّ تعميمًا، وتوسيعًا في المكوّن السّياقيّ.
- وإضافة المكوّن الإصاتيّ لتطعيم النّحو، حتّى يتسنّى لهذا المكوّن نقلُ المستوى البنويّ خرْجَ قواعد التّعبير إلى مستوى صوتيّ، الشكل (13) يوضّح ما نقول.

[1] يُنظر المرجع نفسه، ص. 258-259-260.

الشكل 13: نحو الخطاب الوظيفيّ هنخفلد وماكنزي (2008).

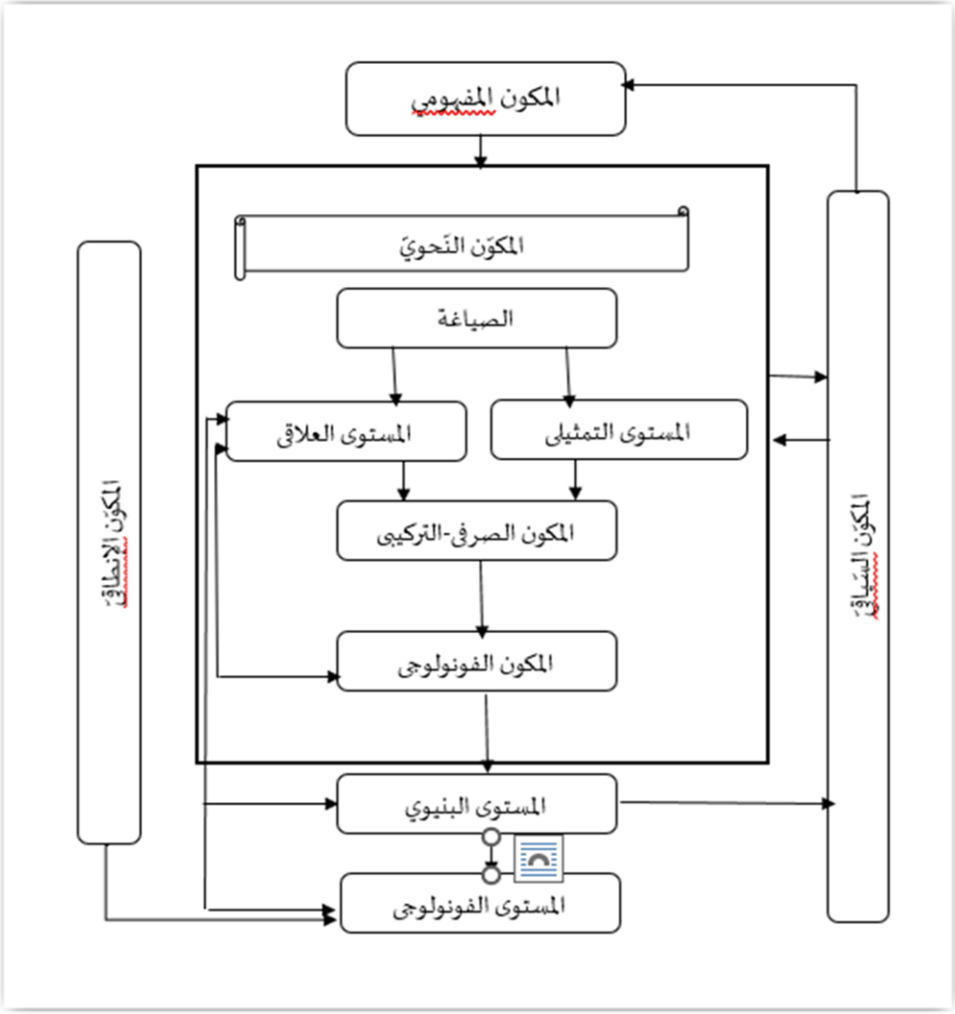

المصدر: المتوكّل، أحمد، الخطاب الموسّط، مقاربة وظيفيّة موحّدة لتحليل النصوص. والتّرجمة وتعليم اللّغات، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط.1، 2011، ص. 73.

المطلب الخامس: نحو الخطاب الوظيفيّ الموسّع (المتوكّل 2011).

يحيل المتوكّل عند حديثه عن نحو الخطاب الوظيفيّ الموسّع على كتابيه: الخطاب الموسّط، مقاربة وظيفيّة موحّدة لتحليل النّصوص والتّرجمة وتعليم اللّغات (الصّادر في 2011)، واللّسانيات الوظيفيّة المقارنة، دراسة في التّنميط والتّطور (الصّادر في 2012)، ولا تعني إحالته على الكتابين نفسيهما، عند ذكر النّموذج بأنّه تفرّد بهذا الأخير وضعًا، وابتكارًا، بل هو بمثابة نسخة معدّلة لما سبقه من النّماذج، وبالأخصّ نموذج نحو الخطاب الوظيفيّ (هنخفلد وماكنزي (2008))، على أساسٍ يصبح قادرًا فيه على رصد مختلف العمليّات، التي تتمّ أثناء التّواصل، سواء كان تواصلًا مباشرًا أم موسّطًا، وسواء كان لغويًّا، أم غير لغويّ،

ويتطلّب إعداد نموذج بهذا الشّكل أن يكون قادرًا على تحقيق ثلاث مواصفات: الخصوصيّة، والشّمول والعموم.[1]

لقد ذكرنا في النّموذج السّابق أنّ هنخفلد، وماكنزي قاما بحذف مكوّنين من مكوّنات نموذج مستعمليّ اللّغة الطّبيعيّة هما: المكوّن المنطقيّ، والمكوّن الاجتماعيّ، وقاما بإدماج المكوّن الإدراكي في المكوّن السّيّاقيّ، الذي يضطلع برصد المعلومات الرّاشحة من الخطاب السّابق، وبسياق الخطاب نفسه، والأوضاع الاجتماعيّة، والمعلومات الواردة في الموقف التّواصليّ، كما قاما بإضافة مكوّن إصاتيّ، مهمّته نقل المستوى البنويّ إلى مستوى ذي طبيعيّة صوتيّة، أو كتابيّة، أو غير ذلك.

ولكن إذا كان المتكلّم في حاجة إلى معرفة المعلومات المستمّدة من الخطاب السّابق، وملابسات الخطاب المقاميّة، والمقاليّة، وما يؤطّره من أوضاعٍ اجتماعيّة، فهل من المعقول أن يُستمّد هذا الزخم الكبير من المعلومات من مكوّن واحد هو المكوّن السّياقيّ؟ إنّ الإشكال هنا لا يتعلّق بطبيعة هذه المعلومات، وإنّما بالطّاقات الذهنيّة والقوالب الممثّلة لها.[2]

يتساءل المتوكّل عن جدوى هذه التّعديلات التي طالت نموذج مستعمليّ اللّغة الطّبيعيّة، هل لها ما يبرّرها؟ ويرى المتوكّل أنّ النّزوع إلى الاقتصاد في النّمذجة وتقليل الكلفة، لا يجب أن يكون على حساب كفاية النّحو التّداوليّة، والنّفسيّة، والتّنميطيّة، ويستدلّ على عدم الاستغناء عن المكوّن المنطقيّ، بوجود تراكيب من شاكلة الاستدلال المنطقيّ، التي لا يمكن إدراكها إلّا منطقيًّا، كما أنّ بعض الخصائص البنويّة تستلزم توفّر معلومات اجتماعيّة بيئيّة، أو طبقيّة، وهو ما يستدعي بقاء المكوّن الاجتماعيّ في النّموذج النّحويّ، ويقترح المتوكّل أن يوضع المكوّن المنطقي بين المكوّنين النّحويّ، والسّياقيّ، وبين المكوّن المعرفيّ، أمّا المكوّن الاجتماعيّ فإمّا أن يُدمج في المكوّن السّياقيّ، أو يتقدّم المكوّن المعرفيّ كمكون قائم الذّات، فيشكّل هذا الأخير مع المكوّن الاجتماعيّ قوّةً دافعة تحرّك المكوّن النّحويّ.[3]

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ الرّجوع إلى التّرسيمة السّابقة (13) يُستفاد منه أنّ هنخفلد، وماكنزي اقتصرا على آليات الاشتغال الواردة في النّموذج، في كونها قادرة على إنتاج الخطاب، انطلاقًا من المستوى

[1] ينظر المتوكّل، أحمد، الخطاب الموسّط، مقاربة وظيفيّة موحّدة لتحليل النّصوص. والتّرجمة وتعليم اللّغات، مرجع سابق، ص. 78.

[2] ينظر البوشيخيّ، عز الدّين، التواصل اللّغويّ، مقاربة لسانيّة وظيفيّة (نحو نموذج لمستعملي اللّغات الطّبيعيّة)، مرجع سابق، ص. 131.

[3] يُنظر المتوكّل، أحمد، المنهج الوظيفيّ في البحث اللّسانيّ، مرجع سابق، ص. 261، 262.

التّمثيليّ العلاقيّ، وانتهاء بالمكوّن الإصاتيّ (من القصد إلى الفحوى إلى النّطق)، كما أنّها كفيلة بفهم الخطاب بمجرّد عكسِ الآلية المتقدّمة (من النّطق إلى الفحوى إلى القّصـــد)، وهذه الآلية لا ترقى إلى بلوغ كفاية نفسيّة تلامس واقع المتكلّم/ المتلقيّ في آن واحد، وبناء على هذا يرى المتوكّل أنّه من الضّروريّ إضافة جهاز ثالث، إلى جهازيّ الإنتاج والفهم، سمّاه المحوّل، يكفل بضّمه إلى الجهازين السّابقين تحصيل نحو خطابيّ وظيفيّ موسّع، يقوم لا برصد عمليّتي إنتاج وفهم الخطاب المباشر فقط، بل يكون قادرًا على القيام برصد عمليّة نقل أيّ خطاب إلى خطابٍ آخر ترجمةً، أو شرحًا، أو تفسيرًا، عن طريق نقل البنية التّحتيّة للخطاب المصدَر، إلى البنية التّحتيّة للخطاب الهدف، كما هو موضّح في الشّكل (14).[1]

[1] ينظر المتوكّل، أحمد، اللّسانيات الوظيفيّة المقارنة، دراسة في التّنميط والتّطور، مرجع سابق، ص. 34، والمتوكّل أحمد، الخطاب الموسّط، مقاربة وظيفيّة موحّدة لتحليل النّصوص. والتّرجمة وتعليم اللّغات، مرجع سابق، ص. 81.

الشكل 14: نحو الخطاب الوظيفيّ الموسّع (المتوكّل 2011).

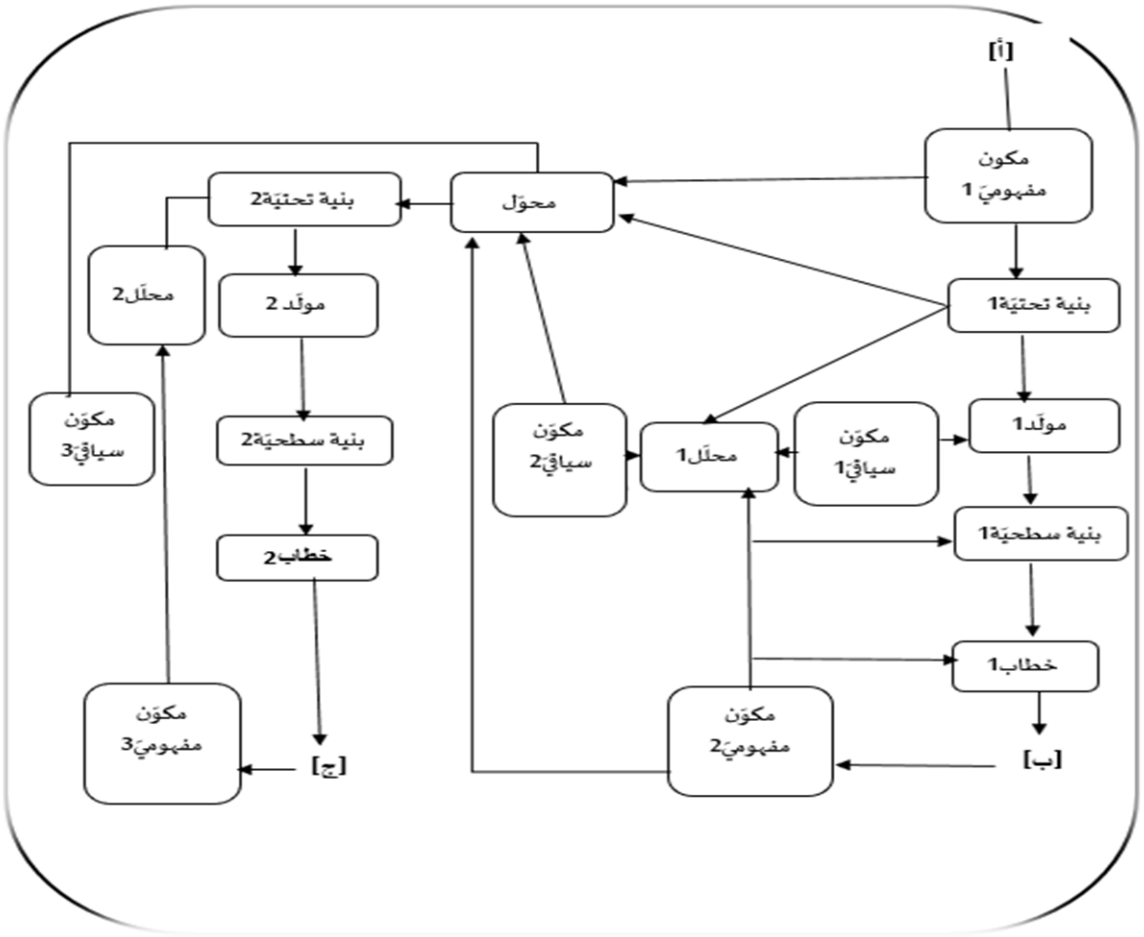

المصـدر: من المتوكّل أحمد، اللّسـانيات الوظيفيّة المقارنة، دراسـة في التّنميط والتّطور، مرجع سـابق، ص. 34.

- آلية اشتغال نموذج نحو الخطاب الوظيفيّ الموسّع:[1]

1) أ- بالنّسبة للخطاب المباشر في حالة إنتاج الخطاب: تُنقل البنية التّحتيّة 1، المصوغة انطلاقًا من المكوّن المفهوميّ 1، إلى البنية السّطحيّة 1، عن طريق المولّد 1، الذي يستعين بالمكوّن السّياقيّ 1، لتتحقّق في شكل خطاب.

ب) وفي حالة فهم الخطاب: يقوم المكوّن المفهوميّ 2 بإعانة المحلّل 1، الذي يستعين بالمكوّن السّياقيّ لتفكيك الخطاب عبر البنية السّطحيّة 1، ليتمخّض عن هذه العمليّة محاولة تحقيق البنية التّحتيّة الأولى.

ملحوظة: في كلتا حالتي الإنتاج والتّلقي يتولّى الجزء الأوّل في يمين النّموذج القيام بهذه العمليّات.

2) بالنّسبة للخطاب الموسّط: يتمّ التعامل مع تعليم اللّغات والتّرجمة على أساس أنّهما خطاب موسّط، يُلقّن في حالة التّعليم، ويُترجم في الحالة الثّانية، وتشارك في نقله وترجمته ذوات هي: المنتج للخطاب [أ]، والوسيط[ب] ومتلقي الخطاب [ج]، ويشتغل الجهاز بكلّ مكوّناته حيث يبرز دور القالب المحوّل، الذي يبدأ بالاشتغال عند الانتهاء من آخر عمليّة في تحليل الخطاب المباشر، التي تنتج عنها البنية التّحتيّة الأولى:

أ- يقوم القالب المحوّل بإعادة صياغة البنية التّحتيّة 1 إلى البنية التّحتيّة 2 بالاستناد إلى النّحو المقارن في اللّغة الهدف.

ب- يتمّ نقل البنية التّحتيّة 2 إلى البنية سطحيّة 2 ثمّ إلى الخطاب 2 بواسطة المولّد 2.

ج- تتلقّى الذات [ج] الخطاب 2 (الذي أُعيد إنتاجه في اللّغة الهدف) وبمعونة المكوّن المفهوميّ 3 والمكوّن السّياقي 3، يقوم المحلّل 2 بتفكيكه وإعادة صياغته إلى بنية سطحيّة ثمّ إلى البنية التّحتيّة 2.

[1] ينظر مليطان، محمد الحسين، مرجع سابق، ص. 33.

المطلب السادس: متعلقات الخطاب.

أولا: الخطاب المباشر والخطاب الموسّط.

استنادًا إلى المكوّنات التي تدخل في عمليّات التّواصل يقسّم المتوكّلُ الخطابَ إلى مباشرٍ (سليم أو مضطرب) يحصل بين ذاتين متحقّقتين، أو مجرّدتين، وغير مباشرٍ، تتوسّط فيه ذات ثالثة بين صاحب الخطاب ومتلقّيه (سواءٌ كانا متحقِّقَين أو مجرّدين)، وهذا الأخير هو الذي يقْصِد به المتوكّل الخطاب الموسّط، وينقسم حسَب دور الذّات الواسطة إلى؛ خطاب موسّطٍ منقول، وخطابٍ موسّطٍ مترجمٍ، وخطابٍ موسّطٍ ملقّنٍ، كما يوضّح ذلك المشجّر التّالي.[1]

الشكل 15: أقسام الخطاب عند المتوكل.

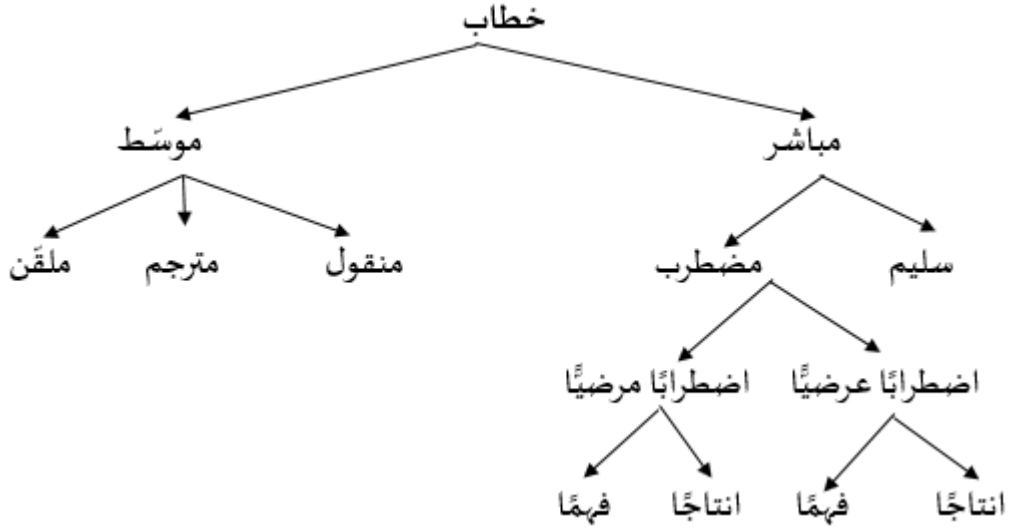

المصدر: المتوكّل، أحمد، الخطاب الموسّط، مقاربة وظيفيّة موحّدة لتحليل النّصوص. والتّرجمة وتعليم اللّغات، مرجع سابق، ص. 19، 20.

[1] ينظر المتوكّل، أحمد، الخطاب الموسّط، مقاربة وظيفيّة موحّدة لتحليل النّصوص. والتّرجمة وتعليم اللّغات، مرجع سابق، ص. 19، 20.

المطلب السابع: التّلقّي المتزامن والتّلقّي المتباعد.

من أهمّ النّقاط التي نبّها إليها المتوكّل التّفريق بين:[1]

- تلقي الخطاب من منتجِ الخطاب لحظةَ بثِّ الخطاب نفسه، وهو التّلقّي المتزامن، الذي يقتضي اشتغال المكوّن السّياقي 1 فقط، لأنّ المتخاطبين يجمعهما سياقٌ واحدٌ.
- وبين تلقّي الخطاب في زمن متأخّرٍ عن لحظة إنتاج الخطاب، وهو التّلقّي المتباعد، الذي يضع متلقّي الخطاب أمام ثلاثة اختيارات، فإمّا أن يلتزم بسياق إنتاج الخطاب، فلا يلجأ إلّا إلى إشغال المكوّن السّياقيّ 1، أو يعتمد سياقه الخّاص، ويقصي سياق إنتاج الخطاب، فيلجأ إذ ذاك إلى إشغال المكوّن السّياقيّ 2، أو يمزج بين السّياقين، فيلجأ إلى إشغال المكوّن السّياقيّ 1 و2.

ثانيا: ضوابط انعكاس مستويات التّحليل.

من المسلّمات في الدّرس الوظيفيّ أنّ خصائص المستوى التّداوليّ- الدّلاليّ، هي التي تتحكّم في خصائص عناصر المستوى الصّرفي- التّركيبيّ، ومنه في المستوى الفونولوجيّ- التّطريزيّ، عكسَ ما هو مسلّم به في الدّرس التّوليديّ، الذي يعتبر المستوى الدّلاليّ مجرّد مستوى تأويليّ للبنية العميقة، لأنّ التّركيب في تصوّر التولديّين هو الأساس في بناء الأنحاء، بل هو مستوًى مستقلٌّ بذاته.

ويُشترط في التّرتيب النّسبيّ للعناصر الصّرفيّة/ التّركيبيّة في الدّرس الوظيفيّ، أن يعكس أيقونيًّا حيّز العلاقات المتضمّنة بين المفاهيم التّداوليّة، والدّلاليّة التّحتيّة، وهذا الوضع الوظيفيّ يفترض أنّه بالإمكان تفسير التّصنيف الموسّع للمقولات الصّورية تصوّريًّا، إذا أفضت إلى توافق مع المقولات الدّلاليّة، والتّداوليّة، الرّاسخة في المعرفة البشريّة، والكائنة في التّواصل بين – إنسانيّ، فإذا تعذّر وجود مثل هذا التّوافق، ستكون ملامح نحو الخطاب الوظيفيّ اختيارًا اعتباطيًّا.[2]

---

[1] ينظر المتوكّل، أحمد، الخطاب الموسّط، مقاربة وظيفيّة موحّدة لتحليل النّصوص. والتّرجمة وتعليم اللّغات، مرجع سابق، ص. 83، 84.

[2] ينظر كيس، هنخفلد وجون لاشلان ماكنزي، نحو الخطاب الوظيفيّ، ترجمة: العماريّ عزيز ورحموني عبد الرّحمن، تحرير: العماريّ عزيز ورحموني عبد الرّحمن في اللّسانيات الوظيفيّة، النّظريّة والنّماذج والمقاربات، مرجع سابق، ص. 59-120.

ويخضع مبدأ الانعكاس بين مستويات المكوّن النّحويّ في نحو الخطاب الوظيفيّ الموسّع إلى تراتبيّة تقضي بترتيب العلاقات بينها في اتّجاه واحد، يبدأ من المستوى العلاقيّ-التّمثيليّ، ثمّ إلى المستوى العلاقيّ-الصّرفيّ- التّركيبيّ، ثمّ إلى المستوى العلاقيّ- الفونولوجيّ، ثمّ إلى المستوى التّمثيليّ - الصّرفيّ- التّركيبيّ، ثمّ إلى المستوى التّمثيليّ- الفونولوجيّ، ثمّ إلى المستوى الصّرفيّ- التّركيبيّ- الفونولوجيّ، ويمكن لهذه العلاقات أن تمتدّ إلى فروع المكوّن السّياقيّ الثّلاث: السّياق العام، والسّياق المقاميّ، والسّياق المقاليّ، أو ما يُسمّى اختصارًا بالمركز الإشاريّ.[1]

ثالثا: الانعكاس العلاقي:

يتضمّن المستوى العلاقيّ فعلًا خطابيًّا قوامه قوّة إنجازيّة، ومؤشّرا المتكلّم والمخاطب، وفحوى خطابيٌّ يتضمّن فعلًا حمليًّا وفعلًا إحاليًا، كما أنّ الفعل الخطابيّ برمّته يمكن أن يحمل وظيفة بلاغيّة كالتّبيّين، أو التّعليل، أو النتيجة ...إلخ، كما هو موضّحٌ في التّرسيمة (21):[2]

(21) (فعل خطابيّ 1: [قوّة إنجازيّة (ك) (ط).
(فحوى خطابيّ 1: [(فعل إحاليّ 1).
(فعل حمليّ 1)].

ك: متكلّم، ط: مخاطب

من الإمكانات الواردة في مبدأ الانعكاسِ انعكاسُ العناصر العلاقيّة الموجودة في المستوى العلاقيّ على باقي مستويات المكوّن النّحويّ، وقد يؤشّر لهذه العناصر في المكوّن السّياقيّ وتُستمدّ منه، باعتباره "يتضمّن وصف محتوى وصورة خطاب سابق، ووصف المقام الفعليّ المدرك حيث يصدر الحدث الكلاميّ، ووصف العلاقات الاجتماعية بين المشاركين"،[3] ومن بين ما ينعكس من تلك العناصر: مخصصّ الوظيفة البلاغيّة، والقوّة الإنجازيّة، ومؤشّرا المتكلّم والمخاطب والوظائف التّداوليّة.[4]

[1] ينظر المتوكّل، أحمد، اللّسانيات الوظيفيّة المقارنة، دراسة في التّنميط والتّطورمرجع سابق، ص. 37.
[2] ينظر المرجع نفسه، ص. 31.
[3] كيس، هنخفلد وجون لاشلان ماكنزي، مرجع سابق، ص. 59-120.
[4] ينظر المتوكّل، أحمد، اللّسانيات الوظيفيّة المقارنة، دراسة في التّنميط والتّطور، مرجع سابق، ص. 39، 40.

رابعا: الانعكاس التّمثيليّ.

من الإمكانات الواردة في هذا السّياق، انعكاس عناصر المستوى التّمثيليّ في المستوى الصّرفيّ-التّركيبيّ، حيث يُمِدُّ المركز الإشاريّ البنيةَ الدّلاليّة بمخصّصات المحمول الزّمنيّة والجهيّة، ومخصّص الحدّ والوظائف الدّلاليّة، وبالنّسبة لمخصّصات المحمول فإنّها تنعكس في صيغة الفعل الماضي، أو المضارع، مع مراعاة مخصّص الحدّ من حيث الجنس والعدد، أمّا الوظائف الدّلاليّة فإنّ تحقّق انعكاسها في المستوى التّركيبيّ يتمّ بنقلها إلى وظائف تركيبيّة (فاعل، مفعول) بشرط أن تكون اللّغة الموصوفة تستخدم هذه الوظائف.[1]

[1] ينظر المتوكّل، أحمد، اللّسانيات الوظيفيّة المقارنة، دراسة في التّنميط والتّطور، مرجع سابق، ص. 39-41.

خلاصة الفصل:

لقد تكلّل المسعى الذي قاده المتوكّل بإرساء نموذج لسانيّ وظيفيّ مسخّر لخدمة اللّغة العربيّة، وصفًا، وترجمة، وتحليلًا، حيث يقوم نموذج نحو الخطاب الوظيفيّ كما اصطُلح عليه، على جملة من المبادئ أهمّها: أداتيّة اللّغة باعتبارها وسيلة للتّواصل، وتبعيّة البنية للوظيفة؛ إنّ وجود جذور لهذه الوظائف في التّراث اللّغويّ العربيّ، كان سببًا في اتّخاذ هذا الاتّجاه اللّسانيّ مشروعًا يطمح من خلاله الوظيفيّون إلى تحقيق أهداف تخدم اللّغة العربيّة.

الخاتمة.

إنّ ضآلة الممارسة اللّسانيّة في الأقطار العربيّة، خلق عوزًا في الإحاطة بمبادئ اللّسانيات وخلفيّاتها الفلسفيّة، ومنطلقاتها الإبستيميّة، والإلمام بالجهاز المصطلحيّ، لأنّ فهم نظريّة ما، يرتبط ارتباطًا شديدًا بالمسالك التي سُطّرت في بنائها الدّاخليّ، ولا يقتصر الأمر ههنا على ما جاءت به البنويّة فقط، بل هو إشكال شائم إلى يومنا هذا، فالعُدّة المعرفيّة، والعتاد الصّوريّ اللّذان يقفان خلف النّظريّات اللّسانيّة الحديثة، يكُدُّ ذهن اللّسانيّ إلى التّغلغل عميقًا في التّصورات، والنّماذج المقترحة.

ومن المعروف أنّ نجاعة هذه النّماذج يقتضي روزها باستمرار(الدّحض)، واختبار كفايتها التّفسيريّة، ثمّ يُعاد صوغها استنادًا إلى الفرضيّات المسطّرة، والأهداف المرجوّة، فمذ خمسينات القرن الماضي إلى يومنا هذا، شهدت اللّسانيّات التّوليديّة، والوظيفيّة تحوّلات عديدة، حيث قام العلماء بإجراء تعديلات إمّا بحذف، أو إضافة عنصر إلى إحدى النّماذج المقترحة، وبالتّالي فإنّ هذا التّطوير المتجدّد يحتّم على الباحث رصدًا دؤوبًا للاطّلاع على آخر التّحديثات.

إنّ وضع النّحو العربيّ في بوتقة الكشف، والاختبار في ضوء هذه النّماذج، ينبغي ألّا يؤدّي إلى ممارسة تقديسيّة، تناقش مفاهيم المنظومة النّحويّة العربيّة نقاشًا سلطويّا، لأنّ خطوة كهذه ستؤدّي حتمًا إلى صدور جملة من الأحكام على النّحو، والنّحاة، دون مراعاة السّياقات التّاريخيّة، والراهنة، وكذلك الأطر الثّقافية، والمنطلقات المعرفيّة الفارقة.

إنّ ما قدّمته اللّسانيّات السّوسيريّة من تصوّرات علميّة لموضوع اللّغة، تمثّلت في منهجها الوصفيّ وفي الفصل بين اللّغة كنظام، وبين الكلام كإنجاز، دفعت كثيرًا من الباحثين للبحث عن هذه التّصوّرات في الممارسة اللّغويّة التّراثيّة، لكنّها اصطدمت بالانغلاق على البنية، الذي طبع المدرسة السّوسيريّة، حيث نتج عنه حذر كبير من المعنى، الذي مثّل لبّ الدّراسة البلاغيّة، والأصوليّة بكلّ مستوياته.

ثمّ ظهر النّحو التّوليديّ، وهو من الأنحاء التي كان لها أثر كبير في الدّرس النّحويّ العربيّ، حيث تُرجمت بعضٌ من مؤلّفات تشومسكي، بالإضافة إلى أبحاث أخرى مثّلت امتدادًا للنظريّة التّوليديّة، وبُذلت جهودٌ في بسطِ مفاهيمها النّظريّة، وأدواتها الإجرائيّة، واجتهد المشتغلون عليها شرقًا وغربًا، ابتغاءَ دراسة ربط الدّلالة بالنّحو في اللّغة العربيّة في إطار النّماذج المقترحة، إلّا أنّ تطبيق هذه النّماذج على العربيّة لم يشمل أبواب النّحو كافة، وذلك لاعتبارات عمليّة، ومعرفيّة بحتة.

وإذا كانت فكرة النّحو الكليّ، فكرة ذات جاذبيّة لسانيّة علميّة، لأنّها تهدم كلّ الانتماءات اللّغويّة، وتعتبر اللّغة العربيّة لغة طبيعيّة يمكن دراستها مثل باقي اللّغات، وتدعو للحثّ إلى الاستفادة من الأنحاء

المعاصرة، فإنّ السّؤال عن طبيعة العلاقة بين الوظيفة التّركيبيّة، والوظيفة الدّلاليّة، بقي سؤالًا حاضرًا، وملّحًا في هذه الأنحاء التي صُــمّمت على اعتبار التّركيب هو المركز، الذي يحرّك القدرة الثّاويّة في أذهان المتكلّمين، وقد وصــل الحال بأنصــار هذا التّوجه إلى النّفور من المســألة الدّلاليّة حذرًا من العوص الذي يشوبها.

إنّ إشــكال الوظيفة الدّلاليّة في النّحو التّوليديّ حُلّ بالارتداد عن بعض المســلّمات، حيث بدّد الدّلاليّون التّوليديّون المحاذير، التي جثمت على عقل تشــومســكي مخافة ارتكازه على الأدوار الدّلاليّة في اشتقاق عبارات اللّغة، واستطاعوا أن ينزّلوا المكوّن الدلاليّ منزلة قاعديّة تتكفّل بتوليد العبارات.

وعلى الرّغم من التّقدّم في اقتراح هذه الحلول، التي تفكّ مشــكل الدّلالة، إلّا أنّ السّــؤال عن المعنى يأتي من التّلوّن الذي تمارســه اللّغة، التي يكمن دورها الأســاســيّ في التّواصــل، حيث لا يمكن للعبارات اللّغويّة أن تحمل المعاني داخل الألفاظ، دون التّأثر بمن يصغونها، وبما يحيط بها، ومن هذا المنطلق أثّثت النّظريّة الوظيفيّة مفاهيمها، وأهدافها لرصــد التّأثير الذي تمارســه الوظائف التّواصــليّة في رصــف العبارات، وعُدّ أدنى مستوى من التّعبير خطابًا يحمل في مضمونه تأثيرًا على السّامع.

وأخذًا بهذه الاعتبارات، تعاملت الأنحاء الوظيفيّة مع اللّغة على كونها أداة للتّبليغ، وقسّــمت الوظائف داخل أيّ خطابٍ إلى؛ وظائف تركيبيّة، ودلاليّة، وتداوليّة، تقوم هذه الأخيرة بمراقبة الوظائف التّركيبيّة، والصّرفيّة، انطلاقًا من الأدوار التّداوليّة، التي تأخذها مكوّنات العبارة، ثمّ يُعطى كلّ مكوّن دوره الدّلاليّ، والتّركيبيّ.

إنّ المسار الوظيفيّ في اللّسانيّات العربية، أخذ طريقه عن طريق أحمد المتوكّل، الذي ترأسّ مشروع اللّســانيّات الوظيفيّة في الأقطار العربيّة، حيث ســعى في أبحاثه إلى إرســاء درس وظيفيّ في النّحو العربيّ معتبرًا التّراث اللّغويّ؛ نحوًا وبلاغةً، وأصــولًا، وتفسـيرًا امتدادًا لهذا الدّرس، وقد تكلّلت مجهوداته بتعميق هذا المنحى بدراسـة قضـايا جوهريّة تتعلّق بنظام اللّغة العربيّة، كما اسـتطاع من خلال مؤلّفاته، ومقالاته والأطاريح التي أشرف عليها، والمنتديات التي أطّرها، أن يمدّ الجسر بين البحث اللّسانيّ، وبين التّراث اللّغويّ العربيّ.

لقد أفرز الاشتغال على هذا البحث مجموعة من النتائج، والتّوصيّات، نسردها كالتّالي:

- إنّ دراسة اللّغة من منظور تواصليّ، أقرب لمدارك المتمدرس، لأنّه يعكس آليات إنتاج، وفهم عبارات اللّغة.
- إنّ البدء بترجمة البنية التّحتيّة -باعتبارها تمثّل المستوى التّداولي الدّلاليّ- قبل البنية السّطحيّة للعبارة من لغة إلى أخرى، يكفل نقلًا أمينًا للمعنى، ويضعف من نسبة الإخلال بمحتوى النّصوص.
- يتيح نموذج نحو الخطاب الوظيفيّ بما يملكه من كفاية وصفيّة، وإجرائيّة، ونفسيّة، هذه المقاربات التّعليميّة، والتّرجميّة.
- يمكن القول؛ إنّ مبادئ نحو الخطاب الوظيفيّ، أقرب للممارسة اللّسانيّة الموجودة في مدوّنات التّراث؛ النّحويّة، والبلاغيّة، والأصوليّة، والتّفسيريّة.
- يزخر التّراث بكثير من الأسس النّظريّة، والمفاهيم الإجرائيّة التي اهتمّت بالمستوى الدّلاليّ، والتّداوليّ للّغة العربيّة.
- يتطلّب الخوض في النّحو العربيّ جهدًا ناصبًا من الباحث حتّى يتغلغل في شعابه، قبل أن يسقط في مصادرة الأحكام الخاطئة.
- يتطلّب الخوض في اللّسانيّات ممارسة متراكمة، للإحاطة بمبادئها، وخلفياتها الفلسفيّة، ومنطلقاتها الإبستيميّة، والإلمام بالجهاز المصطلحيّ.
- إنّ أيّ مقاربة للتّراث في ضوء أيّ نظريّة لسانيّة، يقتضي التّريث، والتّثبت، وإلّا اقتفى الباحث ما ليس له به علم.
- على المؤسّسات القائمة على البحث اللّغويّ أن تسدّ العجز في تعميق البحث في اللّسانيّات، بتعميمه في المراحل الدّراسيّة المتقدّمة كالطّور الثّانويّ، وتكثيفه في الجامعة.

قائمة الجداول والأشكال

الجداول:

جدول 01: قواعد التحويل في فرضية فيلمور بعد تعديلها من قبل الخولي..... 120

الأشكال:

شكل 01 : العاملية الحرة والعاملية المرتبة.....40

الشكل 02: العلاقة بين الدال والمدلول 87

الشكل 03 مثلث المعنى عند رتشاردز أوجدن.....87

الشكل 04: مشجر الجملة في قواعد إعادة الكتابة.....103

الشكل 05: تمثيل الجملة المنفية في نحو المركبي 104

الشكل 06: تمثيل الجملة (11) بعد إضافة قواعد التّحويل: قاعدة النّقل 105

الشّكل 07: اشتقاق الجملة في الدّلالة التّأويليّة إلى غاية 1981. 109

الشكل 08: اشتقاق الجملة في الدّلالة التّوليديّة. 110

الشكل 09: التمثيل الشجري للبنية العميقة للجملة (15 ا) في نظرية الحالات لفيلمور. 115

الشكل 10: النّحو الوظيفيّ المعجميّ .....157.

الشكل 11النموذج المعيار 1989. 159

الشكل 12: مسطرة اشتقاق الجملة في النموذج المعيار.....160

الشكل 13: نحو الخطاب الوظيفيّ هنخفلد وماكنزي (2008).....163

الشكل 14: نحو الخطاب الوظيفيّ الموسّع (المتوكّل 2011).....167

الشكل 15: أقسام الخطاب عند المتوكل. 169

قائمة المصادروالمراجع

القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.

أوّلًا: معاجم الألفاظ:

1. ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريّا، مقاييس اللّغة، تحقيق: عبد السلام هارون. دار الفكر، بيروت، ط1، 1979.
2. ابن منظور، جمال الدّين أبو الفضل محمّد مكرم، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير ومحمّد أحمد حسب الله وهاشم محمّد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، (د.ت.ن).
3. الجوهريّ، إسماعيل بن حماد، الصحاح، تاج اللّغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1990.
4. الرّاغب، الأصفهانيّ أبو القاسم الحسين بن محمّد، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: مركز الدّراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز، مكتبة نزار مصطفى الباز، الرّياض، (د.ط)، (د.ت.ن).
5. عايد، أحمد وآخرون، تنسيق: عليّ القاسمي، تحرير: أحمد مختار عمر، المعجم العربيّ الأساسيّ للنّاطقين بالعربيّة ومتعلّميها، توزيع لاروس، (د.ت.ن).
6. عمر، أحمد مختار وآخرون، معجم اللّغة العربيّة المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، ط.1، 2008.
7. الفراهيديّ، أبو عبد الرّحمن الخليل بن أحمد، كتاب العين مرتبًا على حروف المعجم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط.1، 2003.

ثانيًا: معاجم الموضوعات:

1. ابن مالك، رشيد، قاموس مصطلحات التّحليل السّميائيّ للنّصوص (عربيّ، إنجليزيّ، فرنسيّ)، دار الحكمة، الجزائر، ط.1، 2000.
2. الشّريف، الجرجانيّ أبو الحسن عليّ بن محمّد، التّعريفات، وضع حواشيه وفهارسه محمّد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.2، 2003.
3. التهانويّ، محمّد علي، كشّاف اصطلاحات الفنون، تحقيق: علي دحروج وعبد الله الخالدي وجورج زيناتي، تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق العجم، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط.1، 1996.
4. ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريّا، الصاحبيّ في فقه اللّغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق: عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، ط.1، 1993.

ثالثا: العربيّة.

1. ابن الحاج، أبو العبّاس سيّد أحمد بن محمّد بن حمدون، حاشية ابن الحاج على شرح عبد الرّحمن المكوديّ، وبهامشه تعليقات النّاشر، إشراف مكتب البحوث والدّراسات، دار الفكر، بيروت، (د.ط)، 2008.
2. ابن السرّاج، أبو بكر بن سهل النّحويّ، الأصول في النّحو، تحقيق: عبد الحسين الفتليّ، مؤسسّة الرّسالة ناشرون، بيروت، لبنان، ط.1، 1999.
3. ابن تيمية، تقيّ الدّين أبو العبّاس أحمد بن عبد الحليم، مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرّحمن بن محمد بن قاسم وساعده ابنه محمّد، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشّريف، الرّياض، ط.1، 2004.
4. ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمّد علي النّجار، دار الكتب المصريّة، القاهرة، ط.2، (د.ت.ن).
5. ابن خلدون، عبد الرحمن ابن خلدون، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشّأن الأكبر، ضبط متنه: خليل شحادة، وراجعه: سهيل زكّار، دار الفكر، بيروت، ط.1.
6. ابن قتيبة، أبو محمّد عبد الله بن مسلم الدّينوريّ، تأويل مشكل القرآن، تحقيق: السّيد أحمد صقر، المكتبة العلميّة، الرّياض، (د.ط)، (د.ت.ن).
7. ----------، الشّعر والشّعراء، تحقيق وشرح : أحمد محمّد شاكر، دار المعارف، القاهرة، ط.2، (د.ت.ن).
8. ابن هشام، أبو محمّد عبد الله الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمّد محيّ الدين عبد الحميد، دار ابن كثير للطّباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت، ط.3، 2022.
9. ابن يعيش، موفّق الدّين أبو البقاء ابن عليّ، شرح المفصّل للزّمخشريّ، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العمليّة، بيروت، ط.1، 2001.
10. أبو تمّام حبيب بن أوس، ديوان الحماسة، تحقيق: عبد المنعم أحمد صالح، دار الرّشيد للنّشر، بغداد، ط.1، 1980.
11. أبو الطّيب اللّغويّ، عبد الواحد بن علي، مراتب النّحويّين، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة، بيروت، ط.2، 2009.
12. أبو عبد الله، أحمد بن محمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، حقّقه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: شعيب الأرناؤوط وآخرون، المؤسّسة ناشرون، بيروت، ط.1، 1996.

13. الأستراباذيّ، نجم الدّين محمّد بن الحسن الرّضيّ، شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد النّور حسين، ومحمّد الزفراف، ومحمّد محيّ الدّين عبد الحميد، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط.1، 1982.

14. ----------، شرح الرّضيّ على الكافيّة، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات قار يونس، طرابلس، ط.2، 1996.

15. الآمديّ، عليّ بن محمّد، الإحكام في أصول الأحكام، علّق عليه عبد الرّزاق غفيفيّ، دار العصيميّ للنّشر والتّوزيع، الرّياض، ط.1، 2003.

16. الأنصاريّ، أبو يحيى زكريّا بن محمّد، شرح إيساغوجيّ، ومعه حاشية أحمد الملويّ، وحاشية شيخ الأزهر أحمد العطّار، تحقيق: عرفة عبد الرّحمن أحمد عبد الرّحمن، دار الضّياء للنّشر والتّوزيع، الكويت، ط.1، (د.ت.ن).

17. أنيس، إبراهيم، من أسرار اللّغة، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، ط.3، 1966.

18. الأوراغي محمّد، الوسائط اللّغويّة، اللّسانيّات النّسبيّة والأنحاء النّمطيّة، دار الأمان للنّشر والتّوزيع، الرّباط، ط.1، 2001.

19. ----------، نظريّة اللّسانيّات النّسبيّة، دواعي النّشأة، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط.1، 2010.

20. أوزيّ، أحمد، المعجم الموسوعيّ لعلوم التّربية، مطبعة النّجاح الجديدة، الرّباط، ط.1، 2006.

21. باقر، مرتضى جواد، مقدّمة في القواعد التّوليديّة، دار الشّروق للنّشر والتّوزيع، عمّان، ط.1، 2002.

22. بشر، كمال، اللّغة العربيّة بين الوهم وسوء الفهم، دار غريب للطّباعة والنّشر والتّوزيع، القاهرة، (د.ط)، 1999.

23. بن غربيّة، عبد الجبار، مدخل إلى النّحو العرفانيّ (نظريّة رولاند لانقار)، مسكيليانيّ للنّشر والتّوزيع، تونس، ط.1 ،2010.

24. البوشيخيّ، عز الدّين، التواصل اللّغويّ، مقاربة لسانيّة وظيفيّة (نحو نموذج لمستعملي اللّغات الطّبيعيّة)، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط.1، 2012.

25. بوقرة، نعمان، المصطلحات الأساسيّة في لسانيات النّص وتحليل الخطاب، دراسة معجميّة، عالم الكتب الحديثة، عمّان، ط.1، 2009.

26. الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، كتاب الحيوان، تحقيق: عبد السّلام هارون، مكتبة ومطبعة مصطفى بابيّ الحلبيّ وأولاده، القاهرة، ط.2، 1965.

27. ----------، البيان والتّبيين، تحقيق: عبد السّلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط.7، 1998.

28. ----------، رسائل الجاحظ (الرسائل الأدبية)، شرح: علي أبو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط.2، 2002.

29. جحفة، عبد المجيد، مدخل إلى الدّلالة الحديثة، دار توبقال للنّشر، الرّباط، ط1، 2000.

30. الجرجانيّ عبد القاهر، دلائل الإعجاز، قرأه وعلّق عليه: محمود محمّد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط.3، 1992.

31. الحاج صالح، عبد الرّحمن، السّماع اللّغويّ العلميّ عند العرب ومفهوم الفصاحة، موفم للنّشر، الجزائر، ط.1، 2007.

32. ----------، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة، موفم للنّشر، الجزائر، ط.1، 2012.

33. ----------، الخطاب والتّخاطب في نظريّة الوضع والاستعمال، المؤسّسة الوطنيّة للفنون المطبعيّة، وحدة الرغاية، الجزائر، ط.20، 2012.

34. ----------، منطق العرب في علوم اللّسان، موفم للنّشر، الجزائر، ط.1، 2012.

35. ----------، البنى النّحوية، منشورات المجمع الجزائريّ للّغة العربية، الجزائر، ط.1، 2016.

36. الحباشه، صابر، مسارات المعرفة والدّلالة، كنوز المعرفة، عمّان، ط.1، 2011.

37. الحديثيّ خديجة، أبنية الصّرف في كتاب سيبويه، منشورات مكتبة النّهضة، بغداد، ط.1، 1965.

38. حسّان، تمّام، مناهج البحث في اللّغة، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، ط.1، 1990.

39. ----------، اللغة العربية مبناها ومعناها، دار الثقافة، الدّار البيضاء، المغرب، (د.ط)، 1994.

40. ----------، الأصول، دراسة إبستيمولوجيّة للفكر اللّغويّ عند العرب، النّحو، فقه اللّغة، البلاغة، عالم الكتب، القاهرة، ط.1، 2000.

41. ----------، اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة، عالم الكتب، القاهرة، ط.4، 2000.

42. حسن، عبّاس، اللّغة والنّحو بين القديم والحديث، دار المعارف، القاهرة، ط.1، 1966.

43. ----------، النّحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط.15، 2018.

44. خليفة عبد الكريم، تيسير العربيّة بين القديم والحديث، منشورات مجمع اللّغة العربيّة الأردني، عمّان، ط.1، 1986.

45. الخوليّ، محمّد عليّ، قواعد تحويليّة للّغة العربيّة، دار الفلاح للنّشر والتّوزيع، عمّان، ط.1، 1999.

46. الذّبيانيّ، النّابغة، ديوان النّابغة الذّبيانيّ، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط.3، (د.ت.ن).

47. الرّاجحيّ، عبده، النّحو العربيّ والدّرس الحديث، بحث في المنهج، دار النّهضة العربيّة للطّباعة والنّشر، بيروت، ط.1، 1979.

48. الزّجاج، أبو إسحاق بن إبراهيم السّريّ، معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق: عبد الجليل عبده شلبيّ، بيروت، عالم الكتب، ط.1، 1988.

49. الزّجاجيّ، أبو القاسم، الإيضاح في علل النّحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النّفائس، بيروت، ط.3، 1989.

50. الزّركشيّ، أبو عبد الله بدر الدّين محمّد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: يوسف عبد الرّحمن مرعشليّ، جمال حمدي الذهبي، إبراهيم عبد الله الكرديّ، دار المعرفة، بيروت، ط.1، 1990.

51. زكريا، ميشال، الألسنيّة التّوليديّة والتحويليّة وقواعد اللّغة العربيّة (النّظريّة الألسنيّة)، المؤسّسة الجامعيّة للدّراسات والنّشر، بيروت، ط.2، 1986.

52. الزّهريّ، نعيمة، التعجّب في اللّغة العربيّة من الفكر اللّغويّ القديم إلى النّحو الوظيفيّ، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط.1، 2014.

53. زوين، علي، منهج البحث اللّغويّ بين التّراث وعلم اللّغة الحديث، دار الشّؤون الثّقافيّة العامة، بغداد، ط.1، 1986.

54. السّكاكيّ، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر، مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلّق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط.2، 1986.

55. سمير، شريف استيتية، اللّغة العربيّة واللّسانيّات، دار الكتب الحديث للنّشر والتّوزيع، عمّان، ط.1، 2017.

56. سيبويه، أبو بشر عثمان بن قنبر، الكتاب، تصنيف منهجيّ وشرح وتحقيق علميّ، البّكاء محمّد كاظم، منشورات زين الحقوقيّة والادبيّة، بيروت، ط1، 2015.

57. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط.3، 1988.

58. السيّد، عبد الحميد، دراسات في اللّسانيّات العربيّة، بنية الجملة، التّراكيب النّحويّة والتّداوليّة، علم النّحو وعلم المعاني، دار الحامد للنّشر والتّوزيع، ط1، عمّان، 2003.

59. السّيرافيّ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله، أخبار النحويين البصريين، تحقيق: طه محمّد الزينيّ ومحمّد عبد المنعم خفاجيّ، مطبعة مصطفى بابيّ الحلبيّ وأولاده، القاهرة، (د.ط)، (د.ت.ن).

60. ----------، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدليّ، عليّ سيّد عليّ، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط.1، 2008.

61. السّيوطيّ، جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر، بغية الوعاة في طبقة اللّغويّين والنّحاة، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابيّ الحلبيّ وشركاؤه، القاهرة، ط.1، (د.ت.ن).

62. ----------، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط.1، 1998.

63. الشّاطبيّ، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللّخميّ، الموافقات في أصول الشّريعة، شرحه وخرّج أحاديثه: عبد الله درّاز، ووضع تراجمه: محمّد عبد الله درّاز، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط.1، 2004.

64. الشّوكانيّ، محمّد بن عليّ بن محمّد، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحقّ من علم الأصول، تحقيق: أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربيّ، دمشق، ط.1، 1999.

65. الطّائيّ، أبو تمّام حبيب بن أوس، ديوان الحماسة، تحقيق: عبد المنعم أحمد صالح، دار الرّشيد للنّشر، بغداد، ط.1، 1980.

66. عبد اللّطيف، محمّد حماسة، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، جامعة الكويت، الكويت، ط.1، 1984.

67. ----------، النّحو والدّلالة، مدخل لدراسة المعنى النّحويّ الدّلاليّ، بيروت، دار الشّروق، ط.2، 2000.

68. العسكريّ، أبو هلال الحسن بن عبد الله، الفروق في اللّغة، تحقيق: محمّد باسل عيون السّود، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط.3، 2005.

69. علويّ، حافظ إسماعيل، اللسانيات في الثقافة العربيّة المعاصرة، دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، دار الكتاب الجديد المتحدّة، ط.1، 2009.

70. ----------، وأملاخ محمّد، قضايا إبستمولوجيّة في اللّسانيّات، منشورات الاختلاف، الجزائر، الدّار العربيّة للعلوم ناشرون، بيروت، ط.1، 2009.

71. ----------، في العودة إلى ديسوسير، دار كنوز المعرفة للنّشر والتّوزيع، عمّان، ط.1، 2017.
72. العلويّ، كمال رشيدة، النّحو التّوليديّ، قوالبه النّظريّة وأنساقه الفرعيّة، كنوز المعرفة للنّشر والتّوزيع، لبنان، ط.1، 2019.
73. العماريّ عزيز، ورحموني عبد الرّحمن، وآخرون، في اللّسانيات الوظيفيّة، النّظريّة والنّماذج والمقاربات، كنوز المعرفة للنّشر والتّوزيع، عمان، الأردن، ط.1، 2020.
74. عمر، أحمد مختار، البحث اللّغويّ عند العرب مع دراسة لقضيّة التّأثير والتّأثّر، عالم الكتب، القاهرة، ط.6، 1988.
75. عيساويّ عبد السّلام، الدّلالة بين النّظاميّ والعرفانيّ، الدّار التّونسيّة للكتاب، تونس، ط.1، 2018.
76. غاليم، محمّد، النظريّة اللّسانيّة والدّلالة العربيّة المقارنة، مبادئ وتحاليل جديدة، دار توبقال للنّشر، الرّباط، ط.1، 2007.
77. غلفان، مصطفى، اللّسانيّات التّوليديّة من النّموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنويّ: مفاهيم وأمثلة، عالم الكتب الحديث، عمّان، ط.1، 2010.
78. فاخوريّ، عادل، اللّسانيات التّوليديّة والتّحويليّة، دار الطّليعة للطباعة والنّشر، بيروت، ط.2، 1988.
79. الفرّاء، أبو زكريّا يحى بن زيّاد، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، ط.3، 1983.
80. الفهريّ، عبد القادر الفاسيّ، المعجم العربيّ، نماذج تحليليّة جديدة، دار توبقال، الرّباط، ط.1، 1986.
81. ----------، اللّسانيّات واللّغة العربيّة، نماذج تركيبيّة ودلاليّة، دار توبقال للنّشر، الرّباط، ط.3، 1993.
82. القرطاجنّيّ، أبو الحسن حازم بن محمّد الأنصاريّ، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تحقيق: محمّد الحبيب بن الخوجة، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ط.3، 1986.
83. القرطبيّ، ابن مضاء، الرّدّ على النّحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار الفكر العربيّ، ط.1، 1947.
84. القفطيّ، جمال الدّين أبو الحسن علي بن يوسف، إنباه الرّواة على أنباه النّحاة، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط.1، 1986.
85. كامل، سلاف مصطفى، العلاقات الدّلاليّة في المصطلح النّحويّ وأثرها في الإبهام، دار كنوز المعرفة، عمّان، ط.1، 2018.

86. المبرّد، أبو العبّاس محمّد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ط.3، 1979.

87. ----------، الفاضل، تحقيق : عبد العزيز الميمنيّ، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط.2، 1995.

88. مبروك، سعيد عبد المالك، في إصلاح النّحو العربيّ، دراسة نقديّة، دار القلم، الكويت، ط.1، 1985.

89. المتوكّل، أحمد، قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيّات الوظيفيّة: بنية المكوّنات أو التّمثيل الصّرفيّ-التّركيبيّ، دار الأمان، الرّباط، ط.1، 1996.

90. ----------، الوظيفة بين الكليّة والنّمطيّة، دار الأمان، الرّباط، ط.1، 2003.

91. ----------، المنحى الوظيفي في الفكر اللّغويّ العربيّ، الأصول والامتداد، دار الأمان، الرّباط، ط.1، 2006.

92. ----------، الخطاب وخصائص اللّغة العربيّة، دراسة في الوظيفة والبنية والنّمط، ط.1، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2010

93. ----------، الخطاب الموسّط، مقاربة وظيفيّة موحّدة لتحليل النّصوص والتّرجمة وتعليم اللّغات، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط.1، 2011.

94. ----------، المنهج الوظيفيّ في البحث اللّسانيّ، دار الأمان، الرّباط، منشورات الاختلاف، الجزائر، منشورات ضفاف، لبنان، ط1، 2016.

95. مجدوب، عز الدّين، المنوال النّحويّ العربيّ، قراءة لسانية جديدة، دار محمّد عليّ الحاميّ للنّشر والتّوزيع، تونس، ط.1.

96. المخزوميّ، مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنّحو، مكتبة ومطبعة مصطفى بابيّ الحلبيّ وأولاده، القاهرة، ط.2، 1956.

97. المسدّيّ، عبد السّلام، التّفكير اللّسانيّ في الحضارة العربيّة، الدّار العربيّة للكتاب، طرابلس، ط.2، 1986.

98. المسعوديّ، عبد العزيز، التّطوّر اللّغويّ بين المعجم والدّلالة: بحث لسانيّ في ظاهرة الإنحاء، مركز عبد الله بن عبد العزيز الدّوليّ لخدمة اللّغة العربيّة، الرّياض، ط.1، 2019 .

99. مصطفى، إبراهيم، إحياء النّحو، القاهرة، ط.2، 1992.

100. مقبول، إدريس، سيبويه معتزليًّا، حفريات في ميتافيزيقا النّحو العربيّ، المركز العربيّ للأبحاث ودراسات السّياسات، الدّوحة، ط.1، 2015.

101. المكيّ، سـميّة، الكفاية التّفسـيريّة للنّحو العربيّ وللنّحو التّوليديّ، دار الكتاب الجديد المتّحدة، بيروت، ط.1، 2013.

102. الملخ، حسـن خميس، تقنيات الإعراب في النّحو العربيّ، عالم الكتب الحديث، عمّان، ط.1، 2015.

103. مليطان، محمد الحسين، نظرية النحو الوظيفي، الأسس والنماذج والمفاهيم، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط.1، 2014.

104. مومن، أحمد، اللّسانيّات النّشأة والتّطوّر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط.2، 2005.

105. نهر، هادي، علم الدّلالة التّطبيقيّ في التّراث العربيّ، دار الأمل للنّشر والتّوزيع، عمّان، ط.1، 2007.

106. ميلاد خالد، وآخرون، الدّلالة النّظريّات والتّطبيقات، الشركة التونسيّة للنّشر وتنمية فنون الرّسم، تونس، ط1، 2015.

107. همام، محمّد، جدل الفلسفة العربيّة بين محمّد عابد الجابريّ وطه عبد الرّحمن، البحث اللّغويّ نموذجًا، ط.1، المركز الثقافيّ العربيّ، الرّباط، 2013.

108. الوعر، مازن، قضايا أساسية في اللّسانيّات الحديثة، دار الأطلس للدّراسات والتّرجمة والنّشر، دمشق، ط1، 1989، ص 13.

109. ياقوت، أحمد سليمان، ظاهرة الإعراب في النّحو العربيّ وتطبيقاتها في القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعيّة، القاهرة، ط.1، 1994.

رابعًا: المترجمة إلى العربيّة:

1. إدوارد سابير، وآخرون، ترجمة: الغانميّ سعيد، مقالات في اللّغة والخطاب الأدبيّ، المركز الثقافيّ العربيّ، بيروت، ط.1، 1993.

2. آن، روبول، وجاك، موشلار، التّداوليّة اليوم، علم جديد في التّواصل، ترجمة: سيف الدّين دغفوس ومحمّد الشّيبانيّ ومراجعة لطيفة زيتوني، المنظّمة العربيّة للتّرجمة، بيروت، ط.1، 2003.

3. ر. جاكندوف، ون. شومسكي ور. فندلر، دلالة اللّغة وتصميمها، ترجمة: محمّد غاليم ومحمّد الرّحاليّ وعبد المجيد جحفة، دار توبقال للنّشر، الرّباط، ط.1، 2007.

4. روبير مارتان، مدخل لفهم اللّسانيّات، إبستمولوجيا أوليّة لمجال علميّ، ترجمة: عبد القادر المهيريّ، المنظّمة العربيّة للتّرجمة، بيروت، ط.1، 2007.
5. ستيفن بَنكَرْ، الغريزة اللّغويّة، كيف يبدع العقل اللّغة، ترجمة: حمزة بن قبلان المزينيّ، دار المرّيخ للنّشر، الرّياض، ط.1، 2000.
6. فردينان دي سوسير، دروس في الألسنيّة العامة، ترجمة: صالح القرماديّ ومحمّد الشّاوش ومحمّد عجينة، الدّار العربيّة للكتاب، تونس، ط.1، 1985.
7. ----------، في جوهريّ اللّغة، تحقيق: سيمون بوكي ورودولف أنغلر، ترجمة: مختار زواوي، ابن النّديم للنّشر والتّوزيع، الجزائر، ط.1، 2019.
8. فيليب بلانشيه، التداولية من أوستن إلى غوفمان، ترجمة: صابر الحباشة، دار الحوار للنشر والتّوزيع، دمشق، ط.1، 2007.
9. كاترين فوك وبيارلي قوفيك، مبادئ في قضايا اللّسانيّات المعاصرة، ترجمة: المنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، ط.1، 1984.
10. كلود جرمان وريمون لوبلان علم الدّلالة، ترجمة: نور الهدى لوشن، منشورات قان يونس، جامعة بنغازي، طرابلس، ط.1، 1997.
11. لايز جون، علم الدّلالة، الفصلان التّاسع والعاشر من كتاب مقدّمة في علم اللّغة النّظريّ، ترجمة: عبد الحليم الماشطة وحليم حسين فالح وكاظم حسين باقر، منشورات كليّة الآداب، جامعة البصرة، بغداد، ط.1، 1980.
12. لويس هيملسلاف، حول مبادئ نظريّة اللّغة، ترجمة: جمال بلعربي، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط.1، 2018.
13. مجدوب عزّ الدّين، وآخرون، إطلالات على النّظريّات اللّسانيّة والدّلاليّة في النّصف الثّاني من القرن العشرين، ترجمة مجموعة من الأساتذة، والباحثين، المجمع التّونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة، تونس، ط.1، 2012.
14. ماري آن بافو وجورج إليا سرفاتي، النّظريّات اللّسانيّة الكبرى من النّحو المقارن إلى الذّرائعيّة، ترجمة: محمّد الرّاضي، المنظّمة العربيّة للتّرجمة، بيروت، ط.1، 2012.
15. ميشيل فوكو، الكلمات والأشياء، ترجمة: مطاع صفدي، سالم يافوت، بدر الدّين عرودكيّ، وآخرون، مركز الإنماء القوميّ، بيروت، ط.1.

16. نعوم تشومسكي، اللّغة ومشكلات المعرفة، محاضرات ما ناجوا، ترجمة: حمزة بن قبلان المزيني، دار توبقال، الرّباط، ط.1، 1990.
17. ----------، آفاق جديدة في دراسة اللّغة والعقل، ترجمة عدنان حسن، دار الحوار للنّشر والتّوزيع، دمشق، ط.1، 2009.

خامسًا: الرّسائل الجامعيّة.

1. بعيطيش، يحي، نحو نظريّة وظيفية للنّحو العربيّ، أطروحة دكتوراه دولة، قسم اللّغة العربيّة وآدابها، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005، 2006.

سادسًا: المقالات العلميّة.

1. زكريّا، ميشال، المكوّن الدّلاليّ في القواعد التّحويليّة التّوليديّة، مجلّة الفكر العربيّ المعاصر، لبنان، بيروت، مركز الإنماء القوميّ، العدد 40، جويلية، 1986.
2. السّيد، عبد الحميد مصطفى، نظريّة العامل في النّحو العربيّ ودراسة التّركيب، مجلة جامعة دمشق، المجلّد 18، العدد (3، 4)، 2002.
3. وحيديّ، محمّد، اللّغة بين التّفسير الوظيفي والتّفسير الشّكلي، مجلّة اللسانيات العربيّة، العدد 5، جويلية 2017، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز لخدمة اللغة العربيّة، الرّياض.

سابعًا: من الانترنت:

1. البّوابة الإلكترونية لمعجم الدّوحة التّاريخي https://www.dohadictionary.org/

ثامنًا: الأجنبيّة:

1. A.J. Greimas, Sémantique structurale, Recherche de méthode, Larousse, Paris, 1966.
2. F. François, La description linguistique, Le langage, encyc. De la pléiade, Gallimard.
3. Georges Mounin, Dictionnaire de la linguistique, Presses Universitaires de France, Paris, 2em édition, 1995.
4. J.P. Corneille, La linguistique structurale, Sa portée, Ses limites, La rousse, Paris, 1977.
5. Jean Dubois et autre, Dictionnaire de Linguistique, la rousse, paris, 1973.

6. --------, Dictionnaire de Linguistique, Larousse, Paris, 1994.
7. Jean-Pierre Cuq, Dictionnaire de didactique du français, langue étrangère et seconde, Édition : Jean Pencreac'h, Paris, 2003.
8. Martine Bracops, Introduction à la pragmatique, Les théories fondatrices : actes de langage, pragmatique cognitive, pragmatique intégrée, De Boeck Supérieur, paris, 2e Ed, 2010.
9. Noam Chomsky, La Linguistique Cartésienne, tr : E. Delannoe et D. Seperber, édition du seuil, paris.
10. ----- Le langage et La pensée, tra Louis jean Calvet, Payot, parais.
11. Oswald Ducrot Tzvetan Todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Éditions du Seuil, Paris, 1972.
12. Patrick Charaudeau et Dominique Maingueneau, Dictionnaire d'analyse du discours, Éditions du Seuil 27, Paris, février 2002.
13. Paul Robert, Josette Rey-Debove, Alain Rey Karbon, Le Petit Robert, Dictionnaire Alphabétique et Analogique de la langue française, Paris, 2015.
14. R. Galisson et D. Coste, Dictionnaire de didactique des langue, librairie, Hachette, paris, 1976.

الفهرس

مقدّمة ..... أ
المدخل: 16
مصطلح الوظيفيّ في الاستعمال اللّسانيّ. 16
الفصل الأوّل:..... 26
التّراث النّحويّ العربيّ، الإشكالات والافتراضات..... 26
مقدمة الفصل:..... 27
المطلب الأوّل: مظاهر الصّعوبة في المنظومة النّحويّة:..... 28
المطلب الثاني: تيسير خُطط التّأليف..... 30
المبحث الثاني: الأصول النّظريّة للنّحو، وجوه التّساؤل ومواضع التّشكيك..... 32
المطلب الأوّل: نقد العامل، والتّعليل..... 33
المطلب الثاني: الحكم على النّحو بأنّه صّناعة لفظيّة. 34
المطلب الثالث: الحكم على معياريّة النّحو. 34
المبحث الثالث: مناقشة نقد الأصول النّظرية للنّحو. 35
المطلب الأوّل: العامل..... 35
المطلب الثاني: المعياريّة في النّحو العربيّ: 42
المطلب الثالث: الإعراب بين الشّكل والمعنى..... 47
المطلب الرابع: مفهوم النّحو..... 64
المطلب الخامس: شروط التّنظير في اللّسانيّات الحديثة..... 68
المبحث الرابع: جرد البيانات اللّسانيّة في المنهج البنويّ..... 70
المطلب الأول: مفهوم القيمة. 71
المطلب الثاني: اللّغة واللّسان والكلام..... 72

المطلب الثالث: المنهج الوصفي..... 73
خلاصة الفصل: 77
الفصل الثّاني: 78
الدّلالة من التّفسير إلى التّوليد..... 78
مقدمة الفصل:..... 79
المطلب الأوّل: المعنى، المفهوم العام. 80
المطلب الثاني: الدّلالة، المفهوم العام..... 82
المطلب الثالث: المعنى والدّلالة في اللّسانيات. 86
المطلب الرابع: تمثيل الوظيفة الدّلاليّة. 91
المطلب الخامس: المسلك الدّلاليّ في الصّرف النّحويّ العربيّ..... 92
المبحث الثاني: الإشكال الدّلاليّ في النّماذج الأولى للنّحو التّوليديّ. 95
المطلب الأوّل: تشومسكي والبنويّة..... 95
المطلب الثاني: ارتباط اللّغة بالذهن في اللّسانيات التّوليديّة. 96
المطلب الثالث: البنى التركيبيّة (1957). 100
المطلب الرابع: المكوّن الدّلاليّ، مكوّن تأويليّ في النّظريّة المعيار..... 106
المطلب الخامس: التّحويل في النّظريّة المعيار..... 107
المبحث الثالث: الدّلالة التّوليديّة..... 108
المطلب الأوّل: اشتقاق الجملة بين النّظريّة المعيار، وبين الدّلالة التّوليديّة..... 108
المطلب الثاني: فرضيّة الحالة النّحويّة عند فيلمور. 111
المطلب الثالث: تطبيق نظريّة الحالة النّحويّة على التّراكيب العربيّة..... 116
خلاصة الفصل: 126
الفصل الثّالث: 127

الدّرس الوظيفيّ في النّحو العربيّ..... 127
من الأصول إلى النّظريّة..... 127
مقدمة الفصل:..... 128
المبحث الأول: المسالك الوظيفيّة في الخطاب النّحويّ القديم. 129
المطلب الأول: النسقيّة المنهجيّة في التّراث اللّغوي العربيّ..... 129
المطلب الثالث: البعد الوظيفيّ في التّحليل النّحويّ. 132
المطلب الرابع: البعد الوظيفيّ في الرّوائز النّحويّة. 140
المبحث الثاني: مبادئ نظريّة نحو الوظيفيّ. 146
المطلب الأول: الخصائص العامّة لنظريّة نحو الوظيفيّ..... 147
المطلب الثاني: طموح الدّرس الوظيفيّ في توحيد الدّرس اللّسانيّ..... 148
المطلب الثالث: القدرة التّواصليّة هي هدف الدّرس الوظيفيّ..... 149
المطلب الرابع: الخطاب هو موضوع الدّرس الوظيفيّ. 152
المطلب الخامس: تلاحم الوظيفة والبنية وتبعية الأخيرة للأولى..... 153
المبحث الثالث: الدّرس الوظيفيّ من النّموذج النّواة إلى نموذج نحو الخطاب الوظيفيّ الموسّع... 155
المطلب الأول: النّموذج النّواة، أو النّحو الوظيفيّ المعجميّ..... 156
المطلب الثاني: النموذج المعيار1989. 159
المطلب الثالث: نموذج نحو الطبقات القاليّ أو النّموذج ما بعد المعيار. 160
المطلب الرابع: نحو الخطاب الوظيفيّ هنخفلد وماكنزي (2008). 161
المطلب الخامس: نحو الخطاب الوظيفيّ الموسّع (المتوكّل 2011). 164
المطلب السادس: متعلقات الخطاب..... 169
خلاصة الفصل: 173
الخاتمة. 174

قائمة الجداول والأشكال 178

قائمة المصادروالمراجع 180

الفهرس 193

ملخص:

إنّ موضــوع البحث الموســوم: بمســالك الدّرس الوظيفيّ في النّحو العربيّ من التّأصــيل إلى ميدان التّفعيل، يحاول أن يعمّق البحث في المنحى الوظيفيّ العربيّ الحديث، تنظيرًا وتطبيقًا، بالعودة المستمرة إلى الممارسّـة اللّسـانيّة، غير المقصـورة على المتن النّحويّ في التّراث، وإن كان هذا الأخير هو مرجعها الأوّل، هذه الممارسـة التي ترسّـخت في أعمال البلاغيّين، والأصـوليّين، والمشـتغلين على تفسـير القرآن العظيم، التي من شــأنها أن تُعامل اللّغة على أســاس براغماتيّ، وتؤصّــل لوجود وظائف تتحكّم في الوظيفة التّركيبيّة، والصّرفيّة، وتأخذ أدوارها من السّياق الخارج عن اللّغة، مراعية شروط الكلام والمتكلّم، وهذا المنطلق التي ترتكز عليه هذه الممارســة اللّسـانيّة، هو في الأصـل محاكاة تجسّـد كيفيّة إنتاج وفهم الكلام، وإجراء يذلّل تعليم اللّغة للمهتمّين بها.

كلمات مفتاحية:

النّحو، الأصول النّظريّة، وظيفة، بِنية، تداول، دلالة، المتوكّل، دي سوسير.

Abstract:

The titled research topic, "On the Paths of Functional Analysis in Arabic Syntax: From Theoretical Foundations to Practical Application," seeks to delve into the modern Arabic functional approach, both theoretically and practically. It does so by continuously referring back to linguistic practice, extending beyond the grammatical text in heritage, even though the latter serves as its primary reference. This practice has been entrenched in the works of rhetoricians, traditionalists, and those engaged in interpreting the Quran. It aims to treat language based on pragmatic considerations, establishing functions that control syntactic and morphological functions, assuming roles derived from contexts beyond language. The practice takes into account speech and speaker conditions, with its fundamental principle being a simulation that embodies the production and comprehension of speech. This approach aims to facilitate language learning for those interested in it.

Keywords:

Grammar, theoretical origins, function, structure, circulation, significance, Al-Mutawakkil, de Saussure.

Résume :

Le sujet de recherche intitulé "Sur les Voies de l'Analyse Fonctionnelle dans la Syntaxe Arabe : Des Fondements Théoriques à l'Application Pratique" cherche à approfondir l'approche fonctionnelle arabe moderne, tant sur le plan théorique que pratique. Il le fait en se référant continuellement à la pratique linguistique, au-delà du texte grammatical hérité, bien que cette dernière serve de référence principale. Cette pratique est ancrée dans les travaux des rhétoriciens, traditionalistes et des personnes engagées dans l'interprétation du Coran. Elle vise à traiter la langue en fonction de considérations pragmatiques, établissant des fonctions qui contrôlent les fonctions syntaxiques et morphologiques, assument des rôles dérivés de contextes au-delà du langage. La pratique prend en compte les conditions de la parole et du locuteur, sa principale étant une simulation qui incarne la production et la compréhension de la parole. Cette approche vise à faciliter l'apprentissage de la langue pour ceux qui y sont intéressés.

Mots clés :

Grammaire, origines théoriques, fonction, structure, circulation, signification, Al-Mutawakkil, de Saussure.